

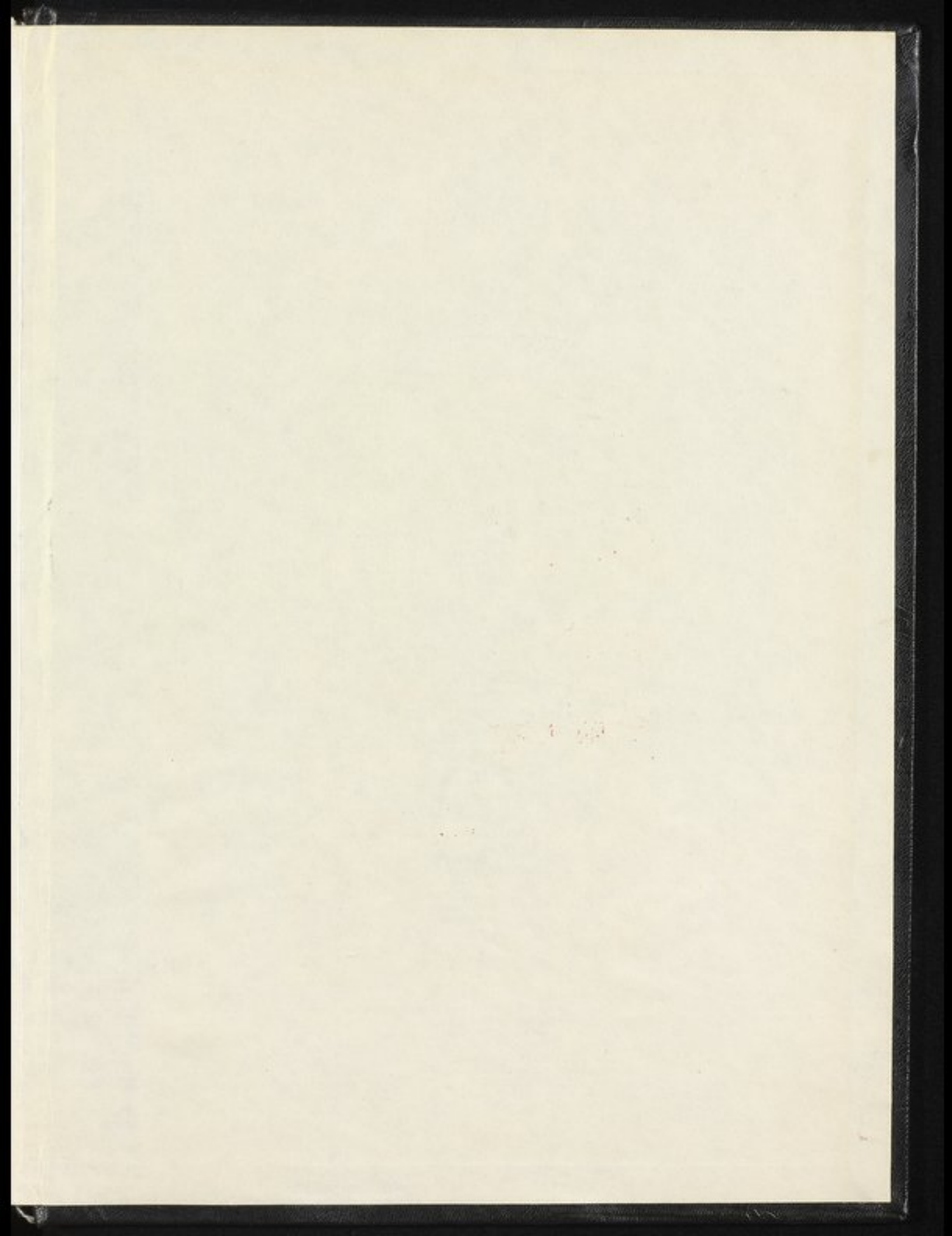
ایران - سیستان

الشفاء الایتهیات

مکتوبه از مکتبه آیه الله العظمی المیرزا محمد باقر

قرن الثانی - ایران ۱۳۰۴ ق





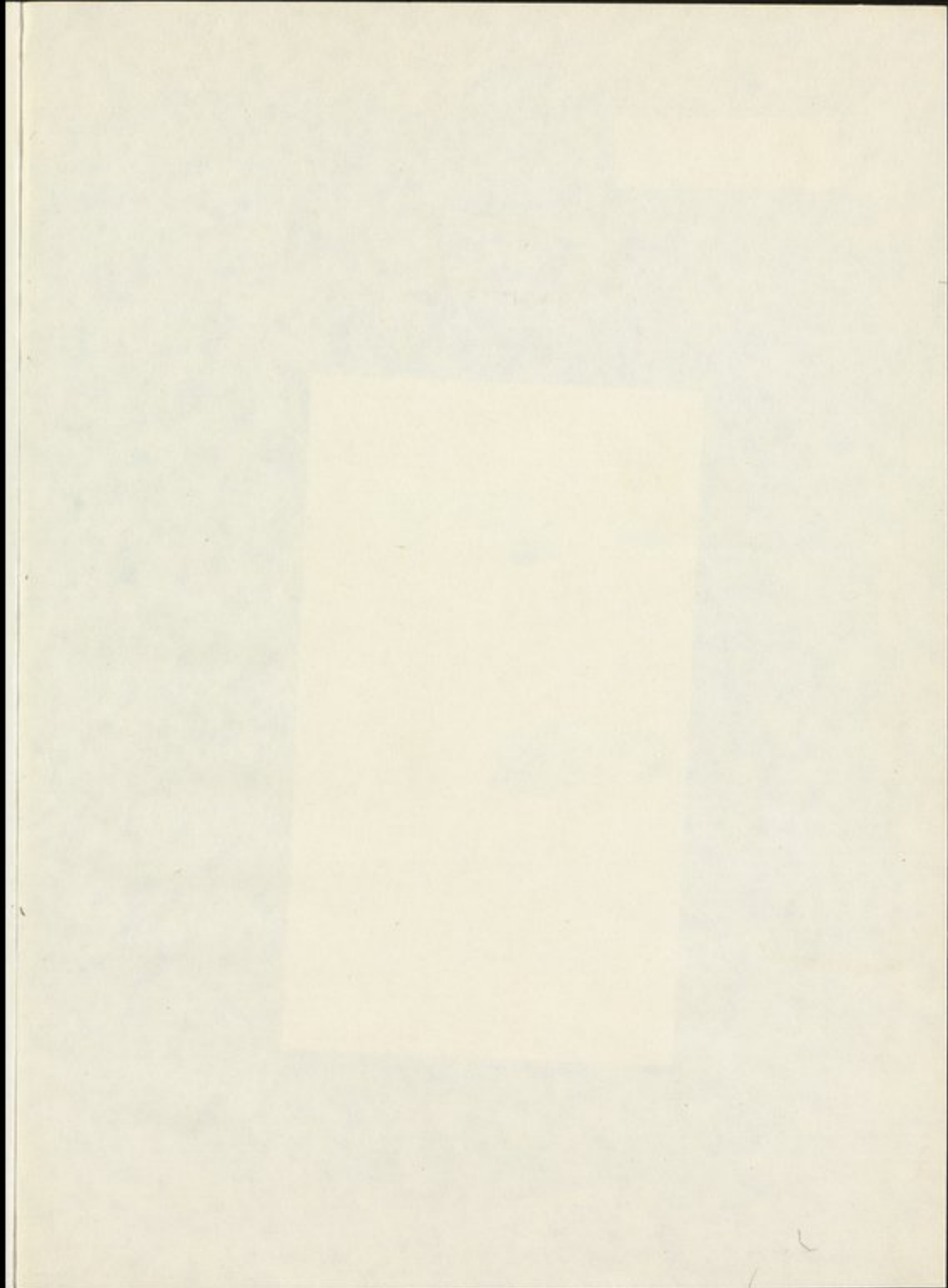


32101 010303137

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

<p>DUE JUN 15 1994</p> <p>[Red Stamp]</p>	<p>JUN 15 2000</p> <p>[Red Stamp]</p>
<p>DUE JUN 15 1991</p> <p>JUN 15 2000</p> <p>JUN 15 1991</p>	<p>JUN 15 1999</p>
<p>DUE JUN 15 1993</p>	<p>JUN 15 2000</p>



Avicenna

ابن سينا

الشفاء

الإلهيات (١)

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الأستاذين

سعيد زايد

الأب فنواقي

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

2266

.385

1983

ju2' 4

مَشَوْرَاتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعِظَمَى الْمَرْعَشِيِّ النَّجَفِيِّ

قَمِ الْمَقْدِسَةِ - اِيْرَانِ ١٤٠٤ هـ

الفهرس

صفحة	
(٣)	مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور
(٤)	(١) ميتافيزيقى أرسطو
(٥)	(ب) نقله إلى اللغة العربية
(٧)	(ج) إلهيات ابن سينا
(٧)	١ - موادها
(١٠)	٢ - موضوعها
(١٢)	٣ - الجوهر
(١٣)	٤ - المادة والصورة
(١٤)	٥ - القوة والفعل
(١٦)	٦ - نظرية العلل
(١٩)	٧ - المبدأ الأزل
(٢١)	٨ - الصدور
(٢٣)	٩ - العناية
(٢٥)	(د) الإلهيات في العالم العربي
(٢٧)	(هـ) الإلهيات في العالم اللاتينى
(٣١) - (٣٣)	المخطوطات التى قام عليها التحقيق

الإلهيات (١)

المقالة الأولى

صفحة	الفصل الأول	— فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبيين إنيته
٣	»	في العلوم
١٠	»	الثاني — فصل في تحصيل موضوع هذا العلم
١٧	»	الثالث — فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه
٢٥	»	الرابع — فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم
٢٩	»	الخامس — فصل في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض
٣٧	»	السادس — فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود، والممكن الوجود، وأن الواجب الوجود لا تلة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود، ولا متعلق بغيره فيه
٤٣	»	السابع — فصل في أن واجب الوجود واحد
٤٨	»	الثامن — فصل في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل في المقدمات الحقة

المقالة الثانية

٥٧	»	الفصل الأول — فصل في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلّي
٦١	»	الثاني — « تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه
٧٢	»	الثالث — « أن المادة الجسمانية لا تتحرى عن الصورة
٨٠	»	الرابع — « تقديم الصورة على المسادة في مرتبة الوجود

المقالة الثالثة

صفحة	الفصل الأول - فصل في الإشارة إلى ما ينبغي أن يثبت عنه من حال المقولات التسع وفي عرضيتها	٩٣
٩٧	» الثاني - فصل في الكلام في الواحد	...
١٠٤	» الثالث - « تحقير الواحد والكثير وإبانه أن العدد عرض
١١١	» الرابع - « أن المقادير أعراض	...
١١٩	» الخامس - « تحقير ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله	...
١٢٦	» السادس - « تقابل الواحد والكثير	...
١٣٤	» السابع - « أن الكيفيات أعراض	...
١٤٠	» الثامن - « العلم وأنه عرض	...
١٤٥	» التاسع - « الكيفيات التي في الكميات وإثباتها	...
١٥٢	» العاشر - « المضاف	...

المقالة الرابعة

١٦٣	الفصل الأول - فصل في المتقدم والمتأخر	...
١٧٠	» الثاني - « القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون	...
١٨٦	» الثالث - فصل في التام والناقص وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع	...

المقالة الخامسة

١٩٥	الفصل الأول - فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها	...
٢٠٧	» الثاني - « كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكل والجزئي	...
٢١٣	» الثالث - فصل في الفصل بين الجنس والمادة	...

صفحة	
٢٢٠	الفصل الرابع - كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس
٢٢٨	» الخامس - في النوع
٢٣٠	» السادس - فصل في تعريف الفصل وتحقيقه
٢٣٦	» السابع - « تعريف مناسبة الحد والمحدود
٢٤٣	» الثامن - فصل في الحد
٢٤٨	» التاسع - ففصل في مناسبة الحد وأجزائه

الإلهيات (٢)

المقالة السادسة

٢٥٧	الفصل الأول - فصل في أقسام العلل وأحوالها
	» الثاني - فصل في حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق
٢٦٤	من أن كل علة هي مع معلولها، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية
٢٦٨	» الثالث - فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها
٢٧٨	» الرابع - فصل في العلل الأخرى العنصرية والصورية والغائية
	» الخامس - فصل في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق
	بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به
٢٨٣	الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به

المقالة السابعة

	الفصل الأول - فصل في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
٣٠٣	من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة
	» الثاني - فصل في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ
	التعليمات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل
٣١٠	الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله
٣١٧	» الثالث - فصل في إبطال القول بالتعليمات والمثل

المقالة الثامنة

صفحة	
٣٢٧	انفصل الأول — فصل في تناهى العلل الفاطية والتألية
٣٣٢	» الثاني — فصل في شكوك تلزم ما قيل وحلها
	» الثالث — فصل في إبانة تناهى العلل الغائبة والصورية وإثبات المبدأ
	الأول مطلقا، وفصل القول في العلة الأولى مطلقا، وفي العلة
	الأولى مقيدا ، ويان أن ما هو صلة أولى مطلقة صلة
٣٤٠	لسائر العلل
٣٤٣	» الرابع — فصل في الصفات الأولى للبدأ الواجب الوجود
	» الخامس — « كأنه تؤكد وتكرر لما سلف من توحيد واجب
٣٤٩	الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج
	» السادس — فصل في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل
	شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل
	شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم
	الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، ودلى أى وجه لا يجوز
٣٥٥	أن يقال يدركها
	» السابع — فصل في نسبة المعقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته
	الإيجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة ، وأن له البهاء
	الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المنتهى ، وفي تفصيل
٣٦٢	حال اللذة العقلية

المقالة التاسعة

٣٧٣	الفصل الأول — فصل في صفة فاطية المبدأ الأول
	» الثاني — فصل في أن المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ،
٣٨١	بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل
	» الثالث — فصل في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ، يعلم من
	ذلك ما يجب أن يعلم من المحركات المفارقة المعقولة بذاتها
٣٩٣	المعشوقة

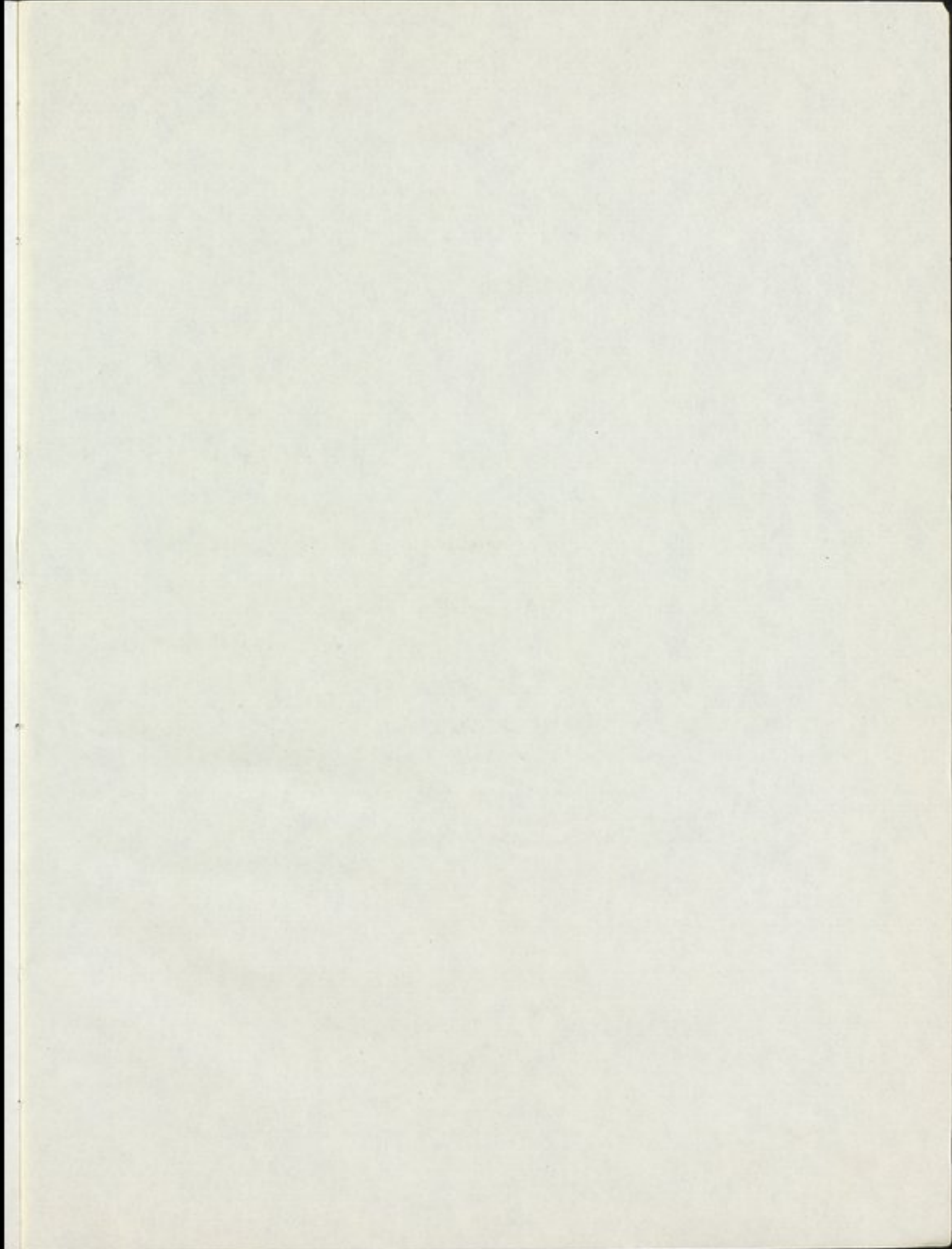
صفحة	الفصل الرابع — فصل في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام
٤٠٢	العلوية عن المبدأ الأول
٤١٠	» الخامس — فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الأوائل ...
٤١٤	» السادس — فصل في العناية وبيان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهي
٤٢٣	» السابع — فصل في المعاد

المقالة العاشرة

	الفصل الأول — فصل في المبدأ والمعاد ، بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم
٤٣٥	» الثاني — فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى والمعاد إليه
٤٤١	» الثالث — فصل في العبادات ومنفعتهما في الدنيا والآخرة
٤٤٣	» الرابع — فصل في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك
٤٤٧	» الخامس — فصل في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها ، والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق
٤٥١	فهرس المصطلحات
٤٥٧

مقدمة

للدكتور إبراهيم مدكور



مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

يدعو المحسوس إلى اللاحسوس، والظاهر إلى الخفى، والواقعي إلى المثالي. ولم يقنع المرء يوما بالوقوف عند أقرب هذين الطرفين متالفا. بل أبى إلا أن يعانق الطرف الآخر، أو يتوهم أنه يفعل. فتفلسف منذ القدم، واستمر في فلسفته إلى اليوم، وسيتفلسف دائما. وكانت الفلسفة قديما جماع المعرفة كلها، فلم يكن ثمة فاصل بينها وبين العلم. ثم أخذت العلوم تستقل شيئا فشيئا، فتحدد موضوعها، ورسم منهجها، ووضعت قوانينها. وظن أنها باستقلالها هذا لن تدع للفلسفة مجالا، إلا أنها خلقت وراءها مشاكل لا يقوى علم بعينه على حلها. فإذا كانت قد عرضت للأسباب القريبة والمباشرة، فإنها لم توضح الأسباب البعيدة وغير المباشرة. وإذا كانت قد عنيت بالعلل المادية والفاعلية، فإنها لم تكشف عن العلل الروحية والغائية. واضطلعت بذلك كله دراسة خاصة، سميت الفلسفة العامة أو الميتافيزيقى.

وقد أضحت الميتافيزيقى وكأنها حاجة ماسة وضرورة لازمة، لا مجرد خرافة. يخلقها العلماء بأنفسهم، ويغدونها بفنائهم. ومن أخص خصائص الفكر المعاصر أن العلم يختلط فيه بالفلسفة مرة أخرى اختلاطا كبيرا، فالفلاسفة علماء، والعلماء فلاسفة. وفي عصر الذرة الذى نعيش فيه يجاوز العلم المادة إلى ما وراءها، فيخترق حجب الأثير، ويعيش في اللاحسوس، ويبحث عن مدركات ما وراء الحس. ويرى بعض أئمة علم الطبيعة المعاصرين أن حقائق الكون لا يمكن أن تفسر تفسيراً تاماً إلا إن قلنا بوجود خالق حكيم، وبذا انتهى العالم والفيلسوف إلى ضاية واحدة، وإن تعددت مناهجها واختلفت مبادئها.

(١) ميتافيزيق أرسطو

ولا تراع في أن أرسطو هو أول من وضع دعائم الميتافيزيق . حدد موضوعها ، وذهب إلى أن هناك علما يدرس الوجود من حيث هو ، ويرمى إلى معرفة الشيء في ذاته والعلل الأولى والغائية ، ويسلم بوجود جواهر غير محسوسة . ووقف عليه كتابا من أدق كتبه وأعمقها ، وأجلها وأخطرها ، ويمكن أن يعد بحق خاتمة مذهبه . وهو ما يسمى "بالميتافيزيق" . وواضح أن هذا الكتاب يدخل في مجموعة كتب الخاصة (esotérique) التي كان يتداولها تلاميذه فيما بينهم ، وقد أهداه فيللا لأوديم رئيس المدرسة المذائية من بعده . فلم يكن معدا للجمهور وطامة القراء . ولله لم يتسع له الوقت لمراجعته ونشره ونشرا منتظما أثناء حياته ، وبقي مجهولا حتى القرن الأول لليلاد^(١) .

ومن هنا أثيرت شكوك مختلفة حوله ، فشك في نسبه إليه ، واختلف في موضوعه ، بل وفي اسمه ، وساعد على هذه الشكوك أن ديوجين اللايرسي أغفل ذكره في فهرسه المشهور لمصنفات أرسطو^(٢) . وفيه قطعاً خلط وتناقض ، لأنه لم يكن الكتاب المنتهى المحكم التأليف ، وما أشبهه بالمذكرات أو الرسائل المنفصلة ، وإن اتقت في أظها عند هدف واحد . وقد تكون فيه أجزاء ليست من وضع المعلم الأول ، وإنما أضافها تلاميذه من بعده متأثرين فيها بروحه ومنهجه . ولكن لا تراع في أن غالبية من صنعه ، وأضحت نسبه إليه بعيدة عن الشك كل البعد ، فأسلوبه واضح فيه ، وكتبه الأخرى تحيل عليه كما يحيل هو عليها^(٣) . وإذا كان ديوجين قد أهمله ، فإن مؤرخين آخرين أشاروا إليه إشارة صريحة^(٤) ، وربما كان هذا الإهمال راجعا إلى أن عنوانه لم يكن واضحا أمامه لكثرة ما أطلق عليه من أسماء . وتعاقب الباحثون في التاريخ القديم في الشرح والتعليق عليه ، أمثال : نيقولا الدمشقي ، والاسكندر الأفروديسي ، وثامسطيوس .

(١) J. Tricot, *La Métaphysique d'Aristote*, Paris 1940, p. II-III.

(٢) O. Hamelin, *Le Système d'Aristote*, Paris 1931, p. 33.

(٣) W. D. Ross, *Aristotle's Metaphysics*, Oxford 1924, V. I, p. XIW.

(٤) Hamelina, *Le Système d'Aristote*, p. 33.

(ب) نقله إلى اللغة العربية

إن كتاب "الميتافزيقى" لأرسطو أترخالد ، وضع في أئينا ، ثم تدارسه ورثة الثقافة اليونانية من البيزنطيين ، والاسكندريين ، والعرب ، ومسيحي الشرق من نساطرة وبعاقبة ، ومسيحي الغرب ، واستمرت دراسته إلى اليوم . وقد نقل قديما إلى لغات عدة ، كاللاتينية والسريانية والعربية والعبرية . وكان طبيعيا أن يعنى المسلمون بترجمته ، لأن موضوعه يتصل اتصالا وثيقا بدراساتهم الكلامية ، فضلا عن عنايتهم بترجمة مؤلفات أرسطو جميعها . وتضافر على تعريبه عدد غير قليل من المترجمين الممتازين كاسحق بن حنين ، أو المتوسطين كاسطاث (١) ، نقلوه عن السريانية أحيانا وعن اليونانية أحيانا أخرى ، وعلى النحو الذى وصلهم به . ونحن نعلم أنه ينقسم إلى أربع عشرة مقالة مرتبة على حسب حروف الهجاء اليونانية كما يلي : (A,a,B,Δ,E,Z,H,Θ,I,K,Λ,M,N) ، ويظهر أن العرب لم يصلهم من ذلك إلا اثنا عشرة مقالة ، فغابت عنهم M,N ، وإن كان ابن النديم يشير إلى أن الأخيرة قد توجد باليونانية بتفسير الاسكندر (٢) ، إلا أن الفارابى وابن رشد يهملانها معا (٣) . هذا إلى أنهم عكسوا الترتيب المألوف ، فقدموا الألف الصغرى على الألف الكبرى وخططا بينهما نونا ، وما علق عليه ابن رشد من الألف الكبرى ليس إلا النصف الأخير من الأصل اليونانى (٤) .

ولم يقفوا عند ترجمة الكتاب وحده ، بل جردوا فى البحث عن شروحه ، لأنهم أدركوا ما فيه من غموض وتعقيد ، ولم يحدوا منها إلا شرحين لمقالة اللام ، أحدهما تام لنا مسطويح ، والآخر ناقص للاسكندر الأفروديسى (٥) ، وكم بأسف الفارابى لأن شرح الأخير لكتاب

(١) القفطى ، تاريخ الحكا . ليبك ١٣٢٠ هـ ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٢ .

(٣) الفارابى ، فى أغراض الحكيم فى كل مقالة من الكتاب الموسوم بالحروف ، لندن ١٨٩٥ ، ص

٣٨ ؛ ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، بيروت ١٩٤٨ ، ج VII .

(٤) M. B. uyges, Notice, Beyrouth 1952, p.XVIII.

(٥) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ ؛ القفطى ، تاريخ الحكا . ، ص ٤١ - ٤٢ .

” ما بعد الطبيعة “ كله لم يصل إلى العالم العربي (١) . وقد عنى المسلمون عناية خاصة بمقالة اللام ، فترجموها غير مرة (٢) ، ورجعوا بما وقفوا عليه من شروحها ، وخاصة شرح تامسبيوس الذي فتح الباب فسيحا أمامهم للتوفيق بين الفلسفة والدين (٣) . وربما عدوها عمدة الكتاب جميعه ، لأنها تنصب على البارئ وصفاته الذي يعتبر الموضوع الأسمى لليتافزيق ، وبذا يصبح ما بعد الطبيعة وعلم التوحيد شيئا واحدا (٤) .

وما إن ترجم إلى العربية حتى أخذ مفكروا الإسلام يتدارسونه ويتأثرون به ، وفي رسائل الكندي الفلسفية التي نشرت أخيرا صدر له (٥) ، ولكن نخطئ كل الخطأ إن زعمنا أن هناك صلة مباشرة بينه وبين رسالته المهداة إلى المتصم والتي عنوانها ” في الفلسفة الأولى “، فهي ليست ترجمة له ولا تلخيصا مطلقا ، ولا تلتقي معه في موضوعه وإن رددت بعض ما جاء فيه من آراء ونظريات (٦) .

أما الفارابي فقد خلف لنا رسالة دقيقة تدين ” أغراض الحكيم في كل مقالة من كتابه الموسوم بالحروف “ ، ويلاحظ فيها بحق أن هدف الكتاب وموضوعه غير واضحين (٧) ، لذلك يستعرض مقالاته مقالة مقالة ، ملخصا ما اشتملت عليه (٨) . وعنده أن ما بعد الطبيعة أو العلم الإلهي علم كلي ينظر في الشيء العام بجميع الموجودات كالوجود ، والوحدة والقوة والفعل ، والمتقدم والمتأخر ، والعلم الكلي أسمى دون نزاع من

(١) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٢) ابن النديم ، القهرست ، ص ٣٥٢ .

(٣) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص (١٩) — (٢٢) .

(٤) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٥) أحمد فؤاد الأهواني ، كتاب الكندي إلى المتصم بالله في الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٤١ .

عبد الهادي أبو ريده ، رسائل الكندي الفلسفية ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٨٠ (١٢) — ٨٠ (١٨) .

(٧) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العلوم الجزيئية^(١) . ويعترف ابن سينا أنه قرأ كتات " الميتافيزيق " لأرسطو غير صرة دون أن يخرج منه بطائل ، حتى خيل إليه أنه لا سبيل إلى فهمه ، وما إن وقعت في يديه رسالة الفارابي هذه حتى انجلى المبهم ، وكشف الغامض^(٢) .

(ج) إلهيات ابن سينا

هي الجملة الأخيرة من جمل " الشفاء " الأربع ، وتنصب أولا وبالذات على الفلسفة الأولى ، وإن كانت تعالج بجانبها شيئا من السياسة والأخلاق . وقد عول ابن سينا فيها كثيرا على " ميتافيزيق " أرسطو ، ولكنها دون نزاع أدق ترتيبا ، وأكثر انسجاما ، وأوضح هدفا ، وأجلى عبارة . هذا إلى أنها لم تقف عند آراء أرسطو وحدها ، بل ضمت إليها آراء أخرى تتعارض معها كل المعارضة ، وعرضت لمشاكل إسلامية كالإمامة والنبوة ، وما كان لفيلسوف اليونان أن يلم بها . ومررت سريعا على التسلسل التاريخي للآراء والنظريات الذي عنى به أرسطو عناية خاصة ، ووقف عنده في أكثر من مقالة ، وسنلق نظرة سريعة على أهم ما جاء في " الإلهيات " .

١ - موادها :

تقع " الإلهيات " في عشر مقالات متفاوتة الحجم والأهمية ، وقد شئنا أن نخرجها في مجلدين تيسيرا للتداول ، وفي كل مجلد خمس مقالات . والمقالة الأولى أشبه ما يكون بمقدمة عامة تحدد موضوع البحث ، وتبين الأسماء التي أطلقت عليه ، والصلة بينه وبين العلوم الأخرى ، وتوضح مترثه ومنفعته^(٣) . وفيها شيء مما جاء في A, α, Γ ، وإن اختلفت عنها اختلافا بينا .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ، الفارابي ، إحصاء العلوم (تحقيق الدكتور مهنا أمين) ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٩٩ - ١٠١ .

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ١ ، ص ٢ - ٥٤ .

ويقف ابن سينا المقالة الثانية على الجوهر ، فيعرفه ، ويبين أقسامه ، وخصائص كل قسم ، والارتباط بين المادة والصورة^(١) . وهي بهذا تلتقي نوعا ما مع ما جاء في H ، Z ، وإن الترتيب طريقة عرض أوضح ، وسلمت من التكرار الملحوظ في "ميتافيزيق" أرسطو .

وتنصب المقالة الثالثة على نظرية المقولات ، فتشرح الواحد والكثير ، والكم والكيف ، وتعنى خاصة ببيان أن العدد كم ، وأن العلم عرض^(٢) ، إلى غير ذلك من المسائل التي وردت في مقالي I ، Γ ، ومرت بنا في كتاب "المقولات" من منطق "الشفاء"^(٣) . وتعد هذه المقالة ، مع المقالتين الخامسة والتاسعة ، من أطول أجزاء الكتاب .

والمقالة الرابعة ممتمة إلى حد ما لسابقتها ، لأنها تعالج التقابل ، فتعرض للتقدم والمتأخر ، والقوة والفعل ، واتمام والناقص^(٤) . وبذا تلم شعث أمور أثارها أرسطو في أكثر من مقالة ، مثل I ، Θ .

وتدور المقالة الخامسة حول نظرية الحد ، على نحو ما يلحظ في Z ، فتفترق بين السكلي والجزئي ، والجنس والنوع ، والفصل والخاصة ، والحد التام والناقص^(٥) ، وتعيد أمورا سبق لابن سينا أن درسها في كتاب "البرهان"^(٦) . وتشرح كيفية وجود الأمور العامة ، فتعرض نظرية الوجود الثلاثي للكليات التي سبق له أن بحثها في "المدخل"^(٧) .

فيبدو إذن في هذا المجلد أن الميتافيزيقى تختلط بالمنطق ، لأن البحث في مبادئ الجوهر يعود إلى البحث في مبادئ البرهان . ولن نقف عند المسائل المنطقية التي سبق

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٨٩

(٢) > > ج ١ ، ص ٩٣ - ١٦٠

(٣) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة ١٩٥٩

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٦٣ - ١٩١

(٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٥ - ٢٥٢

(٦) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٢٦١ - ٣٢٩

(٧) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦٥ - ١٢

معالجتها في منطق "الشفاء" ، وسنبرز فقط وجهة نظر ابن سينا في بعض المشاكل الميتافيزيقية كالجوهر ، والمادة ، والصورة .

وللإيتافيزيقي صلة أيضا بالطبيعات ، وتبدو هذه الصلة بوضوح في المجلد الثاني من "الإلهيات" ، فتبحث المقالة السادسة نظرية العلل في عمق وتفصيل ، بادئة بالعلل الفاعلية ، وواقفة طويلا عند العلل الصورية والغائية^(١) ، وقد عرض أرسطو لهذه النظرية في عدة مقالات ، وخاصة في H ، ولكن ابن سينا يفصل القول فيها أكثر مما فعل المعلم الأول متأثرا بالشرح السابقين ، ومستعينا بدراساته الطبيعية .

وتعتبر المقالة السابعة أصغر مقالة في "الإلهيات"^(٢) ، وهي مقصورة على مناقشة آراء السابقين المعارضين لأرسطو من أفلاطونيين وفيتاغوريين . وبذا وقف ابن سينا بهذا الخلاف المذهبي والتدرج التاريخي عند أضيق حدوده .

أما المقالة الثامنة فموقوفة على المبدأ الأول وصفاته^(٣) ، وتلتقي التقاء تاما مع مقالة A ، التي تعتبر في نظر مفكرى الإسلام عمدة الميتافيزيقي . ولم يبالوا مطلقا بما يؤخذ عليها من قلة الانسجام أو ضعف الصلة بينها وبين المقالات الأخرى ، ومن أجلها سموا البحث كله بالعلم الإلهي .

وتعالج المقالة التاسعة الصلة بين الله والعالم ، فتكمل المقالة السابقة ، وتشرح نظرية الصدور^(٤) ، وهي نظرية أفلوطينية تتعارض مع آراء أرسطو المقررة من القول بقدوم العالم وإنكار خلقه . وإذا كان الكون كله صادرا عن الله ، فلا بد لنا أن نبين كيفية دخول الشرف في القضاء الإلهي ، ونشرح نظرية العناية^(٥) . ويختتم ابن سينا هذه المقالة يبحث في المعاد^(٦) ، وما كان أجدره أن يؤخره إلى المقالة التالية .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ - ٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ - ٣٢٤ .

(٣) > > ج ٢ ، ص ٣٢٧ - ٣٧٠ .

(٤) > > ج ٢ ، ص ٣٩٣ - ٤١٤ .

(٥) > > ج ٢ ، ص ٤١٤ - ٤٢٣ .

(٦) > > ج ٢ ، ص ٤٢٣ - ٤٣٢ .

وفي الحق أن المقالة العاشرة والأخيرة تنصب على دراسات دينية ، بل وإسلامية ،
فتعرض للوحى والإلهام^(١) ، والأولياء والأنبياء والملائكة^(٢) ، كما تعرض للمبادىء ومنفعتها
في الدنيا والآخرة^(٣) . ثم تنتقل إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأخلاقية^(٤) ، وتعالجها
من وجهة نظر الإسلام مبينة شرائط الخليفة والإمام ، وما يجب لها من طاعة^(٥) .

٢ - موضوعها :

لكل علم موضوعه الخاص ، وموضوع العلم الإلهي هو الموجود من حيث هو موجود^(٦) .
والبحث عن الموجود يقتضى البحث عن أسبابه القصوى ، عن مسبب الأسباب ومبدأ
المبادئ ، عن المفارقات لسادة أصلا^(٧) . فموضوعه أشرف الموضوعات ، وهو بهذا
أشرف العلوم ، بل إن العلوم كلها تعتمد عليه ، وتستمد منه يقينها وقوتها^(٨) ، وهو
يتفق معها في أنه يحصل كمال النفس الإنسانية ، ويهيئها للسعادة الأخرى .

وقد أطلقوا عليه اسم "الفلسفة الأولى" ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وأول
الأمور في العموم . ويسمونه "الحكمة" ، لأنه أفضل علم بأفضل معلوم ، أفضل علم
لأنه علم اليقين ، وأفضل معلوم لأنه ينصب على البارئ جل شأنه والأسباب التي من بعده .
ويسمونه كذلك "العلم الإلهي" ، لأنه معرفة الله ومعرفة الأمور المفارقة لسادة في الحد
والوجود^(٩) . ويسمونه أخيرا "ما بعد الطبيعة" ، وليس المراد بالطبيعة هنا القوة التي
هى مبدأ الحركة والسكون ، بل يراد بها جملة الأشياء الحادثة عن المادة الجسمانية بما فيها

- (١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ - ٤٤١ .
(٢) > > ج ٢ ، ص ٤٤١ - ٤٤٣ .
(٣) > > ج ٢ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٦ .
(٤) > > ج ٢ ، ص ٤٤٧ - ٤٥١ .
(٥) > > ج ٢ ، ص ٤٥١ - ٤٥٥ .
(٦) > > ج ١ ، ص ١٠ - ١٢ .
(٧) > > ج ١ ، ص ٤ - ٦ .
(٨) > > ج ١ ، ص ١٧ - ١٨ .
(٩) > > ج ١ ، ص ١٥ .

من قوى وأعراض^(١) ، وربما يكون ابن سينا أميل إلى تعديل هذه التسمية وجعلها
” ما قبل الطبيعة “^(٢) .

وهو بهذا كله يشير إلى مشكلة تاريخية ، وإن لم يقف عندها طويلا ، ونعني بها هل
وضع أرسطو اسما لكاتبه الذي يعرف اليوم باسم ” الميتافيزيقي “ ؟ ومن الثابت أنه أطلق
على المادة الواردة فيه اسم ” الفلسفة الأولى “ ، أما التسميات الأخرى فتأخرت عنه ،
” ككتاب الحروف “ ، أخذا بالرموز التي استعملها أرسطو للدلالة على مقالاته . وقد
عرفت هذه التسمية في العالم العربي ، ورددها الفارابي ، ولكن لم يكن حظها هنا بأعظم
منه في العالم اللاتيني . وأطلق عليه أيضا اسم ” الميتافيزيقي “ ، وهي تسمية نجدها لأول
مرة عند نيقولا الدمشقي ، وقد أخذها عن أندرونيقوس الذي لاحظ فيها الترتيب
المكاني لكتب أرسطو كما قرر الاسكندر الأفروديسي ، لا الدلالة الموضوعية للبحث كما
ذهب سمبليقوس^(٣) .

ويوم أن ترجم العرب هذه التسمية Μετὰ τὰ φυσικά خلطوا فيها ، فقالوا
” ما دون الطبيعة “ ، و” ما فوق الطبيعة “^(٤) ، ثم عدلوا عنهما وقالوا ” ما بعد الطبيعة “ .
واستقر هذا الاسم برغم ما شاء ابن سينا أن يدخله عليه من تعديل ، وزاده استقرارا
استعمال ابن رشد له في شروحه الطويلة والمختصرة .

ويعتبر الفارابي أول فلاسفة الإسلام الذين أبرزوا الجانب الأنطولوجي في الدراسات
الميتافيزيقية ، معتمدا في ذلك على أرسطو نفسه ، فإن مقالة اللام دراسة أنطولوجية واضحة .
وقد جراه ابن سينا ، وأطلق على الميتافيزيقي عامة اسم ” الإلهيات “ ، وفي هذا الإطلاق ضرب
من التوسع والتغليب ، وبالتالي إهمال لأجزاء هامة من الفلسفة الأولى . وكأنما شاء

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٢) » » ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٣) Ross, Aristotle's Metaphysics, t. I, p. XXXII; Hamelin, *ouvr. cit.*, p. 33.

(٤) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، كنجسبرج ١٨٨٤ ، ج ١ ، ص ٤٤٠٢ أحمد

فؤاد الأهراني ، كتاب الكشفي إلى المتعمم بآفه في الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٧ - ٦١ .

ابن سينا وأستاذه أن يمارضا في غير جدوى "علم الكلام" الذي استمكت به الفرق والمدارس المعاصرة ، وآثرت المدارس الإسلامية المتأخرة "علم العقائد" أو "علم التوحيد" ، أو "ما بعد الطبيعة" إن نحت منحى فلسفيا خالصا .

لم يعرض ابن سينا مطلقا في "إلهياته" نسبة "كتاب الميتافيزيقي" إلى أرسطو ، تلك النسبة التي كانت موضع أخذ ورد ، لم يعرض لها لأنه لم يعن كثيرا بالأصول التاريخية ، هذا إلى أنه لم يخامرهُ أى شك في صحتها .

٣ - الجوهر :

إذا كان موضوع الميتافيزيقي هو الموجود ، فإن الجوهر يعد من أهم أبوابها ، لأنه أساس الموجودات ، يوجد بنفسه ولا يقوّم بغيره . يقوّم العرض ولا يقوّم به ، ويسبق الأعراض كلها في الوجود^(١) . والجواهر جسمية وغير جسمية ، والجوهر الجسماني ما كان ذا كفيات ثابتة ، أو ما اتسم بصورة معينة^(٢) . والجواهر غير الجسمية إما جزء جسم كالمادة والصورة ، أو مفارقة للجسم مطلقا كالنفس والعقل^(٣) . وبقدر ما يتوسع ابن سينا هنا في الجواهر الجسمية وأجزاء الجسم ، يهمل تماما الجواهر المفارقة ، وكأنما يؤخرها إلى المقالتين الثامنة والتاسعة حيث يعرض للبدأ الأول والعقول والنفوس الفلكية .

ولسنا في حاجة أن نشير إلى أنه يردد أفكارا أرسطية ، وإن كان يهمل الجواهر الثمانية التي يراها ألصق بالمنطق منها بالميتافيزيقي . والواقع أن فكرة الجوهر عند أرسطو لا تخلو من تناقض ، فالجوهر الحقيقي عنده هو المفرد ، ما يُحس وما يُرى ، وما لا يوجد في موضوع بحال^(٤) . ثم هو في الوقت نفسه صورة مجردة صالحة لأن تصدق على موجودات أخرى ، وهذه الصورة أقرب ما يكون إلى المثل الأفلاطونية . وليس يسير أن نقول

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) Aristotle, *Metaph.* Z. 3.

بجوهر يكون تارة مفردا ، وأخرى صورة مجردة . وقد شاء ابن سينا أن يخرج من هذا المأزق بالتمويل على قسمة الجواهر إلى جسمية ومفارقة ، وطبيعة كل من النوعين تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ، وليس بينها من جامع إلا أن كلا منهما يقوم بنفسه ، وهذا جامع منطقي أكثر منه ميتافيزيقي . والجواهر المفارقة التي يعتد بها ابن سينا الاعتداد كله تقربه من الأفلاطونية بقدر ما تبعده عن الأرسطية .

٤- المادة والصورة :

يتكون كل جوهر جسمى من مادة وصورة ، ولا يمكن أن توجد إحداهما بالفعل بمعزل عن الأخرى^(١) . ذلك لأن الوجود ثمرة تلاقيهما ، وما المادة إلا استعداد وتهيؤ للتبول ووجود بالقوة ، والصورة تحصيل وتحقيق بالفعل^(٢) . وإذن لا وجود للمادة الجسمية إلا بوجود الصورة ، ولا وجود للصورة الجسمية إلا بوجود المادة^(٣) . فهما متلازمان ، وتوهم مادة جسمية بمعزل عن الصورة خروج بها من عالم الوجود الفعلي^(٤) . ومع هذا ليست المادة والصورة من مقولة المضاف بحيث لا يعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر ، إذ أنا نعقل كثيرا من الصور الجسمية ، ويزطينا أن تثبت لها مادة^(٥) . غير أن الصور ليست كلها جسمية ، فهناك صور مفارقة للمادة لاتصل بها مطلقا^(٦) . والصورة المادية نفعها أقدم من وجود المادة الجسمية ، يمنحها " واهب الصور " ، فيتم الوجود^(٧) . ولا يسترمل ابن سينا في هذا هنا ، ملاحظا أنه سيعرض له على شكل أظهر في مواضع أخرى^(٨) .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) » » ، ص ٧٩ .

(٤) » » ، ص ٧٧ .

(٥) » » ، ص ٨٠ .

(٦) » » ، ص ٨٧-٨٨ .

(٧) » » ، ص ٨٩ .

(٨) » » .

وهو بهذا يفترق على كل حال عن أرسطو ، فبينما يقول الأخير بالمادة والصورة ليفسر التغير في عالم قديم أزلي ، إذا بالأول يستخدم الفرض نفسه ليفسر الخلق الذي جاء به القرآن . وما الوجود إلا اتصال المادة بصورتها ، والعدم انفصالها عنها . والصور موجودة أزلا في العقل الفعال الذي يعطيها فيتحدق الكون، ويسلبها فيحدث الفساد^(١) . وبذا نخرج من غموض المادة الأرسطية إلى هيولى وعناصر أزلية ، يشكلها ويصورها العقل الفعال على مقتضى الحكمة .

وكانت فكرة الخلق هذه من بين الأفكار التي قربت ابن سينا من فلسفة القرون الوسطى المسيحية ، لأنها ترمي إلى التوفيق بين الدين والفلسفة . ومع هذا لم ترض كثيرين في الشرق والغرب ، لأن هذا الخلق الأزلي يكاد يكون صوريا ، ولا يدع للبارئ المبدع مجالا يعتمد به .

وفي مقابلة ابن سينا بين المادة والصورة مقابلة واضحة ما أثار مشكلة مبدأ الفردية (Principe d'individuation) ، تلك المشكلة المدرسية الخالصة . هل أساس فردية الموجود وتشخصه مادته أو صورته ؟ لعل ابن سينا أميل — برغم مازعمه جيوم دوهرنى — إلى القول مع دونس اسكوت بأنه الصورة ، في حين أن القديس توماس يقول بالمادة . ومهما يكن من أمر فهذه المشكلة لم تستوقف فلاسفة الإسلام بقدر ما استوقفت فلاسفة الغرب .

• — القوة والفعل :

تطلق القوة على مقدرة الحيوان على الحركة وإحداث أفعال مختلفة، وهي بهذا فاعلية . وتطلق أيضا على مدى تحمله ومقاومته إذا ما اشتد عليه العمل أو أصيب بأذى بحيث لا ينفع ، فهي انفعالية^(٢) . وفي كلتا الحالتين قد تكون مجرد استعداد وتبوء ، فتصبح مبدأ تغير ووسيلة للانتقال من حال إلى أخرى^(٣) . والقوى نطقية تستلزم عقلا وتخيلا

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ — ٤١٤ .

(٢) » » ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) » » ج ١ ، ص ١٧١ .

كالفكرة والمتخيلة لدى الإنسان ، وفيه نطقية لا إرادة فيها ولا اختيار ، ومن أمثلتها الطبيعة التي تعتبر قوة بأوسع معنى (١) . ومن القوى ما هو قريب ينتقل إلى الفعل فوراً ، وما هو بعيد يتم انتقاله في مرحلة طويلة (٢) . ومنها ما هو بالطبع والفطرة ، ومنها ما يكتسب بالعادة والصناعة (٣) .

ومن الفلاسفة من يزعم أن القوة لا توجد إلا متى وجد الفعل ، فالقاعدة ليس في جبلته أن يقوم سالم يرقم ، والخشب ليس من شأنه أن يصنع باباً ما لم يصنع . وهذا زعم خاطئ ، ومؤداه استحالة الوجود ، لأن كل حادث — قبل كونه — لا بد أن يكون ممكن الوجود ، وإلا امتنع وجوده . وهذا الإمكان وجود بالقوة ، وتتهيأ للوجود بالفعل (٤) . وفي شيء من التهمك يلاحظ ابن سينا أن هذا الزعم يؤدي بأصحابه إلى العمى ، لأنهم إن فقدوا الإبصار بالقوة فلن يروا إلا مرة واحدة بالفعل ، ثم لا يرون بعدها شيئاً (٥) .

وهو في هذا يناقش ، على نحو ما صنع أرسطو ، رجال المدرسة الميغارية ، وإن لم يصرح باسمهم ، وكل ما يشير إليه أنهم جماعة ناصروا أرسطو وناشوا بعده (٦) . ثم يذكر اسماً غريباً هو "غاريقو" (٧) ، وأغلب الظن أنه تعريب محرف لكلمة Μεγαριχοί وقع فيه المترجمون الأول ، فإنا نجد الكلمة نفسها في النص العربي لترجمة "الميتافيزيقي" الذي خلق عليه ابن رشد (٨) ، وكثيراً ما خلط هؤلاء المترجمون في الأسماء اليونانية حين عربوها .

والقوة والفعل متقابلان : الأولى تقص والثاني كمال ، وإذا كان العالم الأرضي يخاطبه الشرفاء ذلك إلا لأنه عالم القوة . أما العالم السماوي فعالم الفعل الدائم ، ولا سبيل

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(٢) ، ، ص ١٧٥ .

(٣) ، ، ص ١٧٦ .

(٤) ، ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(٥) ، ، ص ١٧٧ .

(٦) ، ، ص ١٧٦ .

(٧) ، ، .

(٨) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، تحقيق بروج ، بيروت ١٩٥٢ ، ج ٢ ص ٢٢٢٤ .

للشر إليه^(١) . والفعل سابق على القوة عقلا لأنها تستلزمه في التصور ، وسابق عليها واقما لأنها تستلزمه في الوجود ولا تتحول بدونه . وباختصار ما هو بالفعل أزلى أبدي ، وما هو بالقوة حادث ولا بقاء له .

وواضح أن هذا الفصل يلتقي تمام الالتقاء مع مقالة Θ من "الميتافزيقى" . ويدعو منه أن ابن سينا فهم فكرة القوة والفعل الأرسطية على وجهها ، وتبين أنها ترمى هي الأخرى إلى تفسير التغير ، كفكرة المادة والصورة . والجديد فيها أنها تتفادى الطفرة والانتقال المفاجئ ، فالتنير عند ابن سينا وأرسطو يسير سيرا مطردا من طرف إلى آخر ، من مجرد استعداد إلى تحقق بالفعل ، والبناء لا يبني إلا أن كان عنده استعداد للبناء ، والوجود ليس إلا خروجا من عالم القوة إلى عالم الفعل . غير أن ابن سينا يبرز الجانب العلوي لفكرة الفعل ، ويربطها أكثر من الفيلسوف اليوناني بعالم السموات ، عالم الأزلية والأبدية ، وهذا يتسق مع نظام الكون الذي تصوره .

٦ - نظرية العلل :

وقف عليها ابن سينا مقالة بأكلمها ، وعرضها في وضوح وترتيب ملحوظين . وإذا كان قد أخذ فيها عن أرسطو ، فإنه أضاف إليه مادة جديدة ، وفصل القول فيها بدرجة لا تلتحق لدى المعلم الأول . ونحاهبها منحي يتفق مع الأهداف الرئيسية لمذهبه ، فبرزت لديه الفاعلية إلى جانب الصورية ، وطغت الغائية على الآلية .

وعنده أن العلل أربعة : عنصر أو مادة ، وصورة ، وفاعل ، وظاية . ويراد بالعنصرية أو المادية جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالقوة ، وبالصورة جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالفعل ، وبالفاعلية ما يفيد وجودا مابينا لذاته ، وبالغائية ما يحصل من أجلها وجود مابين لها^(٢) . ولا يمكن أن تكون العلل إلا أربعة ، لأن السبب إما أن يكون داخلا في قوام السبب وجزءا من وجوده ، أولا . فإن كان داخلا في قوامه فهو ما يحدث وجوده بالقوة ،

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أوتلك هي المهيولى ، وما يحقق وجوده بالفعل ، وتلك هي الصورة . وإذا لم يكن داخلا في قوامه فهو إما من أجله يوجد السبب ، وتلك هي الغاية ، أو يكون له شأن في وجوده دون أن يكون داخلا في قوامه ، وتلك هي الفاعلية . وقد تعد هذه العلل نحسا ، على اعتبار أن العنصر من حيث هو هيولى تامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين هيولى خاصة ، وهذا تكرار في الواقع (١) .

والعنصرية استعداد لقبول شيء كاستعداد اللوح للكتابة ، والخشب لأن يكون مريرا ، والآحاد لأن تكون عددا (٢) . وكل عنصر من حيث هو عنصر له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره (٣) . وانتقال العنصر من حال القوة قد يتم دون تركيب فيسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، أو بتركيب فيسمى أسطقسا ، وهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة (٤) .

ويقال صورة لكل ما يصلح أن يفعل ، وبهذا المعنى تشمل الجواهر المفارقة . ويقال أيضا على كل ما تقوم به المادة وتكمل ، فتنشأ عنها الحركات والأعراض المختلفة . وتقال أخيرا على نوع الشيء وفصله وجنسه (٥) . وبذا استوعب ابن سينا مختلف المعاني التي ذهب إليها أرسطو في مدلول الصورة ، وجعلها تواجه نظريتي التغير والمعرفة ، بل وعالم اللامتغير .

والفاعل ما يفيد شيئا آخر وجودا ليس له من ذاته ، وليس بلازم أن يكون مؤثرا بالفعل بل قد يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض له ما يصير معه فاعلا (٦) . وقد يظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة الفاعلة في حدوثه ، فإن وجد استغنى عنها ، وإذن هي لمجرد الحدوث ولا بد لها أن تسبق المعلول ، ولا داعي لأن تصاحبه . وهذا ظن باطل ، لأن الوجود بعد الحدوث إن كان بالذات فلا يحتاج إلى علة خارجة عنها ، وإن كان بغير الذات فإنه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) > > ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٣) > > ، ص ٢٨١ .

(٤) > > ، ص ٢٨٠ .

(٥) > > ، ص ٢٨٢ .

(٦) > > ، ص ٢٥٩ .

لا يتحقق ولا يبقى إلا باللمة التي أحدثته^(١) . وفي حديث ابن سينا عن الفاعلية ما يؤذن بأنه يستمسك بالآلية ، ولو في عالم الطبيعة على الأقل ، ولكنه لا يلبث أن يردّها إلى ظائية مفرطة .

والغاية ما لأجله يكون الشيء ، وقد تكون في نفس الفاعل كالفرح بالغلبة ، أو خارجه عنه كمن يفعل شيئا ليرضى به غيره : ومن الغايات التشبه بشيء آخر ، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه ظاية ، والتشبه نفسه ظاية^(٢) . واللمة الغائية مسببة لوجود العلل الأخرى ، وهي سابقة عليها في الذهن والوجود ، فهي تلة العلل^(٣) . وإثباتا لهذا يستعرض ابن سينا العلل الأخرى تلة تلة ، محولاً ردها إلى الغائية^(٤) . وفي هذا ما يعده عن أرسطو الذي يرد العلل إلى الهوى والصورة اللتين يتكون منهما الشيء ويعلم بهما ، والفاعل إنما يفعل على حسب صورته ، والغاية مرتسمة أيضا في صورة المحرك يقصد إليها^(٥) . وطبيعي أن يعتد ابن سينا بالغائية اعتدادا أوضح من فيلسوف اليونان ، لأن عالمه كله يخضع للبدأ الأول ظاية الغاية ، وهو أشبه ما يكون "بملكه غايات" إن صح أن نستعمل هنا التعبير الكائن . والقول بالغائية لا ينفي الاتفاق أو الصدفة . لأن هذه ظاية خفية وغير محددة^(٦) . ولا عبث في الكون مطلقا ، بل كل ما فيه يسير حسب نظام ثابت ، وتدبر بحكمة أزلية^(٧) .

والعلل الحقيقية موجودة مع معلولها ، أما المتقدمة عليه فهي تطل بالعرض . والعلل متناهية مهما تلاحقت ، بحيث تنتهي إلى تلة العلل التي هي تلة في ذاتها ، وليست معلولا لشيء آخر . واللمة الكاملة هي التي تعطى الوجود وتبقى عليه ، ويسمى هذا "إبداها" ،

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) > > ، ص ٢٨٣ .

(٣) > > ، ص ٢٩٢ — ٢٩٣ .

(٤) > > ، ص ٢٩٤ — ٢٩٨ .

(٥) Aristoto, *Met.* Δ, 88 ; *Phys.* II, 8, 199 a.

(٦) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .

لأنه "أيس" بعد "ليس" مطلق^(١). وقد يطلق الإبداع على معانٍ أخرى ، وأوضحها الخلق ابتداءً من غير مادة سابقة ، وأسمى صورته ما لم يكن بعلة متوسطة ، وإنما يصدر عن العلة الأولى مباشرة^(٢). وهنا تظهر ناحية يميز بها ابن سينا ، وهي حرصه على دقة المصطلحات الفلسفية ، فيحدد معنى الإبداع ، ويلجأ إلى لفظين جديدين يحرص عليهما ويعتر بهما ، ويستعملهما للدلالة على الوجود والعدم ، وهما "الأيس والليس". وقد استلقتنا نظر الخليل بن أحمد اللغوي المشهور من قبل ، وهو ذو نزعة فلسفية معروفة^(٣).

وتعتبر العلة الأربعة مبادئاً للملوم عامة ، وإن لم تتوفر فيها بنسبة واحدة . فهي على اختلافها من أسس العلم الطبيعي ، والعلل المادية والصورية دعامة العلم الرياضي ، وعلى الفاعلية والغائية يقوم العلم الإلهي^(٤).

٧ - المبدأ الأول :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن العلة متناهية ، تنتهي عند علة أولى هي علة العلة ومبدأ الكل ، وليست معلولة لشيء آخر . وتسمى العلة التامة ، لأن جميع الأشياء توجد من أجلها ، وهي لا توجد من أجل شيء^(٥). فالمبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وما عداه ممكن يستمد الوجود منه ، هو مبدأ لأنه يصدر عنه كل شيء ، وأول لأنه سابق أزلاً على كل وجود^(٦). وهو تام الوجود ، لأنه واجب الوجود بذاته ، ولذاته ، وكل وجود فائض من وجوده^(٧).

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) » » ، ص ٢٦٧ .

(٣) القيروز إيدى ، القاموس المحيط ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤١ .

(٦) » » ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٧) » » ، ص ٣٥٥ .

والمبدأ الأول واحد من جميع الوجوه، واحد في ذاته ، واحد في صفاته . فلا شريك له ، ولا نداء ، ولا ضد . برئى من المسادة وعلاقتها ، فلا كم له ، ولا كيف ، ولا أين ، ولا متى . وإذن لا جنس له ، ولا فصل ، ولا نوع ، ولا حد ، ولا ماهية . ولا برهان عليه أيضا ، لأنه برهان نفسه ، وبرهان كل شيء سواه . ويمكن أن يقال إنه جوهر ، بل هو الجوهر الحق في الواقع ، إذ لا يوجد في موضوع بحال ، ولكن الأولى ألا يطلق عليه هذا اللفظ^(١) .

وهو خير محض ، لأنه وجود تام ، والوجود خير دائما ، ومصدر الخيرات والكمالات كلها^(٢) . مبرا من كل عيب وتقص ، فهو جمال وكمال وبهاء ، بل هو غاية في كل ذلك ، ومصدر الكمال والبهاء في كل شيء^(٣) . هو الحق المطلق الذي لا يرقى إليه أى شك ، والاعتقاد بوجوده جازم صادق^(٤) . يعشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، فهو عاشق وممشوق في آن واحد ، إلا أن عشقه لا حركة فيه ولا انفعال^(٥) .

وأخيرا هو عقل محض يعقل ذاته ، فهو عاقل ومعقول ، وليس في ذلك تعدد ألينة لأنه ينصب على شيء واحد^(٦) . وهو في عقله لذاته يعقل أنه مبدأ كل شيء ، فيعقل الموجودات جميعها على نحو كلي لا تشوبه شائبة التغير ولا يختلط بالزمن^(٧) . وكثرة المعقولات لا تؤدي إلى كثرة في ذاته ، لأن تكثرها إنما يتم بعد انفصالها عنه^(٨) . يعقل الأسباب فيعقل مسبباتها ، وبذا يحيط علمه بكل شيء ، " لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض " ^(٩) .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ - ٣٥٤ .

(٢) > > ، ص ٣٥٦ .

(٣) > > ، ص ٣٥٦ ، ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٤) > > ، ص ٣٥٦ .

(٥) > > ، ص ٣٦٣ .

(٦) > > ، ص ٣٥٧ .

(٧) > > ، ص ٣٥٩ .

(٨) > > ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٩) > > ، ص ٣٥٩ .

هذه هي فكرة الألوهية عند ابن سينا ، وتقوم على أساسين واضحين هما التوحيد والتزيه ، فتلحق دون نزاع مع العقيدة الإسلامية . وفيها عناصر أرسطية ظاهرة ، فالمبدأ الأول عند ابن سينا ، كالمحرك الأول عند أرسطو ، ليس جسما بحال ، لأنه فل دام ، والمادة ليست إلا قوة . وهو أيضا عقل يعقل نفسه ، وهنا نجد لدى الفيلسوفين ألفاظا وعبارات تكاد تتكرر بنصها . إلا أن فيلسوف الإسلام لا يلبث أن يتعد عن فيلسوف اليونان ، ليقترب من عقيدته على نحو ما صورها معاصروه ومن سبقوه من فلاسفة ومتكلمين . فيرى أن المبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وليست بنا حاجة إلى البرهنة على وجوده ، وبذا يسلم من برهان الحركة المضني الذي عوّل عليه أرسطو في الجزء الثامن من "السماع الطبيعي" ، وعاد إليه في "ما بعد الطبيعة" . ويحاول على نحو ما صنع تاسطوبوس من قبل ، في شرحه "لمقالة اللام" ، أن يبسط علم الله ويخرج به عن دائرة ذاته ، لأنه ، وهو يعقل ذاته ، يعقل عن طريقها كل شيء^(١) . وهذا ما لم يقصد إليه أرسطو الذي حرص على أن يعزل إلهه عن عالم التنوير والمادة عزلا يكاد يكون تاما^(٢) . على أن هذا التأويل لا يرضى المتكلمين ، وخاصة الغزالي الذي حمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، لأنهم قصروا علم الله على الكليات ، وهو الذي يحيط بكل شيء . وكأنما كان ابن سينا يتوقع هذه الحملة ، لذا شاء أن يستخلص من العلم بالكليات علما بالجزئيات . ذلك لأن الأول يعلم الأسباب ، ويعلم ضرورة ما يترتب عليها ، فيكون مدركا للأمر الجزئية من حيث هي كلية^(٣) . ولكن هل يسمى هذا علما بالجزئيات حقيقة ؟

٨ - الصلور :

لا يقف ابن سينا عند المحرك الذي يحرك دون أن يتحرك ، ويقصد إلى إثبات أن الله صلة فاعلة لا مجرد غاية وهدف ، فيقول بالصلور لبيان الصلة بين الله والعالم ، ويفسر الخلق والإبداع . وما دام واجب الوجود عقلا محضا ، فهو يعقل ذاته ، ويعقل ضرورة

(١) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، ج ١ ، " من شرح تاسطوبوس لحرف اللام " ،

ص ٢٠ .

(٢) Ross, Aristotle, London 1930, p. 183.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ .

صدر الكل منه ، فتعقله طلة للوجود ، وأول موجود صدر عنه هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته ، واجب الوجود بغيره . ولا يمكن أن يصدر عنه إلا جوهر مفارق واحد ، لأنه هو نفسه واحد من كل الجهات . وعند العقل الأول تبدأ الكثرة : فتعقله لواجب الوجود يصدر عنه العقل الثاني ، وتعقله لذاته من ناحية أنه واجب الوجود بغيره تفيض عنه نفس فلكية ، ومن ناحية أنه ممكن الوجود يفيض عنه الفلك الأقصى . وهكذا حتى نصل إلى العقل العاشر ، أو العقل الفعال الذي يدبر عالم الأرض . وتصدر عنه الهبولى الأولى وصورها المختلفة ، بما فيها النفوس البشرية ، ولذا سمي "واهب الصور" (١) .

وإنما كانت العقول عشرة تبعا لعدد الأفلاك ، على حسب ما قرره بطليموس في كتاب "المجسطى" . حقا إن أرسطو يصعد بها إلى نحو ٥٥٥ ، ولكن النظريات الفلكية التي جاءت بعده أدق وأضبط (٢) . فهناك عشرة عقول ، منها تسعة لعالم السموات وواحد لعالم الأرض ، وإلى جانبها تسع نفوس فلكية . وهذه العقول تفسر الحركة والتغير ، كما تفسر الوجود والصلة بين الله والعالم . فهي مصدر حركة الأفلاك ، لأنها قوة غير متناهية . وإذا كان لكل فلك نفس خاصة به ، فإنما تستمد قوتها من عقل الفلك نفسه (٣) . ونستطيع بهذا أن نفسر عبارات وردت على لسان المعلم الأول ، وفيها ما يؤذن بالتناقض ، وهي " أن الفلك متحرك بطبعه " ، أو " أنه متحرك بالنفس " ، أو " أنه متحرك بقوة غير متناهية " (٤) . وتحرك العقول والنفوس الفلكية بعامل الشوق والتشبه بالأسمى . وبما أنها كلها تعشق واجب الوجود ، فالحركة والتغير مردهما في آخر الأمر إليه (٥) .

والعالم مخلوق من عدم ، ولكنه قديم ، " كان الله وخلق " ، لا أنه " كان ثم خلق " . لأن القول بحدوث العالم ، على نحو ما تصوره " أحداثا المتفلسفة الإسلامية " ، يؤذن بطروء التغير على الله ، وهذا محال (٦) . ويظهر أن ابن سينا يشير هنا إلى بعض معاصريه ،

(١) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ - ٤٠٨ .

(٢) > > ص ٤٠٠ .

(٣) > > ص ٣٨٦ - ٣٩٤ .

(٤) > > ص ٣٩٢ .

(٥) > > ص ٣٩٢ .

(٦) > > ص ٣٧٦ - ٣٨٠ .

أمثال أبي القاسم الكرماني (١) ، وينعتهم " بالمعطنة " ، لأن قولهم بحدوث العالم يؤدي إلى تعطيل وجود واجب الوجود قبل أن يوجد العالم (٢) . فالله صلة فاعلة خلافة ، خلقت العالم قبل الزمان ، وبقى متوقفا عليها إلى النهاية .

والقول بخلق العالم يلتقى مع تعاليم الإسلام ، بقدر ما يعتمد عن الأرسطية ، ولا سيما وهو على ذلك النحو من الصدور الذي يرجع إلى أصل أفلوطيني واضح . غير أن هذا الخلق يكاد يكون صوريا ، لأنه لا يدع مجالاً للحرية والاختيار ، ويخضع الخالق جل شأنه للضرورة ونظام الكون العام . وبذا لا يرضى المعتزلة ولا الأشاعرة الذين يرون أن الله حر ، يخلق أو لا يخلق كما يشاء ، " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " . وابن سينا الحريص على التوحيد يندق على العقول المفارقة صفات تكاد تختلط بها مع واجب الوجود ، وتنتهى إلى تعدد لم يرد . والواقع أن العقول العشرة نظرية متهافة ، وهى فى أساسها فلكية طبيعية ، وازدادت تهافتها باستخدامها فى الإلهيات . وقد انقضى الزمن الذى كانت تفسر فيه حركات الأفلاك تفسيرا غيبيا أسطوريا ، بعد أن اكتشف نيوتن قانون الجذب العام .

٩ - العناية :

فى الكون آيات عجيبة وحكم باهرة لا يمكن أن تصدر اتفاقا ، وإنما جاءت وليدة تدبير محكم ونظام دقيق ، وهذا ما نسميه العناية . ويراد بها علم الله الأزلى بنظام الحسير والكمال ، وصدور العالم عنه وفق ذلك وعلى أكمل وجه ممكن (٣) ، ولكن هل معنى هذا ألا سبيل للشئ إلى هذا العالم ؟ استمسك بهذا قوم ، وأنكره آخرون .

ولا يجد ابن سينا بدا من التسليم بوجود الشر ، وكيف لا وهو يراه بعينه ، ويسمعه بأذنه . ويذهب إلى أن الشرور متنوعة : فمنها الأمراض والآلام ، ومنها الذنوب والمعاصى ،

(١) محمد ثابت القندى ، الكتاب الذهبى للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا ، القاهرة ١٩٥٢ ،

ص ٢٠٤ .

(٢) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .

ومنها القحط والجذب^(١) . وكما يذكرنا هذا بتلك القسمة الثلاثية التي قال بها ليدنتر بعده بنحو سبعة قرون ، وتقوم على تقسيم الشرور إلى ثلاثة أقسام : طبيعية ، وأخلاقية ، وميتافيزيقية^(٢) .

وإذا كان الشر موجودا ، فكيف نوثق بينه وبين عناية الله وخيرية العالم ؟ هذا ما أجهد ابن سينا نفسه في توضيحه ، ملاحظا أن هذه الشرور لا تتنافى مع العناية في شيء . ذلك لأنها طفيفة وجزئية ، فلا توجد إلا فيما تحت فلك القمر ، أما عالم السموات فغير كله ، ولا جدال في أن عالم الأرض أصغر بكثير من عالم السماء . على أن الشرور الأرضية نفسها محدودة ، فهي لا تصيب إلا أشخاصا وفي أوقات معينة ، في حين أن الأنواع محفوظة والفرد لا أهمية له بجانب النوع^(٣) . وهناك شرور ظاهرية ، أو إن شئت نسبية ، ليست شرا في ذاتها ، كالجهل بالفلسفة أو الهندسة يكون شرا بالنسبة لأناس ، ولا ضير فيه على آخرين^(٤) ، وكذلك النار تكون شرا إن أحرقت الناسك الفقير ، وخيرا إن ساعدت على نضج الطعام^(٥) . وهناك شرور صغيرة توصل إلى خير محقق ، وتبقى من شر أعظم ، وكثيرا ما تحدثوا عن أخف الضررين وأهون الشرين ، دون أن يتعارض هذا مع كمال الكون وصلاحه^(٦) . ووجود هذه الشرور لا يعني أنها غير مرادة ، فإن الحكمة فيها واضحة والمصلحة منها ظاهرة ، ولا غضاضة مطلقا من دخول الشر في القضاء الإلهي^(٧) . ولن يحول دخوله دون القول بخيرية العالم ، لأن أكثريته في جانب الخير ، وليس في الإمكان أبدع مما كان^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٢) Leibnitz, Théodicée, I partie, 21.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) > > ، ص ٤٢٠ .

(٦) > > ، ص ٤١٨ .

(٧) > > ، ص ٤٢١ .

(٨) > > ، ص ٤٢٠ ؛ جميل صليبا ، الكتاب الذهبي ، ص ١٩٠ — ١٩٩ .

نستطيع إذن أن نعد ابن سينا بين المتفائلين ، أمثال سقراط وأفلاطون والرواقين من القدامى أو ليبنتر وفولتير من المحدثين . وقد ناشى في جوم تفقد فيه مشكلة الصلاح والأصلح كل ما كان لها من صدى ، بعد أن ردها المعتزلة في حاس وقوة قبله بنحو قرن أو يزيد . واتصل بالغنوصية المزدكية والماسنوية التي جعلت من الخير والشر مبدأين أساسيين لفلسفتها وعقيدتها . ومع هذا يأبى ابن سينا إلا أن يربط نظريته في العناية بأرسطو والمشائية ، وكأنه ينحو في ذلك منحى الاسكندر الأفروديسى الذى عزز عليه أن تكون هذه النظرية من صنع الرواقين وحدهم . حقا إن المعلم الأول حرص على أن يخضع الكون لشيء من النظام والعناية ، وردد أن الله والطبيعة لا يعملان شيئا عبثا ، ولكن فكرة الألوهية عنده لا تتسع لمعنى العناية .

ومهما يكن من أمر فابن سينا يرد - كليبنتر - الخير والشر إلى الله ، ولا يرى في صدور الشر عنه تقصا ، لأن ما هو شر في ذاته خير بالنسبة بللمة العالم . ولكن أليس في هذا تحديد لقدرة البارئ جل شأنه ؟ يظهر أن القائلين بنظرية الصدور فاتهم جميعا أن يضعوا القدرة الإلهية في مكانها اللاتى بها . ومن جهة أخرى ، أما كان فى الإمكان أن يخلق العالم ولا شرور فيه ؟ يضع ابن سينا هذا السؤال ، ولا يجد جوابا عليه إلا أن النظام الأكمل للكون يقتضى وجود هذه الشرور^(١) .

(د) الإلهيات فى العالم العربى

سبق لنا أن عرضنا لأثر كتاب " الشفاء " فى العالم العربى ، وبيننا أنه كان دعامة قوية من دعائم الفكر الإسلامى العلمى والفلسفى منذ القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر للهجرة^(٢) . وإذا وقفنا عند " الإلهيات " خاصة ، وجدنا أنه كان من أشد أقسامه تأثيرا ، لأنه يدور حول مشاكل شغلت الأذهان وكانت أساس البحث فيما سمي بعلوم المقول .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ص ٤٢٢ .

(٢) ابرهيم مذكور ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٢٨) .

ففى حياة ابن سينا كان تلاميذه يتذاكرونه ، وفى مقدمتهم البلوزجاني وبهمنيار ،
وتابعهم فى ذلك تلاميذهم كاللوكرى والغيلاني من رجال القرن الخامس الهجرى ،
والمرخمي والنيسابورى من رجال القرن السادس^(١) . وهنا تتصل السلسلة بنصير الدين
الطومى الذى يعد تلميذا مخلصا لابن سينا ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وقد وقف
من "إلهياته" موقف الشارح والمدافع .

وإلى جانب هؤلاء نجد مفكرين عظيمين من مفكرى الإسلام فى القرن الخامس للهجرة
تماصرا وتلاقيا فى كثير فى اتجاهاتهما ، ونعنى بهما الغزالي والشهرستاني ، قرأ "الإلهيات"
والمأ به إلساما دقيقا ، وأدركا ما فيه من مواطن الضعف . ويكاد الغزالي يركّز حملته
على الفلاسفة — فى شخص ابن سينا خاصة — حول البارئ وصفاته وصلته بمخلوقاته ، فلا
يرتضى فكرة الألوهية على نحو ما صوّروها ، وينكر نظرية الصدور وقدم العالم^(٢) .
والشهرستاني ، حين يفصل القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه ، يحكى على لسان ابن سينا
آراء استمد أغلبها من "الإلهيات"^(٣) . ويحى ابن رشد فى القرن السادس ، فيختم سلسلة
كبار الفلاسفة الإسلاميين ، وفى "تفسيره لما بعد الطبيعة" يرجع لابن سينا رجوعه إلى
المشائين الآخرين ، ويعرض آراءه المختلفة^(٤) .

وفى العصور الأخيرة ، يمكننا أن نشير إلى النسفى والإيمى والتفتازانى الذين كانت
مؤلفاتهم عمدة البحث النظرى ، وقد أخذوا بدورهم عن "الإلهيات" ، وتأثروا به كثيرا .
وإذا كانت الدراسات الكلامية هدف هؤلاء جميعا ، فلا غرابة فى أن يرجعوا إلى كتاب
ابن سينا وهو فى صميم العلم الإلهى ، مؤيدين كانوا أو معارضين ، وفى فلسفتهم الدينية
صدى واضح له .

(١) محمود الخضرى ، الكتاب الذهبى ، ص ٥٣ — ٥٩ .

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٣٢ .

(٣) الشهرستاني ، نهاية الاقدام ، لندن ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٣٣ — ٣٥ ،
٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٤) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، ج ٣ ، ص ١٤٩٨ .

(ه) الإلهيات في العالم اللاتيني (١)

لم يقف أثر هذا الكتاب عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان في مقدمة أجزاء " الشفاء " التي عنى الغريون بترجمتها . وقد عرضنا من قبل لهذه الترجمة ، وأشرنا إلى أن طليطة كانت مقرها الأول ، وأنها بدأت في تاريخ مبكر ، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر . وعُزِلَ فيها على الأسبانية الداريجة ، القشتالية ، فكان يترجم من العربية إليها ، ومنها إلى اللاتينية تحت إشراف جند سالينوس ورعايته (٢) .

وما إن ترجم كتاب " الإلهيات " ، أو " الميتافيزيقى " كما كانوا يسمونه ، إلى اللاتينية حتى أخذ في نسخه والمسارة إلى اقتنائه ، وانتشر في الأوساط الثقافية الأوروبية المختلفة ، كمونبليه ، وباريس ، وأكسفورد ، وكولونى . وعن مفكرى الغرب بدرسه وتفهمه ، لأنه يشرح أرسطو ويكملّه ، وينقحه خاصة من الناحية الدينية ، ويتفق مع آراء ألقوها من قبل لدى القديس أوغسطين ، ويواجه مشاكل كانوا يبحثون عن حلها . ونستطيع أن نقول إن فلسفة ابن سينا مثلت في الغرب بجزءين من أجزاء " الشفاء " ، هما " كتاب النفس " و " الإلهيات " ، وقد وصلا في القرن الثالث عشر إلى منزلة لم يسم إليها أى جزء آخر ، بل ولا أى كتاب فلسفى عربى .

وكان أثر " الإلهيات " عميقا إلى حدّ أنه كان كثير الورد على الأقلام ، واستخدمت بكثرة بعض تعبيراته وتعاريفه . ووضعت كتب اعتمد فيها على كثير من نصوصه ، ومن أخصها " De fluxu entis " ، ذلك الكتاب المنحول الذى يأخذ عن ابن سينا دون أن يصرح دائما باسمه (٣) . وأثار كتاب " الإلهيات " حركة فكرية اشتد فيها الأخذ والرد وهى ما سميت بالأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتينى (٤) .

(١) عزّلنا في هذا على بحث مستفيض للأب فنراقى لم يتبع له المجال هنا ، وعنوانه :

• L'Influence de la Métaphysique d'Avicenne dans l'Occident latin ، وسينثرفريا .

(٢) ابرهيم مذكور ، المدخل ، مقدمة ، ص (٣١) — (٣٢) .

(٣) Edité par R. de Vaux dans , Notes et textes sur l'Avicennisme latin

R. de Vaux, l'Avicennisme latin, Paris 1934. (٤)

وتأثر به مؤيدوه ومعارضوه على السواء ، ويكفى أن نشير إلى مثلين اثنين : روجر بيكون ،
والقديس توماس الأكويني .

فأما الأول فن أعرف مفكرى القرن الثالث عشر بحياة ابن سينا ومؤلفاته ، وكان
معجبا به الإعجاب كله إلى حد أنه كان يعدّه خير شارح لأرسطو والممثل الحق للفكر
العربي^(١) . ورافقه من " الإلهيات " أنه يقول بالبعث والسعادة الأخروية ، ويسلم
بالملائكة . وشاء أن يطلق على البابا لقب " خليفة الله في أرضه " ^(٢) ، على نحو ما صورت
المقالة العاشرة من " الإلهيات " الخليفة في الإسلام ^(٣) .

وأما الثانى فيظهر أنه كان سينويا في البداية ، ثم تحوّل إلى معارض فيما بعد ، ونقد
القديس أوغسطين لا لشيء إلا لأن في آرائه شها وصلّة بالآراء السينوية^(٤) . ومع هذا
كان يتحدث عن ابن سينا دائما باحترام وتقدير ، فلم يقل عنه قط ما قال عن ابن رشد من
أنه كان مشوها للحقائق . وأخذ عنه أشياء مختلفة ، بنصها أو بشيء من التعديل ، كالقول
بالصور الجسمية ، وقسمة الشرور إلى أنواع ثلاثة ، وأن الله لا جنس له ، وأن وجوده وذاته
شيء واحد ، وأنه واجب الوجود بذاته . ويكاد يدور نقده حول المسائل التي تتعارض
مع التعاليم الدينية ، كالعلم الإلهى وقصره على الكليات ، ونظرية الصدور وتعارضها
مع قدرة الله وحرية الفرد . وهنا يلتقى القديس توماس في الغرب بحجة الإسلام الغزالي
في الشرق ، ويردد اعتراضات شبيهة بما ورد في " تهافت الفلاسفة " .

وما إن جاء القرن الرابع عشر حتى بدأ المذهب الرشدى يطغى على المذهب السينوى ،
ولكن لم يخفت صوت ابن سينا على كل حال ، وبقى يردد في هذا القرن والقرنين التاليين .
وقد قيل باتصال تاريخى ، أو فكرى على الأقل ، بين بعض النظريات السينوية ونظريات
لديكارت وبسكال . ومنذ القرن الماضى عنى أتباع القديس توماس بالبحث عن مصادر

R. de Vaux Notes et textes p. 68. (١)

" " " op. cit. (٢)

ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٤ . (٣)

E. Gilson, Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin, Archives, tome I, Paris (٤)

تفكيره لدى ابن سينا ، إلى جانب عناية المستشرقين بالفيلسوف الإسلامى . وكان العيد الألفى لذكراه فرصة مواتية لإثارة مشاكل ودراسات مختلفة حوله فى الغرب لا تقل عما أثير فى الشرق ، وكان " للإلهيات " من تلك الدراسات حظ أوفر .



فى كل هذا ما يشهد بأن " الإلهيات " كتاب ذو زاوية وأثر وتاريخ . فأما ظايته فهى التوفيق بين الفلسفة والدين ، ولتحقيق ذلك وضع ابن سينا مبادئ لم يبتكرها جميعا ، ولكنه عرف كيف ينسّقها ويلائم بينها ، بحيث أضحت فى ثوبها الحديد من صنعه وتأليفه . وقد رُحى أن تبقى دعائم للفلسفة الإلهية عدة قرون .

وأما أثره فيرجع إلى أنه كتب بلغة عصره وروحه ، فصادف هوى وسد حاجة ، ونفذ إلى المدارس المختلفة المؤيدة والمعارضة . ففى الشرق نجد الغزالي يأخذ عنه فى الوقت الذى يحمل عليه حملة قاسية ، وفى الغرب لم تمنع معارضة القديس توماس له من أن يتأثر به . ولم يقف أثره عند المدارس الإسلامية والمسيحية ، بل امتد إلى المدارس اليهودية ، وكان بعض مفكرى اليهود فى القرون الوسطى منه بمثابة التلاميذ والأتباع .

وأما تاريخه فيصعد إلى أثينا فى أوجها الفكرى ، ويمر بالاسكندرية ، ويتهى إلى بغداد . ثم ينتقل إلى طليطلة ، ومنها إلى باريس وأكسفورد ، وله أصدااء فى التفكير المعاصر . يصدر عن " ميتا فزيقى " أرسطو أولا ، ولكنه يعدّها وينقحها فى ضوء ما جاء به الشراح المتأخرون ، وما أمله عليه بيئته وعقيدته . واستطاع بهذا أن يتآخى مع فلسفات دينية مختلفة شرقية وغربية . قد يكون فى اقترانه بأرسطو ما ساعد على ذبوعه وامتداد أثره ، ولكنه استطاع بنفسه أن يبعث فى الغرب إبان القرن الثالث عشر مذهباً سينويوا اقتراب من أوغسطين وأفلاطون بقدر ما ابتعد عن أرسطو والمشائية . ولا يزال الباحثون يكشفون فيه عن نواح تربطه بمثل ديكارت ، أو تقربه من مثل برجسون ، ويأبى مفكرو القوقاز اليوم إلا أن يعقدوا نسباً بينه وبين المادية الجدلية .



ونحن على يقين من أن نشر كتاب " الإلهيات " سيغذى هذه الدراسات المتصلة . وقد عكف على تحقيقه أربعة من أصدقاء ابن سينا ودارسيه ، وهم الأب جورج شحاته

قنواتي ، والأساتذة محمد يوسف موسى ، وسليمان دنيا ، وسعيد زايد . وقد قضاوا في ذلك عدة سنوات ، وعزلوا على طائفة مختارة من المخطوطات . وكما كانوا يودون أن يكون بين أيديهم نص محقق لترجمة " الإلهيات " اللاتينية ، ولكن أبطأ الزمن بعض الشيء بالآنسة دالفرني التي اضطامت بذلك . ولم يسعهم إلا أن يلجئوا لنسخة من تلك النسخ المأخوذة عن طبعة البندقية H ، التي عول عليها الأستاذ محمود الحضيبي فيما عرض من فهرس للمصطلحات (١) . وإني إذ أقدم ثمرة مجهودهم الطويل ، أحرص على أن أمجّل لهم خالص الشكر والتقدير .

ابراهيم مذكور

(١) Avicenna Metaphysica, N. Y. 1948.

المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) الشفاء طبعة طهران ، ورمزه ط
- (٢) هامش طبعة طهران ، « طا
- (٣) بغيث (الأزهر) ٣٣١ ورمزه ب
- (٤) بغيث (هامش) « نج
- (٥) دار الكتب المصرية ١٤٤ « ج
- (٦) « « « ٨٩٤ « د
- (٧) « « « ٨٢٦ « ص
- (٨) المتحف البريطاني ٧٥٠٠ « م

وجميع المخطوطات قد وصفت عند تحقيق مدخل الشفاء لابن سينا ، عدا
مخطوط (ج) ومخطوط (ص) ، وها هو وصفهما :

فأما ج فهو : ١٤٤ حكمة

٢٠ × ١١ سم

المكتوب $12\frac{1}{3} \times 5\frac{1}{4}$ سم

خط فارسي جيد منقط غير مضبوط

١٧ سطرا بالصفحة

هوامش في كثير من الصفحات

حلية مذهبة ومنقوشة في أول صفحة ، وتحتها الإسملة بالحبر الأحمر .
ونصر الصفحة الأولى على بالذهب والنقوش ، ويجدول بالذهب .

وأوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس ،
المقالة الأولى ، فصل في ابتداء طلب موضوع العلم "الفلسفة الأولى" لتبين لآنيته
في العلوم ولماذا

وآخره :

..... الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية فيكاد
أن يصير ربا إنسانياً ، أو كاد أن تحمل عبادته بعد الله ، وكاد أن يفوض إليه
أمور عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

تم بحث الإلهي من كتاب الشفاء

والحمد لله

رب العالمين

كاتبه العبد الضعيف الجاني ابن

شمس الدين عماد الدين محمود

الكرماني

في سنة ٦٨٤

وأما ص فهو ٨٢٦ فلسفة

$\frac{1}{4} \times 21 \times 12$ سم حجم الكتاب

$14 \times \frac{1}{4} \times 5$ سم = المساحة المكتوبة

١٥٧ ورقة

خط نسخي جميل منقط غير مضبوط

٢١ سطرًا بالصفحة

هوامش عديدة بخط فارسي (في بعض الصفحات) .

أرقام الفصول مكتوبة بالهبر الأحمر .

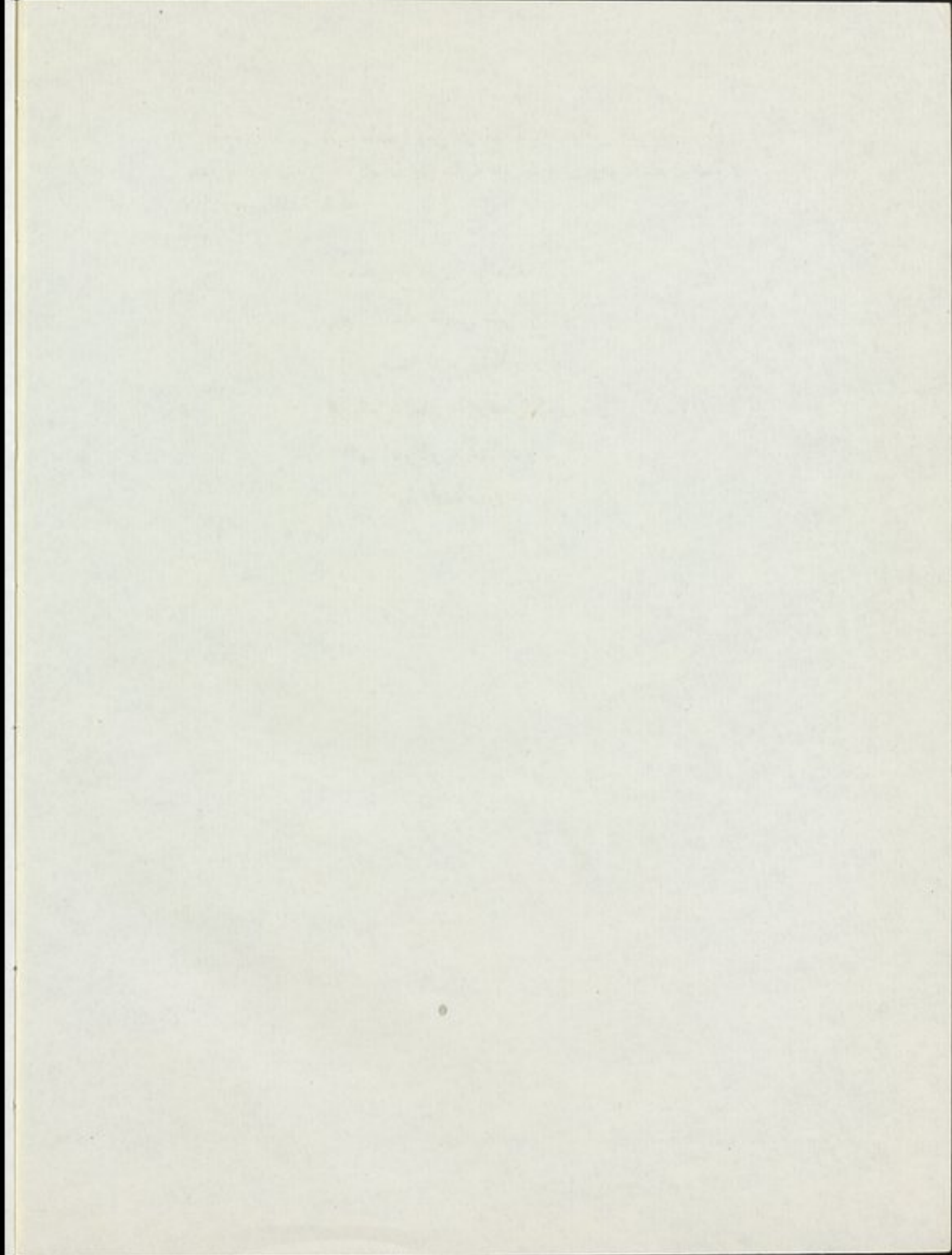
أوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء عشر مقولات

المقالة الأولى فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى ، لتبين إنيته

في العلوم إذ

وآخره : ... فقد سعيد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن
يصير بها ربا إنسانيا ، وكاد أن تحمل عبادته بعد الله تعالى وهو السلطان العالم
في الأرض وخليفة الله فيه

تم بالخير وقع الفراغ من مشقة كتابته
يوم الأربعاء خامس عشر من شهر
شوال سنة اربع وثمانين وألف
هجرية على يد الفقير الحقير صفرالكرمانى
اللهم اغفر ذنوبه بحق محمد وآله
وأولاده أجمعين .



المقالة الأولى

وفيه ثمانية فصول

Handwritten text, possibly a signature or name, located in the upper center of the page.

Handwritten text, possibly a date or another signature, located below the first line of text.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .
الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الإلهيات .

المقالة الأولى وهي ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبين إنيته في العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب إيرادها من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع في تعريف المعاني الحكيمة ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه في مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بمحصول العقل بالفعل ، وذلك

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد... أجمعين : ساقطة من ب ، ج ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الزاوية من كتاب الشفاء في الإلهيات وهو فن واحد في عشر مقالات م || في الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس ج || الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ؛ + عشر مقالات ص (٤) وهي ثمانية فصول : ساقطة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى بثانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى طا (٧) موضوع : + العلم ج (٨) وإذ : إذ ج (١٠) ونبتدئ : فنبتدئ ج ، ط (١٢-١٣) هي... النظرية : ساقطة من م .

بموصول العلم التصوري والتصديق بأمر ليست هي هي بأنها أعمالنا وأحوالنا ، فتكون الغاية فيها حصول رأى واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً في كيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل .

وأن العملية هي التي يطلب فيها أولاً استكمال القوة النظرية بموصول العلم التصوري والتصديق بأمر هي هي بأنها أعمالنا ، ليحصل منها ثانياً استكمال القوة العملية بالأخلاق .

وذكر أن النظرية تنحصر في أقسام ثلاثة هي : الطبيعية ، والتعليمية ، والإلهية .

وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة ، وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة . ١٠

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو ذوكم . والمبحوث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم . ولا يؤخذ في حدودها نوع مادة ، ولا قوة حركة .

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للسادة بالقوام والحد . وقد سمعت أيضاً أن الإلهي هو الذي يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما ، وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله تعالى جده . ١٥

(١) بموصول : لموصول ب ، ج ، د ، ص ، ط ، طا (٢) الغاية : العلم ط (٥) ليحصل : فيحصل ب ، ص ، ط ، م (٧) تنحصر : منحصره ، منحصره ص ، ط || هي : في ب ، م (١٢) يؤخذ : يوجد م (١٥) فيه : ساقطة من ب || الأولى : الأول ط ، طا || للوجود : للوجود ص (١٦) مسبب : سبب ب (١٧) جده : ساقطة من ب .

فهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما سلف لك من الكتب . ولم يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها . وذلك أن في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع ، وأشياء هي المطلوبة ، ومبادئ مسلمة منها تؤلف البراهين .
والآن ، فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم ، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر .

وأيضا قد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة ، وفلسفة أولى ، وأنها تفيد تصحيح مبادئ سائر العلوم ، وأنها هي الحكمة بالحقيقة . وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم ، وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أصح معرفة وأتقنها ، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل . وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى ، وما هذه الحكمة ، وهل الحدود والصفات الثلاث لصناعة واحدة ، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة .

ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلاسفة الأولى ، وأنه الحكمة المطلقة ، وأن الصفات الثلاث التي رُسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة . وقد علم أن لكل علم موضوعا يختصه ، فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ، ما هو ؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إنية الله تعالى جده ، أو ليس ذلك ، بل هو شيء من مطالب هذا العلم ؟ فنقول : إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع ، وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مُسلم الوجود في ذلك العلم ، وإنما يبحث عن أحواله . وقد

(١) يكون : كان ط . م . م || فيما : بما م (٥) التحقيق : التحقق ب (١٠) وكنت : وقد كنت ج (١١) والصفات : أو الصفات م (١٣) ونحن : فنحن ج (١٤) وأنه : وأنها ط || رسم : رسم طا . (١٧) جده : ساقطة من ب ، ج ، ص ، م || ذلك كذلك طا .

علم هذا في مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يحل إما أن يكون مسماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مسماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن للعلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس في العلوم الحكيمية علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يُبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كررت عليك . ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البتة . فيكون إما يتنا بنفسه ، وإما ما يوسا عن يئانه بالنظر ، وليس يتنا بنفسه ولا ما يوسا عن يئانه ، فإن عليه دليلاً . ثم الما يوسا عن يئانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يجوز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه بحث عن المفارقات للمادة أصلاً . وقد لاح لك في الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٤) باطلان : باطل م (٥) لأنه : أنه ب ، ج ، م (٦) أو سياسية : وإما سياسية م (٧) عن : من ج || يبحث : يبحث ص ، م (٨) جده : ساقطة من ب (٩) كررت : تكررت ط (١٠) مطلوب في علم البتة : مطلوب البتة ط (١١) وليس يتنا بنفسه : وليس يتنا في نفسه م || ولا ما يوسا : هو ما يوسا ب ، ج ، م ، هو ما يوسا ص (١٢) دليلاً : بالظنط || فبقى : فبقى ب (١٨) قد : ساقطة من م || تبين : تبين ص ، م || يبحث : يبحث ج ، ص ، م (١٩) المادة : عن المادة ج .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

والذى لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعجّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والانسياق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلتنظر : هل موضوعه الأسباب القسوى للوجودات كلها أربتها الأواحد منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

١٠ لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعة على النحو الذى خصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ؛ أو من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها .

١٥ فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون النرض من هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م (٧) هو : ساقطة من ج ، ص ، م (٨) لا : إلا ج ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب (١٥) من : ف ب ، ج ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) انظمة : انظمة م .

ثم من البين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ،
ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هي
أيضا واقعة في الأعراض الخاصة بالعلوم العملية . فيبقى أن يكون البحث عنها
للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم .

٥ وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأشياء
ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للسبب من الأمور بإثبات
أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب
المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى الموافاة . وليس
إذا توافى شيان ، وجب أن يكون أحدهما سبباً للآخر . والإقناع الذي يقع
للفنس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة
١٠ أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية واختيارية .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلة، والإقرار بوجود العلة والأسباب .
وهذا ليس بيننا أولياً بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان
قريباً عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيننا
بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوكليدس . ثم البيان
١٥ البرهاني لذلك ليس في العلوم الأخرى ، فإذن يجب أن يكون في هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله في المطالب
مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فيبين أيضاً أنه ليس بالبحث عنها من جهة

(٢) الخاصة : الخاصة م || التعليمي : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م
|| الخاصة : الخاصة م || العملية : + والمنطقية ج || فيبق : فيبق م (٨) إلى : ساقطة
من ب ، م (٩) للآخر : الآثر م (١١) واختيارية : أو اختيارية ص (١٣) مشهود :
مشهور ج ، ص (١٦) البرهاني : ساقطة من ط || لذلك : أي بينا بنفسه أن
لكل شيء مبدأ م (١٨) وإذا : فإذا ج ، وإذا م || عنها : هنا ط .

الوجود الذى يخص كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكل باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن

الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعة الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : مجمل ب ، ص ، م (٦) غير : عن م
 (٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد ج || النظر : التظن ج ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي هو في هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئي ، أعني الهيولى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

١٠ وأما العلم الرياضى فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً في الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً في الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً في مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة ، بل كان في جهة الأحوال التي تعرض له بعد وضعه .

١٥ كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض التي يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقي ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعانى المعقولة الثانية التي تستند إلى المعانى المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) فصل : الفصل الثاني ب ، ط (٤) يتبين : بين م (٩) الخلقيات : الخلقية ط (١٣) له : وله م (١٥) إلا في : الآن ط (١٧) علمت : حرفت ج .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلاً أو يتعلق بمادة غير جسمية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود ينحصرها ، فما يجب أن يجرد له بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .

فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مبين .

١٠ أما الجوهر فيبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرًا إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ، يقال مقدار ، ويعنى به كمية متصلة تقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقاً للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضاً مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يحز أن يكون

(٣) وجوهر : جوهر ، ج ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدارم (٧) بما : +
 هو ص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو ج ، ص ، ط || وجوده : موجود
 ط ، طا (١٤) ويعنى : فينى ص || البعد : المهدط (١٦) واحد : واحدا ب .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناهيا موجودا وحملها سطحا متناهيا . فإن الحدود يجب للمقدار من جهة استكمال المادة به وتلزمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة ولا صلة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر في أن وجوده أى أنحاء الوجود هو ، ومن أى أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات . فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى مالا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كميات ، وبعضها مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يهمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

وكذلك قد يوجد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، ج ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، ج ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحدود : + بمعنى نهايات الأجسام التي ب ، ج ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من ب ، ص (٩) الموجود : الموجود ب ، ج ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، ج ، ساقطة من م (١٠) فأما : وأما ب || المحسوسات : + كلها م (١١) فبين بالمحسوسات : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ، فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجبرية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا أيضاً هي من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها ٥ مشتركاً لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضاً بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ، وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا . ولأنه غنى عن تعلم ماهيته وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه ١٠ لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم إينته وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ، ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هي له كالأصناف : كالجوهر والكم والكيف ؛ فإنه ليس يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى ١٥ انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والعدل ، والكل والجزئي ؛ والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخصص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك .

(٢) إنما : + هي ج ، ص ، ط (٦) يختص : يختص ص (٧) عوارض : +
مخصوصة ط || شيء : شيء ج ، ط || موجود : الموجود ط (٨) نفاهر : نفاهر ج ،
ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ج || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : بإيضاح م
(١١) في العلم : للعلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور ج ، ص ، ط .

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجوز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممنوع فيه ؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقا أولاً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المدلول .

١٠ فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما ينحصر كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها .

ويلازم هذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها : ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي بفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو متكتم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

١٥

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط (٥) العوارض : اللواحق ب ، ج ، ص ، م (٦) انقلاص : انقلاص ج || شيء : ساقطة من م . (٧) شيئا آخر : أشياء أخرى (٨) للموجود ... للموجود : الموجود كله ولو كان مبدأ للموجود م (١٢) عل : ساقطة من م (١٣) فيها : فيه ج ، ص ، ط ، م (١٤) ما : ساقطة من م (١٦) بما هو موجود معلول : بما هو موجود معلول م (١٧) متحرك فقط : متحرك ب .

- أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمساحي في الهندسة ، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسأله إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضيات فيسأله إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ ، فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول ، وبعضها في عوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .
- فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة . وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ، فإنها أفضل علم أي اليقين ، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده . وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل . وهو أيضا المعرفة بالله ، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة للسادة في الحد والوجود . إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق

(٢) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م (٣) الجزئيات : جزئيات ص ، م || الموجودة : الموجود ص ، م (٦) كالمبدأ : وكالمبدأ ب ، م ، ف كالمبدأ ط (١٠) الوجود وهو : الموجود وهو ط (١١) علم ... أفضل : ساقطة من م (١٢) وبالأسباب : والأسباب م (١٣) بالله : + تعال ج (١٤) المفارقة : والمفارقة ط (١٥) متقدم الوجود : متقدما ص ، م (١٨) على : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م .

المادة أصلا . وبمضها يخالط المادة، ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم
وليست المادة بمقومة له . وبمضها قد يوجد في المادة وقد توجد لا في مادة
مثل العلية والوحدة ، فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة
التحقق إلى وجود المادة ، وتشارك هذه الجملة أيضا في أنها غير مادية الوجود
أى غير مستفادة الوجود من المادة . وبمضها أمور مادية، كالحركة والسكون ،
ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة ، بل نحو الوجود الذي
لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها
هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة ، لكن نحو
النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة، وكان لا يخرج منه تعلق
ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد
ظهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أى شئ، هو .

وهذا العلم يشارك الجدل والسفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ،
ويخالف كل واحد منهما من وجه . أما مشاركتها فلا أن ما يبحث عنه في هذا
العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئى ، ويتكلم فيه الجدل والسفسطائى . وأما
المخالفة فلا أن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل
العلوم الجزئية وذاتك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة بالقوة ، لأن الكلام
الجدلى يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق . وأما مخالفة السفسطائية
فبالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم
يقول الحق وإن لم يكن حكيميا .

(٢) مادة : المادة ط (٨) غير : عن م (١٢) في هذا العلم : هذا العلم ؛ ساقطة
من ط (١٣) والسفسطة : والسفسطائية ج ؛ والسفسطائية ص ، م ؛ والسفسطائية ط
(١٤) "ويخالف . . . وجه" : ساقطة من م (١٧) وذاتك : وذاتك ص ، ط ، م
(١٨) مخالفة : مخالفة ب ، ج ، ص ، ط || السفسطائية : للسفسطائية ب ؛ السفسطائية
ط ؛ السفسطائية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا
 على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر
 ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المعنى الذي
 يوصل به من الشر إلى الخير .

وإذ قد تقرّر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي :
 تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه
 إذا فُتس في رموس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا
 المعنى ، بل إلى معونة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي معنى يتوصل
 منه إلى تحقق علم آخر غيره .

وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مخصصاً .
 فأما المطلق فهو أن يكون النافع موصلاً إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما
 المخصص فإن يكون النافع موصلاً إلى ما هو أجل منه ، وهو كالتأية له إذ هو
 لأجله بغير انعكاس . فاذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

(٧) الشر : الشيء ط (٨) وإذا قد : وإذا ج ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م
 (١٠) إذا : أنه إذا ج (١١) هي : هوب ، ص ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقق
 علم : تحقيق معنى ص (١٣) فقد : قد م || مطلقاً : + وقد يقال قولاً مطلقاً ط
 (١٤) تحقيق : تحقق م (١٦) المطلق منفعة : ساقطة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكن إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى أجل منه ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى مساوٍ له ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يفيد في كمال دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفاضة ، والعناية ، والرياسة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقرت الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفاضة التي تحصل من الأشراف في الأخس فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدم ، والمخدم أيضاً ينفع الخادم ، أعنى المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوماً آخر ، فمنفعة هذا العلم الذي بيننا وجهها هي إفاضة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لمساهمة الأمور المشتركة فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للمدروس ، والمخدم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم . فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك .

(١) وإذا . . . بالمعنى : ساقطة من م || بالمعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ - ٥) أجل منه . . . إلى معنى
دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثرب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصصة ب
(١٠ - ١١) وأنت تعلم . . . ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : وجهة م
|| الذي : التي ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق ب ، ص ، ط || المشترك :
المشتركة ب ، المشتركة ص ، ط ، طا ، م (١٦) المقصود : المقصودة ب ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسماة في هذا مما تدين في علم الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بحرك ، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

- ٥ وأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك ، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والحلقيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم .

- ١٠ إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل دينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك يانا دوريا ويصير آخر الأمر يانا للشئ من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضوع فنقول :

١٥

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا البتة ؛ بل إنما

(١) فهي : فهو ب ، ج ، ط ، م (٢) تدين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م (٥) وهو : هو ج ، هو هو ط (٧) ليس : فليس ج ، وليس ص ، ط (٨) والسياسة : والسياسة ح ، ط (١٠) علم : العلم ج (١١) وكانت : وقد كانت ط (١٧) في : + جميع ط || هذه : ساقطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أخذه اليقين المكتسب من العلة، وأما إذا كان ليس يفيد العلة، فانما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر. وبالحرى أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط.

فقد ارتفع إذن الشك، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد، ولكن إنما يتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ، بل له مقدمة أخرى.

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان "أن" وإن لم يفدنا فيه برهان "اللم" ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان "لم" خصوصاً في العلل الغائية البعيدة.

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم، بل من مبادئ بينة بنفسها، وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى، وإما أن تكون تلك المبادئ لأمر من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبين في هذا العلم لميته. ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور ألبنة، حتى يكون بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه.

(١) برهان : براهين م (٢) اليقين : باليقين ص ؛ ليغير ط (٥) الطبيعي : للطبي م
(٦) فيها : فيها ج ، ص ، ط ، || ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م
(٩) وإن : ساقطة من م (١٠) ثم : لم م || خصوصاً : وخصوصاً ج ، ص ، ط ، م
(١٢) فقد : وقد ج ، ط (١٣) من : في ج ، ط ، طا (١٤) لكن : ولكن ص .

ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيراً أو متكرراً في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن

٥ . أن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكننا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى التواني ، وعن العلة إلى المعلول ، إلا في بعض حمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقديماً على العلوم كلها ، إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم .

١٠ . العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : " ما بعد الطبيعة " . ويعنى بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض .

فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة . والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى " ما بعد الطبيعة " بعبارة بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، ونتعرف عن أحواله

(١) الأمر : الأمور ب ، ط ، م || إلى : في ب (٢) تحصيل : تحصل م ||
 مبدأ : مبتدأ م || إلا : لاص ، م || فيما : بما ط (٣) من الأمور : عن الأمور م
 (٤) للوجود : الوجود ب ، ط ؛ الموجود ص || وتمنع : تمنع ط ، م (٧) التواني : التوال م
 (١٢) ما بعد : فيما بعد ب ، ج ، ص ، م || لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة ب ، ص ، ط
 (١٥) الطبيعة : طبيعة م (١٧) فإن : فإناب ، ص ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعي . وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها في هذا العلم ، هي بالذات وبالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقائل أن يقول: إن الأمور الرياضية المحضه التي ينظر فيها في الحساب والهندسة ، هي أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة ألبتة ، لأنه قد يوجد لا في الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذي يجب أن يقال في هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات . فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعات وصوره ؛ بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف في شرحنا للمنطقيات والطبيعات الفرق بين المقدار الذي هو يعد الهيولى مطلقا، وبين المقدار الذي هو كم، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعي ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

(٣) وبالعموم : أو بالعموم م (٤) ولكنه : ولكن م || في الحساب : بالحساب م (٦) يوجد : + أيضا م ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة م ، م (٨) فالذي : والذي م || يقال : فقوله م ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه منها : فيها ههنا ج ، ط (١٠) بالأعراض : والأعراض م (١٢) بل : + هو م ؛ بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت م (١٤) بالاشتراك : باشتراك م ، ج ، م (١٥) وإذا : فإذا م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من م ، م (١٦) والجسم : والجسم م ، ص ، ط ، طا ، م .

وأما العدد فالشبهة فيه أكد ، ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة " . إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعني به شيء آخر ، وهو علم " ما هو مبين " من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمي هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذي هو كالغاية . فيكون كأن هذا العلم هو العلم الذي كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بزازاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .

- ١٠ ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة " هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع في الوهم مجرداً عن كل شيء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً ، إلا عارضا لشيء في الوجود . فما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعاً لأية نسبة اتفقت من الزيادة والتقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأي زيادة اتفقت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هيولى الأجسام التي هي بالقوة كل نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ، وفي الحالين جميعا هو غير مفارق

(٢) ما : بما ، ص (٥) هي : هوب ، ج ، ط ، م (٨) وحينئذ : فحينئذ ، ص ، م

(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ، وهذا ص (١٦) يجب : يجوز

(١٧) هي : الذي هوب ، ج ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، فإذن علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لها أن تجتمع وتنفرد وتتحد وتنقسم .

فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ، ولا نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل في عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة .

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : من ص || طبيعة : الطبيعة - ط ، طا ، م ، طبيعة ص || وتنفرد : وتنفرد
ج ، ط || وتحد : وتحد ج ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

- فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات ؛
 وحال العدم ؛ وحال الوجوب ، أي الوجود الضروري وشرائطه ؛ وحال الإمكان
 وحقيقته ، وهو بعينه النظر في القوة والفعل ؛ وأن ننظر في حال الذي بالذات
 والذي بالعرض ؛ وفي الحق والباطل ؛ وفي حال الجوهر ، وكم أقسام هو ،
 لأنه ليس يحتاج الموجود في أن يكون جوهرًا موجودًا إلى أن يصير طبيعيًا
 أو تعليميًا ، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ، فيجب أن نعرف حال الجوهر
 الذي هو كالمهلول ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومتفق
 النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة ، وأن الجوهر الصوري كيف هو ،
 وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق ، وما حال المركب ، وكيف حال كل
 واحد منهما عند الحدود ، وكيف متماثلة ما بين الحدود والمحدودات .

- ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض ، فينبغي أن نتعرف في هذا العلم
 طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التي تحد بها الأعراض ، ونتعرف
 حال مقولة مقولة من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

(٣) العلم : + فهرست لتأويل الفصول م (٤) المقولات : المقولات ب ، ط (٥) أي :
 في ج ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود ب ، ط (٦) تنظر : نظر ط .
 (٧) أقسام : أسامام (٨) موجودا : واقعة من م (١١) الصورة : الصورم .
 (١٢) ليس بمفارق : غير مفارق ب ، ط ، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فبين عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأعراض .

ويلىق بهذا الموضوع أن نتعرف حال الكلى والجزئى ، والكل والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهناك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراها ، ولأن الموجود لا يحتاج في كونه علة أو معلولا إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالجرى أن تتبع ذلك الكلام في العلل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كف ينبغى أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعلى ، وبين غيره . وأن نتكلم في الفعل والانفعال . وفي تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنها في كل طبقة يذهب إلى علة أولى .

ونبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فما كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه . فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضا في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) فبين : فبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف طا (٥) والنفس : وللنفس م .
 (٧) إلى : إلا ج ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م || وأنها : وأنها ، ص ، م .
 (١٥) وتحقيق : وفي تحقيق ج ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، طا . || مساوق : مساوم . (١٨) فيلزمنا : + أيضا ط .

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا مبدأً للموجودات ، وثبتت العوارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن

توابع الواحد: الشبيه ، والمساوي ، والموافق ، والمجانس ، والمشاكل ، والمماثل ،
 ٥ والهوهو . فيجب أن نكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوي ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننتقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد

حق في غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه " واحد " ، ومن كم وجه
 ١٠ " حق " ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أي خير شئ ، معشوق لذاته ، وهو اللذيذ الحق ، وعنده الجمال الحق ، وتفسخ ما قيل وظن فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التي توجد عنه .

١٥

ثم كيف ترتب عنه الموجودات مبتدئه من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١-٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : ساقطة من ب (٣) للموجودات :
 الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنها ب ، ص ، فإنها ط (٧) المساوي : + وغير الموافق
 (١٠-١١) في غاية حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م
 (١٦) الموجودات : + مرتبة م . (١٧) الفلكية : الملكية م .

لها فاعلى ، وكيف هو مبدأ لها كمالى ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها .
 وندل فيما بين ذلك على جلاله قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وعلى الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخروية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

(١) هو : ساقطة من ط (٢) بينها : بينهما ج ، ط (٤) الله : + تعالى ب ، ص (٦) المبلغ :
 الموضع هامش ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه

تفنيه على الغرض

- ف نقول : إن الموجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترتسم في النفس
ارتساماً أولياً ، ليس ذلك الارتسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف منها .
فإنه كما أن في باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون
التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ،
لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول
إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس
في الغريزة ، بل منبهاً على تفهيم ما يريد القائل ويذهب إليه . وربما كان
ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعلة ما وعبرة
ما صارت أعرف . كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي
متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفاً لمجهول ؛
بل تنبيهاً وإخطاراً بالبال ، بأسم أو بعلامية ، ربما كانت في نفسها أخفى منه ،
لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبئت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ،
من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلومة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منبهاً : منبهاً - || تفهيم : تفهيم م (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول :
لمحصل نج (١٥) ربما : وربما نج || منه : منها ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أو لدار .

وأولى الأشياء بأن تكون متصرفة لأنفسها الأشياء العامة للأشياء كلها ، كالموجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبين شيء منها ببيان لا دور فيه البتة ، أو ببيان شيء أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئاً وقع في اضطراب ، كما يقول : إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلاً أو منفعلاً ، وهذا إن كان ولا بد فمن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة أنه يجب أن يكون فاعلاً أو منفعلاً ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمترادفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به؟ نعم بما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى "ما" و"الذي" و"الشيء" معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يبين ص (٥) منها : مت ط (٦) الموجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والخبر م (١٤) الخبر : الخبر م (١٥) ذلك : هذه طا .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تنبيه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس ، وهما معنيان . فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ، ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

- والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن لكل أمر حقيقة هوية ما هو ، فالمثبات حقيقة أنه مثب ، وللبياض حقيقة أنه يابض ، وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص ، ولم نرد به معنى الوجود الإثباتي . فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معاني كثيرة ، منها الحقيقة التي عليها الشيء ، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء .
- ٥ ونرجع فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان ، أو في الأنفس ، أو مطلقا يعمها جميعا ، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : إن حقيقة كذا ، حقيقة كذا ، أو أن حقيقة كذا حقيقة ، لكان حشوا من الكلام غير مفيد . ولو قلت : إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضا قولاً غير مفيد ما يجهل ، وأقل إفادة منه أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن يعنى بالشيء ، الموجود ، كأنك قلت : إن حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة آشيء ما ، وحقيقة بشيء آخر ، فإنما صح هذا وأفاد . لأنك تضمير في نفسك أنه شيء آخر مخصوص مخالف
- ١٥

(١) يقع ٠٠٠ مع : ساقطة من م || يشبهه : يشبه ط ، م (٣) فالموجود : والموجود ب

(١٢) الأنفس : النفس ب (١٣) يعمها : يعمها ب ، ج ، ص ، ط (١٧) ما : ساقطة

من ج (١٨) صح : يصح ص ، ط || وأفاد : فأفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقتان أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد ، فالشيء يراد به هذا المعنى .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه البتة ، بل معنى الموجود يلزمه دائماً، لأنه يكون إما موجودا في الأعيان ، أو موجودا في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا .

وأن ما يقال: إن الشيء هو الذى يخبر عنه ، حق؛ ثم الذى يقال ، مع هذا، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الأشياء الخارجة . وإن عني غير ذلك كان باطلا ، ولم يكن عنه خبر البتة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور في النفس فقط .
فأما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلاً .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن . والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن . لأن قولنا : " هو " ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم - الذى لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن - محال . فكيف
يوجب على المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم " كذا " ، معناه أن وصف " كذا " حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

(٩) الأشياء : الأعيان ط (١٢) أنا : وأما ص (١٤) هو : ساقطة من ط
(١٥) فكيف : وكيف ب، م .

- موجود للعدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المعدم ويحمل عليه إما أن يكون موجوداً وحاصلاً للعدوم أو لا يكون موجوداً حاصلاً له ؛ فإن كان موجوداً وحاصلاً للعدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجوداً أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فيكون للعدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمعدم موجود ، وهذا محال ؛ وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المعدم في نفسه موجوداً لشيء ؟ فإن ما لا يكون موجوداً في نفسه ، يستحيل أن يكون موجوداً للشيء .
- نعم قد يكون الشيء موجوداً في نفسه ولا يكون موجوداً لشيء آخر ، فأما إن لم تكن الصفة موجودة للعدوم فهي نفي الصفة عن المعدم ، فإنه إن لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المعدم ، فإذا نفينا الصفة عن المعدم ، كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ؛ وهذا كله باطل .

- وإنما نقول : إن لنا علماً بالمعدم ، فلا ن المعنى إذا تحصل في النفس فقط ولم يُشر فيه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما في النفس فقط، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما في هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره .

وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ، أن في جملة ما يُخبر عنه ويعلم أموراً لا شبيهة لها في العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هذوا به من أقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو بـ ، جـ ، ص ، م (٦) المعدم : للعدوم ط (٧) يستحيل : فيستحيل بـ (٩) لم تكن : لا تكون م || فهي : فهو بـ ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة من ط ، طا (١١) أن : وكان ط (١٣) يشر : يشير م || خارج : الخارج بـ ، ص ، ط (١٤) طباع : طباع بـ ، ص ، ط ، م (١٥) وأما في هذا : وفي بـ ، جـ ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهالهم بأن الإخبار إنما يكون عن معانٍ لها وجود في النفس ، وإن كانت معدومة في الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان . مثلا إن قلت : إن القيامة "تكون" ، فهيمت القيامة وقيمت "تكون" ، وحمات "تكون" التي في النفس ، على القيامة التي في النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح في معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول في وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود . وعلى هذا القياس الأمر في الماضي . فبين أن الخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجوداً ما في النفس . والإخبار في الحقيقة هو عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج . وقد فهمت الآن أن الشيء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان .

وعلى أنه قد بلغنى أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلًا ، وليس بوجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئًا لا موجودًا ولا معدومًا ، وأن "الذي" و "ما" يدلان على غير ما يدل عليه الشيء . فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا .

فنقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود ، كما علمت ، جنسًا ، ولا مقولًا بالتساوي على ما تحته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير . وأول ما يكون ، يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده . وإذا هو معنى واحد

(٢) معنى : مع م (٤) في : ساقطة من ب (٤ - ٥) هل . . . النفس : ساقطة من م (٥) في (الأول) : ساقطة من ب || إنما : ساقطة من م (٦) في : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م || بماذا : ماذا م (١٣) يدلان : تدلم (١٤) وإذا : فإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط || جنسا : حسياط (١٦) وأول : فأول به ، ط (١٧) الجوهر : الجوهر ط .

على النحو الذى أوامنا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل . فلذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو صحى علما واحدا .

- وقد يعسر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك في فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن ، أخذوا في حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا في حده إما الممكن وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا في حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدوم ، في الحال الذى ليس وجوده ، في أى وقت فُرض من المستقبل ، بحال . ثم إذا احتاجوا إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة في حده ، والمحال أخرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، في حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا في حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ؛ أو لفظاً آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فلذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م || عن : من ج ، ط
 (٦) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : فإذا ج ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص ||
 يحدوا : يحدوا ط (٩) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب ||
 ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه ج (١٣) وأما : أمام .
 (١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، ج ، م .

بممكن أن لا يكون . والممكن هو الذى ليس يمتنع أن يكون أولاً يكون ،
أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهذا كله كما تراه دور ظاهر.
وأما كشف الحال فى ذلك فقد مرّك فى أنولوطيقا .

على أن أولى هذه الثلاثة فى أن يتصور أولاً ، هو الواجب . وذلك لأن
الواجب يدل على تأكد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود
يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهمتنا
هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعدوم يعاد لأنه أول شيء
مخبر عنه بالوجود . وذلك أن المعدوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو
مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان
عدم ، وفى حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعدوم موجوداً على النحو
الذى أو مانا إليه فيما سلف آنفا .

وعلى أن المعدوم إذا أعيد احتيج أن تعاد جميع الخواص التى كان بها
هو ما هو . ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المعدوم غير معاد ،
لأن المعاد هو الذى يوجد فى وقت ثان . فإن كان المعدوم تجوز إعادته وإعادة
جملة المعدومات التى كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد عدم ،
أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز
أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون عود .
على أن العقل يدفع هذا دفعاً لا يحتاج فيه إلى بيان، وكل ما يقال فيه فهو خروج
عن طريق التعليم .

(١) بممكن : يمكن ج || ليس : لا ط || يمتنع : يمتنع م (٢) وهذا : وهذه ط
(٣) قد مر : قد مر م (٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || تفهمتنا : تفهمتنا
ب ، ص ، ط (١٠) عدم : وعدم ط (١٢) احتيج : + إلى ط || جميع :
جميع ج ، بجمع طا (١٣) وإذا : فإذا ج ، م (١٥) قد : قد ب ، وقد ب ، ص
(١٦) ما عرف : ما عرفت ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

- في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن
الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن
الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه

- ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن
الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل
الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر
أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز
الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

- فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ،
وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب
الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما
مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز
أن يجتمع وجوده عن كثرة ألبنة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون
الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك
أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكرر ، ولا مشارك
في وجوده الذي ينحصره .

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكافئ ب، ج، د، ص، ط || بغيره : لغيره ص، م
(٨) وظاهر : ظاهر ج (١١) الوجود : ساقطة من ج (١٦) من الوجوه :
ساقطة من ب، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود
 علة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته
 دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له
 وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته
 علة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا علة له .
 وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب
 الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ،
 وكلا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب
 بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر غيره في وجوده
 فلا يكون واجبا وجوده في ذاته .

وأیضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما
 بعلة ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزاً من العدم ، وإذا عدم حصل
 له العدم متميزاً من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين
 يحصل له عن غيره أولاً عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو العلة ؛
 وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد
 تخصص بأمر جائز غيره .

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصص إما أن تكفي فيه ماهية الأمر
 أو لا تكفي فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفي لأي الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت ب ، ص ، ط (٣) دون غيره : دون ب ،
 ص ، ط ، م . (٤) فبين : فبين ب ، ص ، ط || إن : لو ص ، ط || بذاته :
 + في ذاته ب ، ص ، م (٥) الواجب : واجب ب ، ص ، م (٨) وكلا ... غيره :
 ساقطة من ب ، م (١١) فوجوده : ووجوده ب ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط
 (١٤) فالغير : والغير م (١٧) التخصص : التخصص م (١٨) ماهية : ماهية م ||
 كانت : كان ص || ماهية تكفي : تكفي ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف . وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو طئته ، فله طلة . وبالجملة فإتما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لعله .

- ٥ أما المعنى الوجودي فعلية ، هي طلة وجودية . وأما المعنى العدمي فعلية ، هي عدم العلة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجبا بالعلة ، وبالقياس إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود من العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك طلة أخرى ، ويمتد الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لأنه ذاهب إلى غير النهاية في العمل فقط ، فإن هذا في هذا الموضوع بعد مشكوك في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس إلى طئته .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) طلة : + بجملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون به ، م ؛ فلا يكون ط (١٢) تخصص : تعين || وجوده : وجود م || قد : ساقطة من ص ، م (١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) مشكوك : شكوك به (١٥) لا : فلا ط (١٧) ونقول : فغول م ، ص ، ط ، م .

علة للآخر، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أو لا يكون واجبا بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إتما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتبار ذاته ممكنا الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ، أو من ثالث سابق ، كما قلناه في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان وجوب وجود هذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل به وجوب وجوده ، بعبودية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود ألبتة . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك في حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفاداً من هذا ، بل الوجوب .

(١) علة: علة ط ، طا (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م || أولاً يكون : ولا يكون ط .
 (٧) لم يكن : لا يكون ب ، ج ، م (٨) الآخر: الثاني م (٩) حينئذ: ساقطة من ب ، ص ، م
 || الآخر: الثاني م (١٠) لهذا: هذا ج ، ط (١١) وذلك: + هو ط (١٢) وذلك
 هو: وهو ذلك ص (١٣) قلناه: قلنا ص ، م (١٤) وجود: الوجود م (١٧) وهو:
 ساقطة من ط || ويكون : يكون ب ، فيكون ج ، ص || ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علة هذا ،
فيكونان غير متكافئين ، أعني ما هو علة بالذات ومملول بالذات .

- ثم يعرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كُنَّ إمكان وجود ذلك هو طة إيجاب
وجود هذا ، لم يتعلق وجود هذا بوجوده ؛ بل بإمكانه . فوجب أن يجوز
وجوده مع عدمه وقد فرضا متكافئين ، هذا خلف فإذن ليس يمكن أن يكونا
متكافئى الوجود ، في حال ما ، لا يتعلقان بعلة خارجية ، بل يجب أن يكون
أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا
بإيجاب الدلاقة التي بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس
أحدهما واجبا بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لهما العلة التي جمعتهما ،
وأيا المادتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وإس يكفي وجود
المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك
لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون
مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكناً ، فيصير مملولاً ،
ويكون كما قلنا ليس علة مكافئة في الوجود ، فتكون إذن علة أمراً آخر ، فلا
يكون هو والآخر علة للعلاقة التي بينهما ، بل ذلك الآخر . وأما أن لا يكون ،
فتكون المعية طارئة على وجوده الخاص لاحقة له . وأيضاً فإن الوجود الذي
يخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ؛ بل عن علة متقدمة إن كان
معلولاً . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه ،

(١) علة : علة ص (٤) بإمكانه : وجوده إمكانه ج ، ط (٥) فرضا : فرضا ج ،
ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئين في الوجود ط ا بلة : بلة ط (٧) خارج
آخر : خارج ب ، آخر ط (٩) جمعتما : جمعتها ط ، طا (١٠) أو : ساقطة من ص ، م
(١١) وحدهما : أو أحدهما (١٣) فيصير ممكناً : فيكون ممكناً ج (١٦) وجوده : وجود
ص ، م (١٨) بكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذي يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة وممولوا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن . وإما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ، وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هي أمر خارج ٥ يوجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك إلا بالعرض المبين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذي بالعرض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

(٢) للعلاقة : العلاقة ب
الذي : الذي ب ، طا .

(٥) موجود : موجود بج

(٦) اللازم : لازم م ||

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن واجب الوجود واحد

وقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فيمكن

- ٥ كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد منها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر البتة أو يخالفه . فإن كان لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا خلاف لا محالة ، فيخالفه في غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما غير مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا أو في هذا ، ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذلك ذلك ، أو نفس أن ذلك ذلك ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به مبانة .

فإذن كل واحد منهما يباين الآخر به ، وليس يخالفه في نفس المعنى ، فيخالفه في غير المعنى .

- ١٥ والأشياء التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض واللواحق الغير الذاتية . وهذه اللواحق فلما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب ج ، ص ، ط (٥) كثرة : كثيرة ص ، م || ويكون : فيكون ج ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من ج ، ط (١٠) أرفق : قم || ولم : أرفق ط || ذلك ذلك : ذلك ذلك ج || به : ساقطة من م (١٣) نفس : ساقطة من ص ، + أصل ج ، ص ، ط (١٤) فيخالفه ... المعنى : ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء ج ، بل تقول الأشياء ط (١٦) لوجود : لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أو لوجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا خالف . وإما أن تعرض له عن أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك العلة لم تعرض ، فيكون لولا تلك العلة لم يتخلف ، فيكون لولا تلك العلة لكانت الذوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به ، المنفرد له ، مستفاداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال .

ولنفرض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي ، به ما يوافق في المعنى ، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، به ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده . فإذن لا يجوز أن يخالفه في المعنى .

(١) فيه : فيها ط || أنها : أنهما ج || وهذا : فهذا ب ؛ هذا م (٣) لكانت : كانت ج ، ص ، م ؛ لكان ط . (٥ - ٦) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب (٥) لا من حيث الوجود : ساقطة من ج ، ص ، م . (٦) منها : منها ط ، طا . (٨) واحدة : واحد ط (٩) بذاتها : بأوتها م . || حد ذاتها : حدد ذاتها ص ؛ حد ذاتها م || وهذا : وهو ط . || محال : هذا طا . (١١) ذلك : لذلك ص .

بل يجب أن نزيد لهذا بياناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالعوارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس . فهي لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيده اقوام بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيده اقوام ٥ بالفعل ذاتا موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صححت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيده الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا حقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكيد الوجود ، والوجود لازم لها ، ١٠ أو داخل عليها ، كما علمت . فإذن إفادة الوجود لوجوب الوجود ، هي إفادة شرط من حقيقته ضرورة ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثاني ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء الواجب ١٥ الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسي إلى الفصول . فتبين أن المعنى الذي يقتضى وجوب الوجود لا يجوز

(٣) وإما : أوط (٤) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م || بالفعل : ذاتا موجزة ط

(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : لها (١٥) بغيره : لغيره ط

(١٨) إلى الفصول : بالفصول ص || فتبين : فيين م .

أن يكون معنى جنسياً ينقسم بفصول أو أعراض ، فبقي أن يكون معنى نوعياً .
فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محمولة على كثيرين ، لأن أشخاص النوع
الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الذاتى ، وجب أن تكون إنما تختلف
بالموارض ، وقد منعنا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين
هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء وموجوداً له ، فما أن يكون
واجباً في هذه الصفة ، أى في وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة
موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجوداً لا يكون صفةً
له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ، وإما أن يكون
وجودها له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود
بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون
إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفةً
للآخر لا يبطل وجوب كونه صفةً له . فنقول : كلامنا في تعيين وجوب الوجود
صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس
صفة للآخر بعينه ، بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك بعينها . وبعبارة أخرى
نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون
واحداً ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان

(٢) فنقول : فلنا ط || نوعيته : نوعيه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ، إنما
اختلف ج ، م (٤) فبين : فبين م (٥) بنوع : نعو م (٧) أى ... الوجود :
ساقطة من م || تلك : هذه م (٨) موجودة : الموجودة ج ، ط (١٣) فكونه : وكونه ط
(١٤) لا يبطل : ليس يبطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو ص .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فقارئة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلّةٍ وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ، وإن كان لعلّةٍ وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سبب ، فالخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . ومستزيد هذا إيضاحاً في موضع آخر . فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود .

١٠. وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجوداً . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائماً ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائماً ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائماً ، بل في وقتٍ دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما منوضحه .

والذي يجب وجوده بغيره دائماً ، فهو أيضاً غير بسيط الحقيقة . لأن الذي له باعتبار ذاته ، غير الذي له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً في الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعزى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبى .

(٢) وسبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصيته : خاصته ب ، ط . (١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ،

في المقدمات الحقّة

٥ أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو المقدم الذي يدل على حال الشيء في الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه .

١٠ وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبه إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أولياً ليس لعلّة .

١٥ وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يُبين أو يتبين به ، كما بيناه في كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لمومه في كل موجود .

(٣) الأقاويل : الأوائل م . (٧) الواجب : واجب به ، ص . (١٥) بين : يتبين م ||
بينه : بيانه م .

والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بإسائه معانداً . أو يكون قد عرض له شبهة في أشياء فسد عليه عنده فيها طرفاً النقيض لفظياً جرى عليه مثلاً ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائي ، وتنبيه المتحير أبداً ، إنما هو في كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاوره . ولا شك أن تلك المحاوره تكون ضرباً من القياس الذي يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياساً بالقياس .

- وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه على وجهين : قياس في نفسه ، وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أنفسهم ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفاً متجا ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشيء وإن لم يكن صدقاً ، وإن كان صدقاً لم يكن أعرف من النتيجة التي يسلمها ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزم منه شيء ، فيكون ذلك قياساً من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياساً يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنه قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم لزم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياساً ، أعم من كونه قياساً يلزم مقتضاه .

(٢) له : ساقطة من ب ، ط . || أشياء : + قد صر . (٣) له : ساقطة من ب
(٥) المحاوره : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساقطة من د .
(١١) المقدمات : + ماد ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها :
لا يسلمها د ، ج ، ص ، م . (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط || لم :
ساقطة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضا على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذي يلزم مقتضاه بحسب الأمر في نفسه ، هو الذي مقدماته مسامة في أنفسها ، وأقدم من النتيجة . وأما الذي هو بالقياس ، فالذي قد سلم المخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

٥ ومن العجائب أن السوفسطائي الذي غرضه الممارسة يضطر إلى أحدا الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنتج عليه .

١٠ وأما المتحير فعلاجه حل شبهة ، وذلك لأن المتحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تخالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلا لرأى الآخر الذي يجده قرنا له ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ؛ وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشيء لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء في نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يتحير الشاذي لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على أن يختار واحدا منها ويزيف الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياساً ط ||
 الأمر : الأمور د || أنفسها : قسمها (٣) وأما : فأما د (٥) العجائب : العجائب د ||
 الأمرين : أمرين م (٦) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م || والاعتراف : واعتراف ب ، م
 (٨) فعلاجه : تخلصه ط (١٠) منهم : منهم م (١١) بالتصديق : بالصدق ج ، د
 ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ؛ والثاني التنبية التام على أنه لا يمكن أن يكون بين التقيضين واسطة .

- أما حل ما وقع فيه فمن ذلك أن يعزفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين في الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صواباً في شيء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه في شيء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القريحة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمز أيضاً برموز، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشعنة أو خطأ وله فيها غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة ظلاً أو سهواً هذه وتيرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء . ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بعينه ، أو لا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئاً ، فقد نرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال في نفسه ، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد نرج عن الاسترشاد .

(١) الفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : يتدارك طا . (٢) التنبية : تنبيه ب ، ج ، ص ، م (٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د (٥) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحداً م (٧) وليس : وليس د || فيه : سافعة من د (٨) الراكض : الراكض طا (٩) ظاهرة : ظاهر ط || مستشعنة : مستشعنة ص (١٠) فيها : فيه د ، ص (١١) بجهة : حيث د (١٣) لم : ولم ج .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللا أبيض يكون مدلولهما واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم متميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذي هو والأبيض واحد ، واللا إنسان كذلك ؛ فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللا إنسان غير متميزين .

٥

فهذا وأمثاله قد يزيج علة المتحير المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو الـلا إنسان وسالبه الذي هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، ويحل الشبه المتقابلة من قياسات المتحير يمكننا أن نهديه .

١٠

وأما المتعنت فينبغي أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللاتار واحد ؛ وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجع واللاوجع واحد ؛ وأن يمتع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشراب وتركهما واحد .

١٥

فهذا المبدأ الذي ذبنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع في البراهين . والبراهين تنفع في معرفة الأغراض الذاتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هو ج || فالإنسان : والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : الـلا أبيض ط ، (٧) قد تبين : قد تبين د ؛ ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبه م (١١) ويحل الشبه : ويحل الشبه ج ، ص ، ط .

الذي كان فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف ههنا أن يحصل له ،
فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم في الأمرين جميعاً .

لكن قد يشكك هل هذا أنه إن تكلم فيها ، على سبيل التحديد والتصور ،
فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي ، وإن تكلم فيها في التصديق صار
الكلام فيها برهانياً .

فقول : إن هذه التي كانت موضوعات في علوم أخرى تصير عوارض
في هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للوجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن
عليه في علم آخر ، يبرهن عليه ههنا .

وأيضاً إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر
وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع العلم ما
أو الجوهر مطلقاً ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسماً من موضوعه ، فيكون
ذلك بنحو ما عارضاً لطبيعة الموضوعه ، الذي هو الموجود ، إن صار ذلك
الجوهر دون شيء آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة
يصح حملها على كل شيء ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود
هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف .

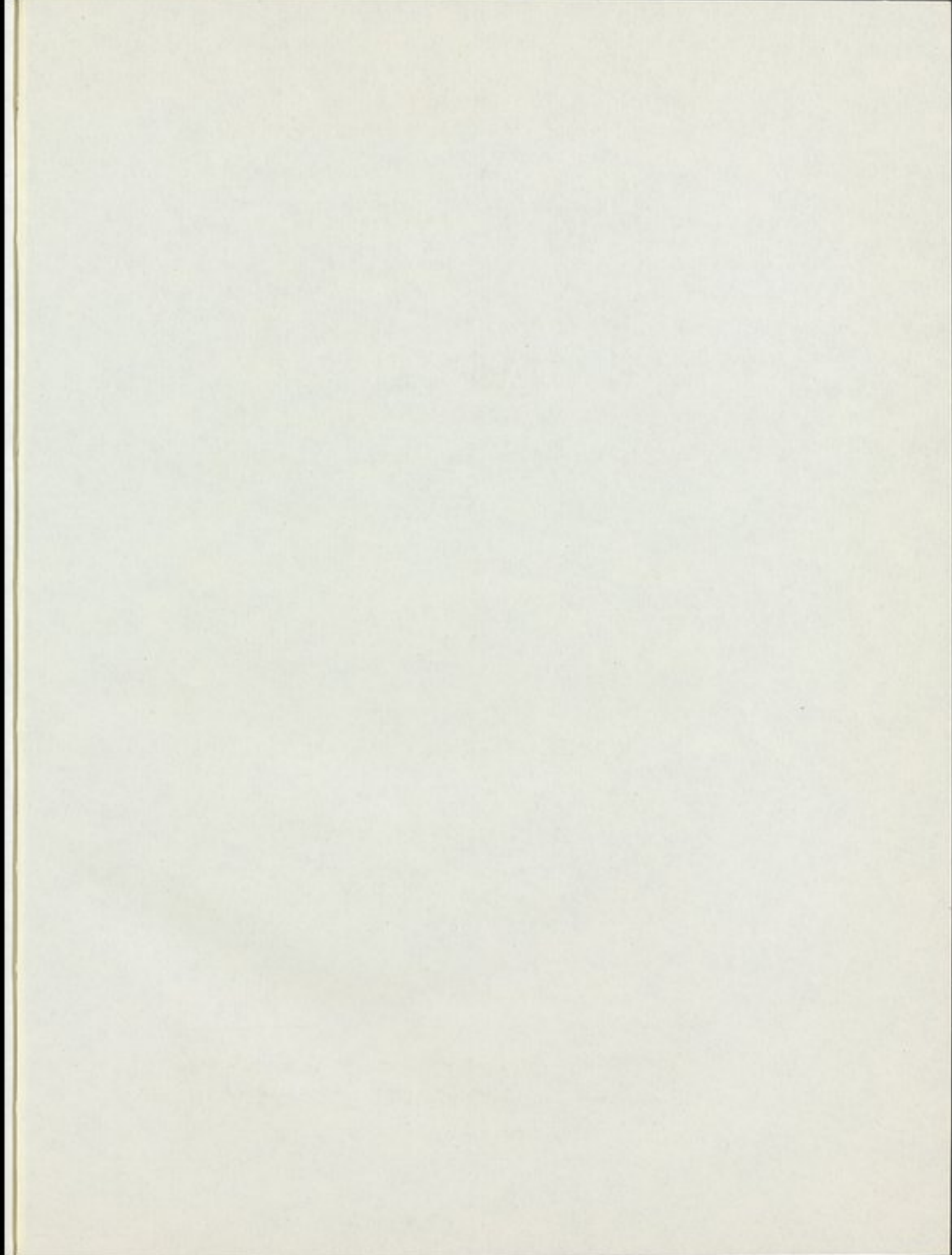
ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حتماً ولا تصوراً ،
ولا البحث عن مبادئ البرهان برهاناً ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثاً واحداً .

(١) الذي كان : التي كانت د ، ص ؛ التي كان ج ، ط || فما : فقد ط ؛ ساقطة من ب ، م
(٢) يشكك : يشكك ج ، د ، ط ؛ يشكك ص ، م || فيها : في هذا ج ، د ، ص ، ط
|| والتصوير ص . (٦) التي : إن د ؛ الذي م || أخرى : أخرى
(٨) يبرهن : يبرهن م (٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) ذلك : ساقطة
من ج ، د ، ص ، م (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع :
أر موضوع ص ، م .

المقالة الثانية

وفيها أربعة فصول

-
- (١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م .
(٢) أربعة فصول : سافطة من ج ، د ، ص ، ط ، ظ .



[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلي

- فنتقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ،
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التي بالعرض لا تحد .
فلترك الآن ذلك ولنشتغل بالوجود ، والوجود الذي بالذات .

- فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على
قسمين : أحدهما ، الموجود في شيء آخر ، ذلك الشيء الآخر متحصل القوام
والنوع في نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقتة لذلك
الشيء ، وهو الموجود في موضوع ؛ والثاني ، الموجود من غير أن يكون في شيء
من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون في موضوع ألبتة ، وهو الجوهر .

وإن كان ما أشير إليه في القسم الأول موجوداً في موضوع ، فذلك الموضوع
لا يتخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرًا فقوام
العرض في الجوهر ، وإن لم يكن جوهرًا كان أيضاً في موضوع ورجع البحث

(٤) الإنسان إنساناً : الأشياء . ط (٥) زيد : فهدب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د
|| لا تحد : - هناد (٨) الموجود : الوجود ج ، ص ، ط || ذلك : وذلك ج ، ص ، ط
|| الشيء : ساقطة من ط (٩) مفارقتة : مفارقة ج ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط
(١٢) وإن : وإذ ب ؛ وإذا ج ، ص ؛ فإذ م || القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛
الصفة الأولى ط (١٤) العرض في الجوهر : الجوهر العرض في م .

إلى الابتداء ، واستعمال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سنبين في مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا ، وغير متقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

٥ وأما أنه هل يكون عرض في عرض ، فليس بمستنكر ، فإن السرعة في الحركة ، والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سنبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان في عرض فهما جميعاً معا في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيمهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

١٠ ثم قد جوز كبير ممن يدعى المعرفة أن يكون شيء من الأشياء جوهرًا وعرضًا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذا وجدت في النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبنا القول فيه في أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : بآخره ب ، ج ، ص ، ط (٥) يكون عرض في : يكون في د || فليس بمستنكر : فليس ذلك يستنكره ؛ فليس ذلك بمستنكر ص ، م (٨) ما : ساقطة من ب (٩) يقيمهما : يقومها د (١٠) شيء : + واحد ص (١١) فيقول : وقال ج ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها ج ، ص (١٤) العرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد ج ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ، غلطوا من ط .

فتقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقا ، وأن الموضوع
يعنى به ما صار بنفسه ونوعيته قائما ، ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس
بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحمله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد
أن يكون شيء موجودا في محل ويكون ذلك المحل لم يصر بنفسه نوعا قائما كاملا
بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ،
أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجودا بالفعل ، أو صيرته نوحا
بعينه . وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع .
وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ،
وهو في الجملة بجزءه ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ،
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل نوحا ، ثم يقيم الحال
فيه ؛ بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له
به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو تصير له نوعيةً باجتماع أشياء جعلتها
يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات
هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

١٥ وإذا أثبتناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ،
وإن كما قد تقول لغيره أيضا صورةً باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

(١) فرقا : فرقا ص (٢) يعنى : بمعنى د (٣) بحال : كحال ب ، محال د ، ط
(٤) محل : المحل ب ، ج ، ص ، م (٧) بعينه : بنفسه ط (٨) أن : لأن طا
(١١) يتقوم ... إنما : ساقطة من ط || وجهه لناه : أو وجهه لناه ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط
|| نوعية : نوعيته ص ، نوعيتها هاش ص (١٥) وإذا : فإذا ص || الموضوع :

لا في موضوع هو المسمى جوهرأ ، فالصورة أيضا جوهر . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

٥ وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في أنفسها ، ممكنة الوجود ، وأن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

١٠ فنقول أولا : إن كل جوهر فاما أن يكون جسماً ، وإما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم فاما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقاً للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فاما أن يكون صورته ، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقاً ليس جزء جسم فاما أن تكون له علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئاً عن المواد من كل جهة ويسمى عقلاً . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٢) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط (٦) لوجوده : الوجود طا

(١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) له : ساقطة

من د (١٤) نتكلم : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

- ٥ أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفاً من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر في كيفية ذلك . لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطأً أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأتقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضاً قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذاً ابتداءً من فوق ، حتى إن ابتداءً من أسفل سمي سمكا . فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا .

١٥ وليس يجب أن يكون في كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألينة ولا يتعين فيها المحور مالم تتحرك ؛ وليس من شرط الكرة في أن

(٣) تحقيق : تركيب || وما يتركب : وما يركب د || مه : عه ب ، د ، ص ، منها ج (٦) الجسم : + هوب (١٠) المختلفة : ساقطة من ج ، د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٣) بين : من د (١٤) ابتداء : ابتداء م (١٥) هذه : وهذه ط .

تصير جسماً أن تكون متحركة حتى يظهر فيها أمور أو خط آخر . فإنها تحقق جسماً بما يحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضاً الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهما ، وليس يحتاج في تحققه جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متناهما ، بل انتاهى طارح لازم له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً ، ولا يتصور عدم انتاهى إلا للتصور جسماً . لكنه أخطأ حين قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في التصديق ولم يخطئ في تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لا بد للجسم في تحققه جسماً أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وهو الكرة . وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، فإن المكعب أيضاً جسم مع أنه عاظم بمحدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المعاني .

ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لا بد من أن يكون إما سماء وإما في سماء .

(١) متحركة: متحركاً ج، د، ص، ط، م || فيها: فيه ج، ص، ط، م || فإنها: فإنه ح، ط، م || تحقق: يحقق ط (٢) يحقق: يحقق ج، د، ص، ط، م || الجسمية: جسميته د || لها أو يلزمها: له أو يلزمه ح، د، ط، م (٤) تحققه: تحقيقه د، ط، م (٥) لازم: ساقطة من د || حين: حتى نج، هامش ص (٦) لا جسماً: لا جسم د || ولا يتصور: ولا تصور م (٧) لتصور: المتصور ج، ط، م (٩) لا بد للجسم: لا بد في الجسم ج، لا بد في الجسم د، لا بد للجسم م || سطوح: سطح ب، ج، د، ص، ط، م (١٠) وهو الكرة: ساقطة من ب، ج، د، ص، ط، م (١٢) له: + سطح فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وليس أيضاً د .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجود المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسماً بالفعل .

- فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسماً ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بدياً كيف شئت
- ٥ ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضاً بعداً آخر مقاطعاً لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعداً ثالثاً مقاطعاً لهذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعداً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .
- ١٠ وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم في جميع الأبعاد . وليس يعني أنه منقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا التقسم .
- فهكذا يجب أن يعترف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضاً وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هي تابعة لجوهره . وربما لزم بعض
- ١٥ الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم ببعض الأجسام شيء منها أو بعضها .

(١) فبين : فبين ص (٢) جسماً : جها ط (٦) ثم يمكنك : ويمكنك ج ، م || آخر مقاطعاً : لاخر متقاطعا ج (٧) ذلك البعد الثاني : ذلك الثاني ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩-١٠) فبر... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعني : + به ، ب ، د ، ص ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب وج ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو هو ما م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من ح || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شعة فشككتها بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة بمعدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم .

٥ فإن اتفق أن كان جسماً ، كالفلك مثلاً ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لجماليته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسماً آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساوٍ أو معدود به ١٠ وعادله أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعمده . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط في موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل ويتكاثف بالتسخين والتبريد ، فيختلف مقدار جسميته . وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة . ١٥

وأما قولنا : الجسم التعليمي . فإما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو معدد ، مقدر ، مأخوذ في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضاً بهذه الصفة من حيث له اتصال معدود مقدر كان في نقش

(١) فشككتها : تشككتها (٢) شيء : ساقطة من م (٧) قلناه : قلنا م || وهذا : وعلى هذا م (١٠) وإنما : وإنما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرنا ب ، ج ، د ، م (١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساقطة من ب (١٣) يتخلل : يتخلل م (١٧) معدد : معدود ب ، ج ، د ، م ، ط || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضاً : ساقطة من م || مقدر : ساقطة من ج ، د ، م ، ط || نقش : نقش د .

أو في مادة . فالجسم التعليمي كأنه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي يبناه ،
والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته . وسنوضح القول فيما بعد فيها ، وننظر
في أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي .

فنعول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى في إثبات ذلك
المشاهدات ؛ فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شيء منها هو
جسم واحد صرفا ، بل هي مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير
محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب
نقضا ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعها
وإن أشكالها متشكلة . فحينئذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

فنعول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة
جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم
المحسوس عنه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان في ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه
قسم عن قسم . لكنه ليس بطبع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن
فرضهما فيه توهما .

فنعول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين
الجزء والجزء في أن الجزئين لا يلتحمان وأن القسمين لا يفترقان ، أمرا لطبيعة

(٢) فيا : فها م || فيها : مقابلة من ب ، ج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم :
تقسم ب ، ج ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لا قسمة : لا يتجه ط
|| كان : أنه ب ، ج ، م ، م ؛ كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) عنه
مع نج || كذلك : لذلك م . (١٦) يكون : + كون م || والقسم : + ال نج ؛
+ التي هي ج (١٧) لا يلتحمان : لا يلتحمان د ؛ لا يجتمعان م .

الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهر فإما أن يكون سبباً يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للسادة والمحل للمعرض ، أو سبباً لا يتقوم به . فإن كان سبباً لا يتقوم به بفائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما التثام عن افتراق وافتراق عن التثام ، تكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للاقسام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفيها فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلاً في طبيعته وماهيته ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته مختلفاً فيه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجوهر . وهؤلاء لا يقولون به . وثانياً أن طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لانمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائماً نوماً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره؛ وهذا قولنا في الفلك . والذي يحتاج إليه هنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لانمنع ذلك بما هي طبيعة الجسمية .

فبقول أولاً : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للاقسام ، ففي كل طباع الجسمية أن تقبل الاقسام . فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة في شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يعرض للاتصال ، على ما سنحققها ، وليست أشياء يعرض لها

(١) بسبب : لسبب ص ، م (٦) لانقسم : لم تنقسم ج ، د ، ص ، ط (٧) تقوماً : مقوماً

(٨) مختلفاً : ويختلف ب ، د ، ص ، ط ، م ، هـ فيختلف ج (١٠) ذلك : ليقول

الاقسام د ، ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما سنحققها وليست : ما سنحقق

ليست ب ، ج ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد إسم لنفس اليكيات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والشئ الذي هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بمينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بعد إذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا في موضع آخر . فقد حدث بعد آخر ٥ وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام إذن شئ موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأيضاً فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شئ بالفعل ؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً هو من حيث هو بالفعل شيئاً آخر ، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئاً آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهرأ مركبأ من شئ عنه له القوة ، ومن شئ عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذى عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهيرى .
ولسائل أن يسأل ويقول : فالهيرى أيضاً مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها هيرى وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضاً . ١٥

فتقول : إن جوهر الهيرى وكونها بالفعل هيرى ليس شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئاً من الأشياء ،

(٢) فستحيل : فيستحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) مما : قيام (٧) ولما : ولاج || المقادير : + المندودة د (٨) فهو : وهو ج (١١) له : لها ج ، د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له طا || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م || هو مادته : هى مادته ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) ويقول : فيقول ب ، ج ، د ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : سافطة من م .

بل تُدَّهَّا لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع . فالإثبات ههنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستعد لكل شيء ، فصورته التي تظن له هي أنه مستعد قابل .

فإذن ليس ههنا حقيقة للهوى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هي الصورة . ونسبة الهوى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هوى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هي جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع : موضع ط ؛ + بالقوة ج ، ص ؛ + بأن ط (٣) فهو : وهو ج || أن يكون ساقة من د ، ط || معنا : متبينا طا (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : للقوة ط ، م (١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هي : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة ج ، د ، ص ، م || من حيث هي : أي د (١٤) أمورا : + لها د || تنضاف : تنضاف ص ، ط (١٥) إحدى : أحد ط || ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٨) وتلك لها : وتلك الأخرى لها ج ، د ، ص ، م .

هذا كالمقدار الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بأن يكون خطأ أو سطحا أو جسما، وكالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة . ثم إذا تحصل لا يكون تحصيله بأن ينضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة الجسسية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية وتختص بها ، والطولية نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتختص بها .

وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التي تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة في نفسها متحققة . فإننا نغني ههنا بالجسمية التي كالصورة لا التي كالجس ، وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان، وسيأتيك ههنا إيضاح وبيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تبين لك الفرق بينهما ، فما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها في ذاتها ؛ والمقدار المطلق لا يكون له في ذاته شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متقررة إلا أن تكون خطأ أو سطحا ، فإذا تحصل خطأ أو سطحا جاز أن يكون الخط لذاته ، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطأ أو سطحا .

(٢) جسما : جسمانيا م (٣) لا يكون : يكون ط ، م || تحصله : محصله ط || الطبيعة : لطبيعة م (٤) الجسمية... دونها : الجسمية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية : + في د (٧) وأما : فأمام (٩) التي : الذي ب ، ط ، طا ، م (١٠) كالصورة : كاللادة ب ، ج ، طا || لا التي : لا الذي ب ، ص ، ط ، طا ، م (١١) لذلك : لهذا ج ، ص (١٢) فيا : فإمام (١٥) الخط : الخطم (١٦) بفصل : لفصل م .

وأما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة ، ليس تحصل نوعيتها بشئ وينضم إليها ، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى ، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا في أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا أثبتنا مع الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به ، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد الشيء بالفعل موجودا هو أن لا يتحصل طبيعته ، فإن البياض والسواد كل شيء منهما متحصل الطبيعة معنى متخصصاً ، أم تخصيصه الذي هو في ذاته ؛ ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة .

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يتحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يجعل بالضرورة خطأ أو سطحا ، حتى يصير جائزا أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقدارا ، ثم يتبعه أن يكون خطأ أو سطحا على سبيل أن ذلك شيء لا يوجد الأمر دونه بالفعل . وإن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك ، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي جسمية فقط بلا زيادة ، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التي له أن يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا ، وتلك الفصول ذاتيات له لا توجهه إلى أن

(١) نحصل : تحصلها د (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلا د || أنفسنا :
أقدها ج ، ص ، ط || واتصال : واتصال ج ، د ، ص ، ط || وكذا : وكذلك ج ،
د ، ص ، م (٤) بإضافته : بالإضافة د (٥) فليس : وليس د (٧) الطبيعة :
للطبيعة ط || تخصيصه : تخصيصه ج (١٢) الأمر : إلا من ج ، ص ، ط || بالفعل :
الفعل د ، ط || كذلك : كذا ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وجد : وجدت ب ، د || له :
ط ب ، ج ، د (١٥) وهو مقدار : وهي جسمية ب ، د || فذلك المقدار : والمقدار د ؛
فذلك المقدار م || يحتاج : يحتاج ط (١٦) لا توجهه : لا توجهه ط ، و تخرجه م .

يصير لخصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا في أمر له بالذات .

وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية . بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها .
 فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة ، وجسمية غير محتاجة إلى مادة .
 والواحق الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية والكل ذي مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق .

١٠ . فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

(١) لخصولها : بمصولها م || مقدارا يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار ، ط .

(٢) الخارجية : الخارجة ج ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في أن المادة الجسمانية لا تتعريف عن الصورة

ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعريفية عن الصورة . ومما يوضح ذلك بسرعة أننا نرى أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأیضا لأنها إن فارقت الصورة الجسمانية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن أن يتهي إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منحازة ، على ما علمت في مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يخل فيه البعد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركاً على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع قدره في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصاً بمحيز ، وإلا لم يكن

(٥) كل : لكل به ، ط || وجود : موجود هامش ص (٧) الأخيرة : الاخرم
 (٨) إما : ساقطة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يمكن د
 (١٥) كمال مقداره : كمال مقدار ط ؛ مقداره د | تحركا : محركا ؛ متحركا ط (١٦) مقداره :
 مقدره ب ، نج ؛ + إمام .

حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز ألبتة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو في حيز كان المقدار يقتن به لا في حيز، ولم يكن يوافيه في حيز مخصوص من الأحياء المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص ببعضه ، وهذا أيضا محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر في توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاذة لكل حيز لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل في جهة مخصوصة ، ولا يخصص له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول في أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بانقرب منه بقسر قاسم خصص ذلك القرب باتجاهه

(١) حيز أول : حيز أول م || المقدار : + من د (٣) عساه : صى ، ط ، م
 (٤) التحيز : التميزط (٧) لا يخصص : لا يخصص ص || أيضا : ساقطة من ب ،
 د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وبهذا ص || ظهورا : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز نج
 (١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م || للدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : للدرية د (١١) لا تجعلها
 لا تجعلها م || شاذة : شاذة ب ، ج ، د ، ط ، م || لنوعها : لنوعه ب ، ج ، د ، م ؛ ونوعه ط ||
 ولا تجعلها : ولا تجعلها ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، ج ، م (١٣) تحصل :
 تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشتركة ب (١٤) كانت : كان ب ، ص ، م (١٦) وقوعه
 بالقرب : وقوعها بقر نج || القرب باتجاهه : القاسم بقر باتجاهه د || باتجاهه : باتجاهه ب ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك . وبذلك
القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص ، وقد أشبع لك الكلام في هذا .
فالهيولى أتى للدارة لا تختص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المديرية بجهة إلا
أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى أولاً ؛
ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانياً تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكلمة لا دفعة ، بل على انبساط ، وعلى
أن كل ما من شأنه أن ينسبط ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع
فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع أن
يوجد بالفعل إلا متقوماً بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذاتاً لا حيز لها
في القوة ولا في الفعل تقبل الكم ؟

فتبين أن المادة لا تبقى مفارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجوداً قابلاً ، فيكون دائماً قابلاً
لشيء لا يرى عن قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم
يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

(١) وبذلك : أو بذلك د (٣) للدارة : في المدرة طا || لا تختص : لا تخصص طا || التجريد :
التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م || ثانياً : ثانية د (٦) انبساط :
انبساطه ط || وعلى : على ج (٨) فيكون : ويكون ص (٩) فيمتنع : فمتنع م
(١٠) وكيف : فكيف د || لا حيز : لا حيز ط ؛ ولا حيز م (١١) في القوة : بالقوة طا ،
م || في الفعل : بالفعل د ، طا ، م (١٣) وجود : ساقطة منب || قابلاً : قابلاً ص (١٤) قبوله
لها : مقبول نح ، د ، م ؛ مقبول له ج ؛ مقبول لها ص (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى :
ذات ج || كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذى كم م || حيز : + وقد
قام غير ذى كم وغير ذات حيز ج ؛ + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز ص .

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما أن لذاته أن تقوم جوهرًا في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة .

- فإن كان وجوده الخاص الذي يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوحدة لا لما تقوم به الهيولي ؛ بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة عارة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو المقابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعني القوة القريبة التي لا واسطة لها .

- فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل . ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذي بقى جوهرًا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو بكرته الذي بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ؛

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ، ء ، وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته ص ، ط ، ء ، لذاد (٣) فان : وإن ب || وجوده : وجود ج ، د ، ط || به : ساقطة من د (٤) حيز : ج ، ب ، د ، ص ، ط || والعرض : والعرض ص (٧) به يتقوم : يتقوم به ط (٨-٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد ج ، د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + في ب ، ط (١٥) ينقسم : ينقسم م || يبقى : بقى م (١٦) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بكرته : جزه ب ، ط ، ء ، جزه هامش ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عُدْم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا - ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك - أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وصدم الآخر، والطبيعة واحدة، متشابهة، وإنما أعدم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يعدم الآخر ذلك بعينه .

وإن اختص بهذا كيفية، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل: إن الأولين وهما اثنان متحدان فيصيران واحداً؛ فنقول: ومحال أن يتحد جوهران، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جميعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدين، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذى مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت في المقدار أو غير ذلك، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه، فيكون حيثئذ حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك: بذاك م (٢) لا توجد إلا: لا توجد ب؛ لا توجدان ب؛ ص (٦) ولم تحدث: ساقطة من د (٩) متحدان: يتحدان ص || ومحال: ومن المحال ب؛ ب؛ والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا: لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم: فالعدم م (١٢) فاسدين ويؤنهما: فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة: ومتركة د (١٤) إن اختلفا: يختلفان د || المقدار: القدر ب؛ د؛ م || أو غير ذلك: ساقطة من ب؛ ب؛ م (١٥) صورة جسمانية ولها: ساقطة من ب؛ د؛ || ولها: لها ص، ط، م (١٦) وأما أن لا: وأما إن لم ب؛ ص؛ وإن لم د؛ وأما أن م (١٧) ما هو غيره: + وحكمه وحده بما يخ || هو حكمه: هو ب؛ م؛ ساقطة من د || بعينه: + حكمه ب؛ م + حكم د || مع غيره: مع غيره ص، ط .

وحده ومن كل جهة حكماً واحداً ، هذا خلف . أهني أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أهني أن يكون لو كان الشيء لن يتفص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضاف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

- ٥ وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففي طباع ذاته استعداد للاقسام لا يجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

- فبقى أن الماد لا تتعزى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كماً مقدار حله ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو ١٠ غير متجزئ ولا متكم في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكم بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

- فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى في الوجود ذلك ١٥

(٢) الموضوع : الموجود || أن : ساقطة من م (٣) كما : + هو ط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : ربما م || يمنع : يمنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير : عن م (٧) الذات : لذات ب ، ج ، ساقطة من م ، + وغير د ، ط || لذات : الذات ب ، د ، ط ، م ، ساقطة من ج (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمانية : الجسمانية د ، ص (١٠-١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متعزب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نذبة : نذبة ط ، م (١٣) عليه : + وهو للكل والجزء واحد لا بد صح أن يكون منه يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته بن د ، + بن ج . (١٥) تعين : تغيرب || عليها : عليه ج .

المقدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأعراض التي تكون في المادة ، أو سبباً من خارج . فإن كان سبباً من خارج فإما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الافادة بسبب ذلك وتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق للكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضاً فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأضئ بذلك الأمر شرطاً ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضاً لكونها مادة لما مصور بالكمية ، بل يكون للسادة شئاً لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكمية . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقاً ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقاً ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقاً وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المعبرين فقد علم أن الهوى قد تهيأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا أيضاً مبدأ للطبيعات .

وأيضاً فإن كل جسم يختص لا محالة بجزء من الأحياء ، وإيس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ، ساقطة من ب . (٢) أمر : أورد || استعداد : استعمال ط ، م (٦) ومتساوية ومساوية ط ، م (٨) بذلك : بقول ط ، م (٩) مصور : تصور د (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) للطبيعات : الطبيعات م (١٥) الحيز : حيزه ج ، م ، م ، حيز د || كل جسم : كل ط || لا محالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) بين : + وأيضاً ج ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعسر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة في الطبيعيات . فإذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذن المادة إذا جردت في التوهم ، فقد فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود .

•

(١) لأنه : لا أنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية :
 الجسمية د ، م . (٤) في التوهم : بالتوهم د (٥) قد : وقد د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

فقد صح أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً
 ٥ فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما
 علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإننا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف
 شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهر المستعد ،
 ولا نعلم من ذلك أن ما تستعد له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل
 ١٠ إلا يبحث ونظر .

نعم هي من حيث هي مستعدة مضافة إلى مستعد له وبينهما علاقة الإضافة ،
 لكن كلامنا في مقايضة ما بين ذاتيهما دون ما يمرض لهما من إضافة أو يلزمهما ،
 وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة .
 ١٥ والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

(٦) مقولة : مقولة ج ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) فيه : ساقطة
 من ط . (١١) نعم هي من : نعم من ج || حيث هي مستعدة : حيث مستعدة ط ، م
 || مستعد : ساقطة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م || يلزمهما : يلزمه م .
 (١٤) وبين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولا للآخر ، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شئيين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولا له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفما لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفما موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشئ الذى رفعه علة لرفع شئ آخر فهو علة ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خلل ما نفهمه .

- ١٠ وأما الآن فقد علمت ، ههنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشئ : إن رفعه علة لرفع شئ ، وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شئ . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشئيين المذكورين علة لرفع الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شئ ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شئ ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شئ من ذلك . فإن لم يمكن ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

(٢) متكافئى : متكافئ ج، د، ص، ط || علة : + للآخر، د، ط (٣) وكل : فكل ج، ص، || شئيين : شئ، ط (٤) له : للآخر ج، د، ص، ط، م . (٥) أعنى : حتى ط . (٦) إن كان : وإن كان م . (٨) فقد : قد ب، د (١١) رفع : ساقطة من د (١٢) المذكورين : ساقطة من م || رفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص، م (١٥) يمكن (الأول) : يمكن ج، ص، م . || يمكن الثانية : يمكن م (١٦) ذلك وذلك : ذلك وذلك ص (١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فأما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ؛
 وإما أن يكون في وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود
 فيكون في ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألبة
 أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ؛ فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب
 الوجود هو وصاحبه معه في آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى العلل بشيء ثالث ،
 ويكون ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ،
 لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان
 برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقي
 الحق أحد التسمين الآخرين .

- ١٠ فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلتنظر
 كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر .
 فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بواسطة
 صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ،
 وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقوالنا ؛ وإما أن يكون
 أحدهما بينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثاني هو
 المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذي قلنا : إن العلاقة بينهما طلاقة يكون بها
 أحدهما علة والآخر معلولا .

(١) لماهيتهما : لماهيتاهما (٢) يكون في وجودهما : يكون وجودهما د (٣) بغيره :
 لتعريف (٤) الآخر : للآخر ؛ + فيكون حينئذ مضافا فإذا قد صح أنها ليسا مضافين ط
 || فقد : وقد د . (٥) آخر : سائفة من د . || إلى : في ج ، د ،
 ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م (١٤) محال :
 خلف ب || فقد : قد د (١٦) القسم : + الثاني ج || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما ، فقد صار أحدهما علة العلة ، وعلّة العلة علة . والأمر يتقرر في آخره على أن يكون أحدهما معلولا والآخر علة .

فلننظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون هي العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هي مادة ، لأن لها قوة القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة ؛ بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعني ولو لم يكن البتة موجودا إلا وهو سبب للثاني ، وإلا أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك يكون متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ، فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته ، فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم من الصورة ، وقد متعنا هذا متعنا ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

(١) فأما : وأما ج ، ص ، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه رفع الثاني : رفعه الثاني د .
 (٢) علة العلة وعلّة : علة للعلة وعلّة د (٤ - ٥) تكون هي العلة : تكون هو العلة ط .
 (٥) فلأن : فإن ط || إنما : ساقطة من ط (٦) ما هو : ما هي م (٨) فإنه : فلأنه ص (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، ج ، ص ، ط ، م (١١) ولذلك : وشارك ب (١٤) مقارنا : مباينا ب || وبعض لذاته : ساقطة من ب .
 (١٥) يوجب : يوجب م . (١٧) متعنا : ساقطة من ب .

إلا ملتزما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل
إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف
لها في ذاتها ، وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه ألبتة ،
فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمر
تختلف من أحوال للمادة ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ،
ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة
وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة
القريبة ، بل المادة و شيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا
جميعا حصل صورة ما معينة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة
لها قبول الصورة .

وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلة . وإنما تكون كل صورة
هي هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ،
ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة
وجودها بتلك الخاصية، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة،

(٣) فإنه : فلأنه جـ (٤) وما يلزم : ويلزم م || الذي لا اختلاف فيه : + ألبتة ص ، ط .
(٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة جـ (٦) للمادة : المادة جـ ، ص ، ط ، م ؛
الصور د . || الصور : الصورة جـ ، د (٧) بأصله : ساقطة من جـ ، د ، م (٨) و شيء :
وشيئا م || هي : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م (١٠) معينة : معينة د . || واجتمع :
أواجتمع جـ ، ط ، م . (١٢) الصورة : للصورة م . (١٤) هي هي : هي
ماهي جـ ، ط ؛ ماهي هي ص . (١٥) وإنما : وأما د . || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها في أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلية ، فيبقى لها القبول فقط . فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه .

وقد بقي أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

- فنتقول : أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي
- تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها .
- وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن ذلك الشيء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبتة ، بل إنما يتم الأمر بهما جميعا .

فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر

عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى

- تفعل مع العلة — التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى .
- فما أن هذا الثاني يشارك الأول في أنه صورة ، يشاركه في أنه يعاونه على إقامة

(٢) للصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د .
 || وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) تكون : + وجود ط || هي التي :
 ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) بعد عدمها : أو بعدمها ماش ج || ولكانت : ولكان ج ، ص ،
 م ؛ + يكون ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) لها : لها ج (١٢) بهما : بها د
 (٢٤) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من ج ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م (١٥) كانت :
 كان ج ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأول : الأول د ، ص ، ط || يعاونه :
 يعاون ب ، ص ، ط ، م .

هذه المادة، وبما يخالفه يجعل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يفعله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإنارة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلاً لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقش فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بعد أنك بالفرض بصير . ولا يبعد - إذا تأملت - أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضاً مثالا ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولقائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فنقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هي صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائماً موجوداً ذلك الشيء ، والصورة من حيث هي صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٣) فكثير : وكثير ج ، د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط || فيه : فيها م || ولا ينعكس : ولا أن ينعكس ج (٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانعكاسه : وانعكاساته م (٨) لهذا : لهذه ج ؛ لها ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠-١٣) وبصورة ... الشيء . ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد ، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولمثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة للواحد بالعدد ؛ وههنا كذلك ، فإن الواحد بالترفع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ما هذا الشيء فستعلمه بعد .

فالصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التي تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبها فيها يستبقها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقاة وبين مستبقها ،

(١) ذلك : ساقطة من ج || الشيء : ساقطة من ب || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون د ، ط (٤) هو صورة : هي صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريك وشريطة د ؛ بلا شريك أو شريطة ص ، ط ، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لو احد بالعدد : بواحد للعدد ط || وههنا كذلك : وههنا ب ، د ، م ؛ وههنا كذلك ط (١٣) فالصور : فالصورة ب ، ج || ؛ إما صور : إما صور ص || وإما صور : وإما صور ج ، ص (١٥) فالصور : والصور ب ؛ فالصورة ج ، ص || تفارق : + تفارقها ج (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقها : معقبها د ، ط .

والواسطة في التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهي العلة القريبة من المستقب في البقاء . فإن كانت تقوم بالعلة المبقية للادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للادة ، وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة للادة حتى تكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجبه موجدة ، فتكون توجب وجود شيء في نفسها تتصور به . لكن الشيء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالآخر يوجد عنها شيء . فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا على كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة للحركة في المادة ، فيكون ذلك الشيء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذوا .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما، وإنما تصير بالفعل بالمادة، لأن جوهر الصورة هو الفعل.

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

(١) التقويم : التقديم د . (٢) تقوم : تنقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تعليق م || الصور : الصورة ج، د، ص، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٨-٩) هو قابل وبالآخر : ساقطة من م
(١٠) عنها : عنه ج، د، ص، ط، م || هو : ساقطة من ص . (١١) كونه :
كونها ب، د، ص (١٢) ويوجد : فيوجد د، ص (١٤) دائما :
ساقطة من م || تصير : + موجودة ج، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما سمي
مادة أن يسمى صورة وما سمي صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا أنها علتها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول، ولا شيان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشيء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن علة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ؛ كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوم شيئا ؛ ذلك الشيء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود، ١٠ منه ما يفيده وهو مبين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجواهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

وبين بهذا أن كل صورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ؛ أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للأداة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة . وسليين هذا أظهر فى مواضع أخرى . ١٥

(٢) الهيولى والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فالعلة د ، ط (٣) ولا شيان اثنان : ولا شيين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد ج ، ط || وتبين : وتبين ب ، ج ، د ، ص ، ط (٦) الهيولى : هيولى م (٧) هو : هي ب ، ج ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلة : فبعلتها ج ، ط || ما : ساقطة من ج (١٤) الملازمة : الملازمة ط ؛ الملزوم د (١٥) خصصت : خصص د || لعلة ... أظهر : ساقطة من د || ق : من ج || أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .

The first part of the book is devoted to a general introduction to the subject of the history of the world. It is divided into two main parts, the first of which is devoted to the history of the world from the beginning of time to the present day. The second part is devoted to the history of the world from the present day to the future.

The second part of the book is devoted to a general introduction to the subject of the history of the world. It is divided into two main parts, the first of which is devoted to the history of the world from the beginning of time to the present day. The second part is devoted to the history of the world from the present day to the future.

The third part of the book is devoted to a general introduction to the subject of the history of the world. It is divided into two main parts, the first of which is devoted to the history of the world from the beginning of time to the present day. The second part is devoted to the history of the world from the present day to the future.

The fourth part of the book is devoted to a general introduction to the subject of the history of the world. It is divided into two main parts, the first of which is devoted to the history of the world from the beginning of time to the present day. The second part is devoted to the history of the world from the present day to the future.

المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول

(١) المقالة الثالثة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) عشر فصول : وفيها عشر فصول

ص ، ط ، ساطعة من ج .

تذکرہ اہل قضا

باب اول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع

وفي عرضيتها

- فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبيننا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبتوه من بعد .

- وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه في النفس ، صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم ، فبالحرى أن تنتقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها .

- فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها في افتتاح المنطق . ثم لا يشك في أن المضاف من جملتها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشيء ضرورة . وكذلك النسب التي هي في "أين" و"متى" وفي "الوضع" وفي "الفعل" و"الانفعال" فإنها أحوال عارضة لأشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع .
- اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفي : فب ، ب ، د ، م (٦) فأما :
وأما ب || مستغنى : مستغنى من ، م (٧) مثبتوه : + بالفعل ب (٩) تذكرت :
تذكر ط || ماقلناه : ماقله د (١٠) تنتقل : نقل ط (١١) أما : وأما ص ||
العشرة : العشر من ، م || تفهمت : اقهمت ص ، ط ؛ تفهمتا ط (١٢) لايشك :
لاشك ص || في : ساقطة من ص ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف ب ، ط
(١٣) هي : ساقطة من م (١٤) والانفعال : وفي الانفعال ص ، م (١٥) فإن : لأن ب .

في الفاعل ، بل في المفعول . فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيما ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضع ، وإن كان ليس في الفاعل .

فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

٥ أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادئ الجواهر . وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفضلة ، أى الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر .

١٠ وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة البتة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية الكيف ، فالأحرى بها أن تورث في العلم الطبيعي ، وكأننا قد فعلنا ذلك .

١٥ وأما أصحاب القول بجوهرية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

(٣) وأنه : فإنه به (٥) أن : بأن به ، د ، ط (٩) أنها : أنه
د ، ط || ليست محمولة : ليس محمول د (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر
المحسوس به (١٣) وكأننا : فكأننا ط .

- وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متعينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط والسطح ولكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحاً إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضاً وحدة صار لها وضع . فالوحدة صلة كل شيء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد صلة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اثنوية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ، ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شيء حادثاً عن العدد .

- فيجب علينا أولاً أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشتغل بعد ذلك بمحل الشكوك التي لهؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد في هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم ؛ والثاني ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

(٥) وفي : في د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م |
الخط : لخط م | أيضاً : ساقطة من د (٩) ما يكون : ما يكون ص ، م
(١٠) فالنقطة : لخط م | (١١) اثنوية : اثنوية ب ، م (١٣) نيين : نيين د (١٤) ذلك :
ساقطة من د | يجب : لخط م ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع :
هذا الموضوع ط (١٧) والثاني : الثاني م | أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من التأمل . وأما للتصل فلأن
الاتصال وحدة ما ، وكأنه حلة صورية للتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا
هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث
يعد كونه بحيث أن له واحدا .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الكلام في الواحد

فتقول : إن الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في أنها لا قسمة فيها
بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقديم وتأخر ،
وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ،
وأنتهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول عرضي ، كقولنا : إن زيدا
وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطبيب واحد ؛ وإما محمولان موضوع ،
كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد
طيبيا وابن عبد الله ؛ أو موضوعان في محمول واحد عرضي ، كقولنا : النج
والحص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .

لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع
وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه
واحد بالعدد .

(٣) في ... الواحد : ساقطة من د || في الواحد : وحده ج (٤) بالتشكيك :
لتشكيك || تتفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وتأخر ب
(٨) وأنتهما : فإنهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : + إن ج ، د ، ص :
واحد إذ : واحداً م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحمل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف في الاعتبار .

وإذا كان واحداً بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيراً بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد ، فيكون من جهة نوحا ومن جهة لا يكون نوحا ، إذ هو من جهة كل ومن جهة ليس بكل . وتأمل هذا في الوضع الذي نتكلم فيه على الكلى ، أو تذكر مواضع صلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضا من جهة .

أما الحقيقي فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : فالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضا : البسيط المسطح ، وفي المجسمات : الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخططين المحيطين

(٢) والواحد : فالواحد ج ، ص ، ط ، م (٤) لا يجزأ : ولا يجزأ ج ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيرا بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيرا : ساقطة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضا : + من د ؛ ساقطة من م (١٦) الجسم : الجسم أيضا .

بالزاوية ، ويليه أن تكون الأطراف متماسمة تماسا يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التماسا ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التماسه طبيعيا لا صناعيا .

- والوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل . فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة

- ١٠ أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث
- ١٥ الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا .

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة ج (٧) بالفعل : + فهناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل ج ، ص ، ط || غشيتها : غشيتها ج || لا تزيل : لا تزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، ص ، ط (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : لتصل ص ، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أن م (١٥) من حيث هو واحد : + م || لكه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فإما أن يكون قد يتكرر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكرر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكرر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان .
 ٥ وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شئ ليس بمنقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فلإما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكيفس الوحدة التى هى مبدأ العدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا .
 ١٠ فن هذه الأصناف من الوحدة ، ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .
 ١٥

ولنعد القسم الذى يتكرر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فن ذلك أن يكون تكرره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكرره فى طبيعة

(٣) قد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : منه طا ||
 الوجود : الموجود م || طبيعته : طبيعة ج ، د ، ص ، ط (١٢) فكيفس : كيفس ط
 (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الانصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط
 (١٥) أرمكانية : مكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياها كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع إنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

١٠. والجملية يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون حملتها حيثما ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصلًا فيه جميع ما يمكن أن يكون له أو لا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التامة إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصنعة كالبيت التام ، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

(٢) وهو ماء وفي : ما في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : التام د (١٤) الواحد : واحد د
ص ، م || الوحدة : ساقطة من ج || التامة : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة
من د ، ص ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس
بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فإذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من
كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس
واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأتباء يلزمه التمام كالأشخاص والخط
المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال
المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتان متفتقتان ، وليس وحدتهما بالعرض ،
بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض ، أعني وحدة السفينة والمدينة بهما هي وحدة
بالعرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض .

فقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن تقال على أشياء كثيرة بالعدد ،
أو تقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فلننقل إلى الحثية الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال
لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها في معنى . فإما أن يكون اتفاقها في نسبة
أو في محمول غير النسبة ، وإما في موضوع . والمحمول إما جلس ، وإما نوع ،

(٣) حصلت : حصل ب ، ج ، ط || الإحاطة : والإحاطة د ، م (٤) وواحد :
فهو واحد ب ، ج ، ص ، ط ، م || بالتمام : بالتام د || أيضا : ساقطة من ب (٥) كالأشخاص
والخط المستدير : ساقطة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م (٧) بالمساواة :
بالمناسبة ص ؛ بالنسبة هاشم ص || فهو : فهو ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ،
د ، ص ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : الملك د (١٠) وأما :
ساقطة من ص ، ط || الحالتين : الحالتين ص ؛ الحالتين ط || فليست : فليس ج ، ط
(١١) فقول : وقول ص || كثيرة : هي كثيرة ج ، ص ، م ؛ هي كثرة د ، ط (١٢) أنا :
إذا ص || حصرنا : أحصرنا ب (١٤) لاتفاق : لاتفاق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م
|| نسبة : بالنسبة د ؛ النسبة ص ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فتعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة ، وأن الواحد بالتنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالتنوع ، والبسيط الذي لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذي ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما - على ما علمت - مختلف ، ويتفقان في أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

(١) وإما فصل : فصل م (٢) وأنت : فأنت د ، وأنتك ج ، ط (٨) مفهومهما :

مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشيء : شيء م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تحقيق الواحد والكثير وإبارة أن العدد عرض

والذي يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنا إذا قلنا : إن
الواحد هو الذي لا يتكرر ضرورة ، فأخذنا في بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فن الضرورة أن نُحد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه
وجودها وماهيتها ، ثم أي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة .
فن ذلك ما تقول : إن الكثرة هي المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة
في حد الكثرة ، ثم عملنا شيئا آخر وهو أنا أخذنا المجتمع في حدها ، والمجتمع
يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد
فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هي التي تعد بالواحد ، فنكون قد أخذنا في حد الكثرة
الوحدة ، وتكون أيضا قد أخذنا في حدها العد والتقدير ، وذلك إنما يفهم
بالكثرة أيضا .

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذي : الذي ب ، ج ، ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط || وذلك : والكثيرين طا
(٥) فأخذنا : فإنا أخذنا د (٨) هي : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) عملنا : عملنا د
(١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م || بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م
|| الجمع : الجمع م ، + مع ج ، ص ، ط ، م || هذا : وهذا د | ولا يفهم : لا يفهم
د ، ص (١٢) وإذا : وإن ج || فنكون : نكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط
|| وذلك : + هو ب ، د ، ط .

فما أعسر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يمتد به ، لكنه يشبه أن تكون الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون الوحدة والكثرة من الأمور التي تتصورها بدياً ، لكن الكثرة تخيلها أولاً ، والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقل ، بل إن كان ولا بد تخيالي . ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهناك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها ٥ ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب الخيالي لنومي* إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضراً في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على أن المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو فينبه عليه بسلب هذا عنه .

١٠

والمعجب ممن يحد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسماً لأولف من الوحدات .

١٥

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ، والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما أن تلك الأشياء هي واحداً لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

(١) يشبه : يشبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ؛ تخيلته م || والوحدة أعرف عند عقولنا : ساقطة من ب ، م (٤) نقلها : + أولاً والوحدة نعقلها ج ، د ، ص ، ط || بل : ساقطة من م || تخيالي : تخيال ط (٥) وهناك : وهناك ب ، ج ، د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتها ط (٩) أو ليس : ليس د ؛ إذ ليس هامش ص (١٦) فتقول : فيقال د ، ص ، م (١٨) واحداً : آحاد ص ، ط || فكذلك : كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية منفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، فما تخلصوا . فإن الكمية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسمة أو المساواة . أما الجزء والقسمة فإنما يمكن تصورهما بالكمية ، وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض الخاصة بالكمية التي يجب أن توجد في حدها الكمية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

فنعقول الآن : إن الوحدة إما أن تقال على الأعراض ، وإما أن تقال على الجواهر . فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهراً ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست تقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت . فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد جوهراً ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة - وإن كان كونه عرضاً بذلك المعنى - قد يجوز عليه أن يكون جوهراً ، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مركباً ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكمية : بالكثرة ب ، هاشم ص (٤) لأن : ولأن د (٥) انضمام : انضمام م || توجد : ترخذ ص (٩) لينه عليها : ساقطة من د (١٤) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (١٥) جوهراً والوحدة : ساقطة من د (١٧) وإنما : وإنما ب ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + طه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقة له .

فلننظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مقومة له ، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

- فنقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم ، أو تكون هناك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم ، فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرًا أو يكون عرضًا ، فإن كان عرضًا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرًا — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محال .
- ١٠ أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضًا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر ، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب، ج، ط، م (٤) مفارقة : مفارقات ، ج، د، ط، م (٩) الوجود : الموجود من (١٠) عرض : العرض ب، ج، د، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج، ط (١٢) مفارقة : مفارقة من ، ط (١٣) وتقارنه : وتقارنه هامش من ، م || إذا : وإذم (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د ، م (١٧) فأحد : وأحد م .

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه .

5 ونبتدى فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهرياً لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا في موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم . 10

فيكون أيضا من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلنتظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أولا يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في أحدهما وجوداً منقسماً وفي الآخر ليس كذلك . ولسنا نغني بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نغني في أحدهما بالوحدة شيئاً غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا في ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي إياه نغني بالوحدة ؛ وذلك المعنى أعم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه 15

(٢) وحدة : واحدة د || اثنويه : اثنوب ، م || قدبان : فيبن ج ، د ، د ، ط ، ع
 فبين ص ، م (٤) ونبتدى : ونبتدأ م (٥) لها : له م (٧) تكن : + أيضا ج ، د ، ع
 ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د
 (١١-١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م (١٢) من وحدة : ساقطة من م
 (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، ط ، م (١٦) فذلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهرياً ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرداً ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضاً لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائماً فيه .

- فإذاً الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم في الأعراض والجواهر ويموز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهراً عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

- ١٠ فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول: إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل الموجود المشخص .

- ١٥ فنقول: ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المنقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينا أن الوحدة غير داخلية في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجوداً : وجودياً د ، م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د
 (٦) موضوعاته : موضوعاته م (٧) فإنه : فإذا كان هذا ب ، ج ، فإذا كان يخ ، فإذا كان هذا د ، م ، فإذا كان م || المحال : + أعني ج ، م (٨) الجواهر : الجوهر ط
 (١١) إنما : فإنما م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص :
 الوجود المشخص م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص الذي يقارنه ، لا كاللونية التي في البياض ، فإذا صح أنه غير مفارق صح أن المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة عرضاً ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض .

(١) التخصيص : + م م (٣) وإذا : وإن ج ؛ وإذا م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في أن المقادير أعراض

- وأما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات ، أما الجسم الذي هو الكم فهو
 ٥ مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته في عدة مواضع ،
 وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرضنا منه .
- وهذا المقدار قد بان أنه في مادة ، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق ، فهو
 عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة ،
 لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التي
 ١٠ للمادة ، لأنه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل أبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن
 يكون بلا هذا الشيء المتصل كما أن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة
 وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسمح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهي
 المسح إن توهم غير متناه توهماً . وهذا مخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض
 الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يسمح بكذا
 ١٥ كذا مرة ، أو أنه لا يغني مسحه بكذا ألبتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكميات د || أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو :
 وهوب (٦) منه : عنه ب ، ج ، ص ، ط (٨) وبشيء : وبشيء د
 (١٠) مقدار : + هذا ص || الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م ، المتصل ج ||
 أبعاد : أبعادا ج || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م
 (١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ، ساقطة من د || أولا ينتهي : منه أولا ينتهي ص ؛
 منه أو لا ينتهي م (١٣) مخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا ج ،
 ط ؛ بكذا د || أو أنه : وأنه ج ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم ألبتة ، لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ؛ وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعني بعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ؛ وأيضا أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ؛ وأنه يفرض فيه أيضا أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلنتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بعدين فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاف .
 ١٠ وإن كان مضافاً لا يكون إلا مقداراً ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقاً وبين المضاف الذى هو المقولة التى لا تجوز ، على ما بينا أن يكون مقداراً أو كيفاً . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف غيره من السطوح فى القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ؛ لكنه من الجهتين جميعاً عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض لتناهى ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود فى شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا فى الطبيعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبيهة .

(٢) لكن : هم م (٣) وأما : فأما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين ج ، د ، ص ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة الذى ج ، د ، ط ، م (١٣) التى : التى ج || بها : لها ط ، م (١٤) لكه : لكن ط .

وأيضاً من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمراً له في نفسه لم تكن نسبة المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية في السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صورة .
وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

٥

واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكزية والتسطيح في الوجود ، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد الفعل تترادف عليه فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه .
وفي القطع إبطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل ، وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم في الهيولى حتى تكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال ، وقد علمت أنه إذا ألفت سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل الحدود المشتركة . كان الكائن سطحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعلوم لا يعاد .

١٠

١٥

(١) وأيضاً : + هو ج د ، ط ، م (٢) أمراله : أمر إليه ط || نسبة : نسبه ط
(٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يعرض يحدث م (٧) والتقاطع : والتقاطع د
(٨) فيحدث : ويحدث ص (٩) والتسطيح : والتسطيح م || ولذلك : وكذلك م
(١١) السطح : لأن السطح ب ، ج ، ص ، م || شكله : أشكاله ط (١٢) إبطال :
إبطاله م || الواحدة : الواحد ج (١٣) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط (١٤) ألفت :
ألف ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

و إذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجمله قياساً عليه .
فقد تبين لك أن هذه أعراض لاتفارق المادة وجوداً، وعرفت أيضاً أنها لاتفارق
الصورة التي هي في طباعها مادية توهماً أيضاً . فقد بقى أن تعلم كيف ينبغي
أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهماً ، وإن الخط يفارق السطح
توهماً .

فنقول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع على وجهين : أحدهما
أن نفرض في الوهم سطح ولاجسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى
السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق
بين الأمرين ظاهر ، فلأنه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان معتقداً
أنه مع غيره لا يفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقتة ما هو معه ،
محكوماً عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو في وهمك قائم وحده .
فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشيء الآخر محكوماً بأن ذلك الشيء ليس معه .

فن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة
مع فرض أن لاجسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً ،
وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح في الوهم مفرداً ليس نهاية لشيء إلا أن
يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان توصلان الصائر إليه إيصالا يليق جانبيين
غيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض : الأعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م
|| تعلم : + أيضا ج (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ - ٥) وإن الخط... توهم : ساقطة من ط ، م
(٦) الموضوع : الموضوع د (٧) قرض : يرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم
ب ، ج ، ص (١٠) مفارقتة : مفارقة ج ، ص || ما هو : هو د (١١) يكون : ساقطة
من د ، م (١٢) يفرق : + فارق ج ، م || محكوماً : محكوم ج ، ص ، م (١٥) مفرداً :
مفرد ط (١٦ - ١٧) جانبيين... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي تلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد - على أن لا انفصال له من جهة أخرى - كان ما هو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

- والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل، ولا إمكان وجود له ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة منتقلة ، فإننا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسمة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسمة إلا كما كان قبل المماسمة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسمة ولا يبقى امتدادٌ بينها وبين أجزاء المماسمة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسمة لا غير ، فإذا بطأت المماسمة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ما هي مبدأ له رسما ثابتا ؟ بل إنما ذلك في الوهم والتخيل فقط . وأيضا فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعد في سطح أو بُعد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هي .

١٥

(١) قس : + الخط م (٢) والحد : فالحد به (٥) فإنه أمر : فأمر ص ، ط || لتخيل : لتخيل به ، ص ، ط ، التخيل م (٦) له : + بوجه به || تفرض : يفرض به (٦-٧) مماسة ... لما : سافطة من ب (٧) يمكن : جائز به ، د ، ص ، م || وكان : فكان به ، د (٩) يبقى : بين ص || أجزاء : الأجزاء ص ، أنرم (١٠) واحدة : واحدا ب ، ج ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم نج ، ج ، ب بعد جسم د (١٣-١٤) فهو جسم ... خط : سافطة من م (١٤) في سطح أو بعد : سافطة من د .

فأما وجود المقدار الجسماني فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهي المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح واقتراض الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغي أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمياً كان أو سطحاً فقد يمرض له أن يكون محاطاً بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بعدٍ ينتهي عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو هكذا زاوية ؛ فيكون الأول كالمرجع والثاني كالتربيع . فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لها بسبب المقدار الذي هي فيه كجاء للتربيع ، ولأن هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا تحرك الخط الفاعل إياه في الوهم بكلتي نقطتيه حتى أحدثه ، حتى كان قد يحرك الطول عرضاً بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ؛ بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . فجعل الزاوية جنساً رابعاً من المقادير .

(٢) قيسب : يسبب د (٨) له : ساقطة من د (٩) هكذا : كذاب ، ج ، ص (١١) هي : هـ ، ج ، ص ، ط (١٢) ولأن : فلأن ج ، ص ، م (١٤) إذا : لوب ؛ إن لود ؛ أرم (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا: إن للشيء ثلاثة أبعاد أو بُعدين حتى يكون
مجسماً أو مسطحاً. فإذا قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذي قاله لا يلزم، ولا ينبغي
أن يكون للعاقل إليه إصغاء، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه.
وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المربع أو المستطيل
لا غير. وليس كلامه مما يهيم فضل شغل به. فقد عرفت وجود الأقدار وأنها
أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الفلظ في ذلك إنما عرض لما عرفت.

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف، فبقي أن تعلم
أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير، فنقول: إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون
قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه، أو لا يكون، فإن لم يكن، بل كان متجدد
الوجود شيئاً بعد شيء فهو الزمان.

وإن كان قاراً وهو المقدار، فإما أن يكون أتم المقادير وهو الذي يمكن فيه
فرض أبعاد ثلاثة، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك، وهذا هو المقدار
المجسم، وإما أن يفرض فيه بُعدان فقط، وإما أن يكون ذا بُعد واحد فقط
إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا
أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات المتصلة لذاتها أربعة. وقد يقال لأشياء
أخر أنها كميات متصلة وليست كذلك.

(١) للشيء: الشيء د، ط، م (٢) ذلك عرفت: ساقطة من د (٥) بما: فياد،
ص، ط، م (٧) فبق: فيبق ص || أن تعلم: ساقطة من ط (٨) إن: لأن ب، م
(١٠) فهو: وهو م (١١) وهو المقدار: فهو المقدار د، ط (١١) فيه: ساقطة من ب
(١٢-١٣) فوق... يفرض فيه: ساقطة من م (١٣) واحد: ساقطة من ط (١٤) بالقوة:
القوة ج، م (١٥) والكميات: فالكميات ب، ج، ط (١٦) وليست:
وليس ج.

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها في نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وأن تقابل بالمساواة والمفاوطة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد ما يجانسه ، حتى ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوي أو يختلف فلا يساوي ، بل يفاوت ، فإننا نغنى بالمساواة والمفاوطة المعرفتين للقدار هذا المعنى . وأما التجزئة التي تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو يتحرك الأعظم إلى أسفل في آلة حركة يلزم معها أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أمرا مما يجري هذا المجرى .

١٠ فهو كالحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل في الضعف أو لأنها في ضعف الجسم الحار المتشابه في الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه أعراض أيضا تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر .

١٥ فالكمية بالجملة حدها هي أنها التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصح أن يكون واحدا عاذا ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية .

(١) فإنها توجب بحركاتها : فإنها يوجبان بحركاتهما ط (٢) لها : لها ص ، ط || قدها : قسمها ص ، ط || بعدها : بعدها ط ، م (٣) والمفاوطة : والمتفاوتة د || لها : لها ج ، ص ، ط || حتى ينطبق : فينطبق ب ؛ وينطبق ج ، د ؛ ويطلق م (٤) عل : ساقطة من ص (٧) يتحرك : يتحرك م (٨) في آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || في الضعف : بالضعف د || أولاتها : ولأنها ط (١١) الحار : بالحار د || المتشابه : المتشابه ب || في الحرارة : الحرارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : موضع آخر ب (١٤) حدها : ساقطة من م || أنها : إنما ب ؛ ساقطة من ج ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، و بيان أوائله

- وبالحرى أن نحقق ههنا طيبة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، نقد انتقلنا عنها إلى الكميات المتصلة مستهجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود في الأشياء، ووجود في النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يمتد به ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس ، فهو حق . فلإنا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا في الذهن ؛ فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون في الموجودات أعداد فذلك أمر لا شك فيه إذا كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع، وله من حيث هو ذلك النوع خواص . والشئ الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التامة أو الزايدية أو الناقصية أو المربعة أو المكعبة أو الصمم ومسائر الأشكال التي لها .

(٤) نحقق : د ، ص ، ط ، م (٥) عنها : عه ط (٩) فلإنا : + إذم

(١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذج ، ص ؛ أورد (١٢) الأعداد : الوحدات طا

(١٤) خاصة : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب ج ، د ، ص ، م (١٥) الزايدية :

الزايدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس ،
وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة
حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل
خواص ليست لغيره . وليس بمجيب أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة
ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فن حيث العشرية ما هو بالخواص
التي للعشرة ، وأما لكثرتة فليس له فيها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ،
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرتين لكل واحدة منهما خواص
العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا تسعة وواحد ، أو خمسة
ونحسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى ننتهي إلى العشرة . فإن قولك :
العشرة تسعة وواحد ، قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد ،
فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان
المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم
ترد بالعطف تعريفا ، بل عنت ما يقال : إن الانسان حيوان وناطق ،
أى حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة
تسعة ، تلك التسعة التي هي واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنت

(١) فإذا : فإن م || واحد : ساقطة من ج ، ص ، ط || تخصه : شخصية د ، ط (٤) لغيره
وليس : ساقطة من د || وليس : ليس م || بمجيب : بمجب ص ، م (٦) التي للعشرة :
إلى العشرة م (٧) فإن : قال د || واحدة : واحد ب ، ج ، د ، م (٩) هي إلا : هو إلا ب ،
ج ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة ج ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد ج ، د ؛
وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد :
وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك ج || إن العشرة : العشرة ب ، ج ، ط ، م
(١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : كأنك قلت واحد ط (١٥) ناطق : الناطق ج ، ط .

أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أي شيء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة . فإن لم تجعل "مع" صفةً للتسعة ، بل للوصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة بمجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منهما شيء غيرهما .

وحد كل واحد من الأعداد - إن أردت التحقيق - هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الأحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رمم ذلك العدد لاحده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، وعمال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان به ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) لتسعة : التسعة د ، ط (٦) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد ؛ ب ؛ واحد وواحد ؛ وواحد واحد || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصية ب ، م (١٣) منه : عنه د ، م (١٤) خمسة : + وعشرة م (١٥) هويته : هويتها ب ، د ، ط || وهو : وهي د ، ص (١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهيته م (١٦) ماهية واحدة : ماهيته واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة ب ، د || هل ماهية : هل ماهيته ب ، د ، م ؛ هل ماهيتها د ، ص .

فإذا كان كذلك فغده ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون -
 إذا كان ذلك كذلك - وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة
 وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له .
 حل أن تحديده بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد
 • وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن العشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك :
 من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعني إذا كنت تلحظ تلك الآحاد .
 فإما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير
 الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكرر
 لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسبن أن ستة
 ١٠ ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخيل وعلى العبارة فيصير
 إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة .
 فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هي الزوج
 الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس
 ١٥

(١) كذلك : ذلك د || غده : غدها ص || بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذلك د ، بهذا أولا
 بذاك ج || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساقطة من ج || كذلك : ساقطة من د ، م ||
 وقد : قد ب ، د ، ط ، قد ص ، م || التركيب : التراكيب ط (٣) له : لها د
 (٤) يحوج : يحوج ج ، ط || فينحل : فيستحيل د (٥) من : ساقطة من ص || هو مفهوم
 قولك : ساقطة من ص (٧) فإما إذا : فإذا ج ، د || لحظت : لاحظت ج || والخمسة : ساقطة من م
 || كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه
 ب ، ج ، م (١١) ولكن : لكن ب ، ج ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن :
 من ب ، ج ، د ، ص ، م || حال العدد : أحوال العدد د || حال الاثنوة : حال الاثنوية ج ،
 ص ، وحال الاثنوية د (١٤) الاثنوة : الاثنوية د ، ص || لأن الاثنوة : لأن الاثنوية د .

بعدد ، فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد
كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تخلو إن كانت
عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فنعددها غير الواحد ،
وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون
بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها
فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه النحويون
من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد
من واحد . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يباليون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ،
وإن وجد فرد ليس بعدد ؛ فما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد .
وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقاً ، بل لا نصف
له عدداً من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .
وإنما يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد ، فالاثنوة أول العدد ،
وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة
الاثنوة ليست مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .

(١) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ، + ليست م || وقال : قال ب ، ج ، د ، ص
|| ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد ج || الاثنوة : الاثنوية د
|| كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، طا ، م || أو لا تكون : أو لا
ب ، أو تكون أولاد ، ط ، م (٤) يشتغلون : يشتغلون ج (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها :
لأجل أنها نجح (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنوه د ؛
يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : اختلاف د || أو أزيد : أو أزيد م (٩) واحد :
وحدة ب ، ص ، ط ، واحدة طا (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذ وجدوا فرداً ليس
بعدد ب ، م ؛ إن وجد فرد ليس بعدد ج ؛ إذا وجدوا فرداً ليس بعدد ص ؛ إذ وجدوا فرداً
وليس بعدد ط ؛ إذا وجدوا فرداً وليس بعدد طا (١١) يكون لانصف : يكنن نصف ط
(١٣) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية ج ، د ، ص (١٤) في العدد :
من العدد ج (١٥) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنية أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قلتها
 بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم
 أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب
 إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً - حتى
 يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر - فيلزم
 من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس
 إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء
 هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده ، فإنه ليس إنمما
 صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذي
 ذلك الشيء بالقياس إليه كثير .

فالاثنية هي القلة الأقلية ، أما قلة بالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص
 عن كل عدد ، وأما الأقلية فلا لأنها ليست بكثير عند عدد ، وإذا لم تقس الاثنية
 إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق
 واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه
 ما في شيء آروزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس .

(١) الاثنية : الاثنية ج ، د ، ص || أكثر : فكثر ط (٥) فيلزم : يلزم هامش ج ، م
 (٦) لثي : لثي ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة ج (١١) فالاثنية :
 فالاثنية ج ، د ، ص ، الاثنية ط || هي : + مقابلاط || الأقلية : الأقلية د ، ص ،
 ط || أما : مام || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلية : الأقلية ج ، د ، ص ، ط || فلانها :
 لأنها ط || وإذا : فإذا د || الاثنية : الاثنية ب ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون :
 لم تكن م (١٥) آخر : سافطة من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذي يكيّله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول في هذا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تقابل الواحد والكثير

وبالحري أن نتأمل كيف تجرى المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة، وقد تحقق ذلك. وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة، وكان من ذلك تقابل التضاد. وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد يقوم ضده، بل يبطله وينفيه.

لكن لقائل أن يقول: إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما، فإنه ليس يجب أن يقال: إن الضد يبطل الضد كيف كان، بل إن قال: إن الضد يبطل الضد بأن يحل في موضوعه، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحل الموضوع الذي للكثرة، على ما جوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة.

فنقول في جواب هذا الإنسان: إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطلان وحداتها، ولا تبطل الكثرة أئبنة لذاتها بطلانا أوليا، بل يمرض لوحداتها أولا أن تبطل، ثم يمرض لها أن تبطل معها لبطلان وحداتها. فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها، بل إنما تبطل أولا لوحدات التي للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

(٣) الواحد والكثير: الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك: ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة: الواحد والكثير ج، ص، م || الجملة: الجملة ط (٩) لكن: بل ط (١١) في: ساقطة من ص || في ٠٠ تحل: ساقطة من ج، ط (١٥) أولا أن: أولان م || معها: معاب، ج، د، م (١٦) لبطلان: يبطلان ط || وحداتها: وحدتها ج || فليس: فليست ج، ص، م || الأول: + أن ط (١٦-١٧) فليس ٠٠ للكثرة: ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذا ن الوحدة إنما تبطل أولا الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يمرض لها سبب مبطل بأن تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان مسطوح .

- ٥ فإن كان لأجل هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة بإبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبعثتها عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأخرى أن يظن أنه جزء موضوعه .

- ١٠ وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلانا أويا ، بل ليس يكنى في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطابع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر لخلاف الذاتى فيهما وأن يكون تنافيهما أوليا .

وأبضا فلنائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحدا ، فإن

- ١٥ شرط المتضادين أن يكون للثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالنوع . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحدا بالعدد ؟

(٢) كما : + أنه د (٣) مبطل : + يبطله ج || بأن : بل م (٤) يبطلان : كبطلان ط (٥) هذه : هذه ط (٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة ج ، ص ، م (٧) للبرودة : البرودة ط (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأخرى أخرى ج (١٢) متنافية متباعدة : المتنافية المتباعدة د (١٣) فيهما : فيها ج ، د ، ص || تنافيهما : تنافيا ب ، د ، ص ، م (١٤) وأيضا : أيضا ط || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، ص ، الواحد والكثرة م (١٥) منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م .

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله ، فقد ظهر وبان أن التقابل الذي بين الواحد والكثير ليس بتقابل انتمضاد . فلننظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

فتقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شيء من شأنه أن يكون للوضع أولنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتحمل وجهها تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وأن تتحمل وجهها آخر تجعل به الكثرة عدم الوحدة في أشياء في طبيعتها أن تتوحد . لكن الحق لا يجوز أن يكون شيئا كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشيء الذي هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويحد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هي المضادة الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ، وفي حيز العدم مقابلات هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني والمستطيل والظن والأنتى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم . أما أولا ، فإننا هو ذا نحد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثيرم || فلننظر : فننظر ج ، م (٤) منهما : بينهما ج ، م (٦) وجهها : + آتورد (٨) وملكة : ملكة م (٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساقطة من م (١٣) الأولى : الأولط || والصورة الخير : الخير والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفي : ومن ب ، ج ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في هذا . وأما ثانيا ، فإن الوحدة موجودة في الكثرة مفهومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها ؟ فليس يجوز أن يجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

٥

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وبإزاء السالبة العدم ، ويعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر أنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

١٠

فنقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هي كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء وبين ما لا تقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة للكثرة

١٥

(١) مافي : في ج ، د ، ط ، ماطا (٢) فإن : فإن ؛ ج ، فلا ن ص (٣) تجتمع : تجعب
 (٤) تجعل : تحصل د (٦) وإذ : فإذا ج || فليس : فلا ط (٧) من : في ج ،
 ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن طا || كثرة : الكثرة ج ، د
 (١٥) يفهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم ج ، م .

لا نفس الكثرة . ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكانا متكافئين في الوجود من حيث هذا ، وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

٥ فإذا قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيال . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه مكيالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون مكيالا ، كما أنها يعرض لها أن تكون علة . ثم الأشياء يعرض لها - بسبب الوحدة التي توجد لها - أن تكون مكيال ، لكن واحد كل شيء ومكياله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال ١٠ طول ، وفي العروض عرض ، وفي المجسمات مجسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف .

وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع . فما زاد على ذلك الواحد أخذ ١٥ أكثر من من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة : ساقطة من ج (٢) لكان يقال : فكان يقال ج ، هامش ص
(٣) متكافئين : يتكافآن م (٥) فإذ : إذ ج ، وإذ ط (٦) تقابل : تقال د
(٧) شيئا واحدا بل : ساقطة من م . (٨) بينهما . . . مكيالا : ساقطة من م
|| أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م (١٠) كل شيء : كالشيء ط ، كل ط || الأطوال : الأطوال م
(١٢) وفي الألفاظ . . . حرف وفي الألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه : المتفاوت
منه ب (١٤) واحده : واحدا د (١٥) وبعضهما : وفي بعضهما ج ، ط || بالوضع : بالطبع م
(١٦) واحدا : واحدا د || يكون : يجعل ح ، ط .

فالواحد مثلا في الأطوال : شبر ، وفي العروض مثلا : شبر في شبر ، وفي
المجسمات : شبر في شبر في شبر ، وفي الحركات : حركة متدرة معلومة ، ولا توجد
حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتقدرة بالطبيعة ، وخصوصا التي
لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبيح واحدة في كل تقدير ، وخصوصا التي هي
أقل مقدار حركة .

فالأقل مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا
المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزداد عليه ، ولا يتقص المعلوم صغر مقدارها
بسرعة العود ليس مما ينتظر تجده إلى حين ، بل في كل يوم وليلة تتم دورة
قريبة إلى الموجود والتجديد وإلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون
حركة ساعة واحدة مثلا هي ميكال الحركات ، وكذلك زمانها ميكال الأزمنة ،
وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل
وغير واقع موقع الفرض الأول .

وأما في الأثقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفي أبعاد
الموسيقى إرخاء النغمة التي هي ربع طينى أو ما يجرى مجراها من الأبعاد الصغار
ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع
مقصور .

(١ - ٢) وفي المجسمات : + مثلا ص ، والمجسمات د ، ساقطة من م (٢) شر ... شبر :
ساقطة من د ، م ، شبر في شبر ط || مقدرة : متقدرة ج ، ط (٤) حتى تبيح : تبيح ب ، ط
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) عليه : طينها ج ، طا (٨) تجده : بمقدومه م
(٩) الموجود : الوجود م (١٠) الحركات ... ميكال ساقطة من د || زمانها : بزمانها م
(١١) المسافات : المسافة ب ، ص ، ط (١٣) افترض : افترض ط ، م || أبعاد :
الأبعاد ج ، د (١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ، الإرخاء ج ، ص ، م || طينى : طين
ج ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المعروط
(١٦) مقصور : + كقولنا أتابك تزج .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما يفرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحدا منه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مبيانا لكل ما كيل به أولا .

فهنا خط مابين لخط ، وسطح مابين لسطح ، وجسم مابين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم تُباين جسمًا وسطعا وخطا ، فكذلك الحركة قد تُباين الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والنقل أيضا يباين الزمان والنقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذي يباين ذلك مابين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التي تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تنهاى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكيل شيء فستكون أشياء تكاد أن لا تنهاى لأن تكال به ، ولما كان المكيال يعرف به المكييل ، عد العلم والحس كالمكييل للأشياء ، فإنها تعلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شيء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء . وبالحرى أن كون العلم والحس مكييلين بالملوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكييل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لمام (٦) مابين : ساقطة من ج (٧) تباين : مابين ج (٩) يباين : يباين ص ، ط ، م || ذلك مابين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص ، ط (١١) فستكون : فتكون ج ، ص ، ط ، م || الوحدات : الوحدات ب ، ط ، للوحدات ج (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكل : لكل ب || فستكون : فتكون ج ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد ج ، عند || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايقا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب ٥ حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساو موجوداً . فإن هذا قد علمته في موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابله الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل في أشياء لها تقدير وكمية . ١٠

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة ، لكن اللامساواة تلزم هذين أعنى الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعنى أنه جنس ، بل أعنى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمة معنى وجودى يلزم هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغيرة من تلك الحثيثة كذلك . ١٥

(٤) فن : من ب ، ج ، د ، هـ ، ص ، م || إلى : + كل د (٩) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابله : ليس لمقابله د || الأولى : الأول م (٩) والأصغر ، والآخر ص || بما : فبا
د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || بأشياء : وأشياء ب ، ج ، د ، ص ، ط
(١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم ج ، ص ، م || بل أعنى : بل نعتى ب ، ج ، د ، ط ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظيمى نج || والعظيمة : والعظيم
ب ، ط (١٥) والرفعية : والصغير ب ، ط ، الصغيرة د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن الكيفيات أعراض

فتكلم الآن في الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك
في وجودها ، وقد تكلمنا أيضا في وجودها في مواضع آخر ، وتقضنا مشاغبات
من تمارى في ذلك .

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل هي أعراض أو ليست بأعراض .
فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون
بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الأخر ، فهي عنده بهذه
المتزلة . وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، والشئ المشار
إليه قائم موجود . فلأنهم يقولون : إنه ليس بعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا
قليلا ، مثل الماء الذي يتل به ثوب ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ،
ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء
جوهر له أن يفارق جوهر آخر لاقا ، فرما فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء
المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ، ويقول
بعضهم : إنها قد تكن . فبالحرى أن نبين أن ما يقولونه باطل ، فنقول :
لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل ج (١١) إنه : بأنه ج
(١٢) يتل : يبل ج ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون ج (١٤) يفارق :
+ به ط || فرما : ساقطة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص ؛ يفارق م
(١٥) مما : ما ب .

- جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فلما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جسمانية فليس بالممكن أن يؤلف منه جسم ؛ وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذى وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذى يكون فيه ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هى مفارقتها ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فلما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصبح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه ، فلانما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يماسه ، أو يبقى مجردا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرغنا منه وبيننا استحالاته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يسخن جسما فإنه ينتقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذى يسخن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٣) مه : منها ب ، د ، ط (٥) وقد : قد ب ، ج ، د ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساقطة من ج ، ط ، م (٨) له : + باقية د || إذ ليست : وليست ج || كالأجزاء : كأجزاء ج || مفارقتها : مفارقة ب ، ج ، ص ، م (٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فلانما ط (١٠) تنتقل : تنتقل د (١٢) وكانت فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكون : الكون ط (١٦) فإنه يجب : ويجب ج ، د ، ص ، ط ، م || ينتقل : ينتقل ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد : فيبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز
 في الأعراض أنفسهم هذا الانتقال ، أعني : الانتقال في إجراء الموضوع ،
 والانتقال من موضوع إلى موضوع ؛ وإنما كان لا يكون عرضاً لو صح قوامه
 لا في موضوع . أما اتقائم في الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل
 إلى موضوع آخر من غير أن يجرده عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد
 القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح ألته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذي
 وجد في موضوع ما تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي ، أو لا
 تتعلق ؛ فإن كان تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي فمعلوم أنه
 لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصي ، وإن كان إنما أوجده
 في ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوماً له من حيث
 هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى
 لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب
 احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ،
 هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك
 السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستجيلاً زوال ذلك
 السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لا غير .

فإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشيء قد فارقت الحاجة
 إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

(٢) أنفسها : نعمها بـ جـ ، د ، ص ، م (٤) أما : وأما بـ جـ ، ص ، ط (٥) يصح :
 + فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصيته م (١٠) سبب : بسبب بـ جـ (١١) هو ذلك
 الشخص : هو شخص بـ جـ ، م ؛ ذلك وهو المشخص د || الشخص : شخص بـ جـ ؛ شخص ط (١٢) وزوال .
 فينتز زوال بـ جـ (١٦) لوجود : بوجود ص ، م || لا غير : ساقطة من ص (١٧) فيكون :
 + ذلك د ، ص ، ط (١٨) فزوال : فزوال بـ جـ ، د ، ص ، ط .

- السبب الأول ؛ وأما الثاني ، فوجود السبب الثاني . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها في تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها في أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله نتاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شىء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر في حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

- وأما انقلاب العين فقد تلزمنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شىء فى الثانى ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثانى . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف بالأول صار موصوفاً بالثانى ، وذلك أنه يبقى من الأول شىء فى الثانى ، فيكون

(١) فوجود : فوجود ج ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء . ط
 (٢) تحقيق : تحقق ج ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) إلى : شىء ط ، م ،
 (٥) وجوده : لوجوده د || لا يعرض : يعرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، ج ، د ،
 ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متين ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : قام
 (٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتعين : فيعين ج ، ص ، م ؛ يقتصر ط || إما :
 ما ط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من : عن ج ، ط || ذكره : وحلاه د || عهدة : عدة ط
 (١٣) العين : + ليس ص ، م || ذلك : ذلك م (١٥) بالانقلاب : بالانتقال م
 (١٦) الثانى : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة وشيء فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسألتنا فيكون في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى ، فيكون هذا الذي بطل هو الذي صار به الشيء لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو العرض وكلامنا فيها .

- ونرجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلوا إما أن يكون حينئذ إليه إشارة ويكون البياض الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة التي تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وليس في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما وتقدير ما ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوساً ، فلإنا لا نتخيل بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع وزيادة هي هيئة البياضية كان جسما أبيض لا مجرد البياض ، فلإنا نعلم بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم ، وإن كان لا يبقى على الجملة التي كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقلي فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل

مثل هذا الشيء مرة أخرى ذا وضع ومخالفا للأجسام .

- (١) فيكون : فتكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك ب ، د ، ص ، ط ، م || بطل : يبطل ب ، د ، ص ، م (٤) فنقول : وقول د ، ط ، م (٧) عليها : + حتى يكون بعينه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك ب (٨) وضع ما : وضع ب ، ط ؛ وضعها د || وتقدير : تقدير د (٩) لا تتخيل : لا تتخيل ط (١٠) وإذا : وإن ب (١١) هي : هو ط ؛ ساقطة من ب ، ج ، د (١٣) آخر : سابقة من ب ، د ، ص ، م (١٥) بصورة : صورة م (١٧) المفارق : مفارق ب (١٨) ذا : إذام .

- وأما إن جعل جاصل البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان :
- وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فإذا كان في الأجسام وسارياً فيها فيكون قد دخل بعد في بُعد ، وإن كان هو نفس الجسم منحاذاً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة في ذلك الجسم
- ٥ إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل المريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل المريض العميق للحرارة أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعماً له . وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل المريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .

فيبقى الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدل للطبيعيات .

- وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التي تتلاقى بالنفس وذوات الأنفس فقد تبين في الطبيعيات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين تكلمنا
- ١٥ في أحوال النفس .

(٢) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م || بالعدد غير مقدار : بالعدد غير المقدار ج ، د ؛ بـ بالعدد لمقدار ط
 (٣) بالعدد : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م || فإذا كان : وكان د (٤) في بد : ساقطة من د
 (٥) ذلك : ساقطة من ب (٧) ليس : ليست ج ، ط (٨) الحرارة : تلاوة ج ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) فقد : وقد ص (١٤) الاستعدادات : الاستعدادات ب ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب
 من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض .
 فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟
 فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون في موضوع ألبتة ومماهيته
 محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

فتقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ،
 وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فلانها ماهية شأنها أن تكون
 موجودة في الأعيان لا في موضوع ، أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر
 وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع . وأما وجوده في العقل بهذه الصفة
 فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل
 لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجوده
 في الأعيان ليس في موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضاً من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التي إذا حصل
 فيها الجوهر صدرت عنه أفعاليه وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) قاهيته : وماهيته د || جوهر : + فاهيته ب ؛ + وماهيته د ؛
 ساقطة من ج ، م || وماهيته : ساقطة من د (٨) لها : ساقطة من ج ، د ، ط || أو نسبت : +
 لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : طيبة ط || الجواهر : الجوهر د (١٢) أن : ساقطة
 من ج (١٤) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صارت م .

مابالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال مابالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها حركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كالألما بالقوة وإذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، فإنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال مابالقوة ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فإنه في كليهما على حكم واحد فإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كالألما بالقوة .

فلو كما قلنا : إن الحركة ماهية تكون كالألما بالقوة في الأئين مثلا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد ما يجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد ، بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان في الكف أيضا كان بهذه الصورة ، وإذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع بطل أن تكون في العقل ليست ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع .

(٢) محرركة : متحركة ط (٣) لما : ما ج (٣ - ٥) وإذا عقلت . . بالقوة : ساقطة من ط (٥) على . . . كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || فإذا : وإذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || لجسمية (الثانية) : لجسميته ج ، ص ، م (١١) وفي الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) ودوأنه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة ج ، م || وإذا كان عند : وإذا عند م (١٤) : تلك : بهذه ج || وكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + فقد ج ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس ج .

فإن قيل ، قد قلم : إن الجوهر هو ما ماهيته لا تكون في موضوع أصلا ،
وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون
في موضوع في الأعيان أصلا . فإن قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة
تكون عرضا وتارة جوهرًا ، وقد منعتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون
ماهية شيء توجد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرًا حتى تكون في الأعيان
تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع البتة ، ولم نمنع أن يكون
معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أي تكون موجودة في النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون
حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها
لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن معنى قولنا : إنها لذاتها
معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة
وعلاقتها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يتولاه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا
المعقول منها يكون من كل وجه هي أو مثلها ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في وجود
المعقول منها إلا أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أخطأ . فإن ذاتها مفارقة ،
ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكنت تلك النفس قد حصلت
فيها صورة الكل وعلمت كل شيء بالفعل ، ولكانت تصير كذلك لنفس واحدة ،
وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشيء الذي تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته ج ؛ ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : فقد ب ، ج (٣) قد : فقد ج ، د ،
ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٥) لا تحتاج إلى موضوع : + مام (١١) وأنها
أيضا : وأيضا أنها ج ، ص ، م (١٢) وجه : جهة ط ، م || في : إلى ج ، د ،
ص ، ط ، م (١٤) إلا : إلى هاشم ص ؛ طا (١٥ - ١٦) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ج ، م ؛
حصل فيها (١٦) ص وعلت : وقد علنت ج ، ص ؛ ط ، قد علنت د || ولكانت : ولكان
ج ؛ وكانت د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أوج د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئاً واحداً بالعدد يكرن صورة لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبعاً في تلك المادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك عند كلامنا في النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض في إبانة ذلك .

- ٥ فلإذن تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معاني ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا في شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شئ غير أن يوجد المعنى كما هو فتنطبع به النفس .

فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ،

- ١٠ فنقول : إن هذه المعقولات سنيين من أرها بعدد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم مفارقاً بذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ، ليس هو علمنا لها ، بل يجب أن تتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صوراً مفارقة وتعليميات مفارقة فإنما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا منتقلة إلينا ، فقد بينا
- ١٥

(٢) هو بعينه منطبعاً : هي بعينها منطبعة ج ، د ، ص ، ط ، و ؛ بعينه منطبعاً م (٣) يعلم : تعلمها ط
(٥) فإذن : فإن د ؛ فإذن تكون ط || ماهياتها : ماهيتها ج ، د ، ط ؛ ماهياتها ط (٦) حكم : حكم ج ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : بهاب ، ج ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا ج ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات : والتعليميات ب ، نج ، ط ، ط || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو في نفس د (١٣) لها : بها ص ، ط || متأثر : فتأثر د || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من ج ، ص ، ط (١٤) إن : لود ، ص ، م || وتعليميات : وتعليميات ب ، نج ، د ، ط ، ط || يكون : كان ج ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن ج ، د ، ص ، ط ، م ، ولا تكون ط || أنفسها : أنفسنا ج ، ط || منتقلة : منتقلة م .

بطلان هذا في مواضع . بل الموجود منها لا هي الآثار المحاكية لها لا محالة
وهي علما . وذلك يكون إما أن يحصل لنا في أبداننا أو في نفوسنا . وقد بينا
استحالة حصول ذلك في أبداننا ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا . ولأنها آثار
في النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد
بدنية أو نفسانية ، فيكون مالا موضوع له يتكرر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه ؛
فهي أعراض في النفس .

(١) المحاكية : المحاكية د ، م (٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ، ويكون إما ص ؛ وذلك
إما ط || لنا : ساقطة من د || في (الثانية) : ساقطة من د ، م (٢-٣) أرفى نفوسنا . . .
أبداننا : ساقطة من ب || أرفى نفوسنا . . . نفوسنا : ساقطة من ج .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في الكيفيات التي في الكيات وإثباتها

- هذا الفصل يليق بالطبيعيات ، وقد بقي جنس واحد من الكيفيات يحتاج إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هي الكيفيات التي في الكيات .

أما التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلائها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

- وأما التي تعرض للقادير فليس وجودها بين ، فإن الدائرة والخط المنحني والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن مسائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صححت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك مسائر الأشكال .

(٣) في الكيفيات : في الكلام في الكيفيات ب ، ج ، د ، ص || الكيات : الكية ج ، ص ، م ،
 (٤) هذا : وهذا ب ، ج ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة ج ،
 يحتاج ص ، محتاجا ط (٥) التنبيه : البيعة ص || وهذه هي : وهي هذه ج ، ص (٧) أما :
 وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من ج ||
 لقادير : المقادير ج ، ص ، ط || بين : ساقطة من م (١١) للمهندس : المهندس ج ، م
 (١٢ - ١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فانما يصرح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركتها يلزم فيها مركزها خطأ مستقيماً طرفه مركزها في أول الرضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلنا قائم الزاوية على أحد ضامى القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا تعلقها بالمقادير التي هي أعراض .

فقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود الدائرة جزئه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس ، وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة ، بل كان المحيط مضرساً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة ، فقد يكون عندهم مركزاً في الحس ، ويجعل المفروض مركزاً في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزأ . فإن طوق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي من المحيط الذي اعتبرناه وطابقنا به الخط أولاً فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازية إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقه : طريق م || المهندس : المهندسين ج ، د ، م || أدار : أدبرت ج ، دارت د ، دارس ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص . م (٣) حركت : حرك ص . م (٤) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، ووجودها جميع د (٥) . فنظور : فنظرت (٦) فقد يمكن : فيمكن ب ، ويمكن ط (٧) بوجود : لوجود ص (٨) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م || الخط : ساقطة من ب (٩) أو موازية : وموازية ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الفرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص بإزالته وزاد بإلحاقه فهو منقسم لاحتمال وقد فرض غير منقسم . فإذا جدل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان في سطحها تضريس أيضا من أجزاء . فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرغ ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لا تدخل الفرغ فالفرغ أقل منها في القدر فهي إذن منقسمة إذ الذي يملأ الفرغ أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرغ أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزي وبين المحيط مرة ، فليس يمكن التطبيق لا بماسة ولا بموازاة مع المركزي ، والذي يلي ذلك الجزء من المحيط . فإننا نقول له : أرأيت لو أهدمت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط ؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقفوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط من يتكفنه ويجوز القول به ، فلا ضير ، وإنما يبيع عقله بشمن بخس . فإن البدئية أيضا تشهد أن بين كل جزئين تنفق بمأذاة لا بمالة يملأها من الملاء أقصر الملاء ، أو أقصر بعد

(١) فذلك : فذلك ، م (٣) وقد فرض : وفرض ب ، ج ، ص ، ط ، م || جزء : بجزء . ج
(٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : الخلل ب || وإن : فإن ب (٧) فالفرج : فإن
الفرج د || إذن : ساقطة من ج (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ج ، د ، ص ، م
(٩) من : عن ص (١١) والمحيط : الذي في المحيط ط (١٣) أهل : بل ج (١٣) فقد :
ساقطة من ب (١٦) ممن : فمن ج ، ص ، ط || يتكفنه : يكفنه د (١٧) أيضا : بالضرورة
ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملاء : أقصر من الملاء ج ، ص ، ط ؛ ساقطة من د .

في الملا. وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن مادامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازي طرفيها طرفا مستقيم ، فهذا أيضا من ذلك .

فتكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة ، وجميع هذا مما لا يشكل على البدئية بطلانه ولا الوهم - الذي هو القانون في الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت - يتصوره . على أن الأجزاء التي لا تتجزأ لا تتألف منها بالحقيقة لدائرة ولا غير دائرة ، وإنما هذا على قانون القائمين به .

وإذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فيبطل الجزء ويعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لا يشارك ضاماً وما أشبه ذلك ، فإن الخط الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تتجزأ يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن عليه بعد وضع الدائرة ، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفي خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حائدا ، وإن فارقة كان حائدا عادلا ، فذلك أمر لا يمكن دفعه .

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينهما ص || طرفيها : طرفها د || طرفنا : طرف ط || مستقيم : مستقيماً ص (٣) أيضا : + أقصد (٥) هذا : ذلك ب || عمالا : فلام (٦) يتصوره : تصور ط || التي : الذي ج ، ط (٧) لا : تألف ط (٨) به : بهاب ، د (٩) وإذا : فإذا ج || دائرة : الدائرة ص || فيبطل : فيبطل ص ، ط ، م || ويعلم : يعلم ص ، م (١٠) خط : + مستقيم ط || وأن : ساقطة من ج ، ط ، م || ضلعا : ضلعا د (١٠-١١) قطرا ... متساويين : ساقطة من ج || فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م (١١) بقسمين متساويين : بقسمين ب ، بقسمين م (١٢) ما يبرهن : ما يبرهن ص || وكذلك : وكذلك د (١٥) ووجوب : ووجود ج ، ص ، م (١٦) وإن : فإن ج ، ط .

فنقول : قد بين في الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسمًا بسيطًا ، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعي ، وتبين أن شكبه الطبيعي هو الذي لا يختلف ألبته في أجزائه ، ولا شيء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة .

- وأيضا يمكننا أن نصصح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البين أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلًا كيف شئنا إلى أن يصير ملاقيًا لذلك الآخر أو موضوعا في موضعه ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقيا له أو موضوعا في موضعه أو موزايا .
- ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه
- والكلام في الجسمين والجسم الواحد واحد . فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا ألبته ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول ثم راجعة أي الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضا من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط في تحركها خطا مستقيما ، فإنه لا يلقي ألبته ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان . وأنت يمكنك أن تفرض

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + ل نا ط (٢) بسيط : ساقطة من ب || وتبين... طبيعي : ساقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين ص (٣) ألبته : أبدأ ط || ولا شيء : ولا شكل شيء ط (٤) كذلك : لذلك م || الكرة : الكرة م (٦) لسطح : بدسطح ط ؛ سطح ص (٧) ومن : ثم من ب ، د ، ص ، م (٨) لذلك : كذلك د (٩) في (الأول) : ساقطة من د || موضعه كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، ص ، م (١٠) الجسم : الجسم ب || بعينه : قسمه م || ثم يوضع : + ثم يوضع ب ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفي الجسم ب ، ص ؛ في الجسم د (١٢) لم : ولم م (١٥) أو الخط : وانلطف ب ، ط || تحركها : تحريكها ب ، ج ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتعتبره، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها. إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه، والآخر ينتقل، وذلك على الدور؛ أو كلاهما ينتقلان، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبطأ والآخر أسرع؛ فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة. وإذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف إلى التمام، وهذا على الأصول الصحيحة. وأما إن قال أحد بالتفكيك، فالطريقة الأولى تناقضه.

وأيضاً لنفرض جسماً ثقيلاً ونجعل أحد طرفيه أنقل من الآخر، ونجعله قائماً على سطح مسطح مما له بطرفه الأخرى حتى يقوم قائماً عليه بحيلة، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فنحدث دائرة لا محالة أو منحنى.

أما كيف تكون، فلنفرض نقطة في الرأس المماس للسطح، وهي أيضاً تلتقي نقطة من السطح، حينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها، فتكون كل نقطة نفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة؛ وأما أن يكون - مع حركة هذا الطرف إلى أسفل - يتحرك الطرف الآخر إلى فوق، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة، ومركزها النقطة المحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط، وإما أن تتحرك النقطة منجورة على طول السطح، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : ساقعة من ب ، د ، ص ، ط ، م || وتعتبره : ومعبرة م (٤) صفة : وضع ج
(٦) إلى : على ط || بالتفكيك : بالتفكيك د ، ط ، م (٨) لنفرض : لنفرض ج ، ص ؛
نقطة م (٩) بحيلة : ساقعة من ب ، ص ، م (١٠) وأنه : ثم ج ، فإنه د || وزال :
زال ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) موضعها : موضعها ط (١٤) الجسم : الجسم د ||
قد : فقد ج ، د ، ط ، م || فعلت : فعل ب ، ج ، د ، ط ، م (١٦) ومركزها : ومركزها م .

قطعا أو خطا منحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، ففعال أن تتجر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعها على حفظ الاتصال دفعها على خلاف حركتها ونقلتها ليتمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل .

تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزئين : جزء يميل إلى العلوقسرا ، وجزء يميل إلى السفلى طبيعا ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

١٠. فيبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فلذا ثبتت الدائرة ثبت المنحني ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المنلنات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصح منحروط ، فإن فصل منحروط بسطح محارف صح قطع ، فصح منحجن .

(١) أو خطا : وخطام || الميل إلى : ساقطة من ط ، م || على : على سبيل ص ؛ سبيل ط
(٢) بالقسر : بالقصر ج ، د ، ط (٣) عن : على ص (٥) ونقلتها : فنقلتها ب || يمكن :
فيمكن د || كأن العالية : كالعالية د || إذ : أود (٤-٦) الاتصال . . . أبطأ
ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) يشيل : ينقل د ||
ينحدر : ينحدر ص (٨) جزئين : قسمين ط || وجزء : أوجز ج ، ط || السفلى : أسفل ب ،
د ، ج ، ص (٨-٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، ج ،
ص || ثبت : ثبت ج ، د ، ص ، ط || ثبت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط (١٢) ثبت
المنلنات : ثبت المنلنات د ، ص ، ط (١٣) فصح منحروط : فصح منحروط صنع ج ؛ فصح
المنحروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح محارف : بسطح محارف د ؛ بسهم محارف ط || صح :
حتى د || فصح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ي) فصل

في المضاف

وأما القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تتحقق ماهية المضاف
 ٥ والإضافة وحدهما ، فالذي قدمناه في المنطق كاف لمن فهمه . وأما أنه إذا فرض
 للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لاشك فيه ، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته ،
 إنما يعقل دائماً لشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي عارضة .

أول عروضها للجوهر مثل : الأب والابن ، أولكم فنه ما هو مختلف
 في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والنصف ، والمتفق مثل :
 ١٠ المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس
 والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه بمدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو
 غير محقق إلا أنه مبني على محقق كالكثير الأضعاف والكل والجزء ، ومنه ما ليس
 بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملّة . وكذلك إذا وقع مضاف
 ١٥ في مضاف كالأزيد والأنقص فإن الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً
 مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قد يناء ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : + بل كان ص
 (٧) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د ||
 لجوهر : لجوهر ب ، د ، ص ، م (١٠ - ١١) واناس واناس : واناس ب (١٣) الأضعاف :
 والأضعاف د (١٤) بمحقق : محقق ط ، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد :
 أزيد م ، + هو ص .

ومن المضاف ما هو في الكيف فنه متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالمرجع والبطيء في الحركة، والتفيل والخفيف في الأوزان، والحاد والتفيل في الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة في إضافة، وفي الإين كالأعلى والأسفل، وفي المتى كالمقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة في أقسام المعادلة، والتي بالزيادة والنقصان، والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة، والتي بالمحاكاة.

فأما التي بالزيادة فلأما من الكم كما تعلم، وإما في القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك. والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك، والتي بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس، فإن بينهما محاكاة، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم، والحس يحاكي هيئة المحسوس، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديدته.

لكن المضافات قد تنحصر من جهة، فقد يكون المضافان شئيين لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة، مثل التيامن والتمتاسر، فليس في التيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا بالتيامن إلا نفس التيامن. وربما احتيج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء، حتى يصير به منقاسا إلى الآخر، مثل العاشق

(١) ماهو : ماب، ج، د، ص، م || كالمشابهة : كالمشابه هاشم ص (٢) في الحركة : ساقطة من ب، ج، د، ط، م (٣) فيها : منها (٤) المتى : متى ج، ص، م || كالمقدم : كالمقدمة ط || الصفات، الصفة ج، د، ط، م || وتكاد : + في أن د || منحصرة : ساقطة من ج، ط (٥) والنقصان : ساقطة من ب، ج، ص، ط، م (٩) فكالعلم : كالعلم ب، ج (١٥) قسم التيامن : قسمه ج || وربما : + كان في كل واحد ط .

والمعشوق . فإن في العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضائة، وفي المعشوق هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقا لعاشقه .

وربما كان هذا الشيء في إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته كيفية هي العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر، إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي بقى لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية في إضافته؟ فنقول: إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه. وهذا يتن في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة - وهي وصف وجوده - في الأب وحده، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر في الأب، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه في الآخر، فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفا له يشتق له منه الاسم، بل الأبوة في الأب. وكذلك أيضا حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد أبته هو في كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة. وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلسنا نعرفها ولا لها اسم .

(١) فإن . . . المعشوق : ساقطة من م (٢) لعاشقه : لهذا ط (٣) الأخرى :
 الآخر (٤) بها : هام || الآخر : شيء آخر م (٥) شيء : ساقطة من ط (٨) وله :
 طه ص ؛ له ط (٩) إضافته : إضافتيه ب (١٣) آخر : + فهو ب ، ج ، د ، ص ،
 م || الآخر : آخر د ، ط ، م (١٤) الآخر : آخر ب (١٥) فليس : وليس ج ، ص
 (١٦) هو : فهو م (١٧) فلسنا : فليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من الفقمس والثلج أبيض، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحدا، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر، لكنه بالقياس إلى الآخر.

- ٥ فإذا فهمت هذا فيما مثلناه لك، فأعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها. وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضوع، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حسبنا شخصاً واحداً وليس كذلك. فإن للأول أخوة الثاني أى له وصف أنه أخو الثاني، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني. وليس ذلك وصف الثاني بالعدد، بل بالنوع، كما لو كان الثاني أبيض ١٠ والأول أبيض، بل الثاني أيضا أنه أخو هذا الأول لأن له حاله في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول.

- وكذلك المماسمة في المتماسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله. فلا تظنن ألبتة أن عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك في جعلك العرض اسما ١٥ مشككا كما فعله ضعفاء التمييز.

(١) واحد : ساقطة من ج ه (٥) فإذا : فإن ج ه ، ص || لك : + فكذلك ب ؛ فذلك د (٧) الأخوين : الآخرين ط ع م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : بوصف ج ه ، ص (١١) مقولة : مقولة ج ه ، ص ، طا (١٣) وكذلك : فكذلك د ؛ كذلك ط (١٣) مماسته : مماسة ج ه ، ط ، م (١٤) إن : إذا ب ، ج ه ، د ، ص || الآخر : للآخر د ، ص ، ط ، م (١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من ب || جعلك : جعل ط ، م (١٦) مشككا : معتذر د || ضعفاء للضعفاء ب ، ج ه ، م ؛ ضعفاء د ، ط ؛ ضعيفا طا || التمييز : التمييز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل، ويكون ككثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جنس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل .

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضاً في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أو لم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أو لم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أو مانا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهي الإضافات ، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الإضافة موجودة لها ولأحدهما أو لكل واحد منهما . فن حيث الأبوة للأب وهي عارضة له ، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فههنا إذن علاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

(٢) يتصور : متصو راط || العقل : الفعل د || ككثير : لكثير م (٤) وجزئيه : جزئيه
 ب ، د ، هـ ماقطة من ب ، ط ، م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب :
 أبوم || ابن هذا : ابنه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || إلا أمثال :
 إلا في أمثال د ، إلا ب ، إلا مثال ط (١٢) التي : ساقطة من ط ، م (١٣) في الأشياء : للأشياء ب
 (١٦) خا : له ب ، ج ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والابنوه ط || مع الابن :
 + وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ؛ كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة .

- والذي تتحل به الشبهة من الطرفين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذي ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، فكل شيء في الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشيء من المضاف .
 لكن في الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف في الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغي أن يجرى ما له من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت .
 فليس هناك ذات وشيء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتتمى من هذا الطريق الإضافات .

- وأما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه في هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطرفين : الطرفين د ، هاشم ص ؛ الفريقين طا
 (٤) إنما تقال : معقولة ج ، د ، ص ، م ؛ مقولة هاشم ج ؛ تكروق معقولة ط || شيء : +
 يكون ج ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل : ص ، ط || فذلك : فذلك د || الشيء : + المضاف م
 (٧) غيره : + فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ + فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى ج ، ط ، م (٨) وغيره : غيره ج ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م
 (١٠) وشيء : + ما ص (١١) تنتهى : ساقطه من ط (١٣) معقولة : مقولة م (١٤) وهو :
 وهي ج ، د ، م || ولكن : لكن ج ، م (١٥) المضاف (الأول) : + والمضاف ج .

لذاته إلى ما هو مضاف إليه بلا إضافة أخرى . فالكون محمولاً مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . فإن نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضافاً ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضوع ، أى هو بحيث إذا عقلت ماهيته كانت تحتاج إلى أن يحذر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس إليه . ٥

بل إذا أخذ هذا مضافاً في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لا لمعية أخرى تابعه ، بل نفسه نفس المع أو المعية المخصصة بنوع تلك الإضافة . فإذا عقل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة من حيث هي أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يخترع أمراً بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار ١٠
نحر من الاعتبار اللاحقة التي يفعلها العتل . فإن العتل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبار لا للضرورة ، فأما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وهنا إضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لذاتها لا لإضافة أخرى عارضة ، بل مثل ما يجرى عليه الأمر من لحرق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك ١٥

(١) مضاف لذاته : مضافاً لذاته ذ (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذا ط || الكون مضاف : الكون مضافاً من (٤) ماهيته : ماهية ب ، ج ، د ، ط (٥) شيء : ساقطة من د || بالقياس : القياس ط (٦ - ٧) لذاته للمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) فإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م || إلى ساقطة من ب (٩) أبوة : بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصور م (١١) الاعتبار : الاعتبار ب ، ج ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة د (١٣) الغير : غير د (١٤) وههنا : فههنا ج || بعض : بعضها ط (١٥) لإضافة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هـ امش ص || وذلك : + محقق م .

مثل لحوق الإضافة لهيئة العلم فإنها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى .

وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضاً إذا

- عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً
وإصلاً بين الشئيين .

وأما القول بالقياس وإنما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية

والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فإن يكون عَقْلَ بالقياس إلى غيره ، فله في الوجود

- حكم ، وله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة .
ويعجز في العقل إضافات مختصة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التي للعقل منها .

فالمضاف إذن موجود في الأعيان وبأن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود إضافة .

- وأما المتقدم والتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن
التقدم والتأخر متضايقان بين الوجود إذا عَقِلَ ، وبين المعقول الذي ليس
مأخوذاً عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذا : فإذا ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م ||
عرفت : علمت هامش ج (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط (٦) الشئيين :
شئيين ج ، ص ، م (٩) فإن : إن ج (١١) للعقل : في العقل د (١٣) إلى إضافة :
ساقطة من ط || نهاية : النهاية ج || ما يعقل : ما يفعل م (١٦) إذا : وإذا د (١٧) الخاص :
الحاضر ج ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

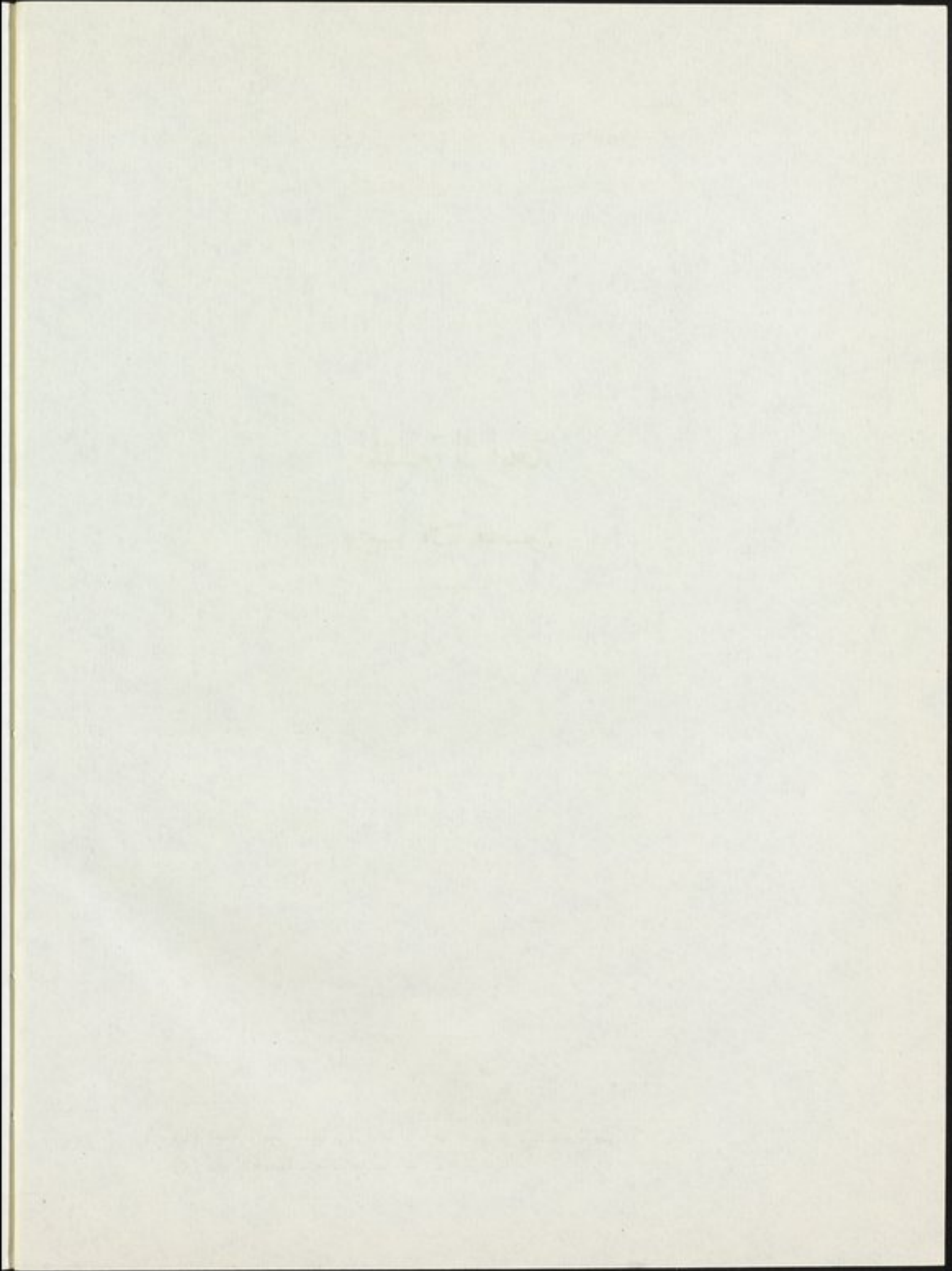
فإن الشيء في نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود للطرفين معاً في الذهن ، فإنه إذا أحضرت في الذهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هذه السبيل وإنما تضافها في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعاني العقلية ومن المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايست بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ط ، م || بشيء : لشيء م (٢) للطرفين : الطرفین ب ، ص || أحضرت : أحضرت ب ، د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين ب ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليهما ط .

المقالة الرابعة

وفيهما ثلاثة فصول

-
- (١) المقالة الرابعة : سافطة من د ، ء ، + من اجملة الأول من الكتاب ثلاثة فصول م
(٢) وفيها ثلاثة فصول : سافطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .



[الفصل الأول]

(١) فصل

في المتقدم والمتأخر ، وفي الحدوث

- لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى
 أن نتكلم في الأشياء التي تقع منهما موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ
 أولاً بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

- فنتقول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن
 تجتمع على سبيل التشكيك في شيء ، وهو أن يكون للتقدم ، من حيث هو متقدم ،
 شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للتقدم . والمشهور
 عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان . وكان التقدم والقبل في أشياء لها
 ترتيب ، فما هو في المكان فهو الذي أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلي
 ذلك المبدأ حيث ليس يلي ما هو بعده ، والذي بعده يلي ذلك المبدأ وقد وليه
 هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ
 وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

- ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود .
 وقد يكون هذا التقدم المرتبي في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

(٣) المتقدم والمتأخر: المتأخر والمتقدم ص || وفي الحدوث: والحدوث م (٥) منهما: منها ص
 (٧) وإن: إن ط (٨) شيء: + واحد ج || وهو: هـ ج (١٠) والزمان: وفي
 الزمان م || وكان: فكان ص || التقدم: المتقدم ب، ص، ط، م (١١) فا: كما ج، د،
 ص، ط، م || المكان: + وما هو في المكان ج؛ + فا كان في نية المكان د || فهو: وهو ج ||
 الذي: + هو م (١٣) مبدأ: ساقطة من ص، م (١٦) المرتبي: الرتبي ج، د، ص، ط .

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الثقل ؛ وإما يبحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى بفعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو في غير الفضل متقدماً ، بفعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدماً . فإن السابق في باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للرؤوس ، وإنما يقع للرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، فعملوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدماً على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً . وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولاً يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : لشخص ج ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : ساقطة من د || فإنه : ساقطة من ب || في : من ط (٩) لثاني وما للثاني : لثاني وما للثاني د ، ط ، م ؛ لثاني وما للثاني ج ، ص || ومن : من ج ، ص (١٤) وجوداً متقدماً : وجود متقدم ح || فإنه : وإنما م (١٦) إنه : إنها ط (١٧) إليه : إليها ط .

- لكن وجود الثاني من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني . ولذلك لا يستنكر العقل ألبتة أن تقول :
- ٥ لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو تقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن تقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى . ولا يبعد أن يكون الشيء مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فإن الشيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة لشيء إلا ويكون معه الشيء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإدام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثاني ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشيء وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .
- ١٥ وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بوجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معطى للوجود . وذلك لأن كون الشيء عن الممكن أن يكونه ليس لذاته أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء ج ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو تقول . . . يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذاد ، ص ؛ إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست ج ، ص (١٠) لشيء : لشيء ج ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) لشيء : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || يمكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له ج ؛ + به ص (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || المتكون : المتكون ط ؛ لتكرد (١٦) بوجود : موجود ب || يمكن أن يكونه : أن يكونه يمكن ط (١٧) كون : يكون ط .

ففس كونه ممكنا ليس كافيا في أن يكون الشيء عنه . فإن كان نفس كونه ممكنا أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشيء موجوداً مرة ، ومرة لا يكون ؛ ونسبته إلى الذي يكون والذي لا يكون ، في الحالتين ، نسبة واحدة . وليس في الحالة التي تتميز فيها أن يكون من أن لا يكون تمييزاً بسببه يوجد المعلول مع إمكان كونه عن العلة تمييزاً يخاف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، وانسبته إلى وجود الشيء عنه ونسبته إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده .

فإن كانت تلك الحال أيضا توجب هذا التمييز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة ووجدت تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع العلية . وكذا الشيء الذي يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المألوم سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة أو غضبا أو طبعاً حادثاً أو غير ذلك ، أو أمراً خارجاً منتظراً لوجود العلة .

فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المألوم من غير نقصان شرط بإقوجب وجود المألوم .

(٢) يكونه : يكون ط ؛ + وإلا كان عنه مادام ذاته موجوداً ويكون واجباً أن يكونه لا يمكنه || معه : مع ط (٣) والذي لا يكون : ولا يكون ص ، م (٤) فيها : منها ب ، د ، م || تميز : تمييز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تميزا : تميزا ص (٦-٥) تميزا . . . مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧-٨) ونسبته إلى : ساقطة من ب (٩) تميز : تميز ج ، م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط (١١) ووجدت : وجدت م ؛ + هي ج ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط (١٣) وجودا : وجود ج ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) منتظرا : فينتظر الوجود ج ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : نقص - .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معاً في القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .
 ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولاً ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف .
 وذلك لأن معنى " إذا " لا يغلو إما أن يعني به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل في العقل يجب عنه أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة " إذا " في مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة .

(١) واجب عنه : وجب عنه د (٢) وجود : موجود (٣) الوجود : الموجود ط ||
 ذلك : + الأول ج (٤ - ٣) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م (٥) فذلك : فذاك م
 (٧) وإذا : وإن ج || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : نقول في جوابه ب ؛ ونحن نثبت عن ذلك هاشم ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + نفسه في الوجود
 عنه - (١٢ - ١٣) نفسه . . . الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه في الوجود :
 ساقطة من ج (١٤) كل : + واحد ج || عنه : + في العقل د (١٥) أو أن :
 لو أن ص ، ط || يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه ج ، د .

فقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذي إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول .

وأما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب في الوجود إن كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعني "بحصلت" ماضى . ولكن تعنى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلول . والوجه الثاني أن الشيء الذي قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلًا إلا أن لا يعني بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسم الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة في العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلول الذي تلك العلة علته بالذات في العقل ؛ وأيضًا إذا وجد المعلول في العقل وجب أن يحصل أيضًا وجود العلة في العقل .

وأما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

(٥) قد : ساقطة من م || بغير : لغير من (٦) إذا : إذ ب ، م (٨) تعنى : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م || المقارنة : + فتصح ج ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : في ط (١٢) يقال : تقول ب ، ج ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة . . . المعلول : ساقطة من د || الذى : التى ب || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣ - ١٤) الذى . . . وجد : ساقطة من د (١٤) فى : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مفروغ د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخليين في الرابع لما قد عرفت .

- وكذلك في جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم نرفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها أولا حتى أمكن رفع المعلول . فلما لم فرضنا المعلول صرفوا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه ^٥ بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فلانما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

- فترجع إلى حيث فارقتاه ، فنقول في حل الشبهة : إنه ليست المعية هي التي أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما في المعية ^{١٠} سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثاني فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

- فهكذا يجب أن تتحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيها أشد تأخرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات في أمر معرفة ^{١٥} التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولو أحقه ، والأشياء التي يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

(٣) الرفع : الرفع م || فإنه : فإنما ج ، ط ، م || العلة رفعنا : ساقطة من ط (٤) العلة :
 علة ج || ارتفعت : ارتفع ج (٥) فإنما : فلا تأط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م ||
 بأن : ساقطة من ج ، ص ، ط (٩) فترجع : فترجع ص || فارقتاه : فارقتاب ؛ ما فارقتاه
 ص ، ط || هي التي : التي ج ؛ التي هي ، ط (١٠) المعية : + العلية د (١٢) أنه :
 فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجود م (١٤) فهكذا : فكذا د (١٥) أيهما :
 أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكوزن

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت أول شيء للمعنى الموجود في الحيوان ،
الذي يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية ٥
الوجود عن الناس في كميتهما وكيفيتهما ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة
وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه
الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، أتى ضدها العجز .

ثم نقلت عنه بجملت للمعنى الذي لا ينفع له وبسببه الشيء بسهولة ، وذلك
لأنه كان يعرض لمن يزاول الأفعال والتحريكات الشاقة أن ينفع أيضا منها ، ١٠
وكان أفعاله والألم الذي يعرض له منه يصدده عن إتمام فعله . فكان إن أنفعل
أفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم ينفع قيل : إن له
قوة . فكان أن "لا ينفع" دليلا على المعنى الذي سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفع إلا يسيراً يسمى ١٥
قوة ، وإن لم يفعل شيئاً . ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفع البتة أولى بهذا

(٣) في : + أحوال م (٤) إن : واعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد :
فقد ج ، د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : به ب (٦) الناس : الحيوان د ||
ضدها : ضده ب ، ج ، ط ، م ؛ ضد د || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر
ط ، م || التي : الذي د ، ص ، م || العجز : مجزب ، ج ، د ، ص ، م (٩) وبديهه :
بسببه ط (١١) فكان : فكانه د || إن : ساقطة من ط ، م || أقفل : العقل د (١٢)
قيل له : قيل ب ، ج ، م || وليست : وليس ب ، ج ، د (١٣) لا ينفع : لا يفعل
ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئاً :
+ وحدا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها —
وهي الحال التي للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب
المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون

- في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك
إرادة ، حتى سموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر .
حتى أن الطبيب إذا حرك نسه أو عاج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس
ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه
شيطان : شيء له قوة أن يفعل ، وشيء له قوة أن ينفعل ، ويشبه أن يكون
الأمران منه مفترقين في جزئين . فيكون مثلاً المحرك في نفسه ، والمتحرك
في بدنه ، وهو المحرك بصورته والمتحرك في مادته . فهو من حيث يقبل العلاج
غير لذاته من حيث يعالج .

ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت

أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلاً بالفعل ، بل له

- من حيث القوة إمكان " أن يفعل " وإمكان أن " لا يفعل " نقلوا اسم القوة
إلى الإمكان . فسموا الشيء الذي وجوده في حد الإمكان موجوداً بالقوة ،
وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلاً
وإن لم يكن فعلاً ، بل انفعالاً ، مثل تحرك أو تشكل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) نفسها : بنفسها ج ، ط (٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط (٤) لفظ : لفظه م

(٥) ذلك آخر : ذلك الآخر ج (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه ج ، م

(١٠) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط (١١) في مادته : بمادته ج ، ص ، ط (١٤) القوة :

+ هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام ج ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذي يسمى قوة ، وكان الأصل الأول في المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سمو هذا الذي قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديماً قوة باسم الفعل ، ويعنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعلاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا انفعلاً ، فهذه هي القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لحدوث هذه وشدها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصاً إذ تخيل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

وإذ قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضروري ، وإما أن لا يكون المقدار الخطي ضلعاً لمقدار سطحي مفروض .

وقد يشكك من هذه الجملة أمر القوة التي بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فتمط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ؛ وإن كان يفعل بمرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من ط || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلعاً للمربع بـ ، ص (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : منه || إذ : إذا بـ ، إن د ، ص || بعضهم : لبعضهم بـ ، جـ ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : العير بـ (١٤) لما : ساقطة من بـ ، د (١٤-١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من بـ ، د ، م .

- ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغييرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل
بقدره . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا ،
وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين
شرطيان ، أى أنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان
في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطى أن يكون هناك
استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حملى ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا
لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم
يشأ أبته ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضى
أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا
شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أى إذا فعل فعل من حيث هو قادر .
فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس فى هذا أنه يلزم
أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

- وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق
والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس
النطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللإنسان ، ويكون
لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

(١) ولا يتغير : لا يتغيرم || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٤) شرطيان :
شرطى ب || وإنما هما : وإنما ج ، د ، وإنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط
(٧) وإذا : وأنه إذا ج ، د ، ص ، أو إذا م (٧ - ٨) لم يشأ : لا يشأ ج ، د ، ص ، م (٨) وإذا :
أو إذا ط (٩) إذا يشاء : إذا يشاء م || وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس : +
يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت فى المنطق ط (١٣) مبادئ :
مبادئ || للحركات : الحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م
|| والتي : والذي د ، م || تقارن : لا تقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د
|| والتخيل : والتخيل طا (١٦) أمر : إمرة ج ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشيء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى .بدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبعثة عن اعتقاد وهمى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقلى تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مائلة بعد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلوم ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق - بافترادها - لا يجب من حضور متفعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فعلت بها أن يكون يفعل بها وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المتفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ، بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المتفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : دذا ط || أو حادها : أو خادمها ج ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذا ط || الإرادة : إرادة ط (٥) مائلة : مائلة ج ، د ، ص || جازمة : حادثة هامش ص (٦) الإجماع : بالإجماع د || للفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هامش ج || فعلا : ساقطة من ب ، ج ، م (١١) قوة : القوة د (١٨) فإذا : فإذا م || المبدأ : مبدأ د || للأمر : للآمرط .

- وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقى الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المنى قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي ٥ أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المنى تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محرّكة قبل المحرك إلى الرجولية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتبها أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المنى فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعاليه ، فإنه يستحيل أن يكون المنى وهو منى ينفع رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن يصير شيئا من قبل غير المنى ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج المعوق عنه إلى زوائه ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هي قوة بعيدة .

١٥

وأما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفع عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط (١ - ٢) نظير الإرادة : نظير الإرادة ج ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المنتظر د || لكن : ولكن ص ، ط (٥) بصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د + أيضا ط || إلى : ساقطة من ج ، د (٧) المحرك : المحرك د (٩) ليست : ليس ج || انفعاليه : الانفعاليه ط (١٤) ولكنه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هاشم ج ، هاشم ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : ساقطة من ب ،

تلقاها أولاً قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية للفتاحية وهي القوة الفاعلة والناشرة والناحثة ، ثم بعد ذلك تنهياً لأن تنفعل من ملاقاته القوة الفاعلية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة أن الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذي بالعادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية هي العادة ، ولم تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ، وربما لم يكن للعادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء أن يعتاد إنسان المشي وأن يعتاد التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دقت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغار يقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضاً قوم من الواردين بعده

(١) قبل : غير ص طا || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهى : وهو ب || الفاعلة : العالقة د (٢) تنهياً : تنهياً ط || تنفعل : تفعل ط || للفتاحية : + مفتاحا ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذى : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د (٦) الذى : التى ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهى ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط (٩) ولم : + يحصل د (١٠) للعادة : لها ج || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ، ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت طا (١٢) دقت : رفعت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغار يقوا : وغار يقو ج ، د ، ط (١٥) بهذا : بهاد || أيضاً : ساقطة من ج ، ط .

بحين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام
أى لا يمكن فى جبلته أن يقوم ما لم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس
فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

وهذا القائل لاعمالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد

- مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد
فإنه مستحيل الوجود . والشئ الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون
وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً
أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشئ الذى من شأنه
أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كاليياض إذا كان يمكن
أن يكون ويمكن أن لا يكون فى نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد
كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً
أو يكون إذا كان موجوداً وجد فى غيره .

فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره ، فإن إمكان وجوده

أيضاً فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده

- ١٥ وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه
من الوجود ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها أو يحتاج فى أمرها
إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر
دون جوهر . إذ ذلك الشئ لاعلاقة له مع شئ ، فيكون إمكان وجوده
جوهرراً لأنه شئ موجود بذاته . وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصل
كان غير ممكن الوجود ممتنعاً ، وإذ هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(٢) فكيف : + أن ج (٦) والشئ : فالشئ د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا ج ،
ص || يمكن : يمكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان ج ؛ + إن كان ط .

فهو موجود جوهرًا ، وإذ هو جوهر فله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجواهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذي هو به مضاف . وكلاما في نفس إمكان وجوده ، وعليه - كما أنه ليس في موضوع ، والآف فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

فإذن لا يجوز أن يكون ما يبقى قائمًا بنفسه لافي موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجوده بعد ما لم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذي يوجد قائمًا بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره ، أما الأول فكالجسم من هيولى وصورة ، وأما الثانى فكالاتفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لاعلى أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو . منطعا فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذي يحدث كئناحادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشيء الذي يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدنى . وحينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائمًا به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بعد ما لم تكن ،

(١) لها : بهام || إذ : إذاد ، طا (٩) هيولى : الهبولد (١١) متعلقا : متعلقا
ب ، د ، م (١٢) هو : + فيه د (١٤) يحدث : يحدثه ط (١٥) مادته : المادة ط
(١٦) ويحدث : + في د (١٨) بوجود : لوجود ط .

وهو إما كان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتراج تصلح أن تكون آلة لها ويميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتراج فهو إمكان لوجود النفس .

- وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذي بالإرادة والاختيار فلأن ذلك ظاهر . وأما الذي ليس بالإرادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسماني أو عن شيء مباين له غير جسماني . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى في الجسمية وتحالفها في صدور ذلك الفعل عنها فلأن في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذي يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم يفسر أو عرض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة في ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض من المفارق وبمعاونته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) فلأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلأن : فإن ط ، م
 (٨) تشارك الأجسام : مشارك للأجسام ج ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) من :
 عن ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + لقبول هذا التأثير ط (١٣) هو بما :
 وهو بما ط || أولقوة فيه أولقوة : أو بقوة فيه أو بقوة ص || لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فتلك
 القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا ج ، د ، ط ، م || إن : وإن ط ، م || كان : +
 أيضا ج (١٦) وبمعاونته : ومعاونته م .

وأما إن كان لقوة في ذلك المفارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون لموجب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة، ويرجع الكلام من رأس. وإما أن يكون على سبيل الإرادة، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخصوصية يختص بها من سائر الأجسام، أو جزافا وكيف اتفق. فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدى والأكثرى، فإن الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثرية، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية فليست باتفاقية.

فبقي أن يكون بخصوصية يختص بها من سائر الأجسام، وتكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل، أو تكون منه في الأكثر، أو لا توجب ولا تكون منه في الأكثر. فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك. وإن كان في الأكثر، والذي في الأكثر - كما علمت في الطبيعيات - هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه، فإن لم يكن فيكون لعائق، فيكون الأكثرى أيضا في نفسه موجبا إن لم يكن طائق، ويكون الموجب هو الذي يسلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه في الأكثر، فكونه عنه وعن غيره واحد، فاخصاصه به جزاف، وقيل إنه ليس بجزاف.

(١) لقوة : بقوة ج (٢) ذلك : + واختصاص م || فلا يخلو : + إمام (٣) عن : من م || ويرجع : فرجع ج ، ص (٤) رأس : الرأس ص || الإرادة : إرادة م (٦) وكيف : كيف ج ، م (٧) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (١١) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط (١٢) يوجب : + فيباد (١٤) يكون : + هو ج ، ص (١٦) ويكون : فيكون ج ، د ، ص ، ط ، م || يعلم : مسلم ط || بلا : ساقطة من د ، فلام (١٨) إنه : ساقطة من ب ، ج ، ص ، م .

- وكذلك إن قيل: إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى، فعناه أن صدوره عنها أوفق . فهو إذن موجب له أو ميسر أوجوبه ، والميسر إما علة بالذات وإما بالعرض ، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض ، لأن الذي بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين، فبقي أن تلك الخاصية بنفسها موجبة .
- فالخاصية الموجبة تسمى قوة ، وهذه القوة عنها تصدر الأفعال الجسمانية
- وإن كان بمعونة من مبدأ أبعده .

- ولتؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً ، فنقول بالجملة : إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة ، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود في نفسه ، فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن ألبتة . وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه ، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو في نفسه ممكناً . ألا ترى أنا نقول: إن المحال لا قدرة عليه، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه، كان هذا القول كأننا نقول: إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة ، وكأننا نقول: إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة ، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء ، بل بنظرنا في حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

(١) وكذلك : ولذلك م || كونه : كونها ط ؛ + من ب ، ج ، د ، ط || الخاصية : + منه ب ، ج ، ص ، ط ، م || صدوره : صدورها ج ، د ، ص || عنها : منه ج ؛ منها ب ، ص ، م (٢) موجب : يوجب ج || له : ساقطة من ب || ميسر : يسر ج || إما علة : علة إما ص ، ط ، م (٣) فإذا : وإذا ب ؛ فإن إذا د ؛ وإن م || الذي : + هو ج ، د ، ص ، ط ، م (٤) فيق : فيق ط (٥) فالخاصية : والخاصية د ، ط || عنها : عنه د ؛ ساقطة من ط (٦) كان : كانت ص (٧) ولتؤكد : ولتؤكد د ؛ وتؤكد ط || فنقول : وقول ص ، م (٨) يحتاج : فيحتاج ب ، ص ، م (٩) فإنه إن : فإنه من ط (١٣) كأننا نقول : ساقطة من د || إنما : فإنما ط || ما عليه : ما هي عليه د ، م (١٦) هل : بل ج || غير : غيره ص ، ط .

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك ألبتة ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كما عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو باعتبار إضافته إلى موجدته .

وإذ قد تقرّر هذا ، فإننا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه ممكن الوجود ، فلا يتخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوماً وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود . وكل معنى موجود فلما قاتم في موضوع أو قاتم لافي موضوع ، وكل ماهو قاتم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ماهو إمكان وجوده ، فليس إمكان الوجود جوهر لافي موضوع ، فهو إذن معنى في موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء ، موضوعاً وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، فإذا ن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التي أوردناها

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من ط (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذا : فإذا ج ، د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٨) في نفسه : ساقطة من م || أو محالاً : أولاً ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد د ؛ أن لا يوجد ط (٩) وأنه : أو أنه م (١٢) فله : فإنه ط (١٥) في : ساقطة من ط .

توهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لافي الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهيبولى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارحين فيما لايعنيه ولا له درجة الخوض في مثله .

- فقال : إن شيئاً كالنفس وقع له فلتة أن اشتغل بتدبير الهيبولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا بكل لحسن التصوير ، فتداركها البارى تعالى وأحسن تقويمها .
ومنها من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنها من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لايقناهى لم يزل ساكناً ، ثم حرك ، أو الخليط الذى يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما فى البذور والمنى وفى جميع مايصنع ، فبالحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

- فنقول : أما الأمر فى الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبليّة فى الزمان ؛ وأما الأمور الكائنة أو المؤبدة التى لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التى بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بجوهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء ، فإن ما هو ليس مطلقاً فليس يمكننا أن يقبل شيئاً .

(٢) للهيبولى : الهيبولى ط (٥) فلتة : فلبته ص ؛ فلبه م (٦) بكل : لكل ج ، كل ط
|| لحسن : يحسن به ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : + كالنفس ج || بطباعها :
لطباعها ط (٨) تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || القديم : القدرط (١١) نتأمل :
+ فى ج (١٢) فنقول : ونقول د || أما : إن ج ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط
(١٣) أو المؤبدة : والمؤبدة د (١٤) التى : إلى ط (١٦) صار : حياط (١٧) شيء :
الشيء د ، ط .

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات فإنها دائماً بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء موجود بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث . وفي أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيراً ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لأمع القوة ، فإن المنى كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان عن ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يفرض الفعل في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن يفرض القوة قبل الفعل .

وأيضاً فإن الفعل في التصور والتحديد قبل القوة ، لأنك لا يمكنك أن تحدد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لا تحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تحدد المربع وتعقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تحدد القوة على الترتيب إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله جزء حده .

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكمال والغاية ، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ؛ وحيث الشر فهناك ما بالقوة

(١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٣) فإن : إن ج ، د ، ص ، ط ، م || بشيء : شيء .
 د + يكون ج ، د ، ص ، ط ، م || موجود : موجود ج ، د ، ص ، ط ، م ||
 بالفعل : الفعل ط (٤) الشيء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالبارد : وكالبارد د ||
 ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هـ م ج || ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م
 (١٠) عن : من ط || إنسان : الإنسان ص ، ط || هذا شجرة : هذه الشجرة ط || فليس :
 وليس ط || الفعل : الفصل ط (١٢) لأنك : بل د ، ط || لا يمكنك : لأنك د
 (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعله ط .

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فلما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فمن حيث هو موجود ليس بشراً ، وإنما يكون شراً من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شر لأنه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شر مشوباً بعدم وبشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للأشياء حاضرة لما كان شراً بوجه من الوجوه .

فبين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شريراً بقوة الشر ، بل بملكة الشر .
 ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقاً ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل .

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف والتمام .

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || جاهل : ساقطة من ب (٤) ذلك : وذلك ج ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم ج ، فإن الظلم ص (٧) التي : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) فيتقدم : فيقدم ج ، د ، ص ، ط م || هو : هي ج ، ص ، ط || وقد يتقدمها : ويتقدمها ص || يتقدمها : تقدمها ج ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ، وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، ج .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التام ، والناقص ، وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع .

- التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما يبنى أن
 يكون حاصلًا للشيء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود . ثم
 نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، فقليل : تام في القائمة إذا كانت تلك
 أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا
 قدرت لم يكن بد من أن تعدّ . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا :
 كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون
 له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج . ثم إذا كان من جنس الشيء
 شيء ، وكان لا يحتاج إليه في ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، أوه : إندا ورأوا
 الشيء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل
 وحصل معه شيء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه
 وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قيا . لجملة ذلك :
 إنه فوق التام ووراء الغاية . فهو هو التام والتام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا
 للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

(٥) لشيء قد : لشيء ، ومد د (٦) تام : تمام د (٧) وإذا : وإنما م
 (٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ، القوى والكيفيات م (١١) في : من ج
 || مضعة : + أو حقيقة د || زاندا : زيدا د (١٢) الذي : + قد وجد ما ج ،
 د ، ص ، ط ، م (١٤) بجملة : بجملة م (١٥) التام : التام م .

Non pro la tro
 Avanti stant - prolation
 Avanti stant
 Avanti stant
 Avanti stant
 Avanti stant

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكان الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية تجعله تاما لأن أصل التمام كان في العدد .

- ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما على إلا طلاق ، فإن كل عدد فمن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما في العشرية والتسعية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاما من حيث هو عدد، وأما من حيث له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتهى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شيء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أي أن يكون واسطة وليس منتهى ، أو واسطة ومنتهى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ . ثم من المحال أن يكون مبدأ في الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين ولا متبئان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين .

وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملتها في أنها واسطة كشيء

- واحد ؛ ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذا حصل المبدئية والنهاية

(٢) وكذلك : فذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : بجله د ، ط
(٤) التمام : التام ج (٦) فن : من د || وحدانياته : واحدانياته د ، م ||
موجودا : موجود د || فيه : + فنم د (٧) إنما : إنما أن ج ؛ أن ط ؛ إما أن م
|| وأما : أو أمام (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧-٨) من حيث ... وأما :
ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيما : في ط || شيء : شأن ط (١٠) يكون : +
فيا ج || أي أن يكون : + له ج (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) أعداد : العدد ج || لعددتين
للعدد د ؛ بعددين ط (١٣) ولا متبئان ... لعددتين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة ج ،
د ، ص ، ط ، م || لعددتين : بعددين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون ج ، ط
(١٥) للتكثر : { للتكثر
للكثرة } ج ؛ للتكثر ص || فإذا : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد
ولا يكون منحصراً إلا في الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من عادتنا أن نتكلم في مثل
هذه الأشياء التي تبني على تخمينات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية .
بل نقول : إن الحكماء أيضاً قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا
من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له
بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام
هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكمل ما يكون له هو وحده
حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شيء فضل
على ذلك الشيء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التام ما له الوجود الذي ينبغى له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء
كأن له وجوده الذي ينبغى له ، وله الوجود الزائد الذي ليس ينبغى له ، ولكن
يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التام ، ومن وجوده
في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلاً عن وجوده على الأشياء كلها .

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : في ب || نتكلم : نظرد ، م (٤) نبني : فبنبي د ،
ص ، ط || تخمينات : تخمينات ب ، هامش ص || طرق : طريق ب (٥) قد : فقد د || التام : التام ط
(٦) شيء : ساقطة من م || وجوده : وجود م || بما : ما ج ، ساقطة من ب ، ص ، م
(٧) التام : التام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ؛ وحده هو د (١٠) الشيء : ساقطة من
ب ؛ شيء ج ، د || نسبة : نسبه ب ، د ، ط ؛ بسببه م || أولية : أوله ب ، د ، م
(١١) التام : التام ج (١٢-١١) له ويفضل ... ينبغى : ساقطة من م
(١٤) هذا : هذه ج ، ط (١٥) الوجود : الموجود د || على : عن ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذي هو في أول وجوده بالفعل ، لا يتخالطه ما بالقوة ، ولا ينتظر وجوداً آخر يوجد عنه ، فإن كل شيء آخر ، فذلك أيضاً من الوجود الفاضل من الأول .

- وجعلوا دون التمام شيئين : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذي أعطى ما به يحصل كمال نفسه في ذاته ، والناقص المطلق هو الذي يحتاج إلى آخر يمدده الكمال بعد الكمال . مثال المكتفى : النفس النطقية التي للكلمة ، أعني السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التي لها وتوجد الكمالات التي يجب أن يكون لها شيء بعد شيء لا يتجمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضاً دائماً إلا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التي في الكون والفساد .

- ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة في كثير من الأشياء هو الوجود الذي ينبئ له . وأما التمام في الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل في الموضوع . فالشيء "تام" من حيث إنه لم يبق شيء خارجاً عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجاً عنه "تام" .

(١) اتمام : التام م || لعقل : للعقل ب ، ح ، ص ، ط ، م || الذي : التي ص ، ط
 (٢) لا يتخالطه : لا يتخالطه م || ولا ينتظر : ولا ينتظر د || كل : كان ب ، ج ، د ، م
 (٣) لها : بها ج (٤) واحدة : واحدا ط (٥) فهو لا : فلا ط || يخرج : يخرج د
 (٦) ولفظ : ولفظ د (٧-١٢) ولفظ الكل ... اتمام : ساقطة من م (١٣) لكثرة :
 الكثرة د ، لكثرة ص (١٤) له : ساقطة من ط (١٥) يبق : + شيء د ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، فتارة يقولون: إن الكل يقال للتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، وتارة يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحالان جميعاً.

وَأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأخرى من وجه أن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضاً يجب أن يكون كذلك. فإن الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لآحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزؤه وواحدته بالقوة. فكأن الكل يعتبر فيه أن يكون في الأصل بلزاء الجزء، والجميع بلزاء الواحد، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم يلتفت إلى وحدته، وكأن الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم يلتفت إلى عده.

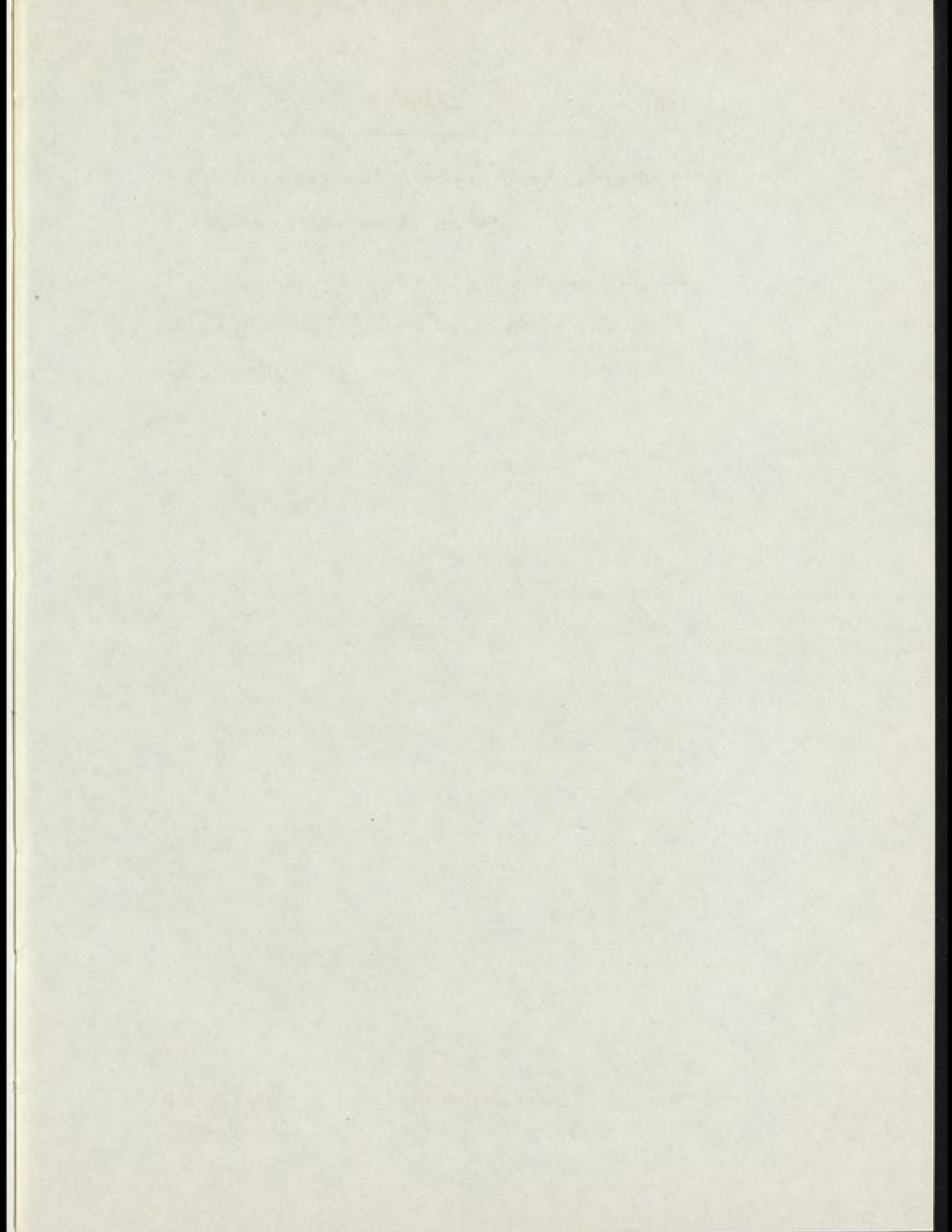
وكان هذا القول كله من الفضل، فإن الاصطلاح أبراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضاً يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها أن تتكلم بالمرض كالبياض كله والسواد كله، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للركب من أشياء تختلف كالحبوان "كل" إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع: والجمع د (١-٢) أن... يقولون: ساقطة من م (٣) لوضعه: لموضعه د || اختلاف: ساقطة من ص، ط، م || والكل لما: والكل ماد (٧) كذلك: كل ط (٨) الجمع والجميع: الجميع والجميع د || لآحاد: من آحاد د (٩) جزؤه: جزء ط || وواحدته: واحدة د، ووحدته هامش ص || فكأن: وكان د (٩-١٠) يعتبر فيه أن يكون: ساقطة من ج، ط، ص، م (١١) كأن: فكأن من ج (١٢) لم: ساقطة من د (١٣) وكان: ساقطة من ج || كله: كل د || أبراهما: أبراهاد (١٤) حتى: وحتى ب، ص، ط || غير: غيره د || إذ: إذا د || لها: لها ص، ط (١٥) كله والسواد كله: كلية والسواد كلية د || لها: لها ط، م (١٧) من: ساقطة من ج، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يُعَدُّ وتارة لما يكون شيئاً من الشيء وله ضيره معه وإن كان لا يُعَدُّ ، وربما خُصَّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لافي الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهوى والصورة للركب ؛ وبالجمله ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يعده : لا يعدد || خصص : خصص ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادى د ؛ + لافي الكم ص ، ط .



المقالة الخامسة

وفيهما تسعة فصول

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م
ص ٤ ساقطة من - ، د ، ص ، ط .

(٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول

1875

1876

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الأمور العامة وكيفية وجودها

- وبالحري أن نتكلم الآن في الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :
- ٥ فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسيع ، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .
- ١٠

- ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين؛ وإنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، لأنها من حيث تعقل شمساً وأرضاً لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد في كثير، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممتنع . ويكون ذلك ممتنعاً بسبب من خارج لا لنفس تصوره .
- ١٥

(٣) وكيفية : وكيف ب، د، م (٦) كثيرين كثير ب، ج، د، ط، م (٧) كثيرين : كثير ب، د (٨) المسيع : المبسج ج || فإنه : + كان ج || أن (الأول) : ساقطة من ب، ج، د، ص، م || من : هـ د؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثير ب، ج، ط، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنها ج، د، ص، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن أن يجمع هذا كله في أن هذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس
تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل في المنطق
وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصورهم يمنع أن يقال معناه على كثيرين
كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده .

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ .
فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا
أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرنسية . فإن حد الفرنسية ليس حد
الكلية، ولا الكلية داخلية في حد الفرنسية، فإن الفرنسية لها حد لا يفتقر إلى حد الكلية
لكن تعرض له الكلية . فإنه في نفسه ليس شئ من الأشياء ألبتة إلا الفرنسية، فإنه
في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا في شئ من
ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا في الفرنسية، بل من حيث هو فرسية
فقط . بل الواحدية صفة تفتقر إلى الفرنسية، فتكون الفرنسية مع تلك الصفة واحدة .

كذلك للفرنسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلية عليها ، فالفرنسية
— بشرط أنها تطابق بجدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بنحو
وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرنسية في نفسها فرسية فقط .

(١) يجمع : يجعل د (٣) وما أشبهه : وما أشبه ج ، د ، ط (٤) كثيرين : كثير
ج ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م
(٨) آخر : ساقطة من ط (٩) لا يفتقر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب ،
ج ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا في شئ : ولا شئ .
ب ، ج ، د ، ص || من : ف د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص
م || من حيث هو فرسية : هي من حيث هي فرسية ج ، د ، م هي من حيث فرسية ص ، ط ، م
(١٣) تفتقر : تفتقر ط || فتكون الفرنسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرنسية : وكذلك
الفرنسية د (١٥) بجدها : حدها ج ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرنسية لطرفي التقيض ، مثلا : هل الفرنسية ألف أم ليس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأي شيء كان . ليس على أن السلب بعقد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أي ليس يجب أن يقال : إن الفرنسية من حيث هي فرنسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هي فرنسية بألف ولا شيء من الأشياء .

- فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخلو منهما شيء ، لم يلزم أن نجيب عنهما ألبتة . وبهذا يفترق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين في قوة التقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذي هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشيء موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإندمان واحداً أو أبيض كانت هوية الإنسانية هي هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هي هوية الواحد أو الأبيض .

فاذا جعلنا الموضوع في المسألة هوية الإنسانية من حيث هي إنسانية كشيء واحد ، وسئل عن طرفي التقيض ، فقيل : أو احد هو أم أكثر؟ لم يلزم أن يجاب

(١) سئلنا : سألنا د || بطرفي : لطرفي ط || مثلا : ساقطة من د ، م || ألف : ألفاظ || أم :
أوب ، ج ، ط (٢) بألف : ألفاظ ، ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأي : أي ب ، د ، م
(٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرنسية (الأولى) : + هي م (٦) موجبتين :
موجبتين ط (٧) وبهذا التقيضين : ساقطة من م || يفترق : يفترق د ، ص ،
ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، ج ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م ||
أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان :
كان ص ، ط || ماهيته : ماهية ج ، ط || كانت : كان ب ، ج ، ط (١١) الإنسانية (الأولى) :
الإندمان ص ، ط ، م || هي : ساقطة من ط || "الوحدة هوية" : ساقطة من ط
|| كانت : كان ب ، ج ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ج ، م (١١-١٢) هي هوية
الواحد : هو هوية الواحد ب ، ج ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شيء يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرنا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه . ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذا تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلباً مطلقاً، وعيننا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج . فإنه إن لم يكن ذلك خارجاً عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفاً مثلاً أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

(١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط || شيء : + هي د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هو م (٥) فقط : ساقطة من ب ، ج ، م || فقط إنسانية : ساقطة من د (٦) شيء : الشيء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظراً ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ؛ الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهي : ساقطة من م || وهي : وهذه ص (١٣) هي : ساقطة من ج || إن : وإن ج (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أوليست : وليس ب ، ج ، د ، ط || أخذنا : أخذت ب || الإنسانية : إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ - ١٥) فإنه إن ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية يكون قد جعلها اعتباراً من حيث هي إنسانية، ساقطاً عنها أنها في زيد وأنها التي في زيد، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها في زيد، فإننا قد جردناها وتكلمنا على أنها نلتفت إليها وهي إنسانية . ثم لا يخلو إما أن نرجع الكناية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد، فيكون هذا محالاً من القول، فإنه لا يتجمع أن تكون إنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكر زيد لغواً إلا أن تعني أن الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد، فهل هي هكذا؟ وهذا أيضاً فيه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : أستم تحييون وتقولون : إنها ليست كذا وكذا ،
وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية . فنقول : إنا لانحجب
بأنها من ، حيث هي إنسانية ، ليست كذا ، بل نحجب أنها ليست من
حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما في المنطق .

وهنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى
الإهمال إذا لم تعلق بمحصرو ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تجعل تلك

(١) على . . . إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا طا ؛ + لها خ || اعتباراً :
اعتباراً ج ، ص || زيد : عمرو طا (٣) فتكون : تكون م || أخذنا : أخذ م || فإننا قد : فإذا
ج ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنا د ، م
|| نلتفت : لا نلتفت د ، ط || إنسانية : + فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا نلتفت
إليها وهي إنسانية ج ؛ + فقط ص (٥) لانحجب : لانحجب م || لانحجب أن تكون :
لا يكون أن تجتمع د (٦) وهي : فهي م || فقط : والوجه || وإن : فإن
ج ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تعني أن : يعني م || أن كانت : إن كان د .
(١٠) أستم : ساقطة من ط || وتقولون : فتقولون ج ، ص ، م (١١) إنا : ساقطة من د
(١٢) بأنها ؛ أنها ب ، ص ، ط || ليست : ليس ب ، ج ، ص ، ط (١٣ - ١٤) بل . . .
كذا : ساقطة من ب (١٣) علم : علم ب ؛ حرف ط (١٥) تجعل : ترجع ط .

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها . فحينئذ لا يكون قولنا : " من حيث هي إنسانية " جزءا من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملة . فإن قيل : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن ساهلنا في ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسلوين عنها، ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو أو غير إلا على معنى أنه لا بد له أن يكون هو أو غير . فحينئذ نقول : لا بد لها من أن تصير غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد ألبتة إلا مع الأعراض . وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط ، فإذا ليست إنسانية عمروفهي غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه ، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه .

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمدكر لماسلف من قولنا ، فنقول : إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض ، وهذا هو الإنسان الطبيعي . وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ماخالطه ، وغير مشروط فيه شرط أنه عام أو خاص

(١) كأنها : كلها ط || مشار : شينان م || أو : إذ به ، ص ، ط ، م (٣) فإن : وإن ط ، م || قيل : + إن ص ، ط (٤) إليها : عليها ص ، ط ، إليها م (٦) ثم إن : وإن م || ساهلنا : ساهلنا م (٧) أو غير : وأبرم || أنه : أنها ص ، ط (٩) الأعراض : أعراض به ، ص ، م (١٠) إنسانيه : إنسانية ص ، ط ، م (١١) الإنسان : ساقطة من د ، الإنسانية ص ، ط || وأعراض : أعراض ط (١٢) وتأثيره : وتأثيره به || أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط || إليه : إليها ، ص (١١-١٢) وأعراض . . . أو الإنسانية : ساقطة من م (١٤) ههنا : ساقطة من ط (١٥) وههنا : وهي ط || أو الإنسان : والإنسان د ، م (١٦) مشروط : مشروط د || شرط : ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضاً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً .

وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس ، هو حيوان وشئ، وليس هو حيواناً منظوراً إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشئ، كان فيهما الحيوان كالجزم منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم مالتبيعه كالحوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بعوارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزء على الكل. وبهذا الوجود لاهو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

لكنه يلزمه لاحالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يخلو عنهما شئ موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجوداً

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشئ .
 وليس : وليس شئ م || وليس : ليس ج ، د ، ص ، ط || حيواناً : حيوان ط ، م || منظورا : منظور
 ص ، ط ، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د
 || مالتبيعه : قاطبة ج ، د ، ص ، ط ، م || كالحوانية : الحوانية ص ، م .
 (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : بهذا ج ، د ، ص ، ط || متقدم : متقدمة ص
 || شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ،
 ج ، د ، ص ، م . (١٥) الشرط : + موجود ج .

في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجودا فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما ، فحيوان ما موجود ، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود ، كالبياض فإنه وإن كان غير مفارق للسادة فهو ببياضيته موجود في المادة على أنه شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته ، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن في الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص، لأن الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص ، لم يخجل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص ؛ فإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو ، بل حيوان ما ؛ وإن كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا محضيا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة في زماننا هذا لطائفة ممن تشحط في التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط ، م (٢) بهذا : هذا ص ، ط || بهذا : هذا ص ، ط || ما : ساقطة من د (٦) ببياضيته : بياضه ط || موجود : موجودا د || أنه : أنها ج ، د ، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : + له ج ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ج ، ط (١٣) أو هو : أو هو له ج ، ص ؛ ساقطة من م || بل : + هو ج ، ص ، ط (١٤) شيء واحد : الشيء واحد || بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د ، ط || وقعت : وقع ب ، ج ، ط (١٦) زماننا : وقتنا ب ، ج || هذا : ساقطة من ج ، د ، م || لطائفة : لبعض ب ، د ، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. ويبان غلط هذا الظن قد تقدم. والثاني، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العدول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام، بل كلاهما يسلبان عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليس إذا خلين أيضاً في ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال، ولكنه يلزمه أن يكون خاصاً أو عاماً.

١٠ نقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً: إن عني بقوله إنه لا يخلو عنهما في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته، وإن عني أنه لا يخلو عنهما في الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وإيها معرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاص ولا عام، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

١٥ وههنا شيء، يجب أن تفهمه وهو أنه - حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بحق أن يقال: الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(٣) قد : فقد ب || والثاني : + في ب ، د || بأن : + الموجود من ط

(٥) العام : عام م (٩) أو عاماً : وعاماً ب ، م (١٠) أو يكون عاماً : أو عاماً د ||

إنه : إن ب ، ص ، ط (١١) وإن : + بقوله د (١٣) هي : هو د || باعتبار ما :

باعتبارها ط (١٥) وههنا : وهي ص ، ط .

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا
 المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط
 شيء آخر، وبين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر.
 ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء
 آخر وجود في الأعيان، لكان يجوز أن يكون لثقل الأفلاطونية وجود في الأعيان،
 بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا
 لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط
 شيء آخر، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان بمجرد الحيوانية
 موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي
 هو في نفسه خال عن الشروط اللاحقة موجود في الأعيان . وقد اكتشفه من
 خارج شروط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة
 حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته
 ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم
 يكن هو الحيوان الذي نتطلبه ونتكلم عليه ، لأننا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين
 بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو . وأما المبين الذي ليس محمولا على هؤلاء
 إذ ليس شيء منها هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان
 مأخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعي ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د ، م (٣) شيء : ساقطة من ص ، ط (٦) وأما الحيوان :
 والحيوان م (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفي : ساقطة من ب ، م || حقيقته :
 نفسه د (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط (٩ - ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي
 في ط ؛ بل هو الذي في م (١٠) موجود : موجوده د (١٣) حيوان : + مجرد ج
 (١٤) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص || نتطلبه : نطلبه ج ، د ، ص ، ط ، م
 (١٦) بسبيله : في سبيله ط (١٧) هو (الأولى) : هي د .

- وجردها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى ينخص
وجرده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى .
وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو
بسبب الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان فى الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له
فى العقل . فإن فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من
التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ؛ وفى العقل أيضا صورة الحيوان
من جهة ما يطابق فى العقل بمحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة
الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كللى ، وهو معنى واحد
فى العقل لا تختلف نسبتته إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد
منها أحضرت صورته فى الخيال بحال ، ثم ارتفع العقل مجرد معناه عن العوارض
حصل فى العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل عن
تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى
الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .
- وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس
إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى
فى العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه
الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول
-
- (١) الوجود : وجود ج ، ص ، ط (٣) بعناية : لعناية ج || تعالى : ساقطة من ب ، ج
(٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط (٤) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م (٥) فى (الأول) : ساقطة
من ج ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة :
للصورة ط (٩) أى أى : أى إلى م (١٠) منها : منها ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د
(١١) حصل : وحصل ج ، ط ، م (١٣) يوجد : يؤخذ ج ، ص || اخترعه : أخرجه م
(١٤) كانت : كان ط || فهى : فهود (١٦-١٧) فيجوز : بالعدد :
ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز في النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها . وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمر العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بين ، وسيزداد يانا . بل الأمور العامة ، من جهة ماهي عامة بالفعل ، موجودة في العقل فقط .

(٢) الصورة : ماقطة من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : مأخوذة في هامش ص
 || وأما : أ ، ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) وسيزداد : ويزداد (٧) موجودة :
 موجود د ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق
بين الكل والجزء ، والكلّي والجزئي

- ٥ فقد تحققت إذن أن الكلّي من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي سميناها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الأعيان البتة ، فإنه ليس الكلّي بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشيء من الأشياء ، حتى يكون في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمرو وخالد .
- ١٠ فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس . وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه في الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة في أن يبقى ، ولا في أن يتبدى لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكرر ، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست تتكرر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

(٣) كون : لحوق م || وإتمام : وفي إتمام ص (٥) فقد : وقد ب ، ط || إذن : وإذن د ، ساقطة من د ، ص || من : في د ، ط ، م (٦) كلية : كليا ط ، م (٧) الكلّي : كلي د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || لشيء : بشي د (٩) بعينه : بعينا ج ، د ، ص ، ط || موجودا : موجود ص (١٠) طبيعة : الطبيعة ج (١٣) الفنون : الفصول د ، طا || السابقة : السابقة ب ، ج ، م (١٥) إنما : + هو ط .

بالمواد فلتجرده ، وأما بالأعراض فلأن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة
فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع وإما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة
فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هذا إذا كان نوعا
موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإما
يوجد مع أن توجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا
خارجة يتشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ،
وقد عرفت هذا في خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية
فستبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع .
فهذه حال وجود الكليات .

١٠ وليس يمكن أن يكون معنى هو بهينه موجودا في كثيرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو
إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد
لا محالة يعرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهيته موقولة بالقياس
إلى زيد . وأما ما كان يستقر في ذات الإنسان ليس استقراره فيه محوجا إلى أن
يصير مضافاً مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافاً إلا إلى
المعلوم . ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد
١٥ وخصوصاً إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص ، فتكون
ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من
له جبلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتفتها أعراض عمرو وإياها بعينها اكتفت

(٢) بحسب : تحت ص ، م (٤) موجودا : ساقطة من ج ، د ، ص ، م ، + يوجد
ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) به : ساقطة من د (٦) بها : به ج (١٠) معنى : + واحد ط
(١٣) وأما ما : ساقطة من ط (١٤) أوسود : ويسود د ، م (١٨) أن إنسانية : أن
الإنسانية ج ، الإنسانية د || واحدة : + واحد د || اكتفتها : اكتفتها ج ، د ، ص ، ط ||
ولماها : إياها ط || اكتفت : اكتفت ج ، د ، ص ، ط ، م .

أعراض زيد . فإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهي على ما علمناك .

- فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توجد في الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أي هي وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعة ما إذا وقعت في التصور الذهني ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قلناه
- ٥ في كتاب النفس . فالمعقول في النفس من الإنسان هو الذي هو كلي ، وكليته لا لأجل أنه في النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عنده حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فن
- ١٠ حيث أن هذه الصورة صورة ما في نفس ما من صور النفس فهي جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التي بينا فيما مضى فهي كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة في الكثرة لا يمكن إلا بالإضافة فقط ، وإذا كانت بالإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ،
- ١٥ فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإضافات فهي : ساقطة من ص || فهي : هي م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط
 (٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطبيعة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م
 (٦) من : عن ج ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عند
 || أن : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || هيئة : ماهية ج ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م
 (١٠) اعتبارات : الاعتبار د || كلياً : كلية د (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ،
 ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || بينا : + فيها ط || مضى :
 سلف ب ، ج . (١٣) بممتنع : يمتنع ج ، ص ، م (١٥) إلا : + لما لا ينقسم ط
 || بالإضافة : بالإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا
آخريـمـج هذه الصورة، وأخرى في تلك النفس أو في نفس غيرها ، فإنها كلها من
حيث هي في النفس تحد بحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكلـي الآخريـمـجـهـذا ، الصورة
بـحـكـم له خاص وهو نسبهـه إلى أمور في النفس، وهذه إنما كانت نسبتها الجماعلة
إياها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أي تلك الخارجات سبقت إلى الذهن
بفـائـز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها . وإذا سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه
الصفة لم يكن لها خـلاـه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعتبر ، فإن هذا الأثر
هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة . و لو كان بدل
أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شيء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها
لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلـي الذي في النفس بالقياس إلى هذه الصور التي في النفس ، فهذا
الاعتبار له بحسب القياس إلى أي صورة سبقت من هذه الصور التي في النفس
إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن
في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت ، ولأن
وأن تتركب إضافات في إضافات، وتجعل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات
إلى غير النهاية بالقوة . فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على
بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

(٢) يجمع : بجميع ج ، ط (٧) عنها : + فيه ج ، د ، ص ، ط || وإذا : فإذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر ب || تلك : ذلك ص || المعروفة : المفروضة ج ، ص (١٢) التي :
ساقطة من م (١٢ - ١٣) فهذا الاعتبار : فهذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من د ؛ وأنها عقلت ص ؛ وتعقل أنها عقلت ج ، ط
(١٧) المترتب : المترتبة د ، ص ؛ المترتبة ط ، م .

- لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معه الأمور التي
 تلازمه لزوما قريبا ، وأن تخطر لها بالبال فضلا عما يعنى في البعد . فإن ههنا
 مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المنال من النفس ،
 وليس يلزم أن تكون النفس في حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشتغلة
 على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات
 التي لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع
 مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف . فإن هذا أشبه شيء بما نحن
 في ذكره . فأما أنه هل يجوز أن تقوم المعاني العامة للكثرة مجردة عن الكثرة
 وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية
 موجودة في الأعيان فلسنا نعنى ، من حيث هي كلية بهذه ، الجهة من الكلية ، بل
 نعنى أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان . فهى من حيث هي
 طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها ضرورة كلية شيء ، وأيضا
 من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو
 قارنت بغيرها لاهذه المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكان
 ذلك الشخص الآخر شيء . وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار الأول ،
 وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثانى والثالث والرابع أيضا في الأعيان .

(١) مع : معهاب ، ج ، د ، ط ، م (٢) تلازمه : تلازمهاب ، ج ، د ، ط ، م || عما : عما ط
 || ههنا : ساقطة من ط (٣) المنال : المتناول ب ، ج ، ص ، م ؛ المتناول ط (٤) حال :
 حالة ب ، ج ، ص ، ط || أو أن تكون : أو تكون ج ، ط (٥) المضلعات : المضافات د
 (٨) فأما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م
 (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس ج || فيه : قبله به د || موجودة : +
 وموجودة د || بالاعتبار : وبالاعتبار ص ، ط || الثالث : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الأعيان ،
وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست إلا في النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكل
والجزئي ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الأشياء، وأما
الكل من حيث هو كلي فليس موجودا إلا في التصور . وأيضا الكل يعدُّ
بأجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه ، وأما الكل فإنه لا يسد بأجزائه ،
ولا أيضا الجزئيات داخلة في قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لا تقوم الأجزاء
التي فيه، بل يتقوم منها، وأما طبيعة الكل فإنها تقوم الأجزاء التي فيه . وكذلك
فإن طبيعة الكل لا تصير جزءا من أجزائه ألبتة ، وأما طبيعة الكل فإنها جزء من
طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتقوم من طبائع الكليين أعني الجنس والفصل ،
وإما الأشخاص فتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي
تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده ولو انفرد ،
والكل يكون كليا محمولا على كل جزئي . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ،
وليس أجزاء كل كلي متناهية . وأيضا الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاؤه
معا ، والكل لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا . وقد يمكنك أن تجد فروقا
أيضا غير هذه فتعلم أن الكل غير الكل .

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : ليست م (٣) وإذ : فإذا ج ، د ، ط
(٤) بأجزائه : بأجزاء د ، ص ، ط (٥) طبيعة الكل : طبيعته ط || الأجزاء : الجزئيات ج
|| التي : + هي ج || وكذلك : وأيضا ب ، ج ، د ، ط ، ص ، ط (٦) ألبتة : ساقطة من ط
(٧) فتقوم : فتقوم د (٨) ولو : لوب د ، ص ، ط ، م (٩) كليا : ساقطة
من م || على : ق ب ، د ، م || جزئي : جز ج ، ط ، م ، + شيء ج (١٠ — ١١) أجزاؤه معا
والكل : أجزاء معا والكل د ، ط (١٢) والكل ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٣) الكل : الكل ج .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس
 ٥ على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة، وقد ذهب
 استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم،
 وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من
 جنس كذا أي من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حده . والنوع أيضاً ليس
 يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ،
 وعلى صور الأشياء .

١٠

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذي
 يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحوٍ من التصور ، إذا تغير عنه
 ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة .
 ولنجعل بياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول :
 ١٥ إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن
 كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

(٥) كان يدل : كان ط || كثيره : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص
 (٧) مكان النوع : ساقطة من م || قلنا : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) بلفظة :
 بانفج ج ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ج ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفي : وفي
 (١٥) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ط .

على الكل . فلتنظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه وقد اعتبر جنساً ، فهناك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه . فاذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا ، وبشرط أنه ليس داخلًا فيه معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تغذٍ أو غير ذلك ، كان معنى خارجًا عن الجسمية ، محمولًا في الجسمية ، مضافًا إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر أبته ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون جملة جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات - إن كانت هناك مجتمعات - داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى بمعنى المادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست مجرد جوهر ذاتى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة ، وصورة واحدة كانت أو ألفًا ، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

(١) وبينه : وبين الجسم جـ (٢) فهناك : فهناك جـ ، ص ، ط || أخذنا : أخذ ط ، م (٣) وبشرط : وبشرط جـ ، د ، ط ، م (٥) محمولًا : ومحمولًا ط || الجسمية : الجسم ط (٦) وإن : وإذا د ، فإن م (٧) لجوهرية : لجوهرية جـ ، ط (٩) لخاصية : لخاصية جـ ، لخاصية د ، ط ، م || فالجملة : فالجملة ط (١٠) ماهى : ماهية ط (١١) إن : وإن ط (١٦) التى بهد : التى هى بهد د (١٧) هذا : على د || فإنه محمول : فمحمول ط (١٧ - ١٨) على . . . محمول : ساقطة من د .

هل المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر
وإن اجتمع من معانٍ كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك
الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

- وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته
إلا جسمية وتغذي وحس^٥ ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان
- لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن
أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا، وفي معاني ذلك
الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير ذلك من الصور، ولو كان النطق أو فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها أو وضعه ، بل مجوزا وجود أى ذلك
كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة
- ١٠ ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس. وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس
بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان .
وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه ،
أى الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان
- ١٥ محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته من هذه فوجدته
قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

(٢) من : عن د (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا :
وموضوعا م (٨) لا غير : وغيره ، ص ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع :
يرفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : لحس ط (١٤) ومعه :
ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنساً ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً . وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً . فإذاً باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعاً . وبأن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل .

١٠ وأما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول :
 إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقروناً بها وجوباً أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجوزاً في نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها ج ، د ، ص ، م (٢) الجملة : الجملة ص (٦) وبأن لا تتعرض : فإن لا تعرض د || لذلك : بذلك د (٧) مركبة : مركب ب ، ج ، د (٨) فيما : في د ، ما م || بسيطة : بسيط ب ، ج ، د ، م (١٠) شيء : ساقطة من د || متميز : يتميز ج ، ميزم || وشيء هو مادة : ساقطة من م (١١) أخذت : أخذت (١٣) لا بمعنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (١٤) بها : به د ، م ، به مع ج ، ص ، ط (١٥) فإنها : فإن د ، فإنه ج ، ص ، ط (١٧) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د ، م .

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذي هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهي أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبلته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل

٥ الجسم الذي بمعنى المادة ، وإن كانت قبلته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

وفي العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع في شيء من الأشياء للجسمية التي لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولاً وينضم إليه شيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى

١٠ الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه في العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشيء الذي هو النوع طبيعة الجسمية في الوجود وفي العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه وجزءاً منه من الجهة التي أو ماناً إليها . وليس هذا

١٥ حكم الجنس وحده من حيث هو كلي ، بل حكم كل كلي من حيث هو كلي .

(١) المادة : + فإنه ج ، د ، ص ، ط ، م (٣) فهي : فهو د || أسباب : إثبات
ط (٤) التي : الذي ط (٥) وإن : إن ب || وإن بالذات ساقطة من ج ، م ||
قبلته قبلية : قبله ب ؛ قبلته ص ؛ قبلته ج ، ط (٦) المناداة : + ولكان
قبلها ص ، ط ؛ + الجسمية م || وإن بالزمان : ساقطة من د || قبلته : قبلية
ص || الجسمية : الجسمية د ، ص (٩) يحصل : يحصله ط || هو أولاً : أولاً هو م ||
وينضم : ينضم د (١٠) النوعي : النوع ب ، م (١٢) بل إنما : إنما د (١٣) حدث :
أخذت ج (١٤) متضمناً : متضمناً ب ؛ متضمناً ص || التي : الذي ط || وليس : وليست ج
(١٥) وحده : وبعده ط || من حيث هو كلي : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلي : هو كل م .

فبين من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد ، لا يدري أنه على أى صورة، وكم صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون وأخطرناه ببال النفس ، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل ، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .
وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستمد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أى مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أى مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معانى أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد ينحصر بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بينه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في منحصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذى نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

(١) فين : فيبين ج ، د (٢) يشتمل : يشمل ط ، يشتمل د || تحصيل : تحصل ط
(٣) وكذلك : ولذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل :
ولا بالفعل ط (٦-٧) النوع : طبيعة : ساقطة من ب (٨) وما يجب :
ووجب د (١٠) ويكون : فيكون ج ، أو يكون ط (١١) تضيف : يضاف ص ||
أخرى : أخرى د ، ص ، ط ، م (١٠-١٢) فلا : الإشارة : ساقطة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ، طبيعته م (١٦) ليس : + أن د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرًا على أنه جوهر يتضمن أى شىء اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملة لم يتعدد الأشياء التى يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

فإن قال قائل : فيمكننا أن نجعل مثل «هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول :

- ٥ إن كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة .
- ١٠ وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط بمهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل .

(١) مقتصرًا : مقصراط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + فباج ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء. فيه : ساقطة من م (١٣) إلا أشياء : الأشياء. د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في الجنس ، ويكون التوقف
 ٥ في إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا
 المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب
 أن يحصرها الجنس في نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة إياه نوعا .
 والثاني ، أنه أي الأشياء يكون واقعا في حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ،
 ١٠ والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء
 أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة
 حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكاف إثبات خاصية فصل كل جنس عند كل
 نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس في مقدورنا ،
 ١٥ بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر
 في نفسه . وأما إذا نظرنا في معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس
 أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه
 في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٣) على : في ط (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة وماهية ج (٨) والثاني : الثاني ج ، ط
 (٩) فيه : في ط || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس ب (١٦) في معنى :
 إلى معنى ج ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

- انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تتقلب وذلك المشار إليه باق الجواهر ، حتى بصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما
- التقسيم الذاتي ؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون لذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا ألبتة ، بل كان أمراً لازماً للأمر الذي هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه
- فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل للحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول المحقق ، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً لزمتم الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولاً فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ناطق

(١) طبيعة : طبيعته م (٢) مستحيلة : مستحيلة ط ، م (٣) متحرك : المتحرك ج (٤) متحركا : متحرك ج (٥) فيكون : فذلك ج (٦) بسبب : لسبب ط || قبلهما : له قبلها د || وتتضمن : وأن يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثل ص ، ط ، م || غير : راع نج || حكمه : ساقطة من ب ، ج ، ص (١٠) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م || الحركة : الحزم ط (١١) للحركة : الحركة ج ، د ، ص (١٢) جسمانيا : جسمانيا د ، م (١٣) لزم : ألزم ط (١٤) ما تعرض : مما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا وغير ناطق ، بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا وجد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي بعده فصولا تعرف تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر البتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض ينفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود ، والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض وأسود لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيضاً قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساماً أولياً ، ولم تكن

(١) مستعدا : مستحقا ج ، ص (٢) وغير : أو غير ص || يحتاج : محتاج ج (٣) الجنس : جنس ج || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ، طا || ذلك : تلك ج ، م || الفصل : الفصول ج ، د ، طا ، م (٥-٤) تعرف : . . . وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفعل ط (٨) بها : فيها ج ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأسود : أو أسود ط (١٥) قد : فقد د || بالجنس : بالجسم م ، + تقسمه ج ، د ، ص ، ط (١٦) فصولا : فصلا د ، ط .

- لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فأما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لا تمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس اقتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من العوارض اللازمة فيه أعني مثل الذكورة والأنوثة . فإن المنى الذي كان صالحا لصورة الحيوان وكان متعينا لفصل خاص من الحيوان الكلى عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه انفعال مبرد في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لا يمنعه من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس دريا كما متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويحه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم نلتفت إلى ذلك البتة لقام نوعا بما ينوعه ، فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

- ١٥ وليس يكفى إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذى عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه ظاهريا أو خيرا فإذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهيته : + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة : لقسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م (٤) اقتراق : اقتران ج ، د (٥) العوارض : الأمراض ج || الذكورة : الذكور ط (٦) الحيوان : + أولاط ، م || لفصل : بفصل ج ؛ لفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : بارد ص (١١) ذلك : ذلك م || توهمناه : توهمنا ط (١٢) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٣) بالالتفات : الالتفات ط (١٦) فليس : ساقطة من ط || أو غير ظا : وغير غاذب ، م (١٧) الأخرى : الأخرى .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو معتد من أنواع الجسم يدخل في جملة ما هو غير معتد ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأنثى جميعاً ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا في الإنسان وفي الفرس . على أن هذا المبنى وهو ملازم ما به تقع القسمة للقسوم

٥ - وإن كان من شرائط الفصل - فقد يكون في غير الفصل . فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ، وذلك إذا كان من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجلس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي إليها تتحرك في التكون . فقد علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها لبعض ، والانفعالات التي تقع بينها ، فربما كانت الانفعالات المعترضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جدا . فما يعرض للسادة من هذه الجهة وتبقى معه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر في كيفية حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناسل

١٠

١٥

(١) الجسم : + نوع ج (٢) غير : ساقطة من ج ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د || قد : وقد (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : فإنه م || للقسوم : لقوم ج ، م (٧) فتقول : وقول م || وأنت : فأنت د ، م (١١) التكون : التكوين د ؛ السكون ط || فقد : وقد ج (١٢) والانفعالات : واقعالات د || بينها : بينهما ج ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي هاشم ص (١٣) صارفة : صادقة ب ، ج ، ط (١٣ - ١٤) وربما . . . المقصودة : ساقطة من م (١٤) مناسبة ما : مناسبة ج ، ط (١٦) والذكورة : والذكورية ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) والأنوثة : والأنوثة د ؛ والأنوثة ص ، ط ، م || كيفية : كيفيته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئا محصلا بعينه . فيكون ذلك وأمثالها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا ، وإن كانت مناسبة للغاية . فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

- قد عرفنا طبيعة الكلى وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سنورد لها بعد ، وعرفنا أى الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . وبقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أى الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بتنوع إياه . والثانى ، أن هذا التوحيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيئان ، شئ واحد متحصل بالفعل .

١٠

- فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولا فهى لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول أجناسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما لمادة شئ منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللزومات للأجناس الفوقانية والفصول التى لها الفصل المقوم الذى للجنس نفسه واللزومات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته .

(١) عارض : عارضة ج (٢) جملة : جملة ج ، ط . (٣) فليعلم : فيعلم ج (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد ص (٧) وبق : وقد بق ج ، د ، ص ، ط ، م || بسبيله : فى سبيله ب ، ج ، د ، ص ، م (١٠) متحصل : محصل ج ، يتحصل د (١١) فصولا : أصولا ط (١٢) واللازمة : واللازم ج (١٣) لأجناس : الأجناس ج || لفصول : الفصول م (١٥) منها : منها ط .

وأما التي تترجم النصوص التي تحت الجنس فلا يترجم الجنس شيء منها ، إذ يترجم من ذلك أن يترجمه التقيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما .

وأما البحث الثاني فلنفرض مشاراً إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم ، فلسنا نغني بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل نغني شيئاً لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه أولياً أو غير أولى . فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست في طبيعة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس . فتقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث نعم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيعة الجنس لا تقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءاً من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضاً هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

(١) التي : الذي جـ || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من ص || أن يترجمه : يترجمه ص || التقيضان : التقيضان ط ، م (٣) وأما البحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجناس م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٦) هذا : ذلك د (٧) معينة : + قد جـ ، د ، ص (٨) مادته : بمادته م (١١) أجمع الحكماء على : صح د ، م (١٢) قولهم : قولنا د || مقول . . . الجنس : ساقطة من م (١٦) من الشخص : مه د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهرية يتقوم بكذا وكذا مما يجب له في أنه جسم .

- فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون مخصصاً . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محولا .

(١) أنها : أنه ب ، ج ، ص ، م || جوهرية : جوهرية ط || يتقوم : + نفوما ج
 (٢) عن أن : حتى ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : ساقطة من د ||
 فقد : وقد ج (٧) بالفعل : الفعل م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إنما ينبغي له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات ألبتة ، وهي ما يعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ؛ وإما أن تكون أحوالا زائدة على الإضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذي هو مفاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مفايرته اللازمة ؛

(هـ) ماهيته : ماهية ج ، ص ، ط || تحصله : محصله ج ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من ج || له : لها ج ، ص ، م (٨) المشار : مشارا ب ، د ، ص ، ط ، م || وتكون : تكون ج ، ص ، م (١٠) والأعراض : والأعراض ج ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أي في موصوفاتها ج ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، ج (١٢) أن تكون : + أيضا ج ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون ج || مفايرته : المفايرة ج ، هاشم ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بمد وجودها ولا فساد ذاته بمد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكنا ربما أشكل علينا ذلك فلم يحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

(٤) لكنا : لكننا به ، لكن ط ، ولكنا م || ذلك : ساقطة من ط || نحن : نـ
في ذلك ١.

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل
 بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس ، فإن ذلك غير مجبول على شيء إلا على
 ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل الحس للحس على ما علمت في موضع آخر ،
 أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل
 عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشتق له
 من اسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ،
 وليست من الجهة التي هي أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن
 تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير
 أشخاص النوع التي يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد
 ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شيء من الجحس ،
 فليس الحس ولا النطق حيوانا البتة . وأما الفصل الذي هو الناطق والحساس
 فالجحس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوعا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف : ساقطة من م (٤) يجب : فيجب ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) والحس :
 والجحس ب ، ج ، د ، ط (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : موضع آخر د
 (٨) لشيء : شيء ج ، الشيء ص ، شيء د ، م || لكن : ولكن ب ، د ،
 ص ، ط ، م (٩) اسمائها : أسماء د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأولى : الأولى ج
 (١٠-١١) فالأولى بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : + إنما ص
 (١٥) الناطق : كالناطق ج ، د ، ص .

تكلما فيه وبيننا أنه كيف يكون الجلس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفرق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو الجلس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التميز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز في الوجود في المركبات صار الجلس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن الجلس ولا الفصل مقولا على النوع .

ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في الجلس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعاني ، فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معني واقعا تحت أعم المحمولات . وبحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة ، فيبقى أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذي يجب أن يعلم حتى ينحل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى يفاير ذاته وماهيته

(٢) تفرق : تفرق د (٣) بالفعل : بالفعل ج ، ص ، ط || هو : + له ط (٤) فإذا : وإذا ج ، د || احتيل : أحس م || في المركبات : وفي المركبات د (٩-١٠) وبحال . . . المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فيبق : فيبق ص || تحت : تحت ط (١٢) منفصل : ساقطة من ب || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوما لماهية : مقوم للماهية م || لماهية : لماهية ط || لماهية : لماهية ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) يفاير : يفاير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته ، فما يشاركه عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركة في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يتشارك في شيء ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة ألبتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

وقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

(٣) شاركة : يشاركه د ، ط (٣) فإذا : وإذا ج || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدل ط (٨) وكانت : كانت ب ، ج ، د ، ص (١٢) إلى شيء : لا شيء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ، عن م || ماهيته : ماهية اللون ط (١٣-١٤) لكن اللون : ساقطة من م (١٤) بشيء : لشيء ج .

- الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فلأنما يعنى بالناطق شىء له نطق و شىء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا لذلك الشىء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشىء إلا جوهرًا وإلا جسمًا وإلا حساسًا ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلية في مفهوم الناطق
- أى الشىء ذى النطق .

- فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه في الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها في الماهية وجب أن ينفصل عنها
- ١٠ بفصل ، وإن لم يشاركها في الماهية لم يجب أن ينفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئًا في ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوده تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلًا في ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل
- ١٥ في ماهيته ، مثل الناطق مثلا ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه - أعنى الجوهر - لازم له لا جنس على الوجه الذى أو مانا إليه ، ويقع أيضا تحت المضاف - لا على أن الإضافة جوهره أو داخلية في ماهيته - بل على أنها لازمة له .

(١-٢) لا على . . . ماهية : ساقطة من م (٢) فلأنما : فلأنما ج ؛ فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهية ج ، ط (١٠-١١) وجب . . . الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم . . . بفصل : ساقطة من م || عنها : عه ب ، هاشم ص ؛ منها ع (١٩) أو داخلية : أو داخل ج .

فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لأمثلة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذى لا يدخل في الماهية .

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة . فإن عينت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعانى المؤلفة من نسبة وجوهر ، على ما علمت من حكمه في مواضع أخرى . وإن عينت نفس النفس الناطقة كانت جوهرًا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التى في الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعانى فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فمسألة . وأما الأخرى وهى القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التى هى أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخلى في الماهية ، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية .

(١) وليس يحتاج : وليس محتاجا به (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذى : ساقطة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) وترجع : فترجع د || المقدمات : المقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) تقوم : مقوم به ، مقوم ص ، ط || ماهية : ماهيته به ، ص ، ط || ما : + هو به (١٥) م : ساقطة من ب (١٧) المعنى : معنى به .

- فتمين بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذي يقال من أن فصول الجواهر جواهر، وفصول الكيف كيف، معنى ذلك، أن فصول الجواهر يلزم أن تكون جوهرا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفا، لا أن فصول الجواهر يوجد في مفهوم ماهياتها حد الجواهر على أنها جواهر في أنفسها، وفصول الكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن
- ٥ نعى بفصول الجواهر مثلاً لا الفصل المقول على الجواهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق؛ أعني لا الناطق بل النطق؛ فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيقي الذي يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجودا، أن يكون أيضا الفصل الذي بالاشتقاق موجودا، إنما يكون هكذا لافي كل ما هو نوع، بل فيما هو نوع جوهري دون
- ١٥ الأنواع العرضية، وليس أضافي كل نوع جوهري، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا.

- فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقا، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرا أو كيفا. مثاله، أن الناطق هو شيء له نطق. فليس في كونه شيئا له نطق هو أنه
- ١٥ جوهرا أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرا أو جسما.

(١) فتمين : وبين جـ (٢) الكيف : كيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م ||
 أنها جواهر : أنه جوهرا م (٥) أقسامها : قسمها جـ ، ص ، م ، م ، نصها د ، ط
 (٦) فصول : + الكيفية م (٧ - ٨) أعني ... بالاشتقاق : ساقطة من م
 (٨) الحقيقي : ساقطة من ط (٩) أيضا : ساقطة من جـ ، د ، م (١٠) بل :
 ساقطة من ط (١٣) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل جـ ، م
 (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولقائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من
 جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، وبمجموعهما هو جزء الحد، وليس
 الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل
 إلى طبيعة النوع كنسبتها في الحد إلى المحدود. وكان الجنس والفصل جزءا الحد،
 فكذلك معنيهما جزءا المحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على
 طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا قلنا: الإنسان - مثلا - حيوان
 ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا
 بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق، بل الذي هو بعينه الناطق. كأن
 الحيوان في نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل. فإذا كان ذلك
 الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له: إنه ذو نفس ذرآكة مجلا الذي
 هو غير محصل، أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة
 ناطقة، فيكون هذا تحصيلًا لكونه ذا نفس ذرآكة. فليس يكون الجسم ذو
 النفس الذرآكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا منه، بل

(٤) ولقائل: لقائل ب، ج، ص، م (٥) وفصل: ومن فصل ج (٧) كنسبتها:
 نسبته ط (٧) جزء الحد: جزء الحد م || معناها: معناها ج، ص، م || جزء
 المحدود: جزء المحدود ط، م (١٠-١١) والباطق... الناطق: ناطق به م
 (١٢) قلنا: قلناه ج || فإذا وإذا د (١٤) أي أنه: أنه أي د؛ أنه أي ط، أي م
 (١٦) ناطقة: ناطق ج .

يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة. ثم كون نفسه دراية أمر مبهم ، ولا يكون بالفعل في الوجود مبهماً أبته كما علمت ، بل يكون فيه محصلاً ، وإنما يكون هذا الإبهام في الذهن ، إذ يكون مشكلاً عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل ، فيقال دراية بالحس والتخيل والنطق .

- وإذا أخذ الحس في حد الحيران فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل . فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراية متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك ، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر ، لكنه ليس له في نفسه اسم ، وهذه توابعه ، فنضطر إلى أن نختار له اسماً بالنسبة إليها . ولهذا نجعل الحس والتحرك معاً في حده ، ونجعل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالاً على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

- وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه ، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان . لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا - إما هذا وإما ذلك - إلى الانحراف عن حقيقة المصطلح إلى لازمه .
- ١٥ فرمما اشتققنا اسمه من لازمه ، فعطينا بالحساس الذي له المبدأ الذي ينبعث منه

(٣) وإنما : وإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م
 (٩) لكنه : + شو. ط (١١) يجمع : لجميع ط. || الظاهر : + والحس ط
 || والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د
 || واحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + في الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب
 || مه : مه ب ، د ، ص .

الحس وفيه ، وربما كان الفصل نفسه مجهولاً عندنا ، ولم نشعر إلا بلازمه .
وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نعقل نحن ونصنع نحن ونصرف فيها
نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا
الحساسة كان كونه جسماً ذا حس ليس جنساً بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية
بشرط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس
إلا على أنه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة
بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب وإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه
لازم أو عارض .

فتكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد
المادة والصورة فتكون المادة شيئاً لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما
يصير بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما
الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون
كل واحد منها في نفسه مستغنياً عن الآخر في القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل
منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد
أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم
الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل
اتحاد الجسم والبياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + في د ، ط ، م (٣) إلا : ساقطة من د (٤) الحساسة : الحاسة
د ، م ، الحساس ط || الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط
(٦) يتضمن : يتضمن ب ، م ، مضمن ص ، ط || لا يلزم : لا يلزم ج ، ص ، ط ، م
(٧) أو الجزء بالجزء : والجزء بجزء ج ، والجزء د ، والجزء بالجزء م (٩) يكون : ساقطة
من ص ، ط ، م (١٠) لا يوجد : لا يوجد ط (١٢) أشياء : شيئاً (١٣) منها : منها
ب ، د ، ط ، م (١٤) واحد : آخر ط .

- بعضاً ، ولا جملتها أجزاءها ، ولا يحمل البتة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ .
ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن
ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء
كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ، فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده
بأن يكون ذلك المعنى متضمناً فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعيين والإبهام
لا في الوجود . مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق ،
لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون
نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقدار هو شيء
يحتمل مثلاً المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل
هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء كان ، بعد أن يكون وجوده
لذاته هو الوجود ، أي يكون محمولاً عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان في بُعد
أو بُعدين أو ثلاثة .

- فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من
حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضيف
الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك
قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل
يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه .

(٢) ومنها : ومه ج ، ط (٤) منها : منها ج ، ط || فيضم : فيضم ص ، ط ||
تعيين : وتعين ج (٥) متضمناً : مضمناً ج ، د ، ص ، ط || التعيين : التعيين ج (٦) الخط :
والخط ج ، ط (٨) هو : هي ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروط ج
(١١) شيء : معنى ط (١٢) هو : هذا ج ، ص ، م (١٣) أو : + في ط (١٨) ذلك :
ساقطة من م || لمساواة : المساواة ط .

فيكون القابل للساواة في بُعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للساواة، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا القابل للساواة هو هذا الذي هو ذو بُعد واحد وبالعكس ، ولا يكون هذا في الأشياء التي مضت . وههنا وإن كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثرة ليست من الجهة التي تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية ؛ لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده . فإن التحصيل ليس يغيره بل يحققه .

فهيكذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من الجنس والفصل . وإنه وإن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طبائعها وتبعث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب في طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا ، وإنما يكون أحد الشيتين منهما في كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل، بل على أنه بالقوة محصل، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود، بل بحسب الذهن . فإنه ليس له في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعدد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب في الطبائع أو لم يكن .

(٢) لك : ذلك ج ، د ، ط || هذا : + الشيء ج ، ص (٤) تكون من : ومن ط
(٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || في : وفي د (٩) من : ساقطة من ج ، ص ؛
+ بين ج ، ص ، ط || وإنه : فإنه ج ، د (١٠) طبائعها : طبائعا ص (١١) لا أجناسها :
إلا أجناسها م (١٣) طبائعها : طبائعا ج || في . . . تركيب : ساقطة من د
|| وإنما : وإنما ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص ||
له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الموجود ط (١٧) هي : ساقطة من م || تركيب :
التركيب ص ؛ يركب ج ، ط (١٧) الطبائع : للطبائع ب ، م .

- والجنس والفصل في الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طبائع تبعت طبيعة على ما علمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا
- ٥ إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر، وجدت هناك كثرة في الذهن. فإن عנית بالحد المعنى القائم في النفس
- ١٠ بالاعتبار الأول، وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. وإن عנית بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئاً مؤدياً إليه كاسبأله. ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو
- ١٥ المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل مجولين عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومغايران للجتمع. لكن نغني به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

(١) والجنس: فالجنس د (٣) جنس: + فقط ج، ص || الحد: في حد ط
 (٤) تبعت: تبعت د، ص، م؛ لبث ط || طبيعة: طبيعته ج، د (٥) مثلا: مثل ط
 (٨) فوجدته: ووجدته ج (١٢) المحدود: المحدود ط (١٤) كان: + الثاني ط ||
 الاعتبار: + الثاني ط (١٦) ومغايران: أو مغايران ص، ط || للجمع: المجتمع ص، ط
 (١٧) حيوانيته: حيوانية ط؛ ساوقة من د (١٨) يمنع: + من ج، ط || أن يكون: كون م.

والفصل محولين على الحد ، بل جرئين منه . فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس
بحد ولا انفصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى
الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع
حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع
حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث .
لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون
هو الجزء .

(١) ليس : فليس ص (٢) الحيوان : حيوانان ؛ حيوان م || مع اناطق : مع التلق د
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف به ، ط || مؤلف . . . غير : ساقطة من ب
|| الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف به (٤) ما يفهمه : ما يفهمه به (٥) شيئين : أمرين
ص ، ط ؛ + هو به ، ص ، ط || غيرهما : غيرهما ب ، د .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في الحد

والذي ينبغي لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية للشيء وبين الصورة . فتقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للقولات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية واحد ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة .

- فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أولياً وبالْحَقِيقَةِ ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال قد هرقتها أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذاتها ، لأن ذواتها وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا محالة . وأما المركبات فإنها يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه ج ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : بنسب د (٦) فكذلك : وكذلك ج (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددناه م (١١) قد : قد ج ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذواتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنهاب || وأما : فأما د (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط .

في الحد ، وإذ فيها عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة
 أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى
 اثنيية وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مضمّناته ، فيكون
 حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهري مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ،
 فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه . والحدود والحقيقية
 لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفتس
 فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفتس فتكون أخذت فيه
 حد الأفتس ، لكن الأفتس هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقا
 وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأفتس لكنت الساق المعمقة أيضا
 فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأفتس . فإذا حددت
 الأنف الأفتس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون
 أمثال هذه حدودا وإنما تكون الحدود للباسائط فقط ، أو تكون هذه حدودا
 على جهة أخرى . وليس ينبغي أن تقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ،
 فجعل أمثال هذه لذلك حدودا حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على المساهية ،
 وقد عرفته . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسمٌ حداً لكان
 جميع كتب الجاحظ حدودا .

فإذا كان الأمر على هذا ، فيبين أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة
 أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء قابل لمساهيته ،

(١) الحد : الحدردم (٢) لتكون : فتكون ج ، د || مؤلفة : مؤلفاب (٣) ويتبين : يتبين د
 (٧) فتكون : وتكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأفتس : ساقطة من د
 (٩) المعمقة : المعمقة م (١٠) فطساء : فطسة ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون :
 تكون ط (١٢) للباسائط : الباسائط ط (١٤) لذلك : لذلك ج ، د ، ص ، ط
 || حقيقة : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا د ؛ ساقطة من ج (١٨) شيء : + هو ج .

- ولو كان هناك شيء قابلا لماهيته، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذي حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذي يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ماهي، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضا يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية في المركبات والصورة والصورة دائما جزء من الماهية في المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضا ذاته لأنه لا تركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهي ما بها هي ماهي، وإنما هي ماهي بكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضا، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماهو المركب، والماهية هذا التركيب. فالصورة أحد ما يضاف إليه التركيب، والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

- فالجنس بما هو جنس ماهية. وللتنوع بما هو نوع ماهية، وللفرد الجزئي أيضا بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكان الماهية إذا قيلت على التي في الجنس والتنوع وعلى التي للفرد الشخصي كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول: ساقطة من م (٢) له: + أبيض، ص، ط، م (٥) أيضا: + قد ج، د، ص، ط، م || وبهذا: وهذا ط (٧) لأنه: لأن ج، ط (٨) أنها: أنه د || ما بها: ما به ج، د، ص، ط، م (١١) ما يضاف: ما يضاف د (١٢) إليه: + هذا ج، د، ص، ط، م (١٥) فكان: فكانت ج، وكان ط (١٦) قيلت على: + نحو ج، النفس د || الشخصي: الشخص ج (١٧) وليست: ليس ط || لما: بماد || بها: به ج (١٨) بوجه: إلى توجه د (١٧-١٨) وإلا: .. حد ما: ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعته لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالنعمة .

وإذ كان كل اسم يحصر في حد المفرد يدل على نعمة ، والنعمة يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمعنى كلياً وأضيف إليه ب - وهو معنى كلي - جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلي بكلي يبقى بعده الشيء الذي هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلماً ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً تعريفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد فقيل : هو الذي قتل في مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخصه بالحيلة كلي يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالمشاهدة ١٥ ولم يحدد العقل عليه وقوفاً إلا بالحس ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص - التي

(١) ناعته : ناعته ص ، ط (٢) تسمية : تسميته ج ، ط || وإشارة :
 أو إشارة ج || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالنعمة : ساقطة من د (٦) إذا : ساقطة من ج
 || كان : ساقطة من ج (٩) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف :
 ساقطة من ج || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : ففيه
 ب ، ج (١١) شخصاً : مشخصام || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م
 (١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فيطل ج ، د (١٣) تشخصه : تشخصه م
 (١٤) بالحيلة : بالحيلة د ؛ بالحيلة م || بسند : بسند ج ، ص ، ط || المسند :
 المسند ج ، ط (١٦) المسند : المسند ج ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع - فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جعل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال بلجواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقاءه ، فلم يكن هذا أيضا حداً حقيقياً . فبين أنه لا أحد حقيقى للفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

وكل حد فإنه تصور عقلي صادق أن يحمل على المحدود، والجزئى فاسداً إذا فسد لم يكن محدوداً بحده . فيكون حمل الحد عليه مدة ما صادقاً وفي غيرها كاذباً، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائماً ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظهرنا به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له بقينا . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، ويركب شططا .

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : يشكّل طا ، + على د || الحال : + فلم يكن هذا أيضا حد لحقيقة لاد || لجواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك الشيء . ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيقى : حقيقياً ج ، ص ، م (٦) أو نسبة : أو نسبته ص ، ونسبة م || معروف : معروفة ج || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة طا || فاسد : + لمام (٨) وقى غيرها : ونيزها ط (١٠) فيصير : ليصيرم || بحده : بحد ج || يكون : ساقطة من ج ، فيكون د (١٢) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في مناسبة الحد وأجزائه

وقول : إنه كثيرا ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما في الأعراض فمن الكميات ، وأما في الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يوصى إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض المواضع بالخلاف . فإنا إذا أردنا أن نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحد أصبع الإنسان حددناها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة يقطعها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة في هذا . فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ؛ ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ؛ ولا من شرط الإنسان - من حيث هو إنسان - أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فلأنما يعرض

(٤) وقول : فنقول ج ، د || من أجزاء : ساقطة من ص ، ط (٦) وذلك : ساقطة من م
 (٨) الحد : الحدود م (٩) قطعة : + من ج (١١) أن نحد : + زاوية ج
 (١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط :
 ولا شرط ط (١٨) فلأنما : وإتمام د ، ص .

- للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكبر فيها قطعة لانفعال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها . واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كن يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات اني لا يخلو الشيء عنها ، لامن المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشيء منها .

- وما يجري مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست هي من أجزاء الحد البتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء للمادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثلما أن الأصبع ليس جزءا مناسباً للجسم مطلقا ، بل للجسم الذي صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا ، بل للسطح الذي صار قائمة أو دائرة .
- ١٠ فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلمات في حدود هذه الأجزاء . ثم تفرق هذه الأمثلة الثلاثة . فإن الإصبع في الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لامن : فضلا عن ط
 || المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها ب ، د ، ط
 || فليست هي : فليس هو ب ، ج ، د ، م ، ن ، ليس ص ، ط (١٠) المادة : للمادة ب ، ج
 || للمادة : المادة ب (١١) لتلك : تلك ج (١٣) ليس جزءا : ليست جزءا ، د ، ط ، م
 (١٣) أو إنسانا : وإنسانا د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة
 من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذي : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || صار : ساقطة
 من م (١٥) الكلمات : الكلمات ص ، ط ؛ للكلمات ب ؛ للكلمات م || تفرق : تفرق د ؛
 تفرق م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنساني وجب أن يوجد الأصبع حينئذ في رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا في أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون مقوماً لطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا: إن ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصه هو غير ما تنقوم به طبيعة النوع . فهذا القسم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذاك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل .

ويشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالوهم وبالفرض لا بالفعل وبالقطع . وكذلك حكم القائمة . ثم الدائرة والقائمة يختلفان في شيء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها في الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعيها عند الآخر . لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه بالإضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعد فيما بينها مما تتلاقى به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان بالمادة بالإضافة ، وإن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما يتقوم ط || شخصه : شخصته ب ، ج
(٧) وبطل : أو بطل د || عنها : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام :
الأقسام د ، ص ، ط || وبالفرض : بالفرض د || وبالقطع : بالقطع ب ، ج ، ط ، م ،
كالقطع من (٩) يختلفان : يختلفان ج || وهو : هو ط (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية :
زاوية د ، ط (١٢) أحد : ساقطة من م (١٤) بينها : بينهما م (١٥) أن يتعلق : أي تعلق م
|| لم : + يكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

- اعتدال ما وعن جهة ما ، لأننا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللانفرجة . فإن خطوطها أيضاً فيها ميل لبعضها إلى بعض ، فإذ اعتبرنا اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شيء . ولما كان ذلك الشيء يجب أن يكون بُمداً خطياً ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني ، والذي يفعل زاوية منفرجة أو الذي يفعل زاوية قائمة أو الذي يفعل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شيء ، وكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضاً حادة . وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تعرف بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول . فبقي ضرورة أن يكون تعريفها بالقائمة ، التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً . فكانه يقول : إن الحادة هي التي عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هي أصغر من القائمة لو كانت . وليس نغني بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تريد عليها حينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : لميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطها ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : فلم ط || خطوط : خطوطه ج (٨) والذي : أو الذي م (٩) أو الذي يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما ج ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : ولذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التي : + هي م || ومال : وصار د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) بقائمة : لقائمة ج ؛ بقائمة ط .

بهذه الصفة. والقائمة بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة، فإن القوة من حيث هي قوة وجوداً بالفعل. وربما كانت القوة أيضاً موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل، ثم تصير بالفعل قوة قريبة. فإن القوة القريبة على تكوّن الإنسان في الغذاء تكون بالقوة، ثم إذا صار ميبّناً صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل، وإنما يكون فعلها غير موجود.

فإذن الحادة تمد بقائمة لا بالفعل مطلقاً، بل بالقوة. فلا تمد بنظير لها ولا أيضاً بما ليس له حصول. فإن المحدود به قائم بالقوة، وذلك له من حيث هو كذلك حصول الفعل، وبالحرى إن عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تتحقق من المساواة والمائلة والوحدانية، وتلك تتحققان من الخروج عن المساواة. وأما القائمة فتتحقق بذاتها. ولقد كان يمكن أن يقال: إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تمدتان من قيام خط على خط، والمنفرجة أعظمهما، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة، لأن الأكبر هو الذي يكون مثلاً وزيادة، والأصغر هو الذي ينقص عن المثل. فبالمثل تتحقق معرفة الصغر والكبر، وبالواحد المتشابه تتحقق المتكرر الغير المتشابه المختلف.

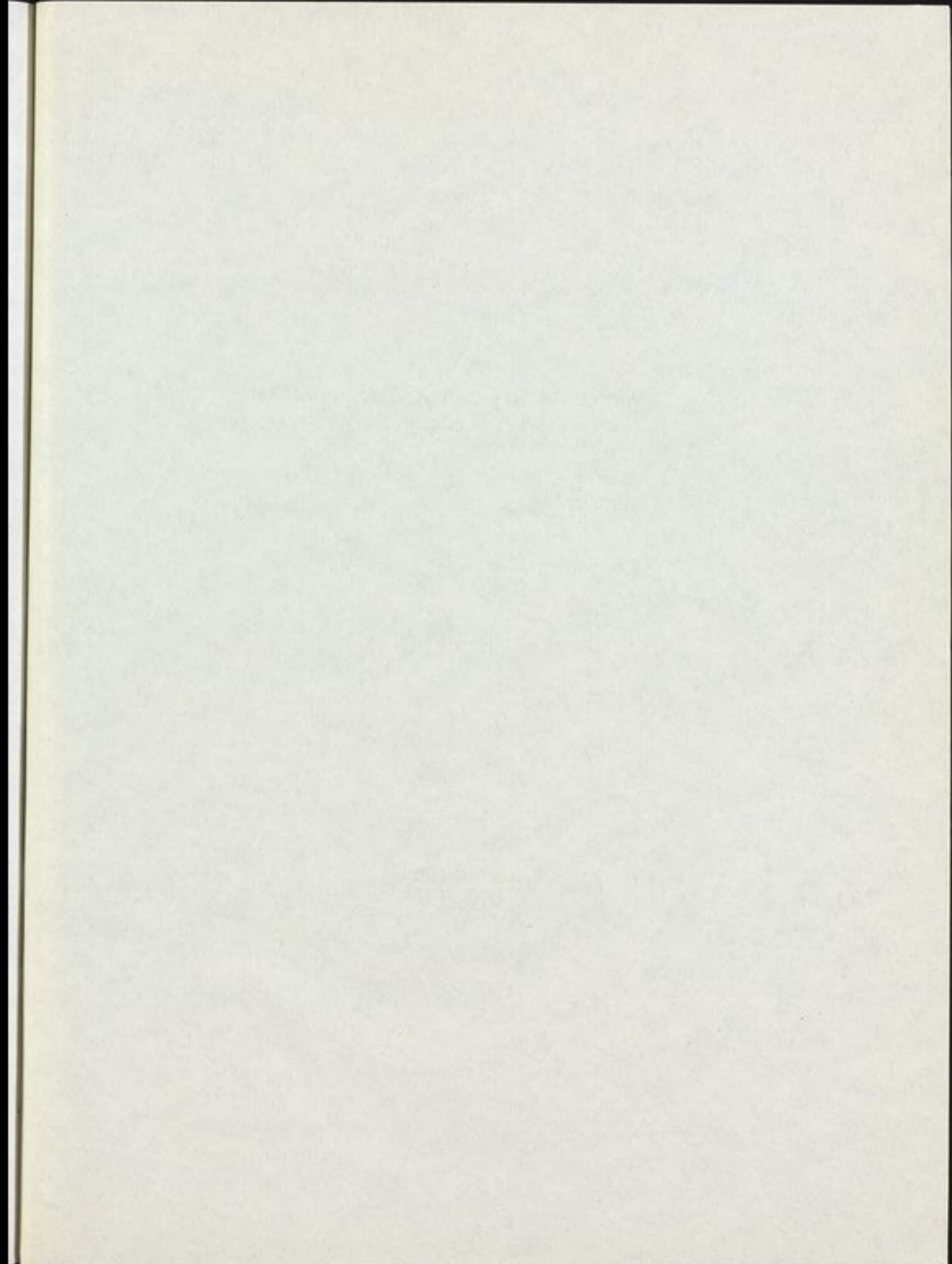
فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضاً في حال أجزاء المادة وعلاقتها.

(١) والقائمة بهذه الصفة: ساقطة من ج، ص، ط (٣) البعيدة: القريبة م (٥) صارت: سارط || موجود: موجودة ج (٦) تمد: لا تمد ط || لا بالفعل: بالفعل ط || فلا تمد: ولا تمد ص || بنظيرها: بنظيرتها ج، د، ص، ط، هـ بالقوة ج، هـ، ص (٨) حصول: لحصول ص، ط (١١) أعظمها: أعظمها ج، د، ص، ط || وكان: فكان ج، ص (١٣) فبالمثل: وبالمثل ط || الصغر: الصغير ط || والكبير: بالواحد: والكبير بالواحد ط || المتشابه: الغير المتكرر ج (١٥) أن يتذكر: أن تكون تذكرد || ما قلناه: ما قلناه .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ
(الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ م)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
١٠٠٠-١٩٥٨٤٦١٢٤



1870

ALPHABET

ALPHABET
LA DITE (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

ALPHABET (PHYSIQUE)

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

Al-Ilāhiyyāt (1)
(LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1960

ابن سينا

الشفاء

الايهيات (٢)

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأساتذة

سعيد زايد

سليمان دنيا

محمد يوسف موسى

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

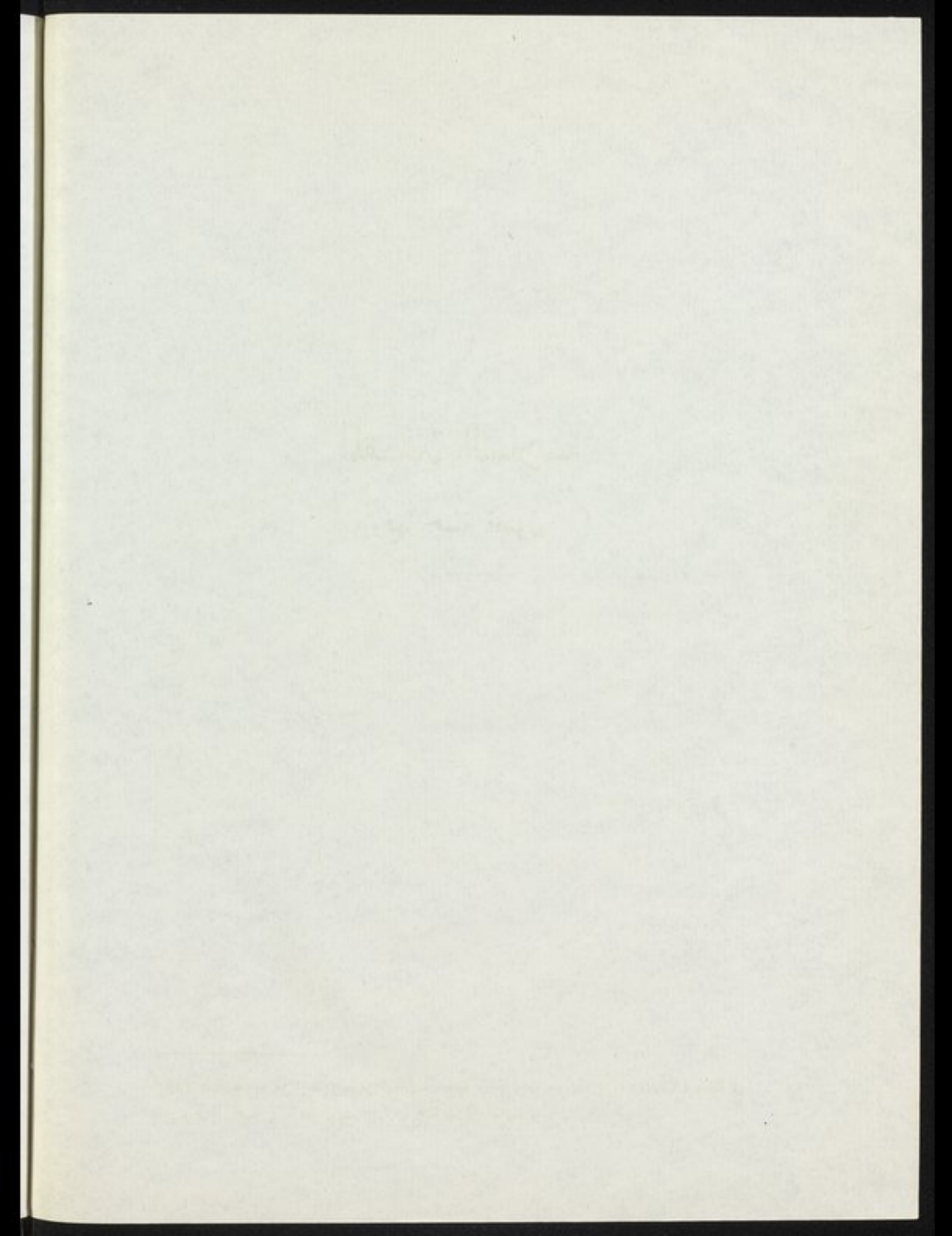
مَلْشُورَاتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَشِيِّ النَّجَفِيِّ

قَمِ الْمَقْدِسَةِ - اِيْرَانِ ١٤٠٤ هـ

المقالة السالسة

وفها خمسة فصول

(١) السالسة + من اللملة الرابعة من الكلاب ب ، ج ، ص ، ط ، م
ج ، م || نحة : سافلة من ب || وفها خمسة فصول : سافلة من د
(٢) وفها : سافلة من



[الفصل الأول]

(١) فصل

في أقسام العلل وأحوالها

- قد تكلمنا في أمر الجواهر والأعراض ، وفي اعتبار التقدم والتأخر فيها ، وفي معرفة مطابقة الحدود للحدود الكلية والجزئية . فبالحرى أن نتكلم الآن في العلة والمعلول ، فإنهما أيضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود .

- والعلل كما سممت ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول : إنا نغنى بالعلة الصورية ، العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون الشيء بها هو ما هو بالفعل ؛ وبالعنصرية العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ؛ وبالفاعل ، العلة التي تفيده وجودا مباينا لذاتها ، أي لا تكون ذاتها بالقصد الأول مثلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور بها ، حتى يكون في ذاتها قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فباعتبار آخر ، وذلك لأن الفلاسفة الإلهيين ليسوا يعنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما يعنيه الطبيعيون ، بل مبدأ الوجود ومفيده ، مثل البارئ للعالم ؛ وأما العلة التفاعلية الطبيعية فلا تفيده وجودا غير التحريك بأحد أنحاء التحريكات ؛ فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ؛ ونغني بالغاية ، العلة التي لأجلها يحصل وجود شيء مباين لها .

(١) فصل : الفصل الأول ط ؛ ساقطة من د (٤) ابواهر : ابواهرم || اضار : ساقطة من ص || فيها : ساقطة من ح (٥) في العلة : في الدلية ح ، ص ، ط (٧) سممت : سممت ب ، ص ، ط ، م || فتقول : والذلل ح ، د ، ص ، م || إنا : إنا ح ، د (٨) يكون الشيء بها : يكون به الشيء د ، م ؛ يكون بها الشيء ح ، ص ، ط || وبالمنعوتة : وبالمنعوت ، ح ، ص ، ط ، م (٩) هي جزء من قوام الشيء : ساقطة م || بها : به د (١٠) لذاتها : لذاته ح || أي لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته ح (١١) بها : به د ، ح || حتى : وحتى ب ، د ، م || ذاتها : ذاتها ح ، د ، ط ، م (١٢) من جهة : من جهته ب ، د ، ط (١٦) العلة : ساقطة من د .

وقد يظهر أنه لا علة خارجية عن هذه ، فنقول . إن السبب للشيء لا يخلو إما أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، أو لا يكون . فإن كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فإما أن يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هيولى ؛ أو يكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل ، وهو الصورة . وأما إن لم يكن جزءا من وجوده فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون . فإن كان ما هو لأجله ، فهو الغاية ؛ وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يخلو إما أن يكون وجوده منه بالألا يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فاعله ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا عنصره أو موضوعه .

فتكون المبادئ إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة . لأنك إن أخذت العنصر الذي هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير العنصر الذي هو جزء ، كانت خمسة . وإن أخذت كليهما شيئا واحدا ، لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة . ويجب ألا تأخذ العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء ، مبدأ للصورة بل للركب . إنما القابل يكون مبدأ بالعرض ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، لا يكون مبدأ ألبتة . ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ، ثم صار سببا لقوامه ، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات وبالزمان . فهذه هي أنواع العلل . وإذا كان الموضوع علة لعرض يقيمه ، فليس ذلك على النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للركب ، بل هو نوع آخر .

(١) هذه : هذا ، د ، د || السبب : + المطلق د (٢-٣) أولا يكون .

..... وجوده : ساقطة من د (٥ - ٦) فإما أن يكون فلا يخلو : فإما أن يكون

ما لأجله وهو الغاية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يخلو (٧-٨) بالألا يكون وهو أيضا :

بأن يكون فيه ، فهو أيضا ط (٩) إن : إذا ، ح ، ط ، م (١٣) بالعرض :

للعرض م (١٤) والشيء الذي هو بالقوة : ساقطة من ط || هو : ساقطة من د

(١٥) بالعرض : للعرض ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦-١٧) أوزائلا بالذات : ساقطة من ط

(١٧) الموضوع : للموضوع ط (١٨) يقيمه : لقيمه د .

وإذا كانت الصورة علة للسادة تقيهما ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للركب ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا تباينه ذاته . فإنهما وإن اتفقا في ذلك ، فإن أحد الوجهين ليس تنفيذ العلة للآخر وجوده ، بل إنما يفيد الوجود شيء آخر ولكن فيه ؛ والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ التريب لإفادة المعلول وجوده بالفعل ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة ، أعنى الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون الصورة للسادة كأنها مبدأ فاعلي لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبه أن تكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على ما سيوضح بعد . وإنما الصورة ، علة صورية للركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للسادة ولكن ليست علة صورية للسادة .

١٥

والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر عن ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة له مقارنة داخلية فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجا عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر . وليس يبعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقيا لذاته ؛ فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتهما على سبيل أن أحدهما جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متباينتان في الحقائق ، ولهما محل مشترك ، فمن الفاعل ما يتفق وقتا أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعوله مفعولا ، بل يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض للفاعل الأسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل .

١٥

(١) كانت : كان د . (٢-١) كانت الصورة . . . للركب : جاءت هذه العبارة في هامش ص
 (٢) ذاته : ساقطة من ب . (٣) فإن : + في ب ، ح ، د ، ص ، ط || للآخر : الآخر
 ب ، ح ، د ، ط ، م . || يفيد : يفيد ، ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) هو : ساقطة من م .
 (٥) بالفعل : + فيه ط . || شريك : الشريك ط || وسبب : وسبب ط (٧) وتكون : فتكون
 ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || ويشبه : أو يشبه ب ، ح ، د ، ط ، م (٨) جزءا للعلة : جزء علة ص .
 || حل : وعلى ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١١) والفاعل : وفاعل ح (١٢) قابلة : قابلة
 ح ، د ، م (١٣) ولا مقارنة : ولا مقارنا ح ، د ، م : (١٦) مقارنتهما : مقارنتها ط
 (١٧) أحدهما : أحدهما ح ، د ، ص ، ط . || متباينتان : تباينتان د ، ط .

وقد تكلمنا في هذا فيما سلف، فحينئذ يصير فاعلا، فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن، فيكون لذلك الشيء وجود، ولذلك الشيء أنه لم يكن، وليس له من الفاعل أنه لم يكن، ولا أنه كان بعد ما لم يكن، إنما له من الفاعل وجوده. وإذن فإن كان له من ذاته اللاوجود، لزم أن صار وجوده بعد ما لم يكن، فصار كائنا بعد ما لم يكن.

٥ // فالذي له بالذات من الفاعل الوجود، وأن الوجود الذي له، إنما هو لأن الشيء الآخر على جملة يجب عنها أن يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات. وأما أنه لم يكن موجودا فليس عن صفة فعلته، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى صفة ما، وهو عدم صفة، فأما كون وجوده بعد العدم فأمر لم يصير لعلته، فإنه لا يمكن ألينة أن يكون وجوده إلا بعد عدم. وما لا يمكن فلا صفة له، نعم وجوده يمكن أن يكون، وأن لا يكون، فلو وجوده صفة، وعدمه قد يكون وقد لا يكون، فيجوز أن يكون لعدمه صفة، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا صفة له.

١٥ // فإن قال قائل: كذلك وجوده بعد عدمه، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، فنقول: إن عنيت وجوده من حيث هو وجوده، فلا مدخل للعدم فيه؛ فإن نفس وجوده يكون غير ضروري، أي ممكن، وليس هو غير ضروري من حيث هو بعد عدم، ولكن الغير الضروري، وجوده هذا الذي اتفق الآن، وقد كان معدوماً وأما من حيث أخذ وجوده وجودا بعد عدم، فليحفظ كونه بعد عدم، لا كونه موجودا فقط، الذي كان بعد عدم، واتفق بعد عدم، وذلك لاسبب له، فلا سبب لكون وجوده بعد العدم،

- (١) وقد تكلمنا في هذا: وقد تكلمنا فيه ب: على ما تكلمنا فيه د، ط، م
 (٢) فإن: ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (٤) اللاوجود: أن لاوجود (٦) يكون: + لا -
 (٨) فأما: + أن - // لم يصير: لا يصير -، ص، ط (٩) ومالا: وما لم -، ص
 // صفة: + فيجوز أن لا يكون لعدم صفة -؛ ساقطة من ص (١١) فلا: فاعلام
 // له: ساقطة من - (١٢) كذلك: كل ص، ط (١٣) هو: ساقطة من ب، ح، // وجوده:
 + وحده ط (١٤) أي ممكن: ساقطة من -، د، ص، ط، م // وليس هو: وليس د، م
 // ضروري: + فيه -، د (١٥) ولكن: ولكل ب // الضروري: كضروري ط
 // وقد: ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (١٦) أخذ: بأخذ -، د، ص، م
 // فليحفظ: فليحفظ -، ص: فليحفظ م // عدم: ساقطة من -، د، ص، م (١٧) وذلك: فذلك
 ص، م، ح // فلا سبب: فذلك لاسبب م // لكون: لكونه -.

وإن كان سبباً لوجود، الذي كان بعد عدم من حيث وجوده . فحق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون بعد عدم الحاصل، وليس بحق أن يكون وجوده بعد عدم من حيث هو وجود بعد عدم جائز أن يكون وجوداً بعد عدم وأن لا يكون بعد عدم، اللهم إلا أن لا يكون وجوداً أصلاً فيكون الاعتبار للوجود .

- || وربما ظن ظان أن الفاعل والملة إنما يحتاج إليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن ،
 وإذا وجد الشيء ، فلو فقدت الملة ، لوجد الشيء مستغنياً بنفسه ، فظن من ظن أن
 الشيء إنما يحتاج إلى الملة في حدوثه ، فإذا حدث ووجد فقد استغنى عن الملة ، فتكون
 عنده الملة على الحدوث فقط وهي متقدمة لا معاً ، وهو ظن باطل لأن الوجود بعد
 الحدوث لا يتخلو إما أن يكون وجوداً واجباً أو وجوداً غير واجب ؛ فإن كان وجوداً
 واجباً ، فإما أن يكون وجوده لتلك الماهية لذات تلك الماهية حتى تقتضي تلك الماهية
 وجوب الوجود فيستحيل حينئذ أن تكون حادثة ، وإما أن يجب لها بشرط ، وذلك
 الشرط إما الحدوث ، وإما صفة من صفات تلك الماهية ، وإما شيء مباين ، ولا يجوز
 أن يكون وجوب وجوده بالحدوث ؛ فإن الحدوث نفسه ليس وجوده واجباً بذاته ،
 فكيف يجب به وجود غيره . والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه صلة لوجوب
 غيره ، إلا أن يقال إن الملة ليست هي الحدوث، بل كون الشيء قد حصل له الحدوث،
 ١٥ فيكون هذا من الصفات التي للشيء الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين .

|| فنقول : إن هذه الصفات لا تتخلو إما أن تكون للماهية بما هي ماهية ، لا بما هي
 قد وجدت ، فيجب أن يكون ما قد يلزمها يلزم الماهية، فتكون الماهية يلزمها وجوب
 الوجود (٤) أو تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود ، فيكون الكلام في وجوب وجودها

- (٢) يكون : ساقطة من ب (٣) وجود : + إلى د || بعد عدم : ساقطة من ب ، - ، ص ،
 ط ، م (٦) وإذا : فإذا ، - ، د ، ص ، م || من ظن : ساقطة ب ، ص ، ط ، م
 || ظن : خلق - (٨) وهو : فهو - ، د || باطل : + لما علمت ب ، - ، د ، ص ، ط || لأن : ولأن د
 (١٠) وجوبه : وجوده د || الماهية : للماهية - (١٣) فإن : لأن - (١٤) صلة : ساقطة من ب .
 (١٥) يقال إن الملة : يقال الملة ط || ليست : ليس ب || كون : يكون د . (١٧) هي : ساقطة
 من - ، د ، ص ، م . (١٨) قد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م .

كالكلام في الأول ، فإما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، فتكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإما أن تنتهي إلى صفة تجب بشيء خارج .
 والقسم الأول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود في نفسه ، موجود بغيره ، فتكون جميع الصفات تجب بغير خارج عنها . والقسم الثاني يوجب أن الوجود الحادث إنما يبقى وجودا بسبب من خارج وهو العلة .

٥ حل أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجودا بعد ما لم يكن ، فهناك وجود ، وهناك كون بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المحدثه تأثير وغناء في أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها وغناؤها في أن منه الوجود . ثم عرض أن كان ذلك ، في ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشيء ، فلا دخول للمعدم المتقدم في أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر وبقى . ولهذا لا يمكنك أن تقول : إن شيئا جعل وجود الشيء بحيث يكون بعد أن لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعضه واجب ضرورة أن يكون بعد عدم .

١٠ || فأما الوجود ، من حيث هو وجود هذه الماهية ، فيجوز أن يكون عن علة ؛ وأما صفة هذا الوجود ، وهي أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون عن علة ؛ فالشيء من حيث وجوده حادث ، أي من حيث أن الوجود الذي له موصوف بأنه بعد عدم

- (٢) بشيء : لثبوت
 (٤) موجود : وجوده ب ، ص ، ط ، | بغيره : لغيره -
 (٥) الوجود : الموجود ط || من : ساقطة من - ، د ، م (٦) هناك وجود : ساقطة من م
 (٧) كون : كونه ، - ، ص ، م || وغناء : وغنى ب ، - ، د ، ص ، ط (٨) تأثيرها :
 تأثيره ب ، - ، د ، م || وغناؤها : وغناه ب ، - ، د ، ص ، ط ؛ وغناؤه م || أن كان : ساقطة من د
 (١٠) لذلك : بذلك - ، ط ، ه (١١) أن : ساقطة من د (١٣) وبهذه : وبهها - || | ، ه .
 أن يكون : أن يكون ضرورة د || أن : ساقطة من ط (١٥) هو : + هو - ، د || أن
 يكون : ساقطة من ص (١٧) حيث (الأول) : + هو ص .

لا علة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث للماهية وجود ، فالأمر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، وإن لم يتفق كان غير حادث .

- والفاعل، الذي تسميه العامة فاعلا، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا، فإنهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا من حيث هو علة ، بل من حيث هو علة وأمر لازم معه، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ماله فيه أثر مقرونا باعتبار ما ليس له فيه أثر، كأنه إذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا يستفاد منها سمي فاعلا . فلذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ، ثم أراد أو قسر، أو عرض حال من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا عن ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط .

- فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه منفعلا ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن . فإذا ظهر أن وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا . كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود لنفس الوجود بالذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود دائما سرمدًا ما دام موجودا .

(١) حيث : + أن د || للماهية : الماهية م : لماهية ب ، ح ، ط || بعكس ما : بالعكس مما ط : بعكس مما ص (٣) والفاعل : وفاعل ب ، ح ، د : فالفاعل د (٤) فإنهم : فلائهم ح || يجعلونه : يجعلون ح || فلا يكون فاعلا : ساقط من ب ، ح ، د ص (٥) أمر : ساقط من د (٦) له : ساقطة من ص || اعتبرت : اعتبرت ب ، ح ، د ، ص م || يستفاد : استفاد ح (٧) فذلك : فذلك د (٨) أو عرض حال : أو عرض أحوال ب (١٣) وجوده : وجود ب ، ح ، د ، ط م || فإذا : فإن د ، م : فإذا ب ، ح : فإذا ص (١٥) مادام : وما دام ب .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة
هي مع معلولها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذي يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء يبقى بعد البناء ، والسخونة
تبقى بعد النار ، فالسبب فيه تخليط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة ، فإن البناء والأب
والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات ، فإن الباني العامل له المذكور ، ليس علة
لقوام البناء المذكور ، ولا أيضا لوجوده .

أما البناء فحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو عدم حركته ونقله بعد
ذلك النقل علة لانتفاء تلك الحركة ، وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ،
وذلك الاجتماع علة لتشكك ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا .

وأما الأب فهو علة لحركة المني ، وحركة المني إذا انتهت على الجهة المذكورة علة
لحصول المني في القرار ، ثم حصوله في القرار علة لأمره ، وأما تصويره حيوانا وبقاؤه
حيوانا فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها .

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل
لقبول صورة المائية أو حفظها ، وذلك أن شيئا آخر علة لإحداث الاستعداد التام
في مثل هذه الحال لقبول ضدها وهي الصورة النارية ، وعلة الصورة النارية هي العلة
التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة .

(٢) فصل : الفصل الثاني ط ؛ ساقط من د (٣) في حل ما يتشكك به : في حد ما
يتشكك ط || إليه : به - || من : في م (٤) هي : فهي ب ، ح ، د ، ص ، ط
(٥) البناء : الباني ب ، د ، م (٦) جهة : حيث د (٧) هذه المعلولات فإن : ساقطة من م
(٧ - ٨) ليس علة لقوام البناء المذكور : ساقطة من م (٩) أما : وأما ح || وقته : وقته ب ،
ح ، د ، ص ، م (١٠) ذلك : تلك ب ، ح || النقل : النقل د ، ص ، ط ، م || علة لانتفاء . . .
وانتهاء تلك الحركة : ساقطة من م || تلك (الأولى) : ساقطة من ط (١٢) وحركة المني : ساقطة
من ب ، د (١٣) لأمر : الأمور د (١٣ - ١٤) وبقاؤه حيوانا : ساقطة من ح (١٥) الماء :
النار م (١٦) أو حذنها : وحذنها ط || أن شيئا : أو شيئا ب ، ح ، ص ، م : إذ شيئا .
(١٧) السورة النارية : سورة النارية ب ، ح ، د ، ص ، م (١٧) السورة : صورة ح ، ط .

فتكون العلة الحقيقية موجودة مع المعلول ؛ وأما المتقدمات فهي عطل ، إما بالعرض وإما معينات . فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البناء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما ألفت ، وعلة ذلك السبب المفارق التفاعل للطبائع . وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور . وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور معا . فنجد إذن أن العلة مع المعلولات .

وإذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بأن العلة متناهية ، فإنما نشير إلى هذه العلة ولا نمنع أن تكون طلائع معينة ومعدة بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب طئه حينئذ كما بينا ، وطئه ما كان أيضا وجب . فوجب في الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التي بها تجب في العلة الموجودة بالفعل ، أن تصير طلائعها بالفعل أمورا بلا نهاية ، ولذلك لا يقف فيها سؤال لم آتية .

ولكن الإشكال ههنا في شيء ، وهو أن هذه التي بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها آنا فتتوالى آتات متشافة ليس بينها زمان وهذا محال ؛ وإما أن يبقى زمانا فيجب أن يكون لإيجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ، ويكون المعنى الموجب لإيجابها أيضا معها في ذلك الزمان ، ويكون الكلام في إيجاب لإيجابها كالقلام فيه ، وتحصل علة بلا نهاية معا .

وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول : إنه لولا الحركة لوجب هذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة فلا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون ذات العلة غير موجبة

(٤) للصور (الثانية) : للصور د (٥) الصور : الصورة ب، د، ح، ط، م || إذن : ساقطة من - || أن : ساقطة من ب، د، ح، ص، م (٦) وإذا : فإذا || قضينا : فصلنا - || بأن : بأن م (٩) فوجب : + فيجب م (١١) ولذلك : وكذلك ب || سؤال : سؤالها - (١٣) منها : ساقطة من م (١٤) المعنى : معنى د (١٤ - ١٥) لا في طرف منه . . . الزمان ساقط من م (١٥) لإيجابها : لإيجابها ب، د (١٧) نحن : ساقطة من م (١٨) حالة : حال د، م || فلا : ولا ب، ج، د، م (١٩) فتكون : + كون - ، د، ح، ص، ط .

لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون صلتها بالحركة أو شريكه صلتها أو التي بها العلة صلة بالفعل بالحركة ، فتكون حينئذ العلة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد ، فباضطراب إذن تكون العلة الحافظة أو المشاركة لنظام هذه العلل التي بسببها تتحلل الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك في موضعه

أيضاحاً أشفى من هذا [١]. فقد بان ووضع أن العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب أن تكون معه لا متقدمة في الوجود تقدماً يكون زواله مع حدوث المعلول ، وأن هذا إنما يجوز في حال غير ذاتية أو غير قريبة ، والعلل غير الذاتية أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجبه .

وإذ قد تقرر هذا ، فإذا كان شيء من الأشياء لذاته سبباً لوجود شيء آخر دائماً كان سبباً له دائماً ما دامت ذاته موجودة . فإن كان دائماً الوجود كان معلوله دائم الوجود ، فيكون مثل هذا من العال أولى بالعلية لأنه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي يعطى الوجود التام للشيء . فهذا هو المعنى الذي يسمى إبداعاً عند الحكماء وهو تأييس الشيء بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول في نفسه أن يكون "ليس" ويكون له عن علته أن يكون "أيس" . والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان ، من الذي يكون عن غيره ، فيكون كل معلول "أيساً" بعد "ليس" بعدية بالذات .

[فإن أطلق اسم المحدث على كل ما له "أيس" بعد "ليس" وإن لم تكن بعدية بالزمان كان كل معلول محدثاً ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط المحدث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

(١) لوجود : الوجود ، ط ، هـ ، || لكونها : تكون د (٢) أو التي : والتي ط || التي : + هي ط || العلة (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، د ، ص ، ط || لا ثابتة : لا باقية ب ، ح ، ص || حالة : حال د ، م (٣) إذن : + إن ، ب ، ح ، ص ، م (٤) ذلك : هذا ، د ، ص ، ط ، م (٥) ووضع : وضع ح ، د ، م (٦) لا متقدمة : لا تتقدمه ب ، ح ، د ، ص ، م || تقدماً : مقدمات ، ح (٧) غير ذاتية : غير الذاتية ب ، ح || غير قريبة : غير القريبة ب ، ح || غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) قد : ساقطة من ب (١٢) تأييس : تلييس ب (١٣) للعلول : المعلول ب ، د ، هـ (١٤) من : عن ح ، د ، ص ، م (١٥) ليس : + ليس ط (١٦) المحدث : الحدث ب ، ح ، م : هـ ، و ، ط ، ح || بالزمان : في الزمان ب ، ح ، د ، ص ، م .

فبطل لهيئته بعده ، فتكون بعديته بعديّة لا تكون مع القبلية موجودة ، بل تكون ممايزة لها في الوجود ، لأنها زمانية . فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذي سبق وجوده زمان سبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش في الأسماء .

ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يتخلو إما أن يكون وجوده بعد "ليس" مطلق ، أو يكون وجوده بعد "ليس" غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته . فإن كان وجوده بعد "ليس" مطلق كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا ، ويكون أفضل أنحاء إعطاء الوجود ، لأن العدم يكون قد منع ألبة ، وسلط عليه الوجود ، ولو مكن العدم تمكينا فسبق الوجود كان تكوينه ممتنعا إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعنى وجود الشيء من الشيء ضعيفا قصيرا مستأنفا .

- ١٠ ومن الناس من لا يجعل كل ما هذا صفته مبدعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن صلة أولى بتوسط صلة وسطى فاعلية ، وإن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدم سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقية بعد وجود آخر انساق إليه ، فليس تأييسه عن "ليس" مطلقا ، بل عن "أيس" وإن لم يكن ماديا . ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صوري كيف كان ، وأما المادى ، وإن لم تكن المادة سبقت فيخص نسبتها إلى العلة باسم التكوين .
- ١٥

[ونحن لا نناقش في هذه الأسماء ألبة بعد أن تحصل المعانى متميزة ، فنجد بعضها له وجود عن صلة دوماً بلا مادة ، وبعضها بمادة ، وبعضها بواسطة ، وبعضها بغير واسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا ، وأن نجعل أفضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن عاتة الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك .

(١) لهيئة : يهيه ط || فتكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذ يكون م || بعديّة : ساقطة من ص ، ط ، م || لها : ساقطة من ط (٢) سبق : يسبق ط (٣) سبق : يسبق د ، ط (٨) فسبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) بتوسط : بتوسطه د (١٢) الحقيقية : + الحقيقية د (١٣) ماديا : مادته ب (١٤) وأما المادى : وأما مادى ط || وإن : فإن د (١٦) متميزة : ساقطة من م (١٧) وجود : الوجود د || دوما : دواماد || وبعضها بمادة : ساقطة من د (١٨) نجعل : نجعله د (١٩) ما لم : لم ح ، ص ، ط || بواسطة : بواسطة ب .

ونرجع إلى ما تكلمنا فيه فنقول : أما الفاعل الذي يعرض له أن يكون فاعلا فلا بد له من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فربما فعل دفعة ، وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ؛ وإذا قال الطبيعيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، صنوا به الحركات الأربع ، وتساهلوا في هذا الموضوع فجعلوا الكون والفساد حركة . وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا ، وقد يكون بقوة ؛ فالذي بذاته ، فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل ، فكان يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ؛ وأما الفاعل بقوة ، فمثل النار بجمارتها وقد صلدنا في موضع آخر أصناف القوى .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في مناسبة ما بين العلة الفاعلية ومعلولاتها

نقول إنه ليس الفاعل كل ما أفاد وجودا أفاده مثل نفسه ، فربما أفاد وجودا مثل نفسه وربما أفاد وجودا ، لا مثل نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة تسخن ؛ والفاعل الذي يفعل وجودا مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بيّن ولا يحق من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيد هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفيد أولى بما يفيد من المستفيد .

ولنعمد من رأس فنقول : إن العلة لا تخلو إما أن تكون عللا للمعلولات في نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون عللا للمعلولات في وجود آخر ، مثال الأول : تسخين النار ؛ ومثال الثاني : تسخين الحركة ، وحدث التخلخل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

(١) أما : وأما ب ، ح ، د ، ص || فلا بد له : فلا بد ج ، ح ، ص ، م (٢) فعل : كان فعله ب (٥) فالذي : والذي ب ، ط ، م (٦) فكان : وكان ح ، ط : كان (٧) في موضع آخر : في مواضع آخر ح ، ص (٩) فصل : الفصل الثالث ط ؛ ساقطة من د (١٠) مناسبة : المناسبة م (١١) إنه : ساقطة من ح ، ص (١٢) لا مثل : كذب || أو كالحرارة : أو كالحرارة ط ، م ؛ والحركة ب ، ح (١٤) يحق : حق م (١٧) ساقطة من ب .

ولتكم على العال والمعلولات التي تناسب الوجه الأول . ولنورد الأقسام التي قد يظن في الظاهر أنها أقسامه ، فنقول : قد يظن في الوجه الأول أنه قد يكن المعلول في كثير منه أنقص وجودا من العلة في ذلك المعنى ، إن كان ذلك المعنى يقبل الأشد والأنقص مثل الماء إذا تسخن عن النار ، وقد يكون في ظاهر النظر مثله أيضا ، قَلْبُ ذلك أو لم يقبل ، مثل النار فإنها يعتقد فيها ، في الظاهر ، أنها تُحْمِلُ غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساويا لها في صورة النارية ، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل ، ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته وعنه أيضا ، والمادة مساوية في التهيؤ .

وأما كون المعلول أزيد في المعنى الذي هو من العلة ، فهو الذي يرى أنه لا يمكن البتة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللا ومعلولات ، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون حدوثها بذاتها ، ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة ، حتى يكون قد أوجب ذلك خروج الشيء إلى الفعل بذاته ، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد ، فإن جعل سببها العلة والأثر الذي وجد عن العلة معا ، فتلك الزيادة تكون معلولة أمرين لا معلولة أمر واحد ، وهما مجموعين يكونان أكثر وأزيد من المعلول الذي هو الزيادة .

١٥ [فإن سلمنا هذه الظنون إلى أن نستبين حالها ، ساغ لنا أن نقول : إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة متساويا في الشدة والضعف فإنه يكون للعلة ، بما هي علة ، المتقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى . والتقدم الذاتي ، الذي له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك

(٢) (الأول) قد : ساقطة من ب || الوجه : وجه د (٣) إن كان ذلك المعنى : ساقطة من ط || مثل :
 + ذلك ط (٤) وقد يكون : فإنه قد يكون من ، ط : وأنه قد يكون : ب ، د (٥) في (الأول) : من
 ط || أنها : أنه ح (٦) مساويا : مساوية ب ، ص || في صورة : في الصورة ح ، ص ، ط
 || والأقل : ولا الأقل ح : والأقصى ط (٧) إذ : إذا د (٨) لصورته : لصورتها ب
 (٩) هو : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) لزيادة ح : بزيادة ح ، د ، ط || استعداد : واستعداد د
 (١٢) أوجب : أوجبت د || الشيء : شيء د ، م (١٣) معلولة : معلول ب ، ح ، د ، ص ، م
 (١٤) الذي هو : التي هي ب (١٥) فإن : وإن ط || سلمنا : أسلمنا ، د ، م || هذه : فهذه ب || نستبين
 نستبرأ ب ، ح ، ص ، ط ، م || حالها : أحوالها د (١٦) والضعف : والقص ب .

المعنى ، غير موجود للثاني ، فيكون ذلك المعنى مساويا للاول إذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التي له من جهة وجوده أقدم منه للآخر . فيزول إذن مطلق المساواة ، لأن المساواة تبقى في الحد ، وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما علة ولا معلولا . فأما من جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ كان له أولا لا من الثاني ولم يكن الثاني إلا منه . فظاهر من هذا أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يمكن أن يتساويا فيه ألبتة إذ كان إنما يمكن أن يتساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود . والآن فإن استحقاق الوجود هو من جلس استحقاق الحد بعينه ، إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود ، فبين أنه لا يمكن أن يتساويه إذا كان المعنى نفس الوجود ففيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء .

ولكن ههنا تفصيل آخر بنوع من التحقيق يجب أن لا نغفله ، وهو أن العلل والمعلومات تنقسم في أول النظر عند التفكير إلى قسمين :

قسم تكون طباع المعلول فيه ونوعيته وماهيته الذاتية توجب أن يكون معلولا في وجوده لطبيعة أو لطابع ، فتكون العلل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت عللا له في نوعه لا في شخصه . وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ المطلوب صلة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات تجب عن نوع غير نوعها ، والعلل يجب عنها نوع غير نوعها ، تكون عللا للشيء المعلول ذاتية بالقياس إلى نوع المعلول مطلقا .

(١) المعنى : ساقطة من ب ، د ، م || مساويا للاول : للأول ب ، د ، م : الأول د ، ط
 || أخذت د (٢) من جهة : في جهة ط || منه للآخر : من الآخر ط || المساواة : المساوي م
 (٤) وجود : + وجود م ؛ وجوده ب (٥) إذ : إذا د || ولم يكن الثاني : ولم يكن الثاني ب ، د ، ص ، م
 || من هذا : منه م ، م ، هـ (٦) لم يمكن : لم يكن د || إذ : إذا د (٥-٦) أولا ، لا من
 الثاني ... ألبتة إذ كان : ساقطة من ط (٧) الوجود : الثاني ب || استحقاق : ساقطة من ب ،
 د ، ص ، م (٨) فيين : فن ب (٩،٨) فيين أنه لا يمكن ... الوجود : ساقطة من م
 (٩) ففيد : ففيد م (١٠) بالوجود : في الوجود د ، م (١١) لكن : ساقطة من ب || بنوع :
 ونوع ب ، د ، ص ، ط || بنوع من : من وقوع م || يجب : ويجب د (١٢) عند التفكير : ساقطة من ب ||
 التفكير : الفكر ب ، د ، ص ، م (١٥) إذ : إذا د ، ب (١٨) تكون : وتكون ب ، د ، ص ، م .

وقسم منه يكون المعلول ليس معلول العلة، والعلة علة المعلول في نوعه بل في شخصه . ولناخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم ، وظاهر ما يوجد له من الأمثلة وعلى سبيل التوسع ، إلى أن نبين حقيقة الحال الواجبة فيه من نظرتنا في السبب المعطى لصورة كل ذى صورة من الأجسام . فمثال الأول كون النفس علة للحركة الاختيارية ، ومثال الثاني كون هذه النار علة لتلك النار . والفرق بين الأمرين معلوم، فإن هذه النار ليست علة لتلك النار على أنها علة نوعية النار بل على أنها علة نازما ، فإذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة للنوعية بالعرض، وكذلك الأب للابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن ، ما من جهة وجود الإنسانية . وهذا القسم يتوهم على وجهين :

أحدهما أن تكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار .

- ١٠ والآخر أن لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذى فى جوهره الفاعل للضوء ههنا أو فى القمر، وإذ ليس استعداد المادتين فيما متساويا ولا المادتين من نوع واحد، فبالحرى أن لا يتساوى الشخصان فى ذلك ، أعنى هذا الضوء الذى فى الشمس وهذا الضوء الحادث عنه ، فيكاد لذلك أن لا يكون الضوءان من نوع واحد عند من يشترط فى تساوى نوعية الكيفيات أن لا يكون أحدهما أنقص والآخر أزيد ، على ما علمت فى موضعه من صفته، ويكونان نورا واحدا عند من يرى المخالفة بالنقص والاشتداد مخالفة بالمعارض والتشخيصات .

وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين فى استعداد المادة ، فهو أيضا على قسمين ؛ لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعدادا فى المنفعل تاما ، أو يكون استعدادا ناقصا . والاستعداد التام أن لا يكون فى طباع الشئ معاوق ومضاد لما هو

(١) منه : ساقطة من م (٣) نيين : نيين - ، ص ، ط || لصورة : الصورة ب ، د (٤) فثال : مثال د (٧) العلة للنوعية : النوعية للدلالة (٨) يتوهم : يتوهم ب (٩) المادة كالنار : ما كالنار د ، م (١٠) فى جوهره : فى جوهر م (١١) فى : + آخر ط || وإذ : إذ ب ، د ، ص ، ط (١٢) فبالحرى : + من ذلك - ، ص (١٣) الضوءان : ضوءان - (١٥) ويكونان : ويكون م || بالنقص : التخص ب ، - ، ص ، ط ، م (١٨) استعدادا يكون : ساقطة من ب .

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبرد لأن فيه نفسه قوة طبيعية - كما علمناه في الطبيعيات - تعاوق القوة الخارجة في التبريد أولا تعاوقه ، وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن ، لأن فيه قوة تعاوق التسخن الذي يحدث فيه من خارج ، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل . والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

٥ فإنه إما أن يكون في المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما في الماء إذا برد عن سخونة .

وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما في الشعر إذا شاب عن سواد .

وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين لاضد ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط ، مثل حال التفه في قبول الطعم ، وعديم الرائحة في قبول الرائحة . فإن سئلنا عن استعداد الماء لأن يصير نارا أنه من أى الأقسام الخمسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة في استعداد تام للمادة ولكن به في المادة ضده . ١٠

[ولقائل أن يقول : إنكم قد تركتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركة في المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ؛ فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع ألبة ، فإنه قد استبان أن الأشياء المنفقة في النوع البريئة عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين . ١٥

فإذ قد دللنا على هذه الأقسام التي حاصلها خمسة ؛ فإننا نورد الحكم في قسم قسم منها فنقول :

أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون ما يحدثه الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والتقصان

(١) علمناه : علمناك ، د ، ص ، م : علمناكها ، ط (٢) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط : معاون -
 || تعاوقه : تعاون ط (٣-٢) تعاوق القوة الخارجة ٠٠٠ فيه قوة : ساقطة من م (٣) التسخن :
 للتسخن - || يحدث فيه : يحدث فيها - (٧) شاب : شابه - (٨) لا ضد : لا صدق م : لا يضد
 (٩) والاستعداد : في الاستعداد د || التفه [من الطعام الذي ليس له طعم حلوة أو حموضة أو حرارة]
 (اللسان) || وعديم : وعدم د (١٠) الأقسام : + وله د (١١) استعداد : الاستعداد د || به :
 ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) المنفقة : منفقة ط (١٨) استعداد : الاستعداد د .

مساويا لنفسه ، لأنه يمكن أن يكون بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبله بالسوية ، وليس أيضا يجب أن لا يتساويا فيه ، بل قد يجوز أن يكون الحال في ذلك مثل الحال في اتباع سطح فلك الأثير لسطح فلك القمر في الحركة التي بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون في هذا مانع من قبول التأثير مساويا لما يؤثره الفاعل وهو في مثل هذا الموضع إحداث مثل نفسه .

وأما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام كيف كان ، فالأمر ظاهر في أن المتفعل قد يجوز أن يتشبه بالفاعل تشبها تاما ، وذلك مثل النار تحمّل الماء نارا والملح يحمّل العسل ملحا ، وما أشبه ذلك . وقد يجوز أن يزيد فيه المتفعل على الفاعل في الظاهر غير المتحقق ، مثل الماء الذي يجده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء برد ذلك الجمد ؛ إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وجده هو البرد الذي في الهواء ، بل والقوة المبردة الصورية التي في جوهر الماء — الذي دللنا عليه في الطبيعيات — إذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء .

وأما القسم من هذا الباب الذي يكون استعداد المتفعل فيه ناقصا ، فليس يمكن البتة أن يتشبه فيه المتفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الحاصل من قوة في الشيء لا مضاد لها والحاصل من قوة أخرى ، وهناك مضاد ممانع ، متساو بين البتة ، أو يبطل الممانع . ولهذا لا يمكن أن يكون شيء غير النار يتسخن من النار وتكون سخونته مثل سخونة تلك النار ، أو شيء غير الماء يبرد عن الماء وتكون برودته أكثر من برودة ذلك

(١) بما : ساقطة من د (٢) أن لا يتساويا : أن يتساويا م || فيه : ساقطة من ب || قد : ساقطة من ب (٣) سطح فلك الأثير : سطح الأثير : ب ، ح ، ص ، ط ، م || التي : الذي ح (٥) وهو : وهي د || في : ساقطة من د || مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (٧) تشبها : شبيها ح (٩) غير المتحقق : الغير المحقق ب ، ح ، ص ، ط : غير المحقق م (٩) برد ذلك الهواء : برد الهواء ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) والقوة : في القوة ح ، د (١٣) يمكن : يمكنه ط (١٤) البتة : + بين د (١٤) فإنه : ساقطة من د (١٥) من : في ح ، ط ، د ، ص ، م || في : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م || الشيء : بشي ط || والحاصل : والحاصلة د ، م || من (الثانية) : في ح ، د ، ص ، ط ، م (١٦) أو يبطل : إذ يبطل د || النار (الأولى) : النارية ح ، ص ، ط (١٧) يبرد : يبرده || برودته أكثر من برودة : ساقطة من د .

الماء ؛ لأن استمداد النار للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاف في جوهره ، والقوة الفاعلة داخلية في جوهره غير غريبة منه ، فأما ما يفعل منهما ففيه مانع عنه مضاف . والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بمباشته وبتوسط أمر ، كالسخونة المحسوسة في النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة في الماء المبرد ، فليس يمكن أن يساويه .

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر فتجعلها أمخنة منها ، لأننا ندخل أيدينا في النار ونمرها فيها بعجلة فلا تحترق احتراقها في المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه ، فيعلم من ذلك يقينا أن المسبوكات أمخنة من النار ومع ذلك فإنما سخنت من النار . فإنما نجيب وتقول : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوكات أمخنة ، ولكن لمعان ثلاثة ، منها ما هو أقرب إلى الظهور : أحدها في المسبوك . والآخري النار ، والثالث في اللامس ، وكلها متعاونة متقاربة . أما الذي في المسبوك ، فلأنه غليظ فيه تشبث ما ولزوجة وبطء انفصال ، فإذا لمس ذهب مع اللامس ولم يمكن أن يفارق إلا في زمان ذى قدر في نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجب . ومن شأن الفاعل الطبيعي أن يفعل في المتفعل في مدة أطول فعلا أكثرا وأحكم ، وأن يفعل الضعيف في مدة أطول ما لا يفعله القوي في مدة قصيرة .
وأما الذي في النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هي أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض متصعدة متحركة ، واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هي في أنفسها متفرقة ، ويتخالها الهواء تخلا على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها من صرافة حرة ، لأنه أبرد منها ، ولأنه ليس يتفعل في تلك العجلة انفعالا يصير به ناراً محضاً ،

- (١) للتسخن : المتسخن د ، ب || للتبرد : المتبرد د (١-٢) والقوة ... جوهره : ساقطة من د
(٣) بمباشته : بماسة ، د ، ص ، م (٤) المبرد : المبردة ب (٥) الجواهر : الجوهر -
(٦) فلا تحترق : تحترق ط || المسبوكات : + والفعل ط || لو فعل : أو فعل ب : فلو فعل د : ساقطة من ط ||
فيعلم : فعلم - (٧) فإنما : إنما - : فإذا د (٨) وقول : فتقول ص ، ط || المسبوكات :
المسبوك ب ، د ، ص ، ط ، م || ما هو : ساقطة من ب ، ص ، م (٩) أحدهما : أحدهما ب
(١٠) متقاربة : ومتقاربة - (١١) ذهب : ذهب د || ولم يمكن : ولم يكن د
(١٢) النار : للنار ، ص ، ط ، م (١٣) مدة : ساقطة من د (١٤) أكد : وآكد ب || في مدة :
+ أفضل م (١٦) واجتماعها : وإجماعها م (١٧) فيها : منها ، د ، ص ، ط ، م
(١٨) منها : منه م || يتفعل : + منه م || في : من ص .

- ومع ذلك فإنها سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد ، فما لم تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي إلى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر . وأما المسبوك ، فإن جوهره مجتمع متحد ثابت قائم بالاتصال ؛ وإذا كان كذلك كان ما يلاقى سطح اليد من المسبوك سطحا واحدا مطابقا بالكلية ، وما يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لما دوا بالقياس إليها .
- ٥ برد ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها المماسات فيكثر ويفعل كل سطح فيما يماسه فعلا ، ثم يتسلط الفعل على ما هو عليه الأمر في الاستحالات الطبيعية .
- وأما النار المحقونة في مثل الكيران للعدادين فإنها أعظم تأثيرا فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصراقتها . [وأما الحال التي في اليد ، فلأن اليد قادرة على قطع الهواء والنار والأجسام اللطيفة بأسرع حركة ، وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف
- ١٠ بأسرع حركة ، لأن المقاومة للدفع والحرق في اللطيف قليل ، وفي الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون هذا يسمى كثيفا وذلك لطيفا بسبب اختلافهما في هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس ألزج وأكثر تشبثا لما يلامسه ، وليس أيضا أشد اجتماعا واتحادا ، ثم كان قطعة
- في مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتا لازما غير هارب عن المماس ، لكفاه ذلك في جواز أن يؤثر تأثيرا أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب الأزمنة إذ كان ذا أثر في مثل زمان
- ١٥ ملاقة اللطيف أثرا ما ، فإذا ضعف الزمان أمكن أن يساويه في بعض الأضعاف ، وإذا زيد في الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبه محسوس القدر لما تعرفه . ومن حق هذا الموضوع أن يسقط بسطا أكثر مما بسطناه ، لكنه

- (١) فإنها : فانه : د ، د م || بلز : بجز : ص ، ص ط
(٢) فا : فيا ط || لم : ساقطة من د
(٣) وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يلاقى : + في ب (٥) بالكلية : ب كتيبه : لكتيبة ب ، د ، ص ، م (٦) برد : مبرد ، ص ، ط || ويفعل : أو يفعل ب ، ص ، م ، ط ، م (٧) يماسه : يتماسه د || هو : ساقطة من ب || الطبيعية : + فيرد ط
(٩) على : ساقطة من ص ، د م (١٠) والأجسام : في الأجسام د : وفي الأجسام ب ، م || بأسرع : أسرع ط (١٠-١١) وليست حركة : ساقطة من د (١٢) أن يكون : يكون د ، م || هذا : ساقطة من د || بسبب اختلافهما : بسببه اختلاف د (١٥) نسب : نسبة د || إذ كان : إذا كان د : إذ كانا ، ص ، ط || إذا أثر : إذا أثر ، ص ، م : ساقطة من د (١٦) الأضعاف : ساقطة من د (١٧) لم يكن : لم يكن ص || المضاعف : المضاعف د || عظم : ساقطة من د (١٨) لكنه : ولكنه ب ، د ، د

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما يجب أن نذكر ههنا قدر ما تحل به الشبهة ويظهر وجهها ،
ثم إن شاء مستقص أن يستقصي ذلك استقصاه من الأقوال المستقصاة في علم الطبيعة
وخصوصا ما عسى يجده من جهتنا . فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضوع الذي
نظن فيه أنه يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه ، والموضع الذي يظن فيه أنه يجوز أن
يزيد عليه ، والموضع الذي لا يجوز إلا أن يقصر عنه . وظهر في خلال ذلك أنه وإن كان كذلك
فوجود المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلا للمعنى
بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه .

ثم الفاعل والمبدأ الذي ليس منفعله مشارك له في النوع ولا في المادة ، وإنما يشاركه
بوجه ما في معنى الوجود ، وليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لأنهما
ليسا يشتركان فيه ، فبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان في سائر ذلك ما كان
من المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل
غير مساو له لأن وجوده بنفسه ، ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه .

ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأقص
وإنما يختلف في عدة أحكام وهي : التقدم ، والتأخر ، والاستغناء والحاجة ، والوجوب
والإمكان . أما في التقدم والتأخر ، فإن الوجود ، كما علمت ، للعلة أولا ، وللمعلول ثانيا .
وأما الاستغناء والحاجة ، فقد علمت أن العلة لا تنفقر في الوجود إلى المعلول ، بل يكون
موجودا بذاته أو بعلة أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالفه في الاعتبار .

(١) وإنما : وإنما - || تحل : تحل م || الشبهة : شبهة - ، الشبه د (٢) علم : العلم د (٣) جهتها : جهتها - ، ص
(٤) نظن فيه أنه : نظن أنه ب ، - ، د ، ط ، م || أن يتساوى الفاعل . . . أنه يجوز : ساقطة
من ب ، د || يظن فيه أنه : يظن أنه - ، م (٥) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر بجوز أن يقصر
عنه م || وظهر : ظهر - (٦) فوجود المعنى : فوجود للمعنى د (٨) ولا في المادة : لافي المادة د
(٩) وليس : ليس ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠) فبقى : فبقى - ، ص ، ط || ذلك : تلك
- (١١) المتساوية : المتساوية ط || الفاعل : الفاعل ط : بالفاعل د (١٤) عدة : ثلاثة - ، د ، ص ، ط ، م
(١٥) أما في التقدم : فإن اعتبرت التقدم د ، ص ، ط ، فإن اعتبرت في التقدم - || فإن : كان - ، د ، ص ، ط
(١٦) وأما الاستغناء : فأما الاستغناء د ، ط (١٤ - ١٦) والوجوب والإمكان . . . وأما الاستغناء
والحاجة : ساقط من م .

وأما الوجوب والإمكان، فإننا نعلم أنه إن كانت صلة هي صلة لكل ما هو معلول فهي واجبة الوجود بالقياس إلى الكل من كل المعلولات وعلى الإطلاق، وإن كان صلة للمعلول ما فهي واجبة الوجود بالقياس إلى ذلك المعلول، وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود، وإلا لوجب

- من دون طئه إذا فرض واجبا لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود، وإلا لما وجد بالعلة لذاته
بذاته بلا شرط كون علة له أو لا كون علة له ممكنة الوجود، وإنما يجب لا محالة بالعلة.

ثم العلة كما قد تبين لا يجوز أن يجب بها، بل يكون إما واجبا بذاته وإما واجبا من شيء غيره، فإذا حصل له الوجوب به فينبذ يصح أن يكون عنه وجوب غيره، فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا وأما العلة فباعتبار ذاتها إما واجبا وإما ممكنا، فإن كان واجبا فوجوده أحق من وجود الممكن وإن كان ممكنا وليس يجب بالمعلول، والمعلول يجب به وبعد وجوبه، فتكون العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلول، والمعلول لا يصير ذاته واجبة إلا بالقياس إليها، فيكون إلى ذات العلة نظر قد وجب به لا يتناول ذات المعلول بل يكون به هو واجبا، والمعلول غير ملحوظ بعد، وذات المعلول لا تكون إلا ممكنة، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلة، فيكون للعلة اختصاص بوجوب، ولا يكون للمعلول إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص، ويكون إذا كان للمعلول وجوب كان للعلة أولا وإلا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول، فيكون وجب لاعت ذات العلة وهذا محال، فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

(١) فإننا نعلم : فإنك تعلم د، ص، ط || كانت : كان د || هي علة : ساقطة من م || واجبة : واجب ح
(٢) من كل : مع ح، ص، ط || وإن كان : فإن كانت ح، د، ص، ط؛ وإن كانت م
(٣) واجبة : واجب ح (٤) هو في ذاته : في ذاته ط (٥) من دون : مع دون ح، ص، ط ||
إذا : إذ ح، ص، ط، م (٦) ممكنة : ممكن ب، ح، د، ص، م (٧) بها : به ص || إما :
ساقطة من ح، ص، ط (٨) فإذا : فإن ط || فينبذ يصح : حينئذ فصح م (٩) ذاتها : ذاته ب، ح، د،
ط، م (١١) فتكون : وتكون ب (١٢) واجبة : واجبات ح، د، م || إليها : إليه ب، ح،
د، ص، م || نظر : ظن ح، ط || وجب : وجبت ص : توجب ط (١٣) به : ساقطة ب،
ح، ص، م (١٤) ممكنة : ممكنات ب، ح، د، م (١٥) ولا يكون : فلا يكون ب || إلا
الإمكان... للمعلول : ساقطة من ب (١٦) لكانت : كانت د، م .

لم تضاف إلى المعلول ، والمعلول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ كانت العلة لا تجب عنه بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه ، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المعلول بعينها فالمعلول ليس يجب وجوده ، بل إنما يجب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فتصير العلة ، لهذه المعاني الثلاثة ، أولى بالوجود من المعلول ، فالعلة أحق من المعلول ، ولأن الوجود المطلق إذا جعل وجود شيء صار حقيقيا . فبين أن المبدأ المعطى للحقيقة المشارك فيها أولى بالحقيقة ، فإذا صح أن ههنا مبدأ أولا هو المعطى لغيره الحقيقة ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق مطلقا ، وإذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق ، وهو الذي بالقياس إلى المعلوم .

الفصل الرابع

(د) فصل

في العلل الأخرى العنصرية والصورية والغائية

فهذا ما تقوله في المبدأ الفاعل ، ولشرح الآن القول في المبادئ الأخرى . فاما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء ، فنقول : إن الشيء تكون له هذه الحالة مع شيء آخر على وجوه :

فأما يكون كالألواح إلى الكتابة ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغيير فيه ولا زوال أمر كان له عنه .

- (١) إذ : إذا - لا تجب عنه : تجب لآه ب ، ح ، د ، ط ، م (٢) المعلول : معلول -
 || فالمعلول : والمعلول - م (٥) حقيقيا : حجاب ، ح : حقيقته ص ، ط || المعطى : للمعطى - ||
 للحقيقة : للحقيقة ب ، ح ، ص || بالحقيقة : بالحقيقة ح ، د ، ص ، ط ، م (٦) الحقيقة : الحقيقة ب ،
 ح ، ص || الحقيقة : طا (٧) بالحق : ح : حقيقة د || وإذا : فإذا ، ح ، ص ، ط || الحق :
 بالحق ب ، د ، ط (٨) بالقياس إلى المعلوم : بقياس المعلوم : ب ، ح ، د ، م ؛ بقياس المعلول من
 (١٠) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساقطة من د (١١) الأخرى : الأخرى - ط (١٢) المبدأ : مبدأ د
 || ولشرح : فلشرح - ح ، د ، ص ، ط ، م || المبادئ : مبادئ د (١٢) الشيء : شيء - ح ، د ، ص ، ط ، م
 (١٣) آخر : ساقطة من ب (١٤) كاللوح : كاللوح د || تغير : تغير ص .

وتارة يكون كما للشعلة إلى الصنم ، وللصبي إلى الرجل ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير أن يتغير من أحواله شيء ، إلا حركة في « أين » أو « كم » أو غير ذلك .

وتارة يكون كما للخشبة إلى المرير ، فإنه يُنقصه بالنحت شيئا من جوهره .

- ٥ وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل ويفقد كلفيته من غير فساد جوهره .

] وتارة يكون كما للآء إلى الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .

وتارة يكون كما للني إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن ينسلخ عن صور له انسلخات حتى يستعد لقبول صورة الحيوان . وكذلك الحصرم للتمر .

- ١٠ وتارة يكون كما للسادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .

وتارة يكون مثل الهليلجبة إلى المعجون ، فإنه ليس عنه وحده يكون المعجون ، بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك جزءا من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كما للخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كالأول ، إلا أن الأول إنما يكون عنه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضا الآحاد للعديد ، وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة ، وذلك ظلط . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما النتيجة فليست صورة في المقدمات ، بل شيئا يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها في النفس .

(١) وللصبي : والصبي ، ص ، م (٢) يتغير : يتغير ، د || من : ساقطة من م (٤) كما : مثل ما ب (٥) ويفقد : ساقطة من ب ، د ، ط || كلفيته : كلفيته له ب ، د ، م ؛ كلفيته له ، ط (٧) كما : ساقطة من د || كالأء : كالأء ب || إلى : ساقطة من ب (٨) صور : صورة ، ص ، ط || له : ساقطة من د (٩) لقبول صورة : لصورة ب ، ص ، د ، م || وكذلك : كذلك د || للتمر : للتمر د (١١) الهليلجبة : أهليلج وقد تخذف الهلزة عقار من الأدوية (تاج العروس) || عنه : منه ب ، ص ، د ، م || المعجون : المعجونة د (١٥) المقدمات : المقدمات د (١٦) وأما : وأن د || فليست : فليس ب .

فعل هذه الأنحاء نجد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحدايتها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحدايتها فلما لا يحتاج فيما يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذي بالحرى أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يجز أن يكون متبينا لقبول الحاصل فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ؛ فإن كان إنما يصير قائما بما يحمله فقد كان فيه شيء يحمله قبل ما حله ثانيا به يقوم ، وإما أن يكون الثاني ليس مما يقوم بل مضافا إليه أو يكون وروده يبطل ما كان يقيمه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه لم يستحل . فهذا قسم . وأما إن كان يحتاج إلى زيادة شيء ، فلما أن يكون إلى حركة فقط ، إما مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإما إلى فوات أمر آخر من جوهره من كم أو كيف أو غير ذلك .

وأما الذي يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فلما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإما أن يكون مع ذلك استحالة في الكيف . وكل ما فيه تغير فلما أن ينتهي إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذي يكون الكون منه بالتركيب وهو في الشيء أسطقساً ، وهو الذي ينحل إليه أخيرا ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة إلى المختلفات الصور الموجودة فيه وقد حد بأنه الذي منه ومن غيره تركيب الشيء وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

(٣) ألا يحتاج : أن يكون يحتاج د (٤) لمثل : بمثل - (٥) متبينا : مهيأ ، - ، د ، ص ، م || لقبول : لحصول ب ، - ، م ؛ + وحصول ص (٧) شيء : + بقره د || يقوم : يقوم د ، ص ، ط || وإما : فإما د ، ص ، ط ، م (٨) أو يكون : ويكون د || وقد فرضناه : وفرضناه ب ، د ، م (٩) إن كان : كان - ، ص ، ط || إما : ساقطة ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠) أمر : - انقطة من م || آخر من : آخر عرض ب ، ص : آخر من - ، ط (١٠ - ١١) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م (١١) أو كيف : ساقط من ب ، د ، م || ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د (١٣) تغير : تغير د (١٥) منه : + يتغير ط || أخيرا : أجزاء د (١٦) أصغر : أصغر ماد || الصورة : الصورة - ، د ، ص ، ط ، م (١٧) تركيب : تركيب د : تركيب - ، ص ، ط .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون من الأجناس والفصول جعلها الاسطقتسات الأولى ،
وخصوصا الواحد والهوية فقد جعلوها أولى المبادئ بالمبدئية، لأنها أشدها كايه وجنسية .
ولو أنصفوا لعلموا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص، فما يليها أولى بأن يكون جواهر
وقائمتا بأنفسها ، وأنها أولى بالوجود أيضا .

- ٥ [ولنعهد إلى أمر العنصر فنقول : قد جرت العادة في مواضع بأن يقال : إن الشيء كان
عن العنصر في مواضع ، ولم يجر في مواضع ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ،
ولا يقال : كان من الإنسان كاتب . وأن ينسب الكائن إلى الموضوع في مواضع ، وأن
لا ينسب في مواضع ، فيقال ، تارة ، إن هذا باب خشبي ، ولا يقال : إن هذا كاتب
إنساني . فاما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع لم يتحرك إليه ألبته ولم يتغير في قبول الشيء ،
فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه ، بل إنما يقولون دائما إنه كان عن العدم ، كما يقولون
١٠ عن غير الكاتب . وإذا تغير وخصوصا فيما لا يجدون للعدم منه اسما ، فيقولون : كان عن
غير الموضوع . وأما بالنسبة إلى الموضوع فإنما يستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد
يصلح فيه للصورة . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها
الاسم ، والموضوع قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة أمور ، مثل العصير
للخل والنمر والطلا والرَّب وغير ذلك .

١٥

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة
فله من غيره ، وما كان من العناصر أو القوابل مبدءا للحركة إلى الأثر موجود في نفسه

- (١) تتكون : تكون ط (٢) أشدها : أشد ، د ، ط (٣) ولو : قره ، د ، ص (٤) بالوجود :
بالوحدة ، ص ، ط ، م (٥) أمر العنصر : الأمر العنصري د || في مواضع : ساقطة من ب
|| بأن : أن ، ب ، د ، م (٦) عن العنصر في مواضع : عن العنصر د ، م || ولم يجر في مواضع : ولم يجر ، ص
(٧) ولا يقال كان : ولا يقال م (٧) الموضوع في مواضع : الموضوع م (٨) تارة : ناقصة
من ط (٩) وجدوا الموضوع : وجدوا الموضوع ب || إليه : ساقطة من ب ، ص ، د ، م
(١٠) حينئذ : ساقطة من ب ، م (١١) للعدم : للعدم ب || منه : فيه ب ، ص ، ط
(١٢) غير : ساقطة من م || بالنسبة : النسبة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) للصورة : للصورة د
(١٤) والموضوع قد : والموضوع وقد د || العصير : العصير د (١٥) والرَّب : والرَّب ط
(الرَّب ما يطبخ من النمر — ناجر العروس) (١٧) أو : "و" ، ص ، ط .

ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك . فقد تبين لنا في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير أن يتجزأ ذاته ، لكن العنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركا عن الطبيعة . وكان ما يكون منه طبيعيا ، وإذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعياً أو جارياً مجراه ، فهذا جمل ما نقوله في العنصر .

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى .

ويقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تقوم به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة وما يتحرك بها إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلي صورة للأجزاء أيضاً ، والصورة قد تكون ناقصة كالحركة وقد تكون تامة كالتربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وفاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة . وفي الصناعة أيضاً ، فإن الصناعة هي صورة المصنوع في النفس ، فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت ، وكذلك الصحة هي صورة البرء ، ومعرفة العلاج هي صورة الإبراء . والفاعل الناقص يحتاج إلى حركة وآلات حتى يصدر ما في نفسه محصلاً في المادة ،

(١) كذلك : ذلك د || فقد : قد ، ح ، د ، م || تبين : يتبين م || لا : لك ح (٣-٤) حركته فيه بذاته . . . مبدأ الحركة : ساقطة من م (٤) فيه : ساقطة من د || ولم يكن : وأن لم يكن ص || من نفسه : بنفسه د ، ص ، ط ، م (٨) ويقال : وقد يقال ب ، ح ، ص ، ط || أو بالتركيب : وبالتركيب د (٩) تنقوم : تكمل مقومة د (١١) الصورة : الصحة ب ، ح ، ص ، ط ، م || بها : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) ويقال : أو يقال ب || الشيء : شئ ب (١٣) للأجزاء : في الأجزاء . ح ، د ، ص ، ط ، م (١٤) كالحركة : متحركة د (١٦) فإن الصناعة : ساقطة من ب (١٨) هي : هو : د ، م (١٩) والفاعل : فالفاعل ح || وآلات : والآلات ح ، ص .

والكامل فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند العلة المتقدمة للطبيعة بنوع، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع، وأنت تعلم هذا بعد .

- وأما الغاية فهي ما لأجله يكون الشيء ، وقد علمته فيما سلف ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغبلة، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في شيء غير الفاعل ، وذلك تارة في الموضوع مثل غايات الحركات التي تصدر عن روية أو طبيعة ، وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان ، فيكون رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل، وإن كان الفرح بذلك الرضى أيضاً غاية أخرى. ومن الغايات التشبه بشيء آخر، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه أيضاً غاية.

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في إثبات الغاية وحل شكوك قبلت في إبطالها، والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلة والوجه الذي تتأخر به

- فتقول : إنه قد بان ، مما سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن ههنا ما هو عبث، وههنا ما هو اتفاق، وأيضاً ههنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها في ظاهر الأمر،

(١) وجود : وجوه = ح ، ص ، ط (٥) الأشياء : + أقص ط || في نفس الفاعل ...
الأشياء ساقطة من م (٧) أو طبيعة : والطبيعة م || فيكون : فلان ص : يكون ب ، د
(٩) والمتشبه : والتشبه ط || هو : + إليه د || إليه + هو ب ، ح ، د ، ص (٨ - ٩) ومن الغايات ...
إليه غاية : ساقطة من م (١١) فصل : الفصل الخامس ط ؛ ساقطة من د (١٤) مما :
فياب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) فإن : وإن ط (١٦) لها : ساقطة من ح .

والكون والفساد لا غاية لها في ظاهر الظن. ثم لقائل أن يقول: قد يجوز أن يكون لكل غاية غاية ، كما يكون لكل ابتداء ابتداء ، فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام ، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه ، وقد نجد أشياء هي غايات ولها غايات أخرى إلى غير النهاية ، فإن ههنا أشياء يظن أنها غايات ولا تنهاى ، كتأنج تترادف عن القياسات ولا تنهاى . ثم لقائل أن يقول : لترك أن الغاية موجودة لكل فعل ، فلم جعلت علة متقدمة وهى بالحقيقة معلولة العلل كلها ؟ ومما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة أنه هل الغاية والخير شيء واحد أم يختلف ؟ وأيضاً ما الفرق بين الجود والخيرية ؟ فتقول :

أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والعبث فنحله ونقول : أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات . وأما بيان أمر العبث فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب ، ومبدأ بعيد ، ومبدأ أبعد . فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو ، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية ، والأبعد من ذلك هو التخيل أو التفكير . فإذا ارتسم في التخيل أو في الفكر النطق صورة ما ، فتحررت القوة الشوقية إلى الإجماع ، خدمتها القوة المحركة التي في الأعضاء ، وربما كانت الصورة المرسمة في التخيل أو الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة ؛ وربما كانت شيئاً غير ذلك ؛ إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهي إليه الحركة ، أو تدوم عليه الحركة .

مثال الأول : أن الإنسان ربما ضمير عن المقام في موضع ما ، وتخيل في نفسه صورة موضع آخر ، فاشتاق إلى المقام فيه ، فتحرك نحوه ، فانتبه حركته إليه ، فكان متشوقه نفس ما انتهى إليه تحريك القوى المحركة للعضلة .

(١) يجوز أن : + به ب (٢) كما يكون لكل : كالكل ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) علة :
 طه ح ، ص ، ط (٦) معلولة : معلول د || وما : ومما || الشبهة : شبه ح ، د ، ص ، ط (٧) يختلف :
 مختلف ب ، ح ، ص ، ط ، م || فتقول : + الآن ح ، د ، ص ، ط ، م (٨) وقول : + الآن ح
 (١٠) بعيد : + ومبدأ أبعد ح ، ص ، ط (١٢) أو التفكير : والتفكر د : والفكر ب || الفكر : ساقطة
 من ط || النطق : المنطق د (١٣) فتحررت : فتحررت ب ، ح ، د ، ص ، م (١٤) أو : أو في ب ،
 ح ، د ، ص ، م || الفكر : التفكير د (١٧) وتخيل : ويخيل د (١٨) فاشتاق : واشتاق د :
 اشتاق م || فانتبه : وانتبه ب ، د ، ص ، ط ، م .

ومثال الثاني : أن الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه ، فتنتهي حركته إلى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت إليه حركته نفس المتشوق الأول الذي نزع إليه بل معنى آخر ، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل بعده ، وهو لقاء الصديق .

- ٥ فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التي تنتهي إليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة ، هي غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التي في الأعضاء ، وليس للقوة المحركة التي في الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائما أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشوقية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضا دائما يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك في المثالين .

١٠

أما الأول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة ، وأما الثاني فكانت مختلفة .

- والقوة المحركة التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشوقية أيضا مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق ألبتة ، لأن الشيء الذي لا تنبعث إليه القوة ثم تنبعث إليه انبعثا نفسانياً يكون بشوق نفساني لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن . فإذا كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محرركة في عضل الأعضاء ، ومبدؤها الذي يليه شوق ، والشوق — كما علم في علم كتاب النفس — تابع لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلاً أو فكراً .

١٥

فإذن ههنا مبادئ للحركات النفسانية .

منها واجبة بأعيانها ضرورة .

(٣) المتشوق (الأول) : المتشوق د || نزع : ينزع ب ، د ، د (٤) ويحصل : أو يحصل ب ، م ، م : أن يحصل من || وهو : هو د (٦) حركة : وحركة د || الفاعلة : الفاعلية ب ، د ، د ، م || الحركة : الحركة م (٧) كان : كانت ب ، د ، د ، د ، م ، م (١١) فيهما : فيماط (١٤) بتشوق : بتشوق د : لتشوق ب ، م : بتشوق ب ، م (١٥) فإذن : فإن م || قسائية : فيكون ب ، م ، م ، م (١٦) علم : علمت م || كتاب : ساقطة من م (١٨) للحركات : للحركة ب ، د ، د ، م ، م .

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة ،

وواجبة ضرورة : هي القوى المحركة في الأعضاء ، والقوة الشوقية .

وغير واجبة : هي التخيل والفكر ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الإرادية له غاية لا بد منها ، والمبدأ الذي منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته ؛ فإن اتفق أن يتطابق المبدأ الأقرب - وهو القوة المحركة - والمبدءان اللذان بعده - أعني الشوقية مع اتخيل أو الشوقية مع الفكرية - كانت نهاية الحركة هي الغاية للبادئ كلها ، وكان ذلك غير عيب لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ؛ أعني أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ، ذاتية للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة التي للعضو ؛ وذلك لأننا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء ، وإذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشيء آخر غير لا محالة ، وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة .

وكل نهاية تنتهي إليها الحركة أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق التخيلي والفكري قد تطابقا عليهما ، فبين أنها غاية إرادية ، وليست بعيب ألبتة ، وكل نهاية تنتهي إليها الحركة وتكون هي بعينها الغاية المتشوقة المتخيلة ولا تكون المتشوقة بحسب الفكرة ، فهي التي تسمى العيب .

وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدؤها تشوق تخيل غير فكري ، فلا يخلو : إما أن يكون اتخيل وحده هو المبدأ لحركة الشوق .

(٢) هي : هوب (٣) والفكر : والفكر - (٤) ولكل : فكل - ، ط (٥) والمبدأ : فالمبدأ ب : + الأول د ، ط (٦) يتطابق : مسافة من د (٧) الفكرية : الفكرية ب ، م (٩) أن لا يكون : أن مالا يكون م (١٢) فهو شوق : فشوق د || لشيء : بشيء ط || وإذا : إذا د (١٣) انتهاء الحركة : + نهاية د (١٤) وكل : فكل ص || إليها : إليه ص || الحركة : + وكون انتهاء الحركة ب (١٥) قد تطابقا : والتطابق د || عليها : عليه - ، م || وليست : وليس د (١٦) إليها : إليه د || المتخيلة : التخيلية ب ، د ، ص ، ط ، م || المتشوقة (الثانية) : لتشوقة ب ، د ، م (١٨) يخلو : يختلف - ، ص ، ط (١٩) المبدأ : مبدأ ص || الشوق : المتشوق د .

- أو التخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض .
- أو التخيل مع خلق وملكة نفسانية داخية إلى ذلك الفعل بلا روية .
- فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق سمي ذلك الفعل جزافاً ، ولم يسم عبثاً .
- وإن كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس ، سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبيعياً .
- وإن كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة ، لأن الخلق إنما
- يتقرر باستعمال الأفعال ، فما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة .

- وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها وينجو التشوق وهي غاية الشوق فيسمى ذلك الفعل باطلاً، كن -صل في المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك ، فسَمِيَ فعله باطلاً بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية .

وإذا تقرر هذه المقدمات فنقول : قول من يقول إن العبث فعل من غير غاية البتة هو قول كاذب .

وقول القائل أيضاً إن العبث فعل من غير غاية البتة هي خير أو مظنونٌ خيراً ، هو قول كاذب .

- أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ
- حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أي شيء اتفق . وما مثل به في الشك من اللعب بالحمية ، فبدأ حركته القريبة هو القوة التي في العضلة ، والذي قبله

(٢) وملكة : أو ملكة - د ، ص ، م (٤) وإن : فإن ب ، ط || تخيل : التخيل د
(٥ - ٤) قصداً ضرورياً . . . ذلك الفعل : ساقطة من م (٦) الأفعال فإ : الاتعمال فإنما م
(٧) التي : ساقطة من ط (٨) وينجو : وينجوها ب ، د ، ص ، ط ، م || التشوق : بالتشوق
ب ، م || الشوق : التشوق ب ، د ، ط ، م || فسمى : فسمى - (١١) وإذا : فإذا
- ، ط : فإذا ب || قول من يقول : قول القائل - ، د ، ص : القائل م || هو : فهو ب (١٣) أيضاً :
ساقطة من ب || هو : هو ط || هو : وهو ص (١٢ - ١٣) قول كاذب . . . البتة هي : ساقطة من م
(١٧) من : في ط (١٧) حركته : الحركة د || القريبة : القريب ص .

تشوق تخيل بلا فكر ، وليس مبدؤه فكراً ألبتة ، فليس فيه غاية فكرية ، وقد حصلت فيه
الغاية التي للتشوق التخيلي وللقوة المحركة ، فبين أن هذا الفعل بحسب مبدئه المحرك ، مته
إلى غاية ، وأنه إنما لا يتحرك إلى غاية بحسب ما ليس مبدؤه المحرك .

ولا يجب أن يظن أن هذا يصدر لا عن شوق تخيل ، فإن كل فعل نفساني كان بعد
ما لم يكن ، فهناك شوق ما لا محالة ، وطلب نفساني ، وذلك مع تخيل ما ، إلا أن ذلك
التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان ، أو كان ثابتاً ولكن لم يشعر به ، فليس كل
من تخيل شيئاً يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل ، وذلك لأن التخيل غير الشعور بأنه قد
تخيل . وهذا ظاهر ، ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الأمر إلى غير النهاية .

وأما الثاني فلأن لانبعاث هذا الشوق علة ما لا محالة : إما عادة ، وإما شجر عن
هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى ، وإما حرص من القوى المحركة والمحسة على أن يتجدد
لها فعل تحريك وإحساس .

والعادة لذينة ، والانتقال عن المملول لذيد ، والحرص على الفعل الجديد لذيد ، أعني
بحسب القوة الحيوانية والتخييلية . واللذة هي الخير الحسي ، والتخيل ، والحيواني ،
بالحقيقة وهي المظنونة خيراً ، بحسب الخير الإنساني فإذا كان المبدأ تخيلاً حيوانياً فيكون
خيره لا محالة خيراً تخيلاً حيوانياً فليس إذن هذا الفعل خالياً عن خير بحسبه ، وإن لم يكن
خيراً حقيقياً أي بحسب العقل ثم وراء هذا طل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات
جرئية لا تضبط .

وأما الشك الذي يليه فينكشف بأن نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضروري
الذي هو أحد الغايات التي بالعرض. والفرق بينهما أن الغاية بالذات هي الغاية التي تطلب
لذاتها ، والضروري أحد ثلاثة أمور .

(١) ظيس : ظيست ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢) للتشوق : لتشوق ص (٤) تخيل :
+ ألبتة - ، د ، ص ، ط ، م (٧) قد تخيل : قد يتخيل د (١٠) القوى : القوة -
(١١) لها : بها ط || وإحساس : أو إحساس - ، ص ، ط ، م (١٣) الخير : + من ط
(١٤) تخيلاً : تخيليات م : تخيلاً - ، ص ، ط (١٥) خيره : خير من || تخيلاً : تخيلاً ب ، ح ، ص ،
ط ، م (١٦) دون هيئة : ساقط من د (١٨) فينكشف : فيكشف د || بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه صلة للغاية بوجه ؛ مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع به .

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه صلة للغاية ، بل على أنه أمر لازم للصلة ؛ مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدكن حتى يتم القطع به ؛ وإنما لم يكن بد من جسم أدكن لا لدركته ، لكن لأنه كان لازماً للحديد الذي لا بد منه .

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للصلة الغائية نفسها ؛ مثل أن العلة الغائية في الترويج مثلاً التوليد ، ثم التوليد يتبعه حب الولد ويلزمه ، لأن الترويج كان لأجله . فهذه كلها غايات بالعرض الضروري ، لا العرض الاتفاقي . وقد علمت الغايات العرضية الاتفاقية في موضع آخر .

- واعلم أن وجود مبادئ الشر في الطبيعة ، هو من القسم الثاني من هذه الأقسام ، فإنه مثلاً لما كان يجب في الغاية الإلهية — التي هي الجود — أن يؤتى كل ممكن الوجود وجوده الخيري ، وكان الوجود الذي للمركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الجهة المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محرقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات .

وكأننا قد خرجنا عن غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجب عن الشك المورد فتقول :
أما أشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست هي بغايات ذاتية في الطبيعة ، ولكن الغايات

(٣) لغاية : ساقطة من د ، م || أمر (الثانية) : ساقطة من ص ، م (٥) لدركته : دلالة م
(٦) للصلة : للصلط || نفسها : بنفسها ، د ، ص ، م || في : + أمر ب ، د ، ص ، ط ، م
(٧) مثلاً : مثل د || التوليد : لتوليد || ثم التوليد : ساقطة من م || لأن : لأن ب ، م : أن د :
لأن ، ص || فهذه : وهذه ب (٨) وقد : قد ب ، د ، م || الاتفاقية : والاتفاقية ، د ، ط
(٩) موضع : مواضع د (١١) الغاية : الغاية ص ، ط ، م || التي هي : والتي هو د || يؤتى : تؤتى د ؛
بمضى م || الوجود : + الخيري ب ، د ، ط ، م (١٢) الخيري : ساقطة من م || وكان : + منها
مبدأ د ، ط ؛ + منها د ، ص ، ط ؛ + مبدأ د ، ط ، م (١٣-١٢) المركبات :
لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب (١٤) الجهة : جهة د (١٦) وكأننا : فكاننا د || ولنجب :
ولنبحث ب ، د (١٧) الغايات : الغاية ب ، د ، م .

الذاتية هي مثلا أن يوجد الجوهر الذى هو الإنسان أو الفرس أو النخلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان هذا ممتعاً في الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمه ضرورة الفساد ، وأغنى الكائنات من الهوى الجسمانية ، ولما امتنع في الشخص استبقى بالنوع، فالفرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلا، أو غيرها، أو شخص منتشر غير معين ، وهو العلة التامة لفعل الطبيعة الكلية ؛ وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقياً من أن يكون أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تنهى الأشخاص بالعدد غرضاً على المعنى الضرورى من القسم الأول ، لا على أنه عرض بنفسه، لأنه لو أمكن أن يبقى الانسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر لما احتيج إلى التوالد والتكاثر بالنسل .

على أنه وإن سلمنا أن الغرض لا تنهى الأشخاص كان لا تنهى الأشخاص غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص ، لا لاتناه بعد لا تنهى ؛ فإذن الغاية بالحقيقة ههنا موجودة، وهي وجود شخص منتشر، أولا تنهى الأشخاص ثم الشخص الذى يؤدي إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية ؛ بل للطبيعة الجزئية فذ هي غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدها غرضاً وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التى هي غايتها .

(١) هي : هوب || أو الفرس : والفرس د (٢) وكان : فكان ، د ، ط ، م (٣) وأغنى : أغنى ب ، د ، ص ، ط ، م || الجسمانية : الجسائيات ط (٥) معين : معين م (٦) يكون : + له ، ص ، ط (٧) المعنى : معنى م ، ص (٨) والقمر : والفلك ب || والقمر لما احتيج : ساقط من د (١٠) لا تنهى الأشخاص : كان لا تنهى الأشخاص ح || كان لا تنهى الأشخاص : ولا تنهى الأشخاص معنى ح ، م || الأشخاص : + معنى ب ، د ، ص (١١) بعد شخص : ساقطة من م (١٢) بالحقيقة : لا بالحقيقة ص : ساقطة من د ، ص ، ط || موجودة : + بالحقيقة ط (١١ — ١٢) فإذن الغاية . . . شخص منتشر : ساقطة من د ، م (١٣) للطبيعة : الطبيعة م (١٤) الطبيعة : الطبيعة || غاية للطبيعة : غاية الطبيعة د || " فإذ هي غاية للطبيعة الجزئية " : ساقطة من ص || وغاية : أو غاية ب .

وأعنى بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة بالتدبير بشخص واحد .

وأعنى بالطبيعة الكلية القوة القابضة من جواهر السماويات كشيء واحد وهي المدبرة لكلية ما في الكون . وأنت تعلم هذه كلها بعد هذا

- وأما الحركة الذاهبة إلى غير النهاية فإنها واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات .
 ٥ وأيضاً فإن الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة ، بل الغرض هناك الدوام الذي نصفه بعد ، وهذا الدوام معنى واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء لنسلم أن عددها بغير نهاية .

- وأما حديث المقدمات والنتيجة ، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا : إن العلة الغائية تنهاى وتقف ، أن العلة الغائية التي بحسب فاعل واحد وفعل واحد تنهاى ، ولا يجوز أن يكون فاعل طبيعى أو اختياري يفعل فعلاً يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية .
 ١٠

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، وبصير بحسب كل فعل فاعلاً غير الفاعل الذي كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضوع غيره ، فيجوز أن تتكرر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلاً غاية أخرى ، وإن جاز أن يعتبر له كونه فاعلاً بعد كونه فاعلاً إلى غير النهاية ، كانت غاياته بغير نهاية .

- ثم النتيجة هي صلة غاية تامة للقياس الذي يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب قياس فعل مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال له فاعل مستأنف ، وفي كل واحد من صرات كونه فاعلاً غاية محدودة بعينها لا يجوز أن تكون ذاهبة إلى غير النهاية إذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة .
 ١٥

(١) التدبير : لتدبر د || بشخص واحد : بانشخاص الواحد ح ، د ، ص ، ط
 (٢-١) بالطبيعة الجزئية . . . وأعنى : سافطة من م (٢) بالطبيعة : طبيعة د || من : ف ، ب ، ح ، ط ، م
 || وهي المدبرة : والمدبرة ب ، م : هي المدبرة ط (٣) لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط
 || وأنت : فأنت د || كلها : + من ب ، د ، ص ، ط ، م (٤) فإنها : فإنه د
 (٨) بقولنا : في قولنا ح ، ص ، م (٩) بحسب : بحسب ص ، ط (١٣) تتكرر : تكترم : تتكرر
 ح ، ص || فاعلاً : + وغيره ط (١٤) غاياته : غايته ح (١٥) غاية : سافطة من
 ب ، ح ، د ، ص ، م || للقياس : القياس ط (١٦) فعل : سافطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٧) له :
 لها ح ، ط (١٨) إذ : أرد || واحدة : واحد د .

وأما الشك الذي يليه فينحل بأن يعلم أن الغاية تفرض شيئاً . وتفرض موجوداً ، وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً ، كالفرق بين الأمر ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته فاستأنف تأمله من الإنسان . فإن للإنسان حقيقة هي حده وماهيته من غير شرط وجود خاص أو عام في الأعيان أو في النفس بالقوة شيء من ذلك أو بالفعل .

وكل علة فإنها من حيث هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية، فالعلة الغائية هي في شيئيتها سبب لأن تكون سائر العلل موجودة بالفعل عللاً، والعلة الغائية في وجودها مسببة لوجود سائر العلل عللاً بالفعل ، فكأن الشيئية من العلة الغائية علة علة وجودها ، وكأن وجودها معلول معلول شيئيتها ، لكن شيئيتها لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في النفس أو ما يجرى مجراها ، ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها إلا علة أخرى غير العلة التي تحرك إليها أو يتحرك إليها .

واعلم أن الشيء :

يكون معلولاً في شيئيته .

ويكون معلولاً في وجوده .

فالمعلول في شيئيته مثل الاتينية ، فإنها في حد كونها اتيلية معلولة للوحدة .

والمعلول في وجوده ظاهر لا يخفى .

وكذلك قد يكون للشيء أمر حاصل موجود في شيئيته مثل العمدية للاتينية .

(١) تفرض : تفترض م (٢) إلا : + يكون م (٣) وتحققته : وتحققه = ساقطة من د || فاستأنف تأمله : واستأنف تأمله ص ؛ فاستأنف بأمثلة د ؛ ساقطة من ط (٤) وجود : وجوده = (٣-٥) فاستأنف تأمله أو بالفعل : ساقطة من ب ، م (٧) لأن تكون : لا يكون ب ، د || لوجود : + سبب ط (٨) فكان : وكان = ص ، ط || الشيئية : + بالفعل م || وجودها : لوجودها = د ، ص ، ط ، م || وكان : فكان ب ، ص ، ط ، م (٩) لكن شيئيتها : ساقطة من د || النفس : قس ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يجرى : وما يجرى د (١٠) مجراها : مجراها ب ، د ، م || شيئيتها : شيئية م (١٤) فالمعلول : والمعلول د ، م || الاتينية : تينية = ص ، ط || فإنها : فإنها د || كونها : كونها د (١٥) وجوده : وجود د (١٦) للشيء : للشيء د || موجود : لوجوده د .

وقد يكون الأمر زائداً لأمر زائد على شئيته مثل كون التريبع في الخشب أو الحجر .

والأجسام الطبيعية علة لشئيتها كثير من الصور والأعراض ، أعنى التي لا يتجدد إلا بها ، وعلّة لوجود بعضها دون شئيته كما يظن أن الحكم في التعليمات كذلك .

- فقد سهل لك أن تفهم أن العلة الغائية في الشئية قبل العلة الفاعلة والقابلة ، وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضاً العلة الغائية في وجودها في النفس قبل العلة الأخرى . أما في نفس الفاعل فلائها توجد أولاً ثم يتصور عنده الفاعلية ، وطلب القابل ، وكيفية الصورة . وأما في نفس غير الفاعل فليست لبعضها ترتيب على الآخر ضرورى ، فإذن في اعتبار الشئية واعتبار الوجود في العقل ليست علة أقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة سائر العلة عللاً ، ولكن وجود العلة الأخرى بالفعل عللاً ، علة لوجودها ؛ وليست العلة الغائية علة على أنها موجودة ، بل على أنها شئء .
- فبالجهة التي هي علة ، هي علة العلة ؛ وبالجهة الأخرى هي معلولة العلة .

- هذا إذا كانت العلة الغائية في الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست في الكون ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيتضح في موضعه فلا يكون شئء من العلة الأخرى علة لها ولا في الواحد الذى هو الحصول والوجود ؛ فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلة لا لأنها علة غائية ولكن لأنها ذات كون ؛ ولو كانت ليست ذات كون ، لما كانت معلولة ألبتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العلة في أن تكون عللاً مثل أن تكون علة فاعلية وعلة قابلة وعلة صورية ، لا في أن تكون كائنة

(١) لأمر زائد : الأمر زائداً = الخشب أو الحجر : خشب أو حجر = م ، (١ - ٢) مثل كون التريبع لشئيتها : ساقطة من ب (٢) أعنى : ساقطة من ط (٣) شئيته : شئيتها ط (٤) سهل : اتضح ب || أن تفهم : إذن ب || العلة : العلة ط || الفاعلة : الفاعلية ب ، = د ، م ، ص || القابلة : القابلة ب ، = د ، م ، ص (٧) الفاعلية : الفاعلية ب ، د ، م || وكيفية : وكيفية ط (٨) الآخر : الأخرى ط (٧ - ٨) وأما في نفس ضرورى : ساقطة من م (٩) ولكن : لكن ب ، د ، م ، ص ، ط ، م (١٠) موجودة : موجود = (١١) هي (الثانية) : ساقطة من د || علة العلة : + هي علة ط || هي (الثالثة) : وهي ب ، = د ، م ، ص ، ط || معلولة العلة : + الأخرى د (١٥) معلولة : معلولاد || لأنها : لأنها ب ، = د ، م ، ص ، ط ، م .

وموجودة في أنفسها ؛ فلذن الذي بالذات للعلمة الغائية بما هي علة غائية ، أن تكون عله لسائر العلل ويعرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً في الكون أن يكون معلولاً من جهة الكون .

فقد تبين لك أنه كيف يكون الشيء علة ومعلولاً ، على أنه فاعل و غاية ، وهذا من المبادئ للطبيين .

وأما البحث الذي بعد هذا فينكشف بما نقوله : إن الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً في منفعل قابل للفعل .

وغاية لا تكون صورة ولا عرضاً في منفعل قابل ألبتة فتكون في الفاعل لا محالة ؛ لأنها إن لم تكن في الفاعل ولا في المنفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم بنفسه جوهرًا حدث لا من مادة ولا في مادة ، فلا يكون لها وجود ألبتة .

فمثال الأول صورة الإنسانية في المادة الإنسانية ، فإنها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها .

ومثال الثاني الاستكان ، فإنه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدأ لحركة كونه ، وليس هو ألبتة صورة في البيت . ويشبه أن تكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدأً قريباً للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة في تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

(١) في أنفسها : لاني أنفسها ص (٣) جهة : جملة ط (٤) قد : قدم (٥) للطبيين :
 للطبي ط (٦) فيكشف : فيكشف د || إن : إلى د (٧) تنقسم : منقسمة - د ، ص ، م
 (٩) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م (١٠) ما يقوم : بما يقوم ط ، ثم
 (١٢) في المادة : في مادة - || الفاعلة : الفاعلية - د ، ص (١٣) مادة : المادة د (١٤) فإنه : فإنها -
 || مبدأ : + الحركة - د ، ص (١٧) المتعاطاة : المتواطأة د (١٨) صورة : صورته ط .

الإنسان يبني بيتا ليستكن فيه ؛ فإنه من جهة ما هو طالب الكنّ داع إلى البناء وعلّة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن ، فيكون الغاية لما هو مستكن ، غير الغاية لما هو بان . وإذا كان كذلك فيكون أيضا في الإنسان الواحد المستكن الباني غاية بما هو مستكن غير غايته بما هو بان .

- وإذ قد تقرر هذا فنقول : أما في القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود ؛ لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل ، وهي بالقوة ؛ ونسبة إلى القابل ، وهي بالفعل قابل ، ونسبة إلى الحركة ؛ فهي بقياسها إلى الفاعل غاية وبقياسها إلى الحركة نهاية وليست بغاية ؛ لأن الغاية التي لأجلها الشيء ويؤمها الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء ، بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع انتهائها ؛ وهي بقياسها إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ؛ لأن الشر هو العدم لكماله ، والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقياس إلى القابل وهو بالفعل صورة .

- وأما الغاية التي بحسب القسم الثاني فيبين أنها ليست صورة للمادة المتفعلة ، ولا هي نفس نهاية الحركة . وقد بان أنها تكون صورة أو عرضاً في الفاعل ، ويكون لا محالة قد نرح بها الفاعل من الذي بالقوة إلى الذي بالفعل ، والذي بالقوة هو لأجل العدم الذي يقارنه شر ، والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله . فتكون إذن هذه الغاية خيراً بالقياس إلى ذات الفاعل ، لا إلى ذات القابل ؛ فإذا نسبت إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا نسبت إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

- (١) ليستكن : ليسكن م || فيه : ساقطة من م ، م (٢-٣) فتكون الغاية لما هو بان : ساقطة من م (٥) قد : ساقطة من ط ، م
(٦) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م || وهي : وهو ط (٧) وهي : وهو ، ب ، ط || قابل : ساقطة من م || بقيامها : بقيامها - (٨) بقيامها : بقيامها || وبقيامها إلى الحركة : ساقطة من ط || وليست بنهاية : + لغاية الحركة - (٩) بها : به د (١٠) وهي : وهو ، م ، د ، ط ، م || بقيامها : بقيامها م ، م ، د ، ط ، م (١١) وبالقياس : والقياس د (١٥) هو : + هو د (١٦) الخير : ساقطة من م || هذه : هي د (١٧) ذات الفاعل : للفاعل د || لا : + بالقياس د || فإذا : وإذا د || نسبت : نسب م ، م ، د ، م .

الفعل ومستكمل ، كانت خيراً إذا كان ذلك الخروج من القوة إلى الفعل في معنى نافع في الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية فليس يجب أن يكون خيراً حقيقياً ، بل قد يكون خيراً مظنوناً ، فيكون إذن كل غاية فهي باعتبار غاية ، وباعتبار آخر خير إما مظنون وإما حقيقي ، فهذا هو حال الخير والعلّة التمامية .

وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئاً واحداً له قياس إلى القابل المستكمل به ، وقياس إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاعل متفعلاً به أو بشيء يتبعه كان قياسه إلى الفاعل جوداً وإلى المتفعل خيراً ؛ ولفظة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأول في اللغات إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستعوض منها بدلاً ، وأنه إذا استعاض منها بدلاً قيل له مبيع أو معاوض ، وبالجمله معامل ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال المستحسنة لا تعد عند الجمهور من الأعواض ، بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها في موضوعات يظن أن المفيد غيره فائدة يربح منها شكراً هو أيضاً جواد وليس مبيعاً ولا معاوضاً ، وهو في الحقيقة معاوض ؛ لأنه أفاد واستفاد سواء استفاد عوضاً مالياً ، إما من جنسه ، وإما من غير جنسه ، أو شكراً ، أو ثناء يفرح به ، أو استفاد أن صار فاضلاً محموداً ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم يفعله لم يكن جميلاً الحال في فضيلته .

لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في الأعواض ، فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشيء من هذه الخيرات المظنونة أو الحقيقية التي يحصل له بذلك ثناء ، جواداً ؛

(١) إذا : وإذا : ب ، ح ، د ، ص || كان : كانت ، ح ، ص ، ط (٣) تخيلية : تخيلية ط || فليس : فليست د
 (١٠) لغيره : لغير ص (١١) الأحوال : الأفعال ح || المستحسنة : المستحبة ح ، د ، ص ، م (١٢) الأعواض :
 الأمراض م || يقررونها : يقررونها د ، م (١٣) أن : ساقطة من ب ، د ، ط || يربح : يربح د
 || معاوضاً : معاوض م (١٤) معاوض : معاوض م || استفاد : ساقطة من ح || عوضاً : + ما
 ح ، ص ، م || مالياً : ساقطة من د ، م || إما : ساقطة من ب ؛ + هو د (١٥) وإما : +
 هو د ؛ أو ط ، م || يفرح : ويفرح د (١٦) لو لم : + يكن د (١٧) تسمية :
 تسميته د (١٨) بشيء : لشيء ب ، ح ، د ، م || هذه : هذا د || الخيرات : الحركات م
 || ثناء : ساقطة من ب ، م .

- ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جواداً، إذ الواحد منهم إذا أحسن إليه اعوض وإن كان شيئاً غير المال، ففطن له، استخف المنة أو أنكرها وأبى أن يكون المحسن إليه جواداً إذ كان فعله لعملة، فإذا حقق وحصل معنى الجود كان إفادة الخير كجلا في جوهره أو في أحواله من غير أن يكون بإزائه، عوض بوجه من الوجوه، فكل فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدي إلى شبه عوض فليس بجواد، وكل مفيد للقابل صورة أو عرضاً وله غاية أخرى يحصل بالخير الذي أفاده إياه فليس بجواد .

- بل نقول : إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات ؛ وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته ، أو بحسب مصالح ذاته ، أو بحسب شيء آخر في ذاته ، أو في مصالحه . ومعلوم أنه إن كان بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في مصالحه ، وبالجملة بحسب أمر يعود إلى ذاته بمائلة ما ، فذاته ناقصة في وجودها ، أو في كالاتها . وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه عنه بمؤتلة ، حتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحال لو صدر عنه ذلك ، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه لمحمدة أو غيرها من الأغراض الخاصة في ذاته ولا ضده غير الأجل به وغير الجالب إليه محمدة أو غيرها من الأغراض المسأورة والنافعة، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى والأحسن به ، فيكون لا داعي له إلى ذلك ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابلة .

- (١) إذ : و ب || لعوض : لغرض من م ، م ؛ + أيضا ص (٢) أو أنكرها : وأنكرها م
 || وأبى : و إلى د || إليه : ساقطة من م || إذ : إذا ط (٣) وحصل : واجعل د
 (٤) عوض : غرض ب || يؤدي : ويؤدي د (٥) وكل : فكل ب ، ط || وله : فله د
 (٧-١٨) بل قول مقابلة : ساقطة من م (٨) ذاته (الأولى) : وذاته د (٩) إن كان : +
 غرضه ط (٩-١٠) إنه إن كان مصالح ذاته : ساقطة من ب (١٠) أو بحسب شيء
 آخر في مصالحه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || إلى : على ب ، د ، ص ، ط || بمائلة : بمائلة د
 (١٢) بحيث : بحسب د || عنه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || حتى : وحتى ب ، ح ، د ، ص
 (١٣) ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (١٤) إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) الخاصة :
 الخاصة ب || محمدة : لمحمدة ط (١٦) الأولى : + به د ، ص (١٦-١٧) والأحسن به :
 ولا حين فيه د (١٧) به : فيه ح ، ص || ولا مرجح : والمرجح ح ، ص ، ط

ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون مصدرأ لأمر من الأمور عن طلة من العلل ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل القاصد بالقصد المذكور أن يكون إنمأ يفيض خيراً على غيره؛ لأنه أولى به، وضده غير الأولى به، ويرجع آخر الأمر إلى غرض يتصل بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى ذاته ، وحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصالحها، بل يكون كونه عن ذاته كون الأغراض التي تختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كلاً وحظاً خاصاً .

وكذلك فإن سؤال اللم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات . مثاله إذا قيل للفاعل: لم فعلت كذا؟ فقال: لينال فلان غرضاً؛ فيقال له: ولم طلبت أن ينال فلان غرضاً؟ فقال: لأن الإحسان حسن، لم يقف السؤال؛ بل قيل: ولم تطلب ما هو حسن؟ فإذا أجيب حينئذ بخير يعود إليه أو شر ينتفى عنه ، وقف السؤال، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقاً .

وأما الشفقة والرحمة والمطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، ودواع يذم عاملها أو تحبط به منزلة كماله . فالجود إفادة الغنى في جميع الجهات عن الإفادة كلاً فيكون ذلك المعنى بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل إفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بموض أو لا بموض ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً إلا أن يكون لا بموض . فهذا هو البيان الحقيقية الخير والجود .

وقد تكلمنا على العال وأحوالها ، وبقي أن نكمل فيها القول فتقول : إن هذه العلل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع في كثير من الأمور الموجودة في العلوم، فإن الأمور

(١-١٥) ومثل ... كاله : ساقطة من م (١) وعن : أو عن ، د ، ص ، ط || ليست : وليست د (٢) مصدر الأمر : مصدر أمر - (٣) بالفاعل : للفاعل || بالتصدي : التصدي ، ه ، المقصد د (٤) على غيره : + جهة خبرية ط || الأمر : الأمور د || يتصل : + به ب (٥) إلى : على ب ، د (٦) بالقياس : وبالقياس د (٧) تنال : نال د || خاصاً : خاصة - (٨) وكذلك : ولذلك ، ط ، ه (٩) فقال : فيقول له ص (١٠) فقال : فيقول له ص (١١) عنه : منه ب (١٢) الشر : شر - || لذاته : بذاته ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وأما : فأما د ، ط || والرحمة : والرحمة - د (١٤) التقصير : التقصير || ودواع : ودواع د || عاملها : عاملها ، ح ، د ، ط (١٥) فالجود : + هو ب ، د ، ص ، ط ، م || المعنى : المعنى د : ساقطة من ص ، ط (١٧) جوداً : جواداً م (١٨) بموض : لموض ب ، ح || فهذا هو : هذا هو ، د (١٩) وقد : فقد د ، ص ، م || تكمل : تكمل ب ، ح ، د ، ط ، م || فيها : فيه ب || إن : ساقطة من م || هذه : هذا د (٢٠) تجتمع : لا تجتمع ب ، د ، ص ، ط ، م .

التي تتحرك والتعليميات لا يظن أن فيها فاعلا أى مبدأ حركة، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضاً لها مادة بل إنما يبحث عن صورها ، فلذلك استخف بها من استخف ، قائلاً : إنها لا تدل على علة تامة ، فالنظر فيها لهذا العلم لا أن علماً واحداً يتناولها ، كما للتقابلات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذى به هذا العلم واحد يشرح أمرها .

- وذلك لأننا وإن سلمنا أن هذه العلل لا تجتمع في العلوم كلها حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة ، فإنها أيضاً قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ، ولو كانت أيضاً في علم واحد لم يكن في منة صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعى مثلا الذى في صناعته هذه المبادئ كلها ، أن يبينها ، لأنها مبادئ للعلم الطبيعى ويتكلم فيما يعرض لها على أنه ليس الأمر كذلك . فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل ، فالأمور التعليمية في طبائعها إنما يجب وجودها بغيرها ، وطبائعها لا تفارق المادة وإن بردت عن المادة في الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المادة ، ويكاد أن تكون المقادير هيولات قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضاً للعدد ، والعدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل وحيث كانا ، كان تمام ، والتمام هو الاعتدال ، والتمديد والترتيب التي بها يكون لها ما يكون من الخواص ، وإنما هي لأجل أن يكون على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتمديد ، فإن منع أن يكون هذا تماما أى غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيرا ويكون علة لأنه خير ، وهناك أيضاً إنما كان علة لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير إن كان تماما للحركة ، إذ كان السبيل إليه بحركة .

(١) والتعليميات : والتعليميات ب ، د ، ط ، م || أى : + أود (٢) فذلك :
فذلك ب ، د (٣) علة : طته ، ص ، ط (٤) لا : لام (٥) هذا : وهذا ب
(٦) سلينا : أسلينا د (٧) للعلوم : + في علوم ط || قد توجد : + متفرقة د || في علوم : على علوم د
(٨) ولو : فلود || أيضا : ساقطة من ط || مة : مته ، د ، ص ، ط || الواحد : ساقطة من ط
(٩) مبادئ : مباد ، د ، ص || لأنها مبادئ للعلم الطبيعى : ساقطة من م (١١) طبائعها : طبائعا ب ، د ، ص ، م
|| بغيرها : لغيرها ح (١٢) عن المادة : ساقطة من ب ، ح || المادة في : ساقطة من د ، ص
|| من : عن د || التشكل : التشكيل م (١٣) أن : ساقطة من م || هيولات : هيويات د ، ط ، م
(١٤) مبدأ : منس د || وحيث : حيث م (١٥) لها : ساقطة من م (١٧) ويكون : أو يكون
ب || علة : غائية ط (١٨) وهناك : أو هناك د || ثم : + إن د (١٨) كان : يكون د (١٩) إذ : أود .

ولولا أن الخواص واللوا في التي لهذه هي غايات تتأدى إليها هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغايات، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة، ولا تكون الغاية هي الاستدارة فسمها بل شيء من خواصها ولو احتمها، فتطلب الدائرة لها، فقد صارت هذه العلل أيضا مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم، وليس ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علما علما، لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للشيء؛ فإن هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات إذا كانت لذاتها أولا وكانت لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية، ولو كانت هذه علوما مفردة لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة. والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم، أعني العلم الناظر في العلل الغائية للأشياء.

(١) هيئاتها : مبادئها ، ص ، د ، د ، م
 (٢) مستديرة : مستديرات ، د ، د ، م
 (٣) أيضا : ساقطة من م || وليس : + إنما ، د ، د ، ص ، ط ، م || مشتركة
 فيجب هذا العلم : ساقطة من م (٥) علما (الثانية) : ساقطة من د || وعارض : وطار
 (٦) لجزئيات : في الجزئيات د || كانت : كان د || أولا : وأولا ، ص ، د ، ط ، م ||
 وكانت : كانت م (٩) للأشياء : الشيء ط || للأشياء : + بل قول إن الفرض والمراد
 في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات وذلك لأن الفرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح
 ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان عرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته
 وبالجملة بحسب أمر يعود على ذاته بمادة ما ، فذاته ناقصة في وجودها أو في كالاتها وإن كان بحسب شيء آخر
 فلا يتخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه بمنزلة وحتى إنه لو لم يصدر عنه
 ذلك الجزء الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كسأله لو صدر عنه فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به
 وأجلب لمحمدة أو غيرها من الأعراض الخالصة في ذاته ولا ضده غير الأجل به وغير الجالب إليه بمحمدة أو غيرها من
 الأعراض الماثورة والنافعة وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك هو الأولى به والأحسن به فيكون له داعي له ولا مرجح
 لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابله ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر عن طبع أو عن إرادة لست على سبيل
 إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور عن حلة من اللطل بأن يجب وإما
 أن لا يكون الأولى بالفاعل القاصد القصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزءا على غيره لأنه أولى به وضده عن
 الأولى به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل بذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته وحيث لا يكون وجود ذلك
 المرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصلحتها بل يكون كونه عن ذاته كون الأعراض
 الذي يختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كالا وحظا خاصا وكذلك فإن سؤال الكم لا يزال يتكرر إلى أن
 يبلغ المبلغ الرابع إلى الذات مثاله إذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال ليئال فلان غرضا فيقال له ولم طلبت أن ينال
 فلان غرضا فقال لأن الإحسان حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فإذا أجيب حيثنذ بخير يعود عليه
 أو شربني عن وقف السؤال فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشرع هو المطلوب بذاته مطلقا وأما الشفقة
 والرحمة والطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير والنعم بما يقع من الانتصير وغير ذلك فهي أعراض خاصة
 للفاعل ودواعي تدم حاصبا أو تنحط به منزلة كاله م .

المقالة السابعة

وفيها ثلاثة فصول

(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) ثلاثة فصول : ساخطه من ب ، ح ، د ، ص .

Book of Numbers

Chapter 1

The Lord spake unto Moses and Aaron in the wilderness of Sinai, saying unto them, Lift up your faces toward the wilderness, and see, and tell me what it is.

[الفصل الأول]

(أ) فصل

في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

- يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الأمور التي تختص بالهوية
من حيث هي هوية أو تلحقها ، ثم الواحد والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء
حتى أن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال له إنه واحد باعتبار ، وكل شيء
فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك ، بل هما واحد
بالموضوع ، أي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ، ولو كان المفهوم من الواحد من
كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا ، كما ليس واحدا ،
وإن كان يعرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة إنها كثرة واحدة ولكن لا من حيث
هي كثرة .

- غرى بما أن نتكلم أيضا في الأمور التي تختص بالوحدة ومقابلاتها أي الكثرة مثل
الهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمثابرة ومقابلاتها ، بل الكلام في الجانب المقابل
لها أكثر ، فإن الوحدة متشابهة وما يضادها متفنن متغير متشعب ، فالهوية هو أن
يحصّل للكثرة وجه وحدة من وجه آخر ، فمن ذلك ما بالعرض وهو على قياس الواحد

(٢) فصل ساقطة من د (٣) الوحدة : الواحد م || الهوية : الهوية ب ، د ، ص ، ط ، م || وأقسامها : ساقطة
من ح ، ص ، ط (٤) من الغيرية : من الغير ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) م : هو ط || أو تلحقها :
وتلحقها ب ، ح ، د ، ص (٧) أن يقال : أن قول ب ، م (٨) ولذلك : وكذلك م
(٩) بذلك : بذلك ب ، ح ، د ، ط ، م || المفهوم من : مفهوم ب ، م (١٠) الموجود : الموجود
(١١) للكثرة : للكثير د (١٢) كثرة : كثير د (١٣) بنا : بنا ط || أيضا : ساقطة من د ||
بالوحدة : بالوجود || ومقابلاتها : وبمقابلها ب ، ح ؛ وبمقابلها ص ؛ وبمقابلها م ؛ ولقائباتها
(١٤) الهوية : الهوية ب ، ح ، ص ، ط ، م ؛ + هوية د (١٥) أكثر : في الأكثر د : في الكثرة ح
|| متغير : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فالهوية : فالهوية ب ، م (١٦) يحصل : يحصل ط ،
م || للكثرة : للكثير ب ، د ، م ؛ + من ط ، م || ما بالعرض : بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م .

بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو ، وما كان هو هو في الكيف فهو شبيه ، وما كان هو هو في الكم فهو مساو ، وما كان هو هو في الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذي بالذات فيكون في الأمور التي تقوم الذات ، فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس ، وما كان هو هو في النوع قيل مماثل . وأيضا ما كان هو هو في الخواص يقال له مشا كل . ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه .

ومقابل الموهو على الإطلاق الغير . والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع ، وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ، ويجوز أن يكون الغير بالعرض شيئا واحدا وهو غير لنفسه من وجهين . وأما الآخر فاسم خاص في الاصطلاح للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن المخالف بخالف بشيء ، والغير قد يفاير بالذات ، والمخالف أخص من الغير وكذلك الآخر . والأشياء المتغايرة بالجنس الأعلى إذا كانت مما يحل المواد بنفسها تبايرها بالجنس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة .

وأما المتغايرات التي تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التي دون الأعلى ، فيستحيل البتة أن تجتمع في موضوع واحد ، وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى متقابلات وقد علمت في المنطق عددها وخصاياتها والقنية ، والعدم منها ، تدخل بوجه تحت التناقض ، والأضداد تدخل بوجه تحت العدم والقنية . ووجه دخول العدم تحت السالبة ، غير وجه دخول الضد تحت العدم .

ولكن يجب أن تعلم أن العدم يقال على وجوه: فيقال لما من شأنه أن يكون لموجود ما وليس له ؛ لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما

(١) فكما: كما - (٣) التي: + تقدم د || الذات: بالذات - ص || هو (الثانية): ساقطة من د (٤) ما كان: فإن كان ط (٥) المعرفة: المعروفة م (٦) الموهو: هو هو د || عل: لا عل - (٧) وهو: هو ب، د، ص، ط، م (٨) وأما: فأما د، ص، م || في الاصطلاح لخالف: في إصلاح ما للخالف ب، د، ص، م (٩) بأن: فإن ب، د، ص || بخالف بشيء: بخالف لشيء - بخالف بشيء م (١٢) المتغايرات: المتغايران م || تحت: بحسب د || التي: ساقطة من ب، ص، ط || الأعلى: العل ب (١٤) متقابلات: مقابلات ب، د، ط (١٥) وخصاياتها: وخصاياتها م: وخصاياتها ط || والقنية: فالقنية ط || بوجه: ساقطة من ب || التناقض: + بوجه - (١٦) والقنية: والوجود - (١٨) من: ساقطة من م (١٨ - ١٩) لموجود ما... أن يوجد لأمر ما: له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما - له وإن كان من شأنه ط: له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما - ص .

كالبصر فإنه من شأنه أن يكون لشيء ما ، لكن الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له . ويقال لما من شأنه أن يكون بلجنس الشيء وليس للشيء ولا من شأنه أن يكون له جنسا قريبا أو بعيدا .

ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشيء وليس من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة . ويقال لما من شأنه أن يكون للشيء وليس له مطلقا أو في وقته أو لأن وقته لم يحن كالمرد أو لأن وقته قد فات كالدردي والضرب الأول يطابق السالبة مطابقة شديدة وأما الوجوه الأخرى فيخالقها ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد الشيء لا بتمامه ، فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا هو أيضا بصير مطلق لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعنى الإنسان لا العين .

ثم إن عدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس . وأما عدم فلا يحمل على الضد لأنه :
١٠ ليس المرارة عدم الحلاوة ، بل هي شيء آخر مع عدم الحلاوة ؛ فإن عدم وحده قد يكون في المادة وقد يكون مصاحبا لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أولا يكون لإمع عدم . وهذه هي الأضداد ، وليس السبب في تقابلها تغير الأجناس وقد بينا ذلك ؛ بل السبب في ذلك أن ذواتها في حد أنفسها وحد فصولها تتناع عن الاجتماع وتتفاسد ،

(١) كالبصر : كان كبصر د || فإنه : فإن كان د || ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط (١-٢) كالبصر فإنه . . . البصر له : ساقطة من م (٢) بلجنس : ساقطة من ص ، د ، ط || بلجنس الشيء . . . أن يكون : ساقطة من د (٣) له : + كان ب ، د ، م || أو : + جنسا ط (٢-٣) ويقال لما من شأنه . . . جنسا قريبا أو بعيدا : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنسا بعيدا أو قريبا ص (٤) وليس : فليس ص (٦) لأن : ساقطة من م || كالدردي : كالدرط || السالبة : بالسالبة ط (٧) فيخالقها : فيخالقه ط (٨) فقد : قد ص ، ص ؛ قدته د ، م || لا بتمامه : بتمامه ص ، د ، ط ، م || هو : ساقطة من ص ، ص || مطلق : ساقطة من ص ، ص ، ط (١٠) حل الضد : عليه الضد ص ، ص ، ط (١١) المرارة : المرة ط || هي : هو ب ، ط || فإن الدم : فالعدم ب ، م (١٢) أولا : ولاب (١٣) وقد : قد ب ، ص ، ط ، م (١٤) الاجتماع : الإجماع م || وتتفاسد : ويفاسد ط .

وإذ ليس شئ من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن تكون الأضداد الحقيقية واقعة تحت جنس ، وأن يكون جنسا واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تتخالف بالفصول ، وتكون الأضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون ، والحلاوة والمرارة تحت الذوق .

٥ وأما الخير والشر فليسا بالحقيقة أجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطئ ولا الشر ، ومع ذلك فالشر يدل في كل شئ بوجه ما على عدم الكمال الذي له ، والخير على وجوده ؛ فيبينها مخالفة العدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشترك في غير جنس الخير والشر ، وإنما تشترك في المحسوس أو في المتخيل وغير ذلك ، فليست أنواعا للخير والشر ويشبه أن يكون أهل الظاهر من النظر عمدوا إلى الأشياء التي هي متضادة ولها أجناس قريبة تدخل فيها ، وطبقة منها موافقة للحاسة أو العقل وطبقة مخالفة وطبقة منها موافقة للإيجاب ، والأخرى للفصل ، وطبقة مخالفة لأيهما كان ، فالتقطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف بفعلوا أحدهما جنسا لطبقة ، والأخرى لطبقة أخرى ، وليس الواجب كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة اللوازم لأنها ليست للأشياء في أنفسها بل بالإضافة.

١٠ ثم إن الأمور الموافقة والمخالفة إذا جمعا كطبيعتين وجد لهما أشياء يصلح أن تجعل بحسب الاعتبار المختلفة كالأجناس لها فإنها تدخل في جملة الأفعال والافعال من جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات أخرى ، فإنها من حيث

(١) بمتضادة : لمتضادة د : بمتضادم (١-٢) واقعة تحت جنس : واقعة في الجنس ط ؛ واقعة في جنس ب (٢) جنسا : جنسها ب ، ح ، د ، ط ، م || وتكون : فتكون ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) الغير : + في الجملة ط || في الصورة : صورة ط (٥) متواطئ : المتواطئ ط : متواطئ د ، م ؛ + فيه ح ، م (٧) غير : ساقطة من د (٨) وإنما : فانها ح ، ص ، ط || في : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط (٩) النظر : النظري ط (١٠) فيها : فيها ط || لقاسة أو العقل : ساقطة من د (١١) للإيجاب : الإيجاب د || والأخرى : أخرى ح ، د ، ص || للفصل : الفصل د || لأيهما : لأيهما د (١٠-١١) وطبقة مخالفة : وطبقة مخالفة لأيهما : وطبقة مخالفة لأيهما ط ، م (١٢) بفعلوا : بفعلوا د || أحدهما : أحدهما ح ، د ، ص ، ط ، م || والأخرى : والأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م || لطبقة أخرى : للطبقة الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م || الواجب : مشطوبة من م (١٣) ليست : ليس ب || بالإضافة : الإضافة م (١٤) جمعا : جعلوا ص || كطبيعتين : كطبيعتين د || أشياء : الأشياء د (١٥) بحسب : تحت ط || لها : لها د || فإنها : فإنها د ؛ + قد ج ، ص ، ط (١٦) باعتبارات : باعتبارات ح ، د ، ص || أخرى : أخرى ح ، د ، ص ، م .

- هي صادرة من أشياء هي أفعال ، ومن حيث هي حاصلة عن أشياء في أشياء هي انفعالات ، ومن حيث يترعرع عنها هيآت قارة في حواملها فهي من الكيفيات ، ومن حيث أن الموافق موافق لموافقة فهي من المضاف ، فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة مصروفا إلى أحد هذه المعاني بعينه دخل في الجنس الخاص له ، لست أقول إن شيئا واحدا يدخل في أجناس مختلفة فهذا مما نحرمه ، بل كل اعتبار هو شيء آخر ، وهو الداخلة في جنس آخر ولا هذه بالحقيقة أجناس بل كأجناس ، لأنها أمور مركبة من معنى ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون في ذواتها كيفيات وتكون سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع الاجتهاد كله في أن تجعل الموافقة والمخالفة مما يسندها إلى الأجناس العالية فإن لتلك الطبائع الأضداد التي جعلت طبيعتين أجناسا حقيقية غير الموافقة والمخالفة هي تدخل فيها وقد علمت هذا في موضعه .
- ١٠

- وأما القول بوجود الضدين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضا قول متوسع فيه ، فإن الشجاعة في نفسها كيفية ، وباعتبارها تكون فضيلة ، وكذلك التهور في نفسه كيفية ، وباعتبارها ما يكون رذيلة ، فالفضيلة والرذيلة ليستا من الأجناس لهذه الكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب ليسا جنسين للروائح والمذوقات بل لوازم لها بحسب اعتبارات تلحقها .
- ١٥

فالشجاعة في ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن وإنما المتضادان هما التهور والجبن الداخلان في باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللامشجاعة كما قلنا في المساوي

- (٢) انفعالات : الاقملات ط || عنها : منها ، ح ، ص ، ط ، م || قارة : قادرة د
 (٣) موافق : ماوافق د || فإذا : وإذا ، ص || اسم : + الشيء ، ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) لست :
 ليست م (٥) فهذا : وهذا ، ح ، ص ، م || هوشى : وهوشى م (٦) في جنس آخر : في الجنس الآخر ط
 || بالحقيقة : وبالحقيقة د (٧) أوإضافة : وإضافة - (٨) مع : + وضع ط
 || عما : فاد || يستدعا : يستدعا ، ح ، ص ، ط (٩) الطبائع : لطبائع د || الأضداد : للأضداد
 || طبيعتين : طبيعتين ص (١٠) فيها : فيها ط || في موضعه : في موضع
 ب ، د ، م ، ه في مواضع أخرى (١١) فهو : وهو ، م (١٢) وباعتبار : وهو باعتبار ،
 ح ، ط ، م ، ه (١٣) في نفسه : في نفسها ، ح ، د ، ص ، ط ، م || ليستا : ليسا ، ح ، ص ، ط
 (١٤) وغير الطيب : ساقطة من د || ليسا : + من ص || والمذوقات : والمذافات ، د ، م
 (١٦) هما : هو - (١٧) المساوي : الماوى د ؛ + في آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د .

وما يقابله ، ثم اللاشجاعة كالجنس للتهور والخبث ، فإذا ضادت الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها بل إنما تضاده لعارض فيها هو أن هذه مجودة وفضيلة ونافعة . وذلك مدموم ورذيلة وضار ، فالأضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع الواحد ، فمنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استحالة في غيرهما ، ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يمرض له أحدهما فإن مزاجا ما يحلو به الشيء ، وإذا أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة الحار إلى البارد .

ولما كان الضدان يكونان في الجنس فلا يخلو إما أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإما أن يكون ليس كذلك . فلا يخلو : إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهما مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا ، فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ، ويكون التضاد غاية الخلاف للتقابلات المتفقة في الجنس والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن ، لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر فالتضاد خلاف تام ، ولذلك فإن ضد الشيء واحد .

وأما إن جعل جاعل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال ، لأن التخالف بين الواحد وبينهما إما أن يكون في معنى واحد من

(١) فاذا : فإن ، د ، ص ، ط م || ضادت : ضاد ، ب ، ح ، ط ، م || ذاتها : ذاتها
 فيها : فيه || هو : وهوب ، د ، ص ، ط ، م (٢) ونافة : ونافع ، ح ، ص ، ط (٤) في الموضوع الواحد فنها : في الموضوع فنها ، م (٦) وإذا : فإذا ط : وإذا د (٧) وليس : فليس ص || في استحالة الحار : ساقطة من ص || البارد : البارد ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الضدان : الضد ب ، م || يكونان : يكون ب ، د ، م || إما : أو م (١٠) فلا يخلو إما : فإما م || منهما : منها ب ، ح ، د ، ص ، م || مخالفة : بخالفة م || بعضها : ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) أو أكثر : وأكثر ب ، ح ، د || مشابهته : مشابهة د ، ط : المشابهة ط (١٣) في الجنس : الجنس ب ، ط ، م : بالجنس ح (١٤) من : ساقطة من د ، ص ، ط || بين لفظ "لأنه" ولفظ "إن" بياض في ب ، د ، ط || كان : كانت د || كل : فكل ب ، ح ، ط (١٥) منها : ساقطة من ب || ولذلك : وكذلك د ، ط (١٦) آخرين : الآخرين ح (١٧) متخالفين : متخالفين د ، ط || التخالف : المخالفة ب ، ح ، د ، ط .

- جهة واحدة فتكون المخالقات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف، ويكون نوعا واحدا لا أنواعا كثيرة؛ وإما أن يكون من جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا، فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي إذا لحق الجلس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء، وخصوصا في البسائط، وقد علمت هذا، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع. وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات ليس نعتي بقوله بالذات الجوهر والموضوع، بل نعتي به ما يقع به التضاد ولو كان كيفية أيضا، فقد بان أن ضد الواحد واحد.

- والمتوسط في الحقيقة «و الذي مع أنه يخالف يشابه، فحينئذ يجب أن يكون الانتقال إليه أولا في التغير إلى الضد؛ فإن الأسود لذلك يغير أو يخبض أو يحمراً أولاً ثم يبيض، وقد يعرض للأضداد متوسطات بسلب الطرفين، فربما كان ذلك لعدم الاسم، والمتوسط متوسط، ونعتي به متوسطا حقيقيا مثل اللاحار واللابارد، وإذا لم يكن للفاترا م فمثل هذا أيضا يكون في الجنس، وإذا أخرج عن الجنس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ، وأما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما هما الموجبة والسالبة بعينهما مخصصة بجنس أو موضوع، وأيضا في وقت وحال، فتكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشيء والحال نسبة التقيضين إلى الوجود كله، وإذا لا واسطة بين التقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة.

(٢) من جهات : في جهات ب ، ج ، د ، ط ، م (٣) لحق : تحقق م (٥) وفي التضاد : والتضاد ط (٦) والموضوع : أو الموضوع د ، ص ، ط || التضاد : + وفي التضاد الذي بالذات ليس إل - || كيفية : كيفية ص ، ط || أيضا : + إلى د (٥ - ٦) ليس نعتي بقوله كيفية أيضا : ساقطة من ب ، م (٨) والمتوسط : والمتوسطة د || في الحقيقة : بالحقيقة ص || يخالف : يخالف - || يشابه : + به ط (٩) أو يخبض أو يحمراً : ويخبض ويحمراً ، ط || ثم : لم د (١٠) للأضداد : الأضداد م || والمتوسط : والمتوسط د (١١) ونعتي به متوسطا : ساقطة من د ، م || وإذا : إذا م (١٢) وإذا : إذا ط || أخرج : نخرج م || فذلك : فذلك د (١٤) هما : ساقطة من ط || الموجبة والسالبة : موجبة وسالبة ط || بهنهما : بهنهما ، ج ، د ، ص ، م (١٥) الملكة : الملكة (١٦) وإذا : إذا ، د ، ج ، م

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ التعليميات والسبب
الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله

٥ قد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قبلت في الصور والتعليميات والمبادئ المفارقة
والكليات مخالفة لأصولنا التي قد قررناها ، وإن كان في صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين
التي أعطيناها تنبيه ليستصر على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنا
مستظهِرون بتكلف ذلك بأنفسنا لما نرجو أن يجرى في ذلك من فوائد نذكرها في خلال
مقاوماتنا إياهم يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحناه .

١٠ ونقول : إن كل صناعة فإن لها نشأة تكون فيها نيئة بلغة غير أنها تنضج بعد حين ثم إنها
تزداد وتكمل بعد حين آخر ؛ ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون خطيبة ،
ثم خالطها فلفظ وجدل ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعي ، ثم أخذوا
ينتبهون للتعليمي ، ثم للإلهي ، وكانت لهم انتقالات من بعضها إلى بعض غير سديدة ، وأول
ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيئين في كل

(١) فصل : الفصل ط : ساقطة من د (٢) الميكاء : القدماء ب ، ص ، م ، م || ومبادئ :
المبادئ ب ، ساقطة من ب ، م (٣) التعليميات : التعليميات ب ، د ، م || الجهل : الجهة د (٤) حتى :
حين م (٥) حان : جاز د || في الصور : في الصورة د || والتعليميات : التعليميات ب ، م
(٦) لأصولنا : أصولنا م || قد : ساقطة من ب ، ص ، م ، م || كان : كانت ب ، ط (٧) التي :
ساقطة من د (٨) بأنفسنا : لأنفسنا ط || نذكرها : نذكر ، م || في خلال : بما خلال م
(٩) ذهب : ذهبت م ؛ أذهب د (١٠) لها : + ابتداء ب ، د ، ص ، ط ، م || إنها :
إنما ؛ د (١٠ - ١١) ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين : ساقطة من ب ، ص ، ط (١١) ولذلك : وكذلك ب ، ص
|| في قديم : في القديم ط || اشتغل : استعمل د || بها : به ب ، ص ، م ، ط (١٣) للإلهي :
للإلهي ط ؛ الإلهي ب || من بعضها : ساقطة من ب : من بعضهم د (١٤) تشوشوا : لتشوشوا ، د
|| وجود : + وجود ب .

شئ ، كإنسانين في معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق أبدى لا يتغير ، وجعلوا لكل واحد منهما وجودا ، فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ، وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة ، وإياها يتلقى العقل ؛ إذ كان المعقول أمرا لا يفسد ، وكل محسوس من هذه فهو فاسد ، وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه وإياها تناول .

- وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الرأي ويقولان إن للإنسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها ، وليس هو المعنى المحسوس المتكرر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق . وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود ، وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للسادة ؛ كالتعمير فإنه معنى تعليمي ، فإذا قارن المادة صار فطوسة ، وصار معنى طبيعيا ، وكان للتعمير من حيث هو تعليمي أن يفارق وإن لم يكن له من حيث هو طبيعي أن يفارق .

- وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هي المفارقة ، فأما التعليميات فإنها عنده معان بين الصور والماديات ؛ فإنها وإن فارتقت في الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعدد قائم لا في مادة ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا ، أو غير متناه ، فإن كان غير متناه ، وذلك

(٢) الوجود : الموجود د ، ط || وجودا : موجودا د ، ط (٢-٣) منها وجودا . . . لكل واحد : ساقطة من د (٣) العقل : العقول ط (٤) إذ : إذا ، د (٦) بأفلاطون : بأفلاطن ، ص ، ط : بفلاطن م || ويقولون : ويقولون د || للإنسانية : الإنسانية د (٧) فيه : فيها د (٨) المعنى : ساقطة من د ، م || مفارقة + ما لوجود = (١١) الصور : الصورة د (١٢) فطوسة : فطوسطة ط || وكان : فكان ب ؛ ولأن د ، م || حيث : ساقطة من ، ص ، ط || يفارق : يقارن م (١٣) وإن لم : ب ، د ، ط ، م || وإن لم يكن : ليس ب || له : ساقطة من م || هو : ساقطة من د || يفارق : يقارن م (١٤) أفلاطون : أفلاطن م || المفارقة : المتفارقة د || فأما : وأما ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) الصور : + وبين م || والماديات : والماديين ب ، ص ، د ، م (١٦) لأنه إما أن يكون متناهيا أو غير متناه : لأنه يكون إما متناهيا أو غير متناه ط ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا أو غير متناه ، ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا وإما غير متناه م (١٦) فإن كان غير متناه : وإن كان غير متناه د ؛ ساقطة من ب || وذلك : ذلك ، ص .

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان حينئذ كل بعد غير متناه ، وإن لحقه لأنه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للمحصر والصورة، وكلا الوجهين محال ؛ بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناها فإحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعال عرض له من خارج، لا لنفس طبيعته، ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة ، وهذا محال فيجب أن تكون متوسطة .

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية أمورا تعليمية ؛ وجعلوها المعقولات بالحقيقة ، وجعلوها المفارقات بالحقيقة ، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد ؛ وذلك لأن المقولات التسع فإن الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى ، وأما الإضافة فما يتعلق بأمثال هذه فهي أيضا مادية ؛ فيبقى الأين وهو كى ، ومتى وهو كى ، والوضع وهو كى ، وأما الفعل والانفعال فهو مادية ، فيحصل من هذا أن جميع ما ليس بكى فهو متعلق بالمادة ، والمتعلق بالمادة مبدؤه ما ليس متعلقا بالمادة ، فتكون التعليميات هي المبادئ ، وتكون هي المعقولات بالحقيقة ، وسائر ذلك غير معقول ؛ ولذلك فليس واحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا يعبأ به ، إنما هو نسبة إلى قوة مدركة فلا يعقلها عندهم العقل إنما يتخيلها الخيال تبعا للحس .

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاتها ، فهي إذن المفارقة . وقوم جعلوها مبادئ ، ولم يجعلوها مفارقة ، وهم أصحاب فيثاغورث ، وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية ، وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر ، وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغير الحصر .

(١) وإن : فإن د ، ط ، م || مجرد : + حينئذ ، د (٢) للمحصر : الحصر ، م || والصورة : للصورة ط (٤) طبيعته : طبيعة - ط (٦) وجعلوها : بمعلوها ، - (٧) وجعلوها المفارقات بالحقيقة : ساقطة من م (٨) أقطار وأشكال وأعداد : أعضاها وأشكالها وأعدادها ، - ط ، م ، م ، م || التسع : التسعة - م ، م ، م || الكيفيات : المكيفيات م (٩) منها : ساقطة من د (١٠) فما : وإنما ط (١٢) مبدؤه : مبدئه ط : مبداه ، د ، م ، م ؛ مبدؤه : مبداه ، م || متعلقا : يتعلق ، ط (١٣) التعليميات : التعليميات م || هي : ساقطة من م || بالحقيقة : الحقيقة ب ، م ، م (١٤) معقول : + له - || ولذلك : يتصور ، م || فليس : وليس م || به : ساقطة من - || إنما : وإنما ط ؛ أما د || نسبة : يشبه د (١٥) فلا : ولا ب ، - د ، د ، م ، م || يتخيلها : يتخيلها د (١٧) مفارقة : مفارقات ب (١٨) وجعلوا : واجعلوا م || الوحدة : الواحدة د || الخير : الحواطير ، د || والحصر : والحصور د .

وقوم جعلوا المبادئ الزائد والناقص والمساوى، وجعلوا المساوى مكان الهيولى؛ إذعته الاستحالة إلى الطرفين .

وقوم جعلوه مكان الصورة؛ لأنها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص .

ثم تشعبوا في أمر تركيب الكل من التعليميات، بفعل بعضهم العدد مبدأ للقدار، فركب الخط من وحدتين، والسطح من أربع وحدات. وبعضهم جعل نكل واحد منهما حيناً على حدة، وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ، والوحدة هي المبدأ الأول، وأن الوحدة والهوية متلازمان أو مترادفتان، وقد رتبوا العدد وإنشاءه من الوحدة على وجوه ثلاثة :

أحدها على وجه العدد العددي .

والثاني على وجه العدد التعليمي .

والثالث على وجه التكرار .

أما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في أول الترتيب، ثم الثنائية، ثم الثلاثية .

وأما العدد التعليمي : فجعلوا الوحدة مبدأ، ثم الثاني، ثم الثالث، فرتبوا العدد على توالى وحدة وحدة .

وأما الثالث فجعلوا إنشاء العدد بتكرار وحدة بعينها لا بإضافة أخرى إليها .

والمعجب من طائفة فيثاغورثية ترى أن العدد يتألف من وحدة وجوهر، إذ الوحدة لا تقوم وحدها، فإنها وحدة شيء، والمحل جوهر، وحينئذ يكون التركيب، فتكون الكثرة . ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من العدد صورة مطابقة لصورة

(٣) واحد : ولاحد ط (٤) التعليميات : التعليميات م || بعضهم : - التعليميات -
 || فركب : فركب ب، د، ط (٥) لكل : لكل - || منها : منها ب، ص || حيناً : حيناً -، ص، ط
 (٦) المبدأ الأول : المبدأ الأول م || وإن : فإن - (٧) متلازمان : متلازمان د || مترادفتان : مترادفتان د
 (٨) العدد : ساقطة من م (٩) على ساقطة من م (١٠) أما : وأما د (١١) فيثاغورثية : فيثاغورث
 ب، د، ط، فيثاغورية م (١٢) لكل : الكل م || صورة : ساقطة من ب، د، ص، م .

موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة إنسان ، أو فرس ، وذلك للمعنى الذى أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين هذه الصور العديدة وبين المثل فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف قبل .

وأكثر الفيثاغوريين يرون أن العدد التعليمى هو المبدأ ولكنه غير مفارق ، ومنهم ٥
من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد فيمتنع تصنيف المقادير ، ومنهم من لا يرى
بأسا بأن تكون التعليميات مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غيرنهاية ،
ومنهم من يجعل الصور العديدة مباينة للصور الهندسية .

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الغلط فى جميع ماضل فيه هؤلاء القوم خمسة :

أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان مجردا
فى الوجود عنه ، كأنه إذا انفقت إلى الشيء وحده ومعه قرين التفاتا خلا عن الالتفات ١٠
إلى قرينه فقد جعل غير مجاور لقرينه ، وبالجملة إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن
أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة ، حتى إنما صلح أن ينظر فيه ، لأنه غير مقارن بل مفارق ،
فظن لهذا أن المعقولات الموجودة فى العالم لما كان العقل يناها من غير أن يتعرض
لما يقارنها أن العقل ليس ينال إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء
من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر . ١٥

وإنا إذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هى صورة الإنسان وحده فقد عقلنا
موجودا وحده من حيث ذاته ، ولكن حيث عقلناه فليس يجب أن يكون وحده مفارقا ،

(١) صورة : بصورة م (٢) معنى : المعنى ح ، ص ، ط ، معنى د || بين : من ب || الصور :
الصورة د ؛ ساقطة من ب (٣) متوسطات : متوسطة ط (٤) وأكثر : فأكثر د
|| ولكنه : ولكن ب (٥) فيمتنع : فيمتنع ب ، ح ، ص ، ط ، م || من لا : لا د
(٦) التعليميات : التعليميات م || نهاية : النهاية ح ، ص ، ط (٧) الصور : الصورة م
(١٠) الشيء : شيء ح ، ص ، ط (١١) فقد : وقدم (١٢) لأنه : لأن د (١٣) فظن : وظن
ط ، م (١٥) آخر : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) وإنما إذا : وإنما إذا د ؛ وإذا م ؛
فإنما إذا ح ، ص ، ط || الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، د ، م (١٧) من حيث : ومن حيث م
|| ولكن : ساقطة من د ، م || عقلناه : عقلنا ب ، ح ، د ، ص ، م || فليس : وليس ح ، د ، ص ، ط ، م
|| مفارقا : ومفارقا د ، م .

فإن المخالط من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لاعلى جهة المدول الذي يفهم منه المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا أن نمتصد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحدا من الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواما وإن فارقه حدا ومعنى وحقيقة ؛ إذ كانت حقيقته ليست مدخولة في حقيقة الآخر، إذ المعية توجب المقارنة لا المداخلة في المعاني .

والسبب الثاني ، غلطهم في أمر الواحد ؛ فإذا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد لم تذهب فيه إلى أنه معنى واحد وهو بعينه يوجد في كثيرين فيتكثر بالإضافة كأب واحد يكون لكثيرين، بل هو كالآباء لأبناء متفرقين، وقد استقصينا القول في هذا في مواضع آخر. فهؤلاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد، ونعني بذلك أن أى واحد منها لو توهمناه سابقا إلى مادة هي بالحالة التي للآخر، كان يحصل منه هذا الشخص الواحد، وكذلك أى واحد منها سبق إلى الذهن منتظما فيه كأن يحصل منه هذا المعنى الواحد ، وإن كان إذا سبق واحد تعطل الآخر فلم يعمل شيئا كالحرارة التي لو طرأت على ملدة فيها رطوبة أثرت بمعنى آخر أو تعرضت لذهن سبق إليه معنى رطوبة ومعقولها لفعلت معنى آخر، ولو أنهم فهموا معنى الواحد في هذا لكفاهم . ذلك ما أضلهم .

والتالث جهلهم بأن قولنا: إن كذا من حيث هو كذا شئ، آخر مباين في الحدله، قول متناقض؛ كقول المسئول الغالط إذا سئل هل الإنسان من حيث هو إنسان، إنسان واحد أو كثير؟

(١) مفارق : مفارن م ؛ + ومنهم من فهم هكذا فإن ليس بمفارق لأن يقال إنه غير مفارق لأن المدول عبارة عن عدم صفة موجودة فعدمها فرع وجودها فالعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق .
(٢) من : ساقطة من ص ، م . (٤) إذ : إذاب ، د || حقيقته : حقيقة ط || ليست : غير - ، د ، ص ، ط ، م || في : ساقطة من ب ، م (٧) أنه معنى : + عدده ب ، د ، م ؛ + عدديا - ، ص (٨) يكون : ساقطة من ب ، د || لكثيرين : لكثيرين د || كالأباء لأبناء : كآباء لأبناء م : كآباء لأولاد ب ، ط || القول : الكلام ط || مواضع : موضع - ، د ، ص ، ط ، م (١٠) للآخر : للآخرى - ، د ، ط ، م || منه : منها ب ، د ، ط ، م ؛ فيها ص (١٢) فلم : ولم - || كالحرارة : لا كالحرارة ب ، - ، ص ، ط ، م (١٣) إليه : إليها ط || لفعلت : إن فعلت ذ (١٤) ولو : ولو ب ، - ، ص ، ط ، م (١٥) بأن : أن - (١٦) الغالط : المغالط ط || إنسان (الثانية) : ساقطة من و ، - ، ص ، ط ، م || أو كثير : أم كثير ذ ، ط ، م .

فقال : واحد أو كثير ؛ فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط ، وليس هو من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان . والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهيم هذا .

والرابع ، ظنهم أنا إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية ، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، وإنما يكون هذا لو كان قولنا الإنسانية وإنسانية واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك لا يجب أن يحسبوا أنهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد لزمهم أن الإنسانية الواحدة بعينها باقية حتى يضعوا إنسانية أزلية .

والخامس ظنهم أن الأمور المادية إذا كانت معلولة يجب أن تكون هالها أى أمور يمكن أن تفارق ؛ فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب أن تكون هالها التعليميات لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ؛ ولم يتحققوا كنه التحقيق أن الهندسيات من التعليميات لا تستغنى حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن استغنت عن نوع ما من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكفى في تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلتجرد للقائلين بالتعليميات .

(١) قال : يقال د || قال واحد أو كثير : ساطعة من م || إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م || وليس هو : وليس م (٣) تفهيم : تفهيم م ؟ تفهيمهم - ، ص ، ط (٦) وإنما : وإنما م || وإنسانية : وإنسانيته ط (٧) وكذلك : ولذلك - ، ص ، ط ، م (٨) قد : ساطعة من م || بعينها : ساطعة من م (٩) الأمور المادية : أموراً مادية - ، د ، ص ، م (٩ - ١١) أى أمور يمكن أن تكون هالها : ساطعة من م (١١) التعليميات : التعليميات م (١٢) التحقيق : التحقق د ، م || التعليميات : التعليميات م (١٣) نوع ما : نوع م ، م (١٣) التعليميات : التعليميات م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إبطال القول بالتعليمات والمثل

- فنقول : إنه إن كان في التعليمات تعليمى مفارق للتعليمى المحسوس ، فإما أن لا يكون في المحسوس تعليمى البتة أو يكون ؛ فإن لم يكن في المحسوس تعليمى وجب أن لا يكون مريع ولا مدور ولا محدود محسوس ، وإذا لم يكن شئ من هذا محسوسا فكيف السبيل إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها ، فإن مبدأ تخيلها كذلك من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعتدل شيئا منها ، على أنا أثبتنا وجود كثير منها في المحسوس .
- ١٠ وإن كانت طبيعة التعليمات قد توجد أيضا في المحسوسات فيكون لتلك الطبيعة بذاتها اعتبار ، فتكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى للفارق أو مباينة له ، فإن كانت مفارقة له فتكون التعليمات المعتمولة أمرا غير اتى تخيلها ونعتلها ونحتاج في إثباتها إلى دليل مستأنف . ثم نستغل بالنظر في حال مفارقتها فلا يكون ما عملوا عليه من الإخلاد إلى الاستغناء عن إثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستقام إليه .
- ١٥ وإن كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخلو : إما أن تكون هذه التي في المحسوسات إنما صارت فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف يفارق ماله حدها ؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هي معرضة لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك إياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقدهه وبنوا عليه أصل رأيهم .

(٢) فصل : الفصل ط ؛ ساظفة من د (٢) التعليمات : التعليمات م (٤ - ٥) المحسوس ماما . . . في المحسوس تعليمى : ساظفة من ط || لا يكون في المحسوس : يكون في المحسوس م ، ص ، م (٥) أو يكون : أو لا يكون م ، ص ، م (٦) السبيل : السبيل م (٧) تخيلها : تخيلنا د || كذلك : كذلك ب ، م ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود د (٨) يحس : يحس م (١٠) التعليمات : التعليمات د ، م || بذاتها : لذاتها م ، ص ، ط (١١) والمعنى : والمعنى ط || مباينة : مباينة ط (١٢) التعليمات : التعليمات م (١٣) فلا : ولا م ، م (١٥) في : فيه د (١٦) صارت : صارت ب || وكيف : فكيف م ، م ، ص ، ط ، م (١٧) معرضة : معرضة م ، ص ، ط (١٨) عقدهه : عقدهه د ، ط .

وأیضا فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات ، فإنما تحتاج إلى مفارقات غيرها لطبائعها ، فتحتاج المفارقات أيضا إلى أخرى ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات لما عرض لها حتى لولا ذلك العارض لكانت لا تحتاج إلى المفارقات ألبتة ، ولا كان يجب أن يكون للمفارقات وجود ألبتة ، فيكون العارض للشيء يوجب وجود أمر أقدم منه وضمن عنه ، ويجعل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود .

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كان وجود المفارقات يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب في أنفها والطبيعة متفقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ؛ فإن هذا المفارق للسادة تلحقه من القوى والأفعال ما لا يوجد للمفارق ، وكما الفرق بين شكل إنسانى ساذج وبين شكل إنسانى حتى كامل .

والمعجب منهم إذ يجعلون الخط متجردا في قوامه عن السطح ، والنقطة عن الخط ، فما الذى يجمعها في الجسم الطبيعى ؟ طبيعة واحدة منهما توجب ذلك ؟ فكذلك يجب أن يجمعها لو كانت مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارى ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تتمم العال وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غاية ، بل إن كان ولا بد فالجسم التام الكامل في الأبعاد هو غاية الخط وغيره ولا هو هيولاه ، بل هو شيء ياجتمه من جهة ما يتناهى وينتقطع ، وأيضا يلزم القائل

(٢) مفارقات (الأولى) : المفارقات ح ، ص ، ط || فإنما : وإتمام ؛ + كانت م (٣) أخرى : الأخرى د || المفارقات : + ألبتة ط (٤) العارض : ساقطة من ط || المفارقات : المفارقات د || ولا كان : ولما كان ص ؛ وإن كان ح (٨) في غيرها : + في م || في أقدمها : في قدمها ص (١٠) المفارق : المقارن ب ، ح ، د ، ط ، م (١٢) ح : ساقطة من ط || كامل : قاعل ح ، د ، ص ، ط ، م (١٤) فا : فالذى ط ؛ في الذى د || أليفة : لطيفة || واحدة : واحد ، د ، م || منهما : منها ، ح ، ص ، ط ، م || فكذلك يجب : فيجب د (١٥) يجمعها : يجمعها ح ، م || كانت : كان د (١٧) غاية : للغاية ح ، د ، ص ، ط ، م || الخط : الخط ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) ولا هو : ولا ح ، ط .

بالاعداد أن يجعل التفاوت بين الأمور بزيادة كثرة وتقصانها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس أن أحدهما أكثر والآخر أقل ، والأقل دائماً موجود في الأكثر فيكون في أحدهما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتباينات تحت بعض وهو خلف فاسد .

ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل جزءاً من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضاً غير متساوية ؛ فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد تزيد وتنقص ، فإما أن يكون زيادة الزائد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدراً لامبدأ مقدار ، وإن كانت زيادة الزائد بشيء فيها بالفعل كالاعداد فتكون الوحدة كثرة .

- ١٠ ويلزم القائلين بالعدد العددي المركبين منها صور الطبيعيات أن يعملوا أحد شيئين : إما أن يعملوا للعدد المفارق الموجود نهاية ، فيكون تناهيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذي لا محصول له .

- أو يعملوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية ، وهؤلاء يعملون الوحدة الأولى غير كل وحدة من وحدتين اللتين في الثنائية ، ثم يعملون الثنائية الأولى غير الثنائية التي في الثلاثية وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا محال ؛ فإنه ليس بين الثنائية الأولى ، والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل في عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن مقارناً ، لأن المقارن مقارن للوجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدتين

(١) كثرة : كثيرة د ، م (٢) والآخر أقل : سافطة من ب ، د ، ط ، م (٣) فيلزم من ذلك خلف فاسد : سافطة من ب ، ص ، ط ، م (٤) الأقل : الأولاد (٥) الاسم : اسم د || الحد : الحدين م (٦) الزائد : الزائدات ط || بنى : بنى . د ، م (٧) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقدار با ، م : لا مبدأ مقدار ص (٨) المركبين : والمركبين د || منها : م ، د ، ص ؛ منها هاشم ص (٩) الاختراع : الاجتماع د ، ط (١٠) الثلاثية : الثالثة د (١١) لم يكن : لما كان ب ، د ، م ، ط ، م .

إلا بإفسادها واحدا واحدا منها ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدة ؟ ولو أفسدتها لم تكن ثنائية . بل الثنائية بمقارنة الوحدة إياها لا تصير مباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة للوحدة ؛ فإن الوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا ، بل يجعل الكل أكثر وتذر الجزء على حاله .

٥ وبالجملة إذا كانت الوحدات متشاكلة والتركيب واحداً كانت الطبيعتان متفتحتين ، إلا أن يعرض شيء ، يغير ويفسد ، ولا يجوز أن لا تكون الوحدات متشاكلة ، فإن العدد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير .

١٠ على أن قوماً منهم يقولون إن الثنائية يلحقها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية ، فكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية ، فيلزم أن تكون العشارية مركبة لا من خماسيتين على ما تكون به الخماسيتان ، لأن أحاد العشرة غير أحاد الخماسية ، فلا تتركب العشارية من خماسيتين ، ويلزم أن تكون أحاد الخماسية إذا كانت جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت جزء خمسة عشر ، لكنهم عساهم يقولون : إن الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية البسيطة ، لأنها خماسية عشارية هي جزء من خمسة عشر ، فيلزم أن تكون العشارية إذا أضيف إليها الخماسية لا تصير خمسة عشر أو تسجيل آحادها ، وذلك كله محال .

ثم إن لم تكن خماسية العشرة مساوية للخماسية المطلقة فلا تكون خماسية إلا باشتراك الاسم ، فبالحرى أن يتفهم معنى الخماسية فيها بعد المشاركة في اللفظ ، وإن كانت مساوية

(١) إلا بإفسادها . . . مفسدة للوحدة : ساقطة من م || منها : منها ط (٢) الوحدة : وحدة ب ، م || في الذات : للذات د || للثنائية : للثنائية د (٣) لا تتغير : لا تتغير ب ، د ، ص ، م أكثر : ساقطة من د (٤) وتذر : وتثبت ب ، د ، هـ ، م ص (٥) الوحدات : للوحدات د ؛ وحدات ص || والتركيب : والتركيب ب || الطبيعتان : الطبيعتان د ، ط ، م (٩) فكذلك : لذلك ب ، م ، ط || فكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية : ساقطة من ب (١٠) خماسيتين : خماسيتين م (١١) خماسيتين : خماسيتين د || جزء عشرة : جزء من عشرة ط (١١ - ١٢) جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت : ساقطة من م (١٢) كانت : كان د || عساهم يقولون : عساهم أن يقولوا ب ، م ، ط ، م : عساهم أن يقولوا ، د (١٢ - ١٣) التي في خمسة عشر غير خماسية : ساقطة من ب ، م ، ط (١٦) العشرة : العشرية ط (١٧) فبالحرى : وبالحرى ب ، د || فيها : منها د .

فتكون إذن الآحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات، فتكون أيضا صورة الثلاثية موجودة في الرباعية، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي، والرباعية كذلك، فتكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أمور أخرى مخالفة. مثلا إذا كان عدد ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل، فإن كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجودا في الفرس وإما كان أقل منه كان نوع الفرس موجودا في الإنسان، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كانت أشد تركيبا منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذا غير متناه. ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوحدانية والثنائيات يذهب إلى غير النهاية بالفعل وقد تبين استحالة هذا.

١٠. وأما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة للواحد فليس يفهم للتكرير فيه معنى إلا إيجاد شيء آخر غير الأول بالعدد، فإن كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الأول والثاني فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد، فإن كان الأول من حيث هو أول وحدة، والثاني من حيث هو ثان وحدة، فهناك وحدتان، فإن الوحدة لا تتكرر إلا بأن تكون هناك مرة بعد مرة، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية، فإن كانت زمانية ولم تعدم في الوسط فهي كما كانت إلا أنها كررت، وإما عدمت ثم أوجدت ١٥ فالوحدة شخصية أخرى، وإن كانت ذاتية فذلك أين. وقوم جعلوا الوحدة كالهيوولي للعدد وقوم جعلوها كالصورة لأنها تقال تلى الكل. والعجب من الفيثاغوريين إذ جعلوا الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للمقادير، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب في التجزؤ إلى غير النهاية.

(١) أيضا: إذن م (٤) آخر: أخرى ب، ح، ص، ط || فإن: وإن م (٧) م:
ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (٨) النهاية: نهاية م || تبين: بين د، م (٩) استحالة:
فساد د (١٠) بالتكرير للتكرير، د || الوحدة: وحدة ح || لواحده: الواحدة: الواحدة:
ب، ص، م، ب، الواحد ح (١٢) فيه: م م (١٣) الوحدة: الواحدة: الواحدة ب، د،
ص، ط، م (١٥) إلا أنها: لا أنها ح، ص، ط، م || عدمت: عددت د || أوجدت: وجدت
ح، ص، ط (١٦) فالوحدة: الواحدة ح، د، ص، ط || وإن: فإن ط (١٧) كالصورة:
كصورة ب، م || الفيثاغوريين: الفيثاغورس د || جعلوا: جعل د (١٨) المقادير: المقادير
|| أن المقادير تذهب إلى مذهب: أن المقادير تذهب م، ب، ح، ص، ط.

وقال قوم : إن الوحدة إذا قرنت المادة صارت نقطة ، والثانية على ذلك القياس إذا قارنتها فعات خطأ والثالثة سطحا والرابعة جسما ، ولا يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة واحدة فتصير المادة ثارة نقطة ، ثم تنقلب جسما ، ثم تنقلب نقطة ، وهذا مع استحالته يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون الجسم مبدأ للنقطة ، بل ربما يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت موادها مختلفة فلا توجد في مادة الثنائية وحدة ، فلا تكون في مادة الثنائية ثنائية ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء ألبتة معا .

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا في الخط ، الذي هو في السطح ، الذي هو في الجسم ، الذي هو في المادة ، وليست النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما بالحقيقة فالجسم هو المبدأ ، بمعنى أنه معروض له التناهي به . والمعجب ممن جعل المبدأ الزيادة والتقصان ، فجعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء .

ثم كيف يمكنهم أن يجعلوا في الوجود كثرة؟ فإن الوحدة الثانية التي توجد في الكثرة مضافة إلى الأولى إن كانت موجودة لذاتها ، فإذا تباين وحدة وحدة ؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكرر ولا يباين شيئا إلا بالجوهر لا بالعدد ، وإن جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها وليست من الأمور التي بذاتها ومن المبادئ التي توجد ولا سبب لها .

(١) الثانية : ساقطة من ، م || التباين : + فإن الثانية ، د ، ص ، ط ، م
 (٢) ولا : فلا ، ح ، ص ، ط ، م (٣) لها مادة : + أخرى م || فتصير : فتصير م (٤) المادة :
 المسادنان م || ثم تنقلب جسما : ساقطة من د || استحالته : استحالة م (٥) أولى من أن
 يكون : أولى من كون د ، ص ، م ؛ أولى من أن كون ح || للنقطة : لنقطة ح ، ص ، ط || ربما هما
 ب ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من ب ، م (٦) وإن كانت : فإن كان ح ، ص ، ط ||
 الثانية : الثانية ب (٧) ثنائية : وحدتان ح : وحدة ص : ساقطة من ط ؛ وحدتان فلا يوجد في مادة
 الثانية ثنائية د ، م (٩) الجسم : صورة الجسم ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) المبدأ :
 كبدأ ح ، ص ، ط (١٣) الثانية : الثانية ح ، د ، ص (١٤) الأولى : الأول د ، م (١٥) جاءت :
 حان م (١٦) فليست : ليست ح ، ص ، ط || وإن جاءت : فإن جاءت ح ، د ، ص ؛ وجاءت ط
 || موجودة : موجودة ب ، ح ، ص ، ط .

- ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقسموها الى الخير والشر، فمنهم من مال الى أن يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ، ومنهم من مال الى أن يجعل الوحدة من الخير ، فإذا كانت الوحدة من الخير ، فكيف تولد من خير شر؟ وكيف صار ازدياد الخير شرا ؟ وإن كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا ، فكيف حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والمبدأ شرا حتى صار الأفضل معلوما والأقصر حلة ؟

- ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير ، وجعل الشر الهيولى ، والهيولى إن كانت معلولة فيكون لها علة تستند الى هيولى أو الى صورة ، فإن كانت تستند الى هيولى فستقف على ما يقصد بالكلام ، وإن كانت تستند الى صورة فكيف يولد الخير الشر ؟ وإن لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها ، فلما أن تكون قابلة للانقسام أو مجردة ؛ فإن كانت قابلة للانقسام فى نفسها فهي مقدار مؤلف من آحاد على رأيهم ، فهي أيضا من الخير ؛ وإن كانت غير منقسمة فى ذاتها فذاتها وحدانية، والوحدانية - بما هي وحدانية - خير ؛ إذ ليس عندهم تغيير معنى إلا كونه وحدة ونظاما من العدد، والوحدة أولى عندهم بذلك .

- فإن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت أصولهم كلها ، وإن جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك أن تكون الهيولى - لأنها وحدانية - خيرية ، ثم إن كانت الوحدانية فيها خيرية ، ولكنها لاحق لها غريب ، فلتجرد الملحق به ، يلزمه هذا البحث بعينه ؛ ثم كيف يتولد من الأعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء الى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء الى أسفل ؟ فإن بطلان هذه مما يفتى عن تكلف إبانة .

- (٢) يجعل : + الوحدة ص (٣) فإذا : وإن - ؛ فإن ب ، ص ، ط (٣) فإذا كانت الوحدة من الخير : ساقطة من م || شر : وشرم (٤) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ؛ ومن شر خير وكيف حصل د || والوحدة : أو الوحدة د || فكيف : وكيف د (٧) جعل : يجعل ط (٨) أو الى : وإلى د || أو الى صورة فإن كانت تستند الى هيولى : ساقطة من م || فإن : وإن ب (٩) يولد : ولد - م || الشر : شراب ، د ، ص ، ط ، م (١١) رأيهم : آرائهم د ، م (١٢) كونه : كونها ، د || ونظاما : أو نظاما د ، م (١٥) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط (١٦) لاحق لها : ملحقا د || الملحق : الملحق - || به : ساقطة من م ، م (١٧) يتولد : لا يتولد م (١٨) فإن : + كان م (١٩) تكلف إبانة : تكلفاه د .

على أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية وجودها ، فتكون المبادئ ليست أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات وأمورا أخرى ؛ وهذا محال عندهم .

واعلم بعد هذا كله أن التعليميات لا تفارق الخيرية ، وذلك لأنها في أنفسها ذوات حظ وافر من الترتيب والنظام والاعتدال ، فكل شيء منها على ما ينبغي أن يكون له ، وهذا خير كل شيء .

(١) يتكون : فيكون ب ، م (٢) ليست : ليس ح || وكيفيات : أو كيفيات د ، م || وأمورا : وأمور د ، م (٣) التعليميات : التعليميات ب || في أنفسها : في نفسها ص (٤) والنظام : ساعدة من ب || بكل : وكل ب ، ح | منها : منهما ب ، ص ، ط (٥-٣) وافر بعد هذا كل شيء : ساقطة من د ، م .

المقالة الثامنة

في معرفة المبدأ الأول للوجود كله ومعرفة صفاته

سبعة فصول

(١) التامة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م : ساطعة من د (٢) معرفة : المعرفة د || التامة
كله ومعرفة صفاته : ساطعة من ب ، د ، ص ، هـ ، ط (٣) سبعة فصول : ساطعة من ب ، هـ ، د ، ص ، وط

Handwritten text, possibly a title or header, centered on the page.

Main body of handwritten text, appearing to be a list or series of entries.

Footnote or concluding text at the bottom of the page.

الفصل الأول

(١) فصل

في تناهي العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من تخابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدء الأول للوجود كله وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ندله ؟ وندل على مرتبته في الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها ، وعلى حال العود إليه ، مستعينين به .

فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العلل من الوجوه كلها متناهية ، وأن في كل طبقة منها مبدءاً أول ، وأن مبدءاً جميعها واحد ، وأنه مباين لجميع الموجودات ، واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود فنه ابتداء وجوده .

فنتقول : أما أن علة الوجود للشيء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول : إنا إذا فرضنا معلولاً ، وفرضنا له علة ، واعلته صلة ، فليس يمكن أن يكون لكل صلة علة بغير نهاية ، لأن المعلول وعلته وعلة علته إذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها إلى بعض كانت صلة العلة علة أولى مطلقة للأمرين ، وكان للأمرين نسبة المعلولية إليها ، وإن اختلفا في أن أحدهما معلول بمتوسط والآخر معلول بغير متوسط ، ولم يكن كذلك الأخير ولا المتوسط لأن المتوسط — الذي هو العلة الخامسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د (٤) قد : ساقطة من م || للوجود : للوجوه ط (٥) له : ساقطة من د ، م || ولا ندله وندل : ولا ندل د (٥) ومراتبها : مراتبها م (٨) الوجوه : الوجودات (٩) الموجودات : الوجودات د (١١) ثم نقول : فنقول - د ، د ، م : ونقول : ص (١٤) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط (١٥) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د (١٦) الأخير : لا الأخير ب ، د ، د .

لشيء واحد فقط ، والمملول ليس علة لشيء ، ولكل واحد من الثلاثة خاصة ، فكانت
خاصية الطرف المملول أنه ليس علة لشيء ، وخاصية الطرف الآخر أنه علة لكل غيره ،
وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومملول لطرف .

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيباً
متناهماً أو ترتب ترتيباً غير متناه ، فإنه إن ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين
الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالقياس إلى الطرفين ، ويكون لكل
واحد من الطرفين خاصية ، وكذلك إن ترتب في كثرة غير متناهية ولم يحصل الطرف كان
جميع الطرف غير المتناهي مشتركاً في خاصية الواسطة ، لأنك أي جملة أخذت كانت علة
لوجود المملول الأخير ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها مملول ، والجملة متعلقة الوجود
بها ، ومتعلق الوجود بالمملول مملول ، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المملول الأخير ،
وعلة له ، وكلما زدت في المصراع كان الحكم إلى غير انهاء باقياً ، فليس يجوز إذن أن تكون
جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهي يكون
واسطة بلا طرف وهذا محال ، وقول القائل إنها — أعني العلة قبل العال — تكون بلا
نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ، ليس
يمنع غرضنا الذي نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى .

عل أن قول القائل : أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله بالاسان ،
دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه في نفسه ، فإن كان المحصى

(١) علة : العلة ، ص ، ط ، || ولكل : وكان لكل ط (٣) خاصة : خاصيته ، ص ، د ، ص ، ط ، ||
المتوسط : الوسط د (٤) فإن : وإن ب ، ص ، د ، م || ترتيباً : ترتيباً ، ص ، ط
(٥) ترتيباً : ترتيباً ، ب ، ص ، ط ، || ترتيب (الثانية) : ترتيبت م (٦) ويكون : فيكون ب
د ، ص ، ط ، م (٧) ترتيب : ترتيبت د ، م || ولم : فلم ، د ، ص ، ط ، م (٨) الطرف :
ساقطة من ب ، ص ، ط ، م ، + كان جميع د || مشتركا : ساقطة من ب ، د ، ط وم || كانت : كان د ، م
(١١) زدت : زادت د || في المصراع : + والأخذ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) غير : الغير ط
(١٣) أعني : أي ، ص ، ط (١٣-١٤) بلا نهاية : لانهاية د (١٤) مع تسليمه . . . بلا نهاية :
ساقطة من ط (١٥) يمنع : لمنع د (١٦) ههنا : بينهما ص (١٧) طرف : طرفان ب || فإن كان :
وإن كان ب ، ص ، ط ، م .

لا ينتهي إلى طرفه ، فإن ذلك معنى في المحصى لا معنى في الشيء نفسه ، وكون الأمر في نفسه متناهياً ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بهما .
فقد تبين من جميع هذه الأقاويل أن ههنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، ووجد الطرف ، فذلك الطرف أول لما لا يتناهى ، وهو علة غير معلول .

- وهذا البيان يصلح أن يجعل بيانا لتناهى جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له في العلل الفاعلية ، بل قد علمت أن كل ذى ترتيب في الطبع ، فإنه متناه وذلك في الطبيعيات ، وإن كان كالدخيل فيها فلنقبل على بيان تناهى العلل التي تكون أجزاء من وجود الشيء ومقدمة في الزمان ، وهي العلل التي تختص باسم العنصرية ، وهي ما يكون عنه الشيء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتياً للشيء .
- ٥ . وبالجملة اعتبر بقولنا شيء من شيء أن يكون قد دخل في وجود اتناهي أمر كان للشيء الأول ، إما الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الإنسان في العبي ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الهيبولي في الماء ، إذا قيل : إنه كان منه هواء ، ولا تعتبر المفهوم من قول القائل : كان كذا من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ " من " على شيء من ذات الأول ، بل على البعدية فقط .
- ١٥ .

فتقول : إن كون الشيء من الشيء ، لا بمعنى بعد الشيء ، بل بمعنى أن في الثاني أمراً من الأول داخل في جوهره ، يقال على وجهين :

أحدهما بمعنى أن يكون الأول إنما هو ما هو بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثاني ، كالصبي إنما هو صبي لأنه في طريق السلوك إلى الرجالية مثلاً ، فإذا صار رجلاً لم

(١) لا معنى في الشيء نفسه : لا في الشيء نفسه ؛ لا في معنى الشيء نفسه ط (٢) بهما : بينهما ح ، ص ، م (٤) فذلك الطرف أول : فهو أول د ، ص ، م ؛ ذلك الطرف أول ب : فهو الطرف الأول ط (٦) استعماله لنا ح ، ص ، ط (٧) وإن : إن ح || فيها : فيه ط ، م || فلقيل : فقبل ح ، ه : فلتقبل د (٨) وجود : موجود د || ومنشدة : ومنشدة ص ، م || في الزمان : بالزمان ط || تختص : تختص ب ، ح ، د ، ط ، م (١٠) بقولنا : لقولنا د ، ط (١١) الجواهر : بالجواهر ح (١٢) في الماء : قاء ب ، ط || منه : عنه ط (١٤) لفظه : لفظ د || ذات : ذات ب (١٦) من : بين ب || الشيء لا بمعنى : الأول لا بمعنى م || بعد الشيء : + بل بمعنى بعد الشيء ط (١٨) بمعنى : لمعنى م (١٩) طريق : الطريق م || السلوك : السلوك م .

يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم يزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضا أمر عرضى ، إلا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعد ، إذا قيس إلى الكمال الأخير .

والثانى أن يكون الأول ليس فى طباعه أن يتحرك إلى الثانى ، وإن كان يلزمه الإستعداد لقبول صورته ، لا من جهة ماهيته ، ولكن من جهة حامل ماهيته . وإذا كان منه الثانى ، لم يكن من جوهره الذى بالفعل إلا بمعنى بعد ، ولكن كان من جزء جوهره ، وهو الجزء الثانى الذى يقارن القوة ، مثل الماء إنما يصير هواء بأن تتخلع عن هيولاه صورة المائية ، ويحصل لها صورة الهوائية ، والقسم الأول كما لا يخفى عليك ، يحصل فيه الجوهر الذى للأول بعينه فى الثانى ، والقسم الثانى لا يحصل للجوهر الذى فى الأول بعينه فى الثانى ، بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر .

ولما كان فى أول القسمين جوهر ما هو أفدم موجوداً فيما هو أشد تأخرًا كان هو بعينه ، أو هو بعض منه ، وكان الثانى هو مجموع جوهر الأول وكال مضاف إليه ، ولما كان قد علم فيما سلف أن الشئ المتناهى الموجود بالفعل لا يكون له أبعاض بالفعل كانت أبعاضاً مقدارية أو معنوية لها تراتيب غير متناهية ، فقد استغنينا بذلك عن أن نستغل بيان أنه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القبيل قبل موضوع بلا نهاية، أو لا يمكن .

وأما الثانى من القسمين فإنه من الظاهر أيضاً وجوب اتناهى فيه ، لأن الأول إنما هو بالقوة الثانى لأجل المقابلة اتى بين صورته وبين صورة الثانى ، وتلك المقابلة تقتصر فى الإستحالة على الطرفين بأن يكون كل واحد من الأمرين موضوعاً للآخر ، فيفسد

(٣) والثانى أن : والثانى بأن ، د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من ، ص ، م || أن يتحرك : أنه متحرك ، ص ، م ؛ أنه يتحرك ، ط (٤) صورته : صورة ، ص ، ط (٥) بمعنى : لمعنى د (٦) الثانى : الباقى ، ساقطة من ب ، ص ، ط (٧) لها : له ، ص ، ط (٨) فى الثانى : لثانى د ، ص ، م ، ص (٩) أول : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || كان : كأنه ب (١٠) وكان : كان ، ص ، ط || هو مجموع : مجموع ب || مضاف : يضاف ، (١٢) تراتيب : ترتيب ب ، ص ، د ، ص ، ط || فقد استغنينا : وقد استغنى ب || عن : من ، د ، د || نستغل : استعمل د (١٣) أنه : ذاته د (١٥) بين (الثانية) : ساقطة من م (١٦) بأن يكون : أى يكون ب ، ص ، م ؛ أى أن يكون ، د ، د .

هذا إلى ذاك ، وذاك إلى هذا ، فينشذ بالحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أى باعتبار الشخصية دون النوعية ، ولهذا ليس طبيعة الماء أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء ، بل هما كالمتكافئين في الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ، ولا يمنع أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

٥

وليس كلامنا ههنا فيما هو بشخصيته مبدأ لا بنوعيته ، وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات ، فإنما يجوز أن تكون هناك علل قبل علل بلا نهاية في الماضى والمستقبل ، وإنما علينا أن نبين التناهى فى الأشياء التى هى بذواتها علل ، فهذا هو الحال فى ثانى القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل فى الطبيعيات . والقسم الأول هو الذى هو بذاته علة موضوعية ، ولا ينعكس فيصير الثانى علة للأول ، فإن الثانى لما كان عند الاستكمال ، والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يجوز أن تكون حركة إلى الاستكمال بعد حصول الاستكمال ، كما يجوز أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، بخلاف رجل من صبي ولم يجوز صبي من رجل .

١٠

(١) ذاك : ذلك د || وذاك : وذلك د || فينشذ : حيثذب (٣) الماء : المياه ، ب ، د ، م ||
 للماء : بل للماء . د (٥) ولا يمنع : ولا يمنع د (٦) بشخصيته : لشخصيته ب ، د ؛
 لشخصية ح ، ص ، ط || لا بنوعيته : لالنوعية ح ، ص ، ط ؛ لالنوعيته م (٧) فإنما يجوز : فإنه يجوز د ||
 يكون : يقع ب ، ح ، ص ، ط || والمستقبل : أو المستقبل د ، ص ، ط ، م (١٠) موضوعية :
 موضوعة د || كان : ساقطة من م (١١) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م (١٢) كما يجوز :
 وكما يجوز د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في شكوك تلزم ما قبل وحلها

- ونحن فقد آثرنا في هذا البيان أن نحاذي المذكور منه في التعليم الأول في المقالة الموسومة بألف الصغرى ، ثم على هذا الموضوع شكوك يجب أن نورد لها ثم نتجرد لحلها .
- ٥ فن ذلك ، أن لقائل أن يقول : إن المعلم الأول لم يستوف القسمة في كون الشيء من شيء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين :
- أحدهما ، كون الشيء عن آخر يضاده ، وبالجملة الكون الذي على سبيل الاستحالة .
والثاني ، كون الشيء المستكمل عن المتحرك إليه والذي في طريق الكون .
- ١٠ وهذا غير مستوف للقسمة ، لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أولاً على وجهين ، وهو أنه لا يخلو :
- إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شيء ، ولم يفسد إلا معنى الاستعداد أو ما يتعلق به .
- و إما أن يكون الأول إنما يمكن أن يكون منه الثاني بزوال شيء من الأول .
- ١٥ والقسم الأول لا يخلو :
- أن يكون عنه الشيء ، وقد كان مستعداً فقط ، نخرج إلى الفعل دفعة من غير سلوك .
أو يكون قد كان مستعداً فقط نخرج إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف .

(٢) فصل : ساقطة من د ، م (٣) في . . . وحلها : ساقطة من م || وحلها : وحل لها د (٤) في التلميح : في
تعليم ط (٦) لعائل : الفاعل د (٨) عن : + شيء ح ، ص ، ط (٩) الشيء : ساقطة من م
(١٠) للقسمة : النسبة ب || الشيء يكون أولاً : الشيء أولاً د (١٢) شيء : ساقطة من ط
(١٣) أو ما يتعلق : وما يتعلق ح ، ص ، ط (١٤) يمكن : يمكن ح ، ص ، م ؛ يكون ط ||
من الثاني : من الأواب || من : عن ح ، د ، م (١٥) لا يخلو : + أما ب ، ح ، د ، ص ، ط
(١٦) سلوك : شكوك م (١٧) يكون قد : ساقطة من م || نخرج : ونخرج ب .

فيكون الكائن في القسم الأول ينسب أنه كان عن حالة واحدة ، كقولنا : كان عن الجاهل بامرٍ كذا عالم .

والكائن في القسم الثاني ينسب أنه كان تارة عن حالة ما لكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، وتارة عن حالة مستعدا فقط كقولنا : كان عن المنى رجل ، فإن اسم الصبي هو للمستعد أن يستكمل رجلا ، وهو في السلوك ، واسم المنى للمستعد أن يكون إنسانا لا بشرط أن يكون في السلوك .

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالاً ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال .

وأيضاً فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالاً ، فإن النفس تعتقد الرأي الخاطئ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة ، ويكون ليس على سبيل الاستكمال ، ولا أيضاً على سبيل الاستحالة .

وأيضاً فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج غير كائن فيها لزوال ضد المزاج بل عدمه فقط ، فيكون هذا اتقسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون الهواء من الماء، وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذي مثل له بكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس ، فلا يكون الصبي بفساد الرجل ، وههنا ينعكس فيكون من المترج شيء عنه امتزج بعد فساد المزاج .

وأيضاً فإنه إنما تكلم لا على الموضوع ، بما هو الموضوع ، بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشيء ، ومعلوم أن هذا لا يقال لكل نسبة للتكون إلى موضوعه ؛ فإن ما كان من

(١) ينسب : + إلى ح ، ص ، ط (٢) كذا : + كان م (٣-٤) من الصبي . . . كقولنا كان : ساقطة من م (٤-٥) هو المستعد : هو المستعد ط (٥) يستكمل للمستعد ساقطة من ب (٦) السلوك : السلوك م (٧-٩) وكان الكون منه . . . استكمالاً : ساقطة من م (١٣) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج ح (١٦) لا ينعكس : ينعكس ب || فلا يكون : ولا يكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٧) عنه : عد ح ، ص ، ط || امتزج : امتزاج ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) تكلم : يتكلم ط || لفظ : لفظ ب ، د ، م || الكون : لتكون ب (١٩) هذا : هذه م || موضوعه : موضوعاته د .

المستعدات التي يكون منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد، ولا يلحقه تغير عن حالته اتى له قبل الخروج إلى الفعل؛ فلا يقال إن الشيء كان منه، فلا يقال كان من الإنسان رجل، ولكن من الصبي، لأن الصبي اسم له من جهة ما هو ناقص، ولأنه لا يتم إلا باستحالات أيضاً في طريق السلوك؛ فكأنه لما سمى كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه عند الخروج إلى الفعل؛ كأنه ما لم يتوهم فيه زوال أمر ما، كان له بسببه استحقاق الاسم، لم يقل إنه يكون منه شيء، فيعرض من هذا أن تكون مالا يسمى فيه نسبة الكائن إلى الموضوع غير داخل في هذه القسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات، لأن الصبي بما هو صبي لا يجوز أن يصير رجلاً، حتى يكون هو صبياً ورجلاً، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصبي حتى يصير رجلاً فيكون الكون من الصبي آخر الأمر بمعنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم على الموضوعات التي بالعرض.

وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما أن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما .

أو لا يكون .

فإن لم يكن فلاشتغال بذكره باطل .

وإن كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل في كفيته الفاعلة إلى المائية، فيصير عنصراً له أن لا يستحيل في كيفية أخرى، فيصير عنصراً لشيء آخر، مثلاً في رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء؛ ثم كذلك النار في كيفية أخرى غير مقابلة لتلك فيها اشتغال إليها الهواء فتكون العلة المادية تذهب إلى غير نهاية، من غير أن ترجع؛ فإذا

(١) ولا يلحقه : أو لا يلحقه ب ، د ، م (٣) له : للشيء ب ، ح ، د ، ص ، م

(٤) باستحالات : بالاستحالات د ، ص ، ح ، ط (٥) عنه : ساقطة من م || ما : ساقطة من د

(١٥) فالاشتغال : فاشتغال ط (١٦) وإن : فإن د || كفيته : كيفية د ؛ الكيفية ط (١٧) أن :

أعني د (١٩) إلى : ساقطة من ب || نهاية : النهاية ب ، ح ، د ، ص ، ط .

لم يتبين من وضعه أنه يجب أن يرجع لا محالة ، بل بان إمكان الرجوع ، ويتعلق بذلك إمكان التناهي ، فليس ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهي .

- ولنشرع الآن في حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، إنما هو في مبادئ الجواهر - بما هو جوهر - لا بما هو جوهر معروض له ما لا يقوم جوهرية ، ولا أيضاً بكلمه ، فيكون كلامه في كون الجواهر من عنصره ، أو من موضوع له ، إما على سبيل كون نوع الجواهر مطلقاً ، وأما على سبيل كون كمال نوع الجواهر .

- والأولى أيضاً أن يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي ، وإذا كان كذلك كان العنصر جزءاً ذاتياً في وجود الكائن وأيضاً في وجود المتكون منه ، لست أعني بالذاتي أنه يكون ضرورياً لوجود المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للعنصر في الأكران غير الذاتية ، مثل العنصر في الجسم الأبيض .

- ولكن أعني بالذاتية أن يكون كون العنصر جزءاً أمراً ذاتياً له ، فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشيء أو لما الشيء كما له الطبيعي ، إذ يكون جزءاً لجوهر أو لآخر ، حكمه حكمه ، لا أن يكون العنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكالمياً يقومه ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتي بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته ، بل يجب أن لا يعرى عن كونه جزءاً .

وإذا كان كذلك ، لم يخجل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون متقوماً بهذا الشيء أو بآخر يقوم مقامه ، فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شيء آخر يقوم مقامها في تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

- (١) إمكان : كان ط (٢) فليس : وليس م (٤) لا بما هو جوهر : ساقطة من م
 (٥-٦) من عنصره فرع الجواهر : ساقطة من ط (٦) إما على سبيل كون : أما كون على
 سبيل ب || وإما : + كون ط || كون : ساقطة من ب || كمال نوع : نوع كالد ، ص ، م
 (٧) والأولى : + له د (٨) المتكون : المتكون ب ، د (٩) أنه : أن د || لوجود : بالوجود
 (١١) يقوم : + من م (١٢) أذ يكون : أو أن يكون - ؛ أن يكون د ؛ أو يكون م || جزأ :
 جزأ ، ص ، ط (١٣) أو : + لأمر ط || لآخر : آخر ب ، د ، ص ، ط || حكمه حكمه : حكمه
 حكمها د ، ص ، ط ، م ؛ حكمه - (١٤) يقومه : يقوم منه ب (١٦) عن : من د ، م
 (١٨) فيه : + فيكون فيه - ، ص ، ط (١٩) الصورة : الصور د .

قد كان حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر ، فلما كان الثاني فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين .

وإما أن يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث ، ولكن بصورة غير مستحكمة فيما لها بالطبع ، ولكنها قد حصلت بحيث يقترن المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذي هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملاً بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كمالاً له بالطبع ، والقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا الشيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع إلى ذلك الكمال ، فإذاً يلزم ضرورة في هذا القسم أن يكون المستعد متحركاً إلى الكمال .

فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء ، عن شيء يكون ذلك القابل في كليهما جزءاً ذاتياً باعتباره في نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب .

وإيس لقائل ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون القوة الطبيعية لا تتحرك إلى كمالها لإعواز معين من خارج أو عائق مانع .

مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الحبوب والبذور ، ومثال الثاني الأمراض المذبذبة .

فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك بالفعل ، بل في الذي لو لم يكن عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع لطبيعته موجودة ، كان متحركاً إلى الكمال وكان في طريق السلوك .

(١) كان (الأول) : + قد ح ، د ، ط (٣) ولين : لكن م || غير : ساقطة من م
(٦) كماله : ساقطة من د (٨) متحرك : متحركة د ، ط || ضرورة : ساقطة من ط (١١) ما هو :
ما يكون ح ، ص ، ط (١٣) تكون : ساقطة من د || القوة الطبيعية : قوة الطبيعة د ، ط || لا تتحرك :
لا تتحرك د ، ط ، م (١٤) معين : معنى ح ، ص ، ط ، م || من : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٨) يكن : + له أ
(١٩) كان : وكان ب .

فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير مقصودة في هذا البحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام ؛ فإنه يجوز في غير كون الجوهر إذا فرضنا موضوعاً مبتدأً أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمر عرضية من غير أن ينتهى ؛ كالخشب فإنك كلما شكته بشكل استعداد بذلك لأمر ، وإذا خرج استعداده إلى الفعل ، استعداداً لآخر ، وكذلك النفس في إدراك المعقولات ، ويشبه أن تكون الاستحالات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى .

وأما الشبهة المذكورة في كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على أحد القسمين ، فخلها يظهر أيضاً مما قد قيل ؛ وهو أن العنصر مفرداً ليس مستعداً لقبول الصور الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه المزاج ؛ والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة ما في أمر طبيعي له ، وإن لم يكن مقوماً ؛ فتكون نسبته إلى صورة المزاج من القسم الذي يكون بالامتناع ، وإذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالاً لذلك المزاج ، ويتحرك الطبع به إليه ، فتكون نسبته إلى صورة الحيوانية نسبة الصبي إلى الرجل ؛ فلذلك ليست تنسد الصورة الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبي من الرجل ، ويفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل الماء إلى الهواء ، وليس الحيوان عنصراً لجوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث هي بسيطة .

فيكون إذن الامتراج والبساطة يتعاقبان على الموضوع . والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط ، فتكون النار ناراً صرفة في الكيفية التي فيها ، اللازمة لصورتها وكذلك الماء . وكذلك كل واحد من العناصر ؛ فإذاً كون الحيوان يتعلق بكونين ، وإكل واحد منهما حكم ينحصره من وجوب التناهي ، فهو داخل أيضاً في القسمين المذكورين .

(٢) الجوهر : اباوهر ، د ، ص ، ط ، م (٥) المعقولات : المعلومات ، د ، ص ، م
 (٧) على : ساقطة من د (٨) يظهر : ساقطة من د || الصور : الصورة ، ص ، ط ، صورة د ، م
 (١١) الحيوانية : + التي د (١١-١٢) المزاج من القسم نسبته إلى صورة ساقطة من م
 (١٢) نسبته : نسبة د (١٣) ليست : ليس ب ، د ، ص ، ط || الصورة : صورة ب ، د ، ص
 د ، ص (١٤) يستحيل : فيحتمل د (١٥) . وليس : طيس ص ، ط (١٨) بسيط : بسيطة د .

وأما الشبهة التي تعرض من جهة أنه إننا أخذنا من العناصر ما جرت به العادة بأن يقال: إن الشيء منه دون ما لم تجر به العادة، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس بتغيير أحكام الأشياء من جهة الأسماء، ولكن يجب أن يقصد المعنى؛ فلنقصد ولنعرف الحال فيه فنقول:

إن العنصر أو الموضوع الذي يكون منه الشيء إذا كان يتقدمه في الزمان، فإن له من جهة تقدمه له خاصية لا تكون مع حصوله له، وهي الاستعداد القوي، وإنما يتكون الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته. وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل وجد الجوهر وكان محالاً أن يقال إنه متكون منه.

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم، بل أخذ له اسمه الذي لذاته الذي يكون له أيضاً عندما لا يجوز أن يتكون منه الشيء، لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعناه التكون؛ فإن لم يكن له من جهة الاستعداد اسم، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلًا في الوجود؛ وإذا كان المعنى الذي يكون للمسمى حاصلًا في غير المسمى كان حكمه في المعنى حكم ذلك، وإن كان عدم الاسم يمنع أن يكون حكمه في اللفظ حكم ذلك.

فإذا أخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم لو كان موضوعاً أمكننا حينئذ أن نقول في كل شيء: إنه يكون من العنصر له؛ مثلاً أمكننا أن نقول: إن النفس العاقلة تكون من نفس جاهلة مستعدة للعلم، إلا أن نمنع استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون الذي في الجواهر. فلا يجوز أن نقول في النفس العاقلة: إنها كانت من نفس مستعدة للعلم؛ ولكن يجوز لا محالة في الجواهر، وكلامنا فيها. على أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر مع ذواتها، وفي الجواهر مع أحوالها.

(١) بأن: أن د (١-٢) بأن يقال... تجر به العادة: ساقطة من ح، ص، ط، م (٣) ولكن: لكن د || ولنعرف: ولنعرف ب، م (٥) أو الموضوع: أو أن الموضوع د (٦) له: ساقطة من ح، د، ص، ط (٧) يتكون: يكون د، م (١٠) الشيء: شيء د (١١) له: ساقطة من د (٩-١١) بل أخذ له... الاستعداد اسم: ساقطة من م (١٣) وإن: وإذا د، م || كان: ساقطة من م (١٣) يكون: ساقطة من د (١٥) العاقلة: العاقلة ب، د، م (١٦) يمنع: يمنع د (١٧) العاقلة: العاقلة ب، د، ص || من نفس: ساقطة من م (١٨-١٩) الجواهر مع ذواتها: الجواهر ذواتها ب، د، ص، ط، م .

وأما قول هذا القائل: إن هذا يكون كوناً من الشيء، بمعنى بعد، فليس إذا كان بمعنى بعد كيف كان، لم يكن الكون الذي يقصده، فإنه لا بد في كل كون عن شيء أن يكون الكائن بعد ما عنه كان، إنما الذي يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون هناك معنى غير البعدية، مثل المثل الذي يضربه ويشرحه، وأما إذا كان من الشيء بمعنى أن كان بعده، بأن يبقى له من جوهره الذي كان أولاً ما هو أيضاً من جوهر الثاني لم يكن بمعنى بعد فقط، وكان الذي كلامنا فيه.

وأما قول هذا القائل: إنه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي بالذات، فقد وقعت فيه مغالطة؛ بسبب أن العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام في الاعتبار، وإن كان هو هو بالذات، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة، والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل، وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض لما ليس هو عنصراً له بالذات، وكلامه في العنصر الذي للكون، لا في الذي للقوام، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر الذي للكون مبدأ للقوام، فإن الصبي ليس عنصراً لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل، ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل.

فإن قال قائل: إن المدغم الأول إنما يتكلم في مبادئ الجواهر مطلقاً، فلم أعرض عن العنصر الذي للجواهر في قوامه، مثل موضوع السماء، واقتصر على العنصر الذي للجواهر في كونه.

فالجواب عن ذلك أن عنصر قوامه جزء منه، وهو معه بالفعل، ولا يشكل تناهى الأمور الموجودة بالفعل في شيء متناه موجود بالفعل. على أن من بلغ أن يتعلم هذا العلم،

(١) قول هذا القائل: قول القائل ح، ص، ط || هذا: ساقطة من د (٢) الذي: ساقطة من ب || في: + كون م (٣) أن لا يكون: أنه لا يكون د (٤) معنى: بمعنى م (٥) من جوهره: في جوهره ط (٦) وكان: فكان ح، د، ص، م (٨) مغالطة: المغالطة ح، د، ص، ط، م || لكون: الكون د (٩-١٠) للقوة: هو ذات مقارنة: ساقطة من ح، ص، ط (١٠) مقارنة: مقارنة ح، ص، ط || للفعل: بالفعل ح، د، ص، ط (١١) وكلامه: وكلامنا د (١٢) أخذ العنصر: أخذ للعنصر د (١٣) ولا يكون منه قوام الرجل: ساقطة من ط (١٨) أن: لأن ب، ح، ط، م، هـ || عنصر: العنصر د || وهو: هو م (١٩) هل أن من: على من ب، ح، ص، ط

ووقف على سائر ما سلف وإنما يشكك عليه من أمر تناهى العلة ولا تناهيها أنه هل يمكن أن يكون كذلك في العناصر التي بالقوة واحداً بعد آخر بثلاثة بالقرب والبعد .

وأما الشك الآخر في حديث الماء والهواء فله سهل على من وقف على كلامنا في العناصر ، حيث تكلمنا في الكون والفساد ، على أن الكلام ههنا في كون الشيء من الشيء بالذات ، وكل تغير من الذي بالذات فهو في مضادة واحدة مقتصر عليها ، فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفي الأخرى كذلك ، فتكون جملة التغيرات بصورة ، وكل طبقة منها مقتصرة على طرفين نرجع بأحدهما على الآخر ، فقد انحلت جميع الشبه المذكورة .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إثبات تناهى العلة الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ،
وفصل القول في العلة الأولى مطلقاً ، وفي العلة الأولى مقيداً ،
وبيان أن ما هو علة أولى مطلقة علة لسائر العلة .

وأما تناهى العلة الغائية فيظهر لك من الموضوع الذي حاولنا فيه إثباتها وحالنا الشكوك في أمرها ، فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تناهيها ، وذلك لأن العلة التامة هي التي تكون سائر الأشياء لأجلها ، ولا تكون هي من أجل شيء آخر ، فإن كان وراء العلة التامة علة تامة كانت الأولى لأجل الثانية ، فلم تكن الأولى علة تامة ،

(١) وإنما : و ، ص ، ط || عليه من أمر : عليه أمر م || ولا تناهيها : وغير تناهيها ، ص ، ط
(٢) كذلك : لذلك || واحداً : واحد ، ص ، ط ، م || بعد : قبل ط (٣) الشك :
الشبهة ، ط || الآخر : الأخير ، ص ، في الأخيرة ، في الأخرى ط || حديث : حيث د || فله : خلفها
ب ، ج ، د ، ط (٤) الكلام : كلامنا ط (٥) تغير : تغيره د ، تغيير م || مقتصر : مقتصرات ،
د ، ط ، هـ (٦) كذلك : لذلك || التغيرات : التغيرات ، ط ، م (٧) الآخر :
الأخيرة م || انحلت : انحلت ، م (٨) الشبه : الشبهة ، (٩) فصل : ساقطة من د (١١) الغائية :
الذاتية م (١٢) أن : ساقطة من د || أول : الأول ، ص ، ط || مطلقة : مطلقاً || علة : علته م
(١٥) في : ساقطة من د (١٦) سائر : جميع ، د ، م ، في جميع سائر م || ولا تكون هي من :
وتكون هي لا من - (١٧) فلم : ولم ط .

- وفد فرضت علة تامة فإذا كان كذلك فمن جوز أن تكون العلة التامة تستمر واحدة بعد أخرى ، فقد رفع العلة التامة في أنفسها ، وأبطل طبيعة الخير التي هي العلة التامة ، إذ الخير هو الذي يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تطالب لأجله ؛ فإذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نافعاً لاخيراً حقيقياً ، فقد اتضح أن في إيجاب لا تنهى العلة التامة رفع العلة التامة ؛ فإن من جوز أن وراء كل تمام تماماً فقد أبطل فعل العقل ؛ فإنه من البين بنفسه أن العاقل إنما يفعل ما يفعل بالعقل ؛ لأنه يؤم مقصوداً غاية ؛ حتى إنه إذا كان فاعل ما منا يفعل فعلاً وليس له غاية عقلية ، قيل إنه يعبث ويجازف ويفعل لا بما هو ذو عقل ، ولكن بما هو حيوان ، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقلي لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي ، بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذن كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية ؛ فظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية وراءها غاية ، وأما الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فقد علم أيضاً في مواضع أخرى أنها لغايات .
- وأما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تناهيها بما قيل في المنطق ، وبما علم من تناهي الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي ، وأن الصورة التامة للشيء واحدة ، وأن الكثير يقع منها على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضى الترتيب الطبيعي ، وماله ترتيب طبيعي فقد علم تناهيه ، وفي تأمل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل .

١٥

- (١) وقد فرضت علة تامة : ساقطة من م || فرضت : + أنه د || علة : طه د
 || جوز : زعم د (٢) أخرى : واحدة ط || في : ساقطة من ص ، ط || أقدها :
 قدها د || العلة : اللعة د (٤) حقيقياً : ساقطة من م (٥) أن : + يكون ص
 (٦) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط || ما يفعل : بالفعل ص || وغاية : + نعت د || إنه : إن ، ص ، م ، هـ ؛ ساقطة من ب || إذا كان : كل د ، م (٧) يفعل : + الد || ويجازف : ساقطة من ب
 (٩) عاقل : فاعل د (١٠-١١) بل من جهة ما هو فعل : ساقطة من ص ، ط (١٢) لكل غاية
 غاية : لكل غاية د || (١٣) وأما : فأما ، م || أيضا : ساقطة من م || في : مزد || لغايات :
 اللغات ص ، ط ، ص ، م (١٦) منها : فيها ، د ، ص ، ط ، م (١٧) علم : حرف ص ،
 مهرف ص || وفي تأمل : ويتأمل ص ، م .

وبتدئ فنقول: إذا قلنا مبدأ أول فاعلى، بل مبدأ أول مطابق فيجب أن يكون واحدا.
وأما إذا قلنا علة أولى عنصرية، وعلة أولى صورية، وغير ذلك، لم يجب أن تكون
واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود، لأنه لا تكون ولا واحد منها علة أولى مطلقا،
لأن واجب الوجود واحد، وهو في طبقة المبدأ الفاعلى، فيكون الواحد الواجب الوجود
هو أيضا مبدأ وعلة لتلك الأوائل.

فقد بان من هذا ومما سلف لنا شرحه، أن واجب الوجود واحد بالعدد،
وبأن أن ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده، فكان معلولا، ولاح أنه ينتهى
في المعلولية لا محالة إليه، فإذا كل شيء إلا الواحد الذى هو لذاته واحد، والموجود
الذى هو لذاته موجود، فإنه مستفيد الوجود عن غيره، وهو أيس به، وليس في ذاته؛
وهذا معنى كون الشيء مبدعا أى نائل الوجود عن غيره، وله عدم يستحقه في ذاته
مطلقا، ليس إنما يستحق عدم بصورته دون مادته، أو بمادته دون صورته، بل بكليته،
فكليته إذا لم تقترن بإيجاب الموجد له، واحتسب أنه منقطع عنه وجب عدمه بكليته،
فإذا لم يجاده عن الموجد له بكليته، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى،
لا مادته ولا صورته، إن كان ذا مادة وصورة.

فالكل إذن بالقياس إلى العلة الأولى مبدع، وليس إيجاده لما يوجد عنه إيجادا
يمكن عدمه ألبتة من جواهر الأشياء بل إيجادا يمنع عدمه مطلقا فيما يحتمل السرمد، فذلك
هو الإبداع المطلق، والتأيس المطلق ليس تأيسا ما، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد.
وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذى كان بعد ما لم يكن، وهذا البعد إن كان
زمانيا سببه القبل وعدم مع حدوثه، فكان شيء هو الموصوف بأنه قبله، وليس الآن،

(١) إذا : إذا م || مطلق : ساقطة من ط (٢) أول عنصرية وعلة : ساقطة من د
|| لم يجب : فلم يجب ب، ط (٣) في واجب : في الواجب ب، د، م || لأنه : ولأنه د || ولا واحد :
ولا واحدا ح، ص، ط (٤) واجب : الواجب ب، م (٥) أيضا مبدأ وعلة : مبدأ أيضا ب، ح، د، م ؛
علة أيضا ص (٦) أن : ساقطة من ح، ص، ط (٧) ذاته : بذاته ط (٨) هو : ساقطة
من م (٩) الوجود : للوجود ح، ص، ط || وليس : ليس ب، م : أيس ح، ص، ط (١٠)
بصورته : فصورته م || بمادته : مادته د، م || بكليته : بكليته ح، د، ص، ط (١١) فكليته :
وكليته ح، ص، ط ؛ وكليته م ؛ فكليته د || تقترن : تقترن ب، ح، ص، ط (١٢) ولا صورته :
وصورته م (١٣) إيجادا : إيجاد ب || فذلك : فذلك ب، ح، د، م (١٤) ليس : ساقطة من د
(١٥) فكان شيء : فكان لشيء ط ؛ وكان شيء ص || قبله : زمانا ص، ط .

- فلم يكن يتيها أن يحدث شيء إلا وقبله شيء آخر بعدم وجوده ، فيكون الإحداث من الليس المطلق وهو الابداع باطلا لا معنى له بل البعد الذي ههنا هو البعد الذي بالذات ، فإن الأمر الذي للشيء من تلقاء نفسه قبل الذي له من غيره ، وإذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوه بعد عدمه قبيلة وبعديّة بالذات ، فكل شيء غير الأول الواحد فوجوده بعدما لم يكن باستحقاق نفسه .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الصفات الأولى للبدا الواجب الوجود

- ١٠ فقد ثبت لك الآن شيء واجب الوجود، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ، فواجب الوجود واحد لا يشاركه في رتبته شيء ، فلا شيء سواه واجب الوجود ، وإذا لا شيء سواه واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب الوجود لكل شيء ، ويوجه إيجاباً أولياً أو بواسطة، وإذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده فهو أول. ولا نغني بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده حتى يتكرر به وجوب وجوده، بل نغني به اعتبار إضافته إلى غيره .

١٥

وأعلم أنا إذا قلنا بل بينا أن واجب الوجود لا يتكرر بوجه من الوجوه ، وأن ذاته وحداني صرف محض حق ، فلا نغني بذلك أنه أيضا لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

(٢) التي بالذات : بالذات ب (٣) قبل : + الإبداع - || التي : القود || غيره : غيرد (٥) فكل : وكل ، ط || فوجوده : موجود ب ، ص ، ط ، م || يكن : + موجودا ب ، ص ، ط ، م (٨) فصل : ساقطة من د (٩) في الصفات الأولى : في الصفات الأولى ، في صفات الأول من || الواجب : لواجب م (١٠) الآن : ساقطة من م (١١) فواجب الوجود واحد : ساقطة من د ، م (١٢) وجوب : الوجوب د || الوجود لكل : وجود كل ب ، د ، ص ، ط ، م . (١٤) ينضاف : مضاف ب .

له إضافة إلى وجودات ، فإن هذا لا يمكن . وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه أنحاء من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذى يفيض عنه كل وجود ، لكننا نعنى بقولنا إنه وحدانى الذات لا يتكرر أنه كذلك فى ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات ، توجد بعد وجود الذات ، وليست مقومة للذات ولا أجزاء لها .

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة فلها أيضا إضافة أخرى ، ويذهب إلى غير النهاية .

فإننا نكلفه أن يتأمل ما حققناه فى باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن نبين أن الإضافة تنهاى وفى ذلك انحلال شكه .

ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية ، وبماذا تفارق الإنية فيما تفارقه فى افتتاح تبياننا هذا فنقول : إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هى مثلا إنسان أو جوهر آخر من الجواهر ، وذلك الإنسان هو الذى هو واجب الوجود ، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد .

وقد تتأمل فتعلم ذلك مما وقع فيه الاختلاف فى أن المبدأ فى الطبيعيات واحد أو كثير .

فبعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله كثيرا .

(١) أنحاء : أحوال (٢) إلى : من د ، ص ، ط (٣) وحدانى : أحدى - ، ص ، ط
(٤) وسلية : أو سلية م || فتلك : لوازم د (٥) وليست : ليست د || ولا أجزاء لها :
والأجزاء لها د (٦) معلولة : + لها د (٩) وفى : بقود ؛ فقوم (١٠) وبماذا : بماذا م (١١) فيما
تفارقه فى افتتاح : ساقطة من د || افتتاح : ابتداء م || تبياننا : بيانها د (١٢) قد : ساقطة من ب
(١٤) وذلك : ذلك ب ، م (١٦) تتأمل فتعلم : يباد || فى : وفى - (١٨) وبعضهم جعله :
وجعل بعضهم د .

والذى جعله منهم واحدا فنهم من جعل المبدأ الأول لا ذات الواحد ، بل شيئا هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار أو غير ذلك .

ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد ، لاشيء عرض له الواحد ، ففرق إذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود ، وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود .

فنقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التي فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ، وتكون تلك الماهية واجبة الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أنه إنسان غير أنه واجب الوجود ، فحينئذ لا يخلو إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة ، وهي مبدأ كل حقيقة ، بل هي تؤكد الحقيقة وتصححها .

فإن كان له حقيقة وهي غير تلك الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يرجد بشيء ليس هو ، فلا يكون واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، وبالنظر إلى ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود ، لأن له شيئا به يجب ، وهذا محال إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذى يطبق الماهية ، وإذا أخذ لاحقا للماهية فإنه وإن كان قد يقارن ذلك الشيء فليست تلك الماهية ألبتة

(١ - ٣) لا ذات الواحد . . . من جعل المبدأ : ساقطة من م (٢) أو نار : وثار د
 (٤) ماهية : ماهيته ص ، م || لها : له ، د ، م || وبين : ومن م (٥) واحد : واجب د || وموجود :
 ساقطة من ، د ، ص ، ط ، م (٧) ماهية : ماهيته م || واجبة : واجب م (٩) غير أنه : غير ه
 || فحينئذ : محال م ، ص ، ط ، م || لا يخلو : ولا يخلو د (١١) وتصححها : تصححها م
 (١٢) كان له : كانت له م || تلك : ذلك د (١٤) فلا يكون : فيكون م ، ص ، ط ، م (١٥)
 ال : في ب ، د ، م || ليس : ساقطة من د (١٦) أخذ : أخذنا م (١٧) لاهية :
 لاهية م ، لاهية د || يقارن : يقارن د ، م || ذلك : ذلك م || ظهت : ظهت م ، ط ،

واجبة الوجود مطلقا ، ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا ، لأنها لا تجب في كل وقت ، وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية ، فلا ضير لو قال قائل : إن ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة أو لشيء آخر .

وذلك لأن الوجود يجوز أن يكون معلولا ، والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا ، فبقي أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه ، واجب الوجود من دون تلك الماهية ، فتكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار إليه بالعقل في ذاته ، ويتحقق واجب الوجود وإن لم تكن تلك الماهية العارضة ، فإذن ليست تلك الماهية ماهية للشيء المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود ، بل ماهية لشيء آخر لاحق له ، وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشيء لشيء آخر ، هذا خلاف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هي الإنية .

وقول : إن الإنية والوجود لو صاروا عارضين للماهية فلا يخلو إما أن يلزمها لذاتها ، أو لشيء من خارج ، ومحال أن يكون لذات الماهية ، فإن التابع لا يتبع إلا موجودا فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها ، وهذا محال . ونقول إن كل ماله ماهية غير

(١) واجبة : بواجب د ، م : واجب ح ، ص ، ط || كل : ساقطة من م (٢) وواجب : وهو واجب ط || مطلقا : ساقطة من د || الوجود : الوجوب ب ، ص (٣-٢) إذا أخذ . فلنا . . . يلحق الماهية : ساقطة من م (٣) الذي يلحق الماهية : إذا أخذ لاحقا لماهية د ، ط || فلا ضير : فإنه لا ضير ط || قائل : النائل د ، م (٤) الوجود : الوضع ط || لماهية : لماهية ب ، د ، م || لشيء : بشيء ح (٥) الذي بالذات : الذي للذات د (٧) الوجود من : الوجود م || لواجب : لوجوب م (٨) مشار : المشار ب ، ح ، د ، ص ، ط || بالعقل : بالفعل د (٩) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط || لم : ساقطة من ط || تلك : ساقطة من م || العارضة : العرضية د (٩-١٠) ماهية للشيء : ماهية الشيء ط ، م (١٠) لشيء : شيء م (١١) ماهية : + له د || لاشيء : آخر : ساقطة من ب ، ص ، ط ، و شيء آخر م ، و شيئا آخر د (١٣) وتقول : بل تقول ب ، ط || (١٣-١٤) وتقول أن الإنية : . . . يكون لذات : ساقطة من م (١٣) لو صاروا : ساقطة من ط || فلا يخلو : ولا يخلو || إما : ساقطة من ب || يلزمها : يلزمه د (١٤) التابع : البالغ ب (١٥) وهذا محال : ساقطة من ب (١٤-١٥) الماهية . . . محال : ساقطة من م (١٥) وتقول : فتقول ب .

الإينية فهو معلول ؛ وذلك لأنك علمت أن الإينية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الإينية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوزام ، فلا يخلو :

إما أن يلزم الماهية لأنها تلك الماهية

- وإما أن يكون لزومها لإياها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإينية تتبع الماهية وتلزمها نفسها ، فتكون الإينية قد تبعت في وجودها وجودا ، وكل ما يتبع في وجوده وجودا فإن متبوعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها ، وهذا خلف . فبقى أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل ذى ماهية معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات هي التي بأنفسها ممكنة الوجود ، وإنما يعرض لها وجود من خارج .
- ٥ فالأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ؛ ثم سائر الأشياء التي لها ماهيات فإنها ممكنة توجد به ، وليس معنى قولى : إنه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه أنه الوجود المطلق المشترك فيه إن كان موجود هذه صفته ؛ فإن ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعنى في الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب ، وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ، فلهذا ما كان الكلى يحمل على كل شيء ، وذلك لا يحمل على كل ما هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .
- ١٠

والأول أيضا لا جنس له ؛ وذلك لأن الأول لا ماهية له ، وما لا ماهية له فلا جنس له ؛ إذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء ، والأول قد تحقق أنه غير مركب .

(٤) وان : ولن د (٧) وجودها : + أى وجود الماهية ، ح ، ص ، ط || فبقى : فبقى ط
 (٨) فكل : وكل د || ماهية : + هـ د ، م (٩) وتلك : تلك ب ، د ، ص ، ح ، م
 || الماهيات : الماهية ب || التي : + هـ ص ، ط (١٠) الماهيات : الماهية ب ، ح ، ص ، ط
 || عليها : عليه د (١١) فإنها : وأنها ص (١٢) الوجود (الأول) : الموجود م || بشرط : وبشرط هـ
 || الوجود (الثانية) : الوجود ب ، ح ، د ، م (١٣) إن : إذا د (١٤) لا زيادة : لا زيادات هـ
 (١٥) وهذا : وهذه د (١٦) وذلك : وهذا ب ، د ، ص ، ط ، م || على كل : + هـ ب ، هـ
 على ، ص ، ط ، م (١٧) له (الأول) : ساقطة من ب .

وأيضاً أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل .

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوماً بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فالأول لا جنس له .

ولذلك فإن الأول لا فصل له ، وإذ لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك لا لم له ، وستعلم أنه لا لمية لفعله . ولقائل أن يقول : إنكم إن تحاشيتم أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فليست تتحاشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لافي موضوع ، وهذا المعنى هو الجوهر الذي جنستموه له . فنقول : ليس هذا معنى الجوهر الذي جنسناه ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المقررة الذي وجوده ليس في موضوع بحكم أو نفس ؛ والدليل على أنه إذا لم يعن بالجوهر هذا لم يكن جنساً ألبتة ، هو أن المدلول عليه بلفظ الموجود ليس يقتضى جنسيته ، والسلب الذي يلحق به لا يزيد ، على الوجود إلا نسبة مباينة : وهذا المعنى ليس فيه إثبات شيء محصل بعد الوجود ، ولا هو معنى لشيء بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لافي موضوع إنما المعنى الإثباتي فيه الذي يجوز أن يكون لذات ما ، هو الموجود ؛ وبعده شيء سلبى ومضاف خارج عن الهوية التي تكون للشيء . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وأنت فد علمت هذا في المنطق علماً متقناً .

وقد علمت في المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل "أ" مثلا ، عيننا كل شيء موصوف بأنه "أ" ولو كانت له حقيقة غير الألفية ، فقولنا في حد الجوهر : إنه الموجود لافي موضوع ،

- (٢) فصل : ساقطة من ط (٣) لواجب : بواجب - ، ص ، ط ، (٥) ولذلك : وكذلك د ، ص (٦) ولذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم (٧) إن تحاشيتم : إن حاشيتم - ؛ حاشيتم م || فليست : ساقطة من ط (٨) وهذا : هذا م || المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى هو معنى م || جنستموه : جنستموه له ب ، د ؛ حددتموه ب (٩) جنسناه : جنسناه ب ، د || المنفردة : المنفردة د ؛ ساقطة من م || الذي : التي له في د (١٠) وجوده : وجود ب ، د ، ص ، م || بكم : بكم م (١١) هو أن : وأن د || بلفظ : بلفظ م || جنسيته : جنسيته د ، م || السلب : ساقطة من ط (١٢) إثبات : الثبات ط || محصل : يحصل د (١٥) التي : + أن - (١٦) منفذا : متيقنا د (١٧) علمت : تعلمت ب ، د ، ص ، ط ، م (١٨) كانت : كان . . .

- معناه أنه الشيء الذي يقال عليه موجود لافي موضوع ، على أن الموجود لافي موضوع محمول عليه ، وله في نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجوهر حتى يكون جنساً . والدليل على أن بين الأمرين فرقا وأن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنك تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : إنه لا محالة هو ما وجوده أن لا يكون في موضوع ، ولا تقول : إنه لا محالة موجود الآن لافي موضوع ، وكأنا قد بالغنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

كأنه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود
وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

١٠

وبالحري أن نعيد القول في أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ؛ وذلك لأن الواحد — بما هو واجب الوجود — يكون ما هو به هو ، وهو ذاته ؛ ومعناه إما مقصوراً عليه لذات ذلك المعنى ، أو أعملة ، مثلا : لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا الإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون .

- ١٥ فإن كان لأنه إنسان هو هذا ، فالإنسانية تقتضى أن يكون هذا فقط ؛ فإن وجدت لغيره فما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا ، بل إنما صار هذا لأمر غير الإنسانية .

وكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود ، فإنها إن كانت لأجل نفسها هي هذا المعين امتثال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، فتكون تلك الحقيقة ليست إلا هذا . وإن كان

(٢) وله : ولاد || والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص (٣) فراق : ساقطة من ط (٥) الآن : ساقطة من د (٨) فصل : ساقطة من د || توكيد وتكرار : تأكيد أو تكرار ، د ، م ؛ تكرار وتأكيد : تأكيد وتكرار ص (١٢) بما : بما ، م || يكون : ويكون ط || به هو : به د (١٣) لذات ذلك : لذلك م || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٣) كان : + في د || الوجود : + شيئاً ط ؛ + شيء د (١٤) هو هذا : + الإنسان ط (١٦) هذا : + هذا || الأمر : الأمر ، د ، ص ، ط (١٧) الحال : الحالة د || هي : ساقطة من د || المعين : المعنى م || (١٨) إلا : بسبب د : ساقطة من ب ، م ،

تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته ، بل عن غيره ، وإنما هو هولأنه هذا المعين ، فيكون وجوده الخاص له مستفاداً من غيره ، فلا يكون واجب الوجود ، وهذا خالف ؛ فإذن حقيقة الواجب الوجود الواحد فقط . وكيف تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشئان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى ، وإما بسبب الحامل للمعنى ، وإما بسبب الوضع أو المكان ، أو بسبب الوقت والزمان ، وبالجملة لعلة من العلة ؟ لأن كل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، وإنما يختلفان بشيء عارض للمعنى مقارن له ، فكل ما ليس له وجود إلا وجود معنى ، ولا يتماق بسبب خارج أو حالة خارجة ، فبماذا يخالف مثله ؟ فإذن لا يكون له مشارك في معناه ، فالأول لاندله .

وأيضاً ، فإننا نقول : إن وجوب الوجود لا يجوز أن يكون معنى مشتركاً فيه لعدة بوجه من الوجوه ، لا متفق الحقائق والأنواع ولا مختلف الحقائق والأنواع .

أما أول ذلك فإن وجوب الوجود لا ماهية له تقارنه غير وجوب الوجود ، فلا يمكن أن يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود .

وأيضاً ، لا يخلو إما أن يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود أشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالفه صاحبه ، أو غير موجودة لشيء منها ، أو موجودة لبعضها وليس في البعض الآخر إلا عدمها . فإن كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ، فلا اختلاف بينهما في الحقائق ، فهي متفقة الحقائق ، وقد قلنا إنها تختلف حقائقها بعد ما اشتركت فيه ، وإن كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها ؛ متلاً أن يكون أحدهما

(١) المعين (الأول) : المعنى م || المعين (الثانية) : المعنى م (٢) الواجب : واجب ب ، ح ، ط || وهذا .
هذاء م (٥) أو المكان : والمكان ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) وإنما : وإنما ح ، ص ، ط || بشيء : لشيء م ||
فكل : وكل د ، ط (٧) معنى : معين د ؛ + معين ط || أو حالة : وحالة م (١١) تقارنه :
مقارنة ب || غير : عن م (١٣) به : ساقطة من د (١٤) يخالفه : يخالف ب ، د ، م
(١٥) أو غير موجودة : أو غير موجود د (١٥ - ١٦) لشيء : منها . . . غير موجودة : ساقطة من م
(١٧) بينهما : ساقطة من م (١٨) وإن : فإن ط ، م || كانت : كان ب ؛ + فيه د || وموجودة ؛
وموجودا ب ، ط ، م ؛ أو موجودة د .

انفصل عن الآخر بأن له حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا هو الشرط في الانفصال ، وللآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا المدم فقط ، وليس هناك شيء إلا المدم ينفصل به عن الآخر ، فيكون من شأن وجوب الوجود بالحقيقة اتى له أن تثبت قائمة مع عدم شرط يلحق به ، والمدم لا معنى له محصلا في الأشياء ، وإلا لكان في شيء واحد معان بلا نهاية فإن فيه اختلاف أشياء بلا نهاية .

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققاً في الثاني من دون الزيادة اتى له ، أو لا يكون . فإن لم يكن ، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ، ويكون شرطاً في وجوب الوجود في الآخر أيضاً . وإن كان ، فتكون الزيادة فصلاً أيضاً ، وليس من شرط وجوب الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب . وإن كان لكل واحد منهما ما ينفصل به عن الآخر ، فهو يقتضى التركيب في كل واحد منهما .

ثم لا يخلو أيضاً ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود دون كل واحد من الزادتين ، أو يكون ذلك شرطاً له في أن يتم . فإن تم ، فوجوب الوجود لا اختلاف فيه بالذات ، إنما الاختلاف في العوارض اتى تلحقه ، وقد قام الوجود واجباً مستغنياً في قوامه عن تلك اللواحق .

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن لا يتم دون ذلك في أن يكون له حقيقة وجوب الوجود ، وإما أن يكون وجوب الوجود معنى متحققاً في نفسه ، وليس ذاك ولا أحدهما داخلاً في هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

(١) انفصل : انفصال د || عن الآخر بأن له : لا يتمد || وشيئا : وشيئا ، ص ، ط ،
 (٢-١) وشيئا هو الشرط . . . وجوب الوجود : ساقطة من ب (٣) عن : من ب ، د ، ط
 (٤) بالحقيقة : والحقيقة ، د ، ص ، ط ، م || والمدم : فاعدم ط ، م (٥) اختلاف :
 خلاف ب ، د ، ص ، م (٩) الوجود : + ويكون ط || من : في د
 || شرط : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (١١) منها : منها ص ، ط || به : ساقطة من د || في كل
 واحد منها : في كل واحد منها م (١٢) وجوب وجود : وجوب الموجود ، ساقطة من م
 (١٤) بالذات : في الذات ب ، ص ، ط || في : فيه م || العوارض اتى تلحقه : عوارض تلحقه ب ، د ،
 ص ، ط ، م (١٦) إما أن : + يكون ، د ، م (١٦-١٧) الوجود وإما : وجود وأما م .

بأحدهما ، مثل أن الهيولى - وإن كانت لها جوهرية في حد هيوليتها - فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى ؛ وأيضاً اللون ، فإنه وإن كان فصل السواد لا يقومه - من حيث هولون ولا فصل البياض - فإن كل واحد منهما كالعلة له في أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك في حال ، وذلك في حال .

فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط فيه ، فحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ؛ وإن كان على مقتضى المعنى الثانى فواجب الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به ، فيكون واجب الوجود - من بعد ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود - يحتاج إلى شيء آخر يوجد به ، وهذا محال .

وأما في اللون ، وفي الهيولى ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ؛ فإن الهيولى في أنها هيولى شيء ، واللون في أنه لون شيء ، وفي أنه موجود شيء . ونظير اللون هناك هو واجب الوجود ههنا ، ونظير فصلى السواد والبياض هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا ، فكما أن كل واحد من فصلى السواد والبياض لا مدخل لهما في تقرير اللونية ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لهما في تقرير وجوب الوجود .

(١) كانت : كان د ، م || هيوليتها : هيوليتها - ، ص ، م (٢) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ب ، د ، م || وأيضاً : وأما د || وإن : إن - ، ص ، ط (٤) بيته : + بالفعل ب (٦) فكل : وكل - ، ص ، ط (٨) فواجب : فوجوب - ، ص ، ط ، م (٩، ٨) يحتاج . . . الوجود : ساقطة من ط (١٢) في أنها هيولى شيء : في أنه هيولى شيء . م ؛ في ذاته هيولى ط || ونظير : فنظير - ، ص ، ط ، م ؛ فيظهر د (١٣) هو (الأول) : ساقطة من د || واجب : الواجب - ، ص ، ط ، م || فصل : فصل د || والبياض : أو البياض م || هو : ساقطة من د (١٤) من : + واحد ط ؛ + واحد واحد ص || المفروضين : + به ص || فكما : وكما (الثانية) - ، د ، ص ، م || أن : ساقطة من ط || لها : له ط ، م (١٥) تقرير : تقرير د ، م || اللونية : + لونية ب ، - ، ص ، م ؛ + لون ط (١٦) لها : له ب ، د ، - ، ص ، م ؛ لها ص || تقرير : تقرير د ، د ؛ + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى د .

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين في أن صار اللون موجوداً ، أى صار اللون شيئاً هو غير اللون ، وزائداً على أنه لون ؛ وههنا ليس يمكن ذلك ؛ لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط في تقرير ماهية واجب الوجود ، أو هو نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان .

- وأما في اللون ، فالوجود لاحق يلاحق ماهية هي اللون ، فتوجد الماهية التي هي بنفسها لون عيناً موجودة بالوجود . فلو كانت الخاصة ليست علة في تقرير ماهية وجوب الوجود ، بل في أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية خروجها عن ماهية اللون ، كان الأمر مستمراً على قياس سائر الأشياء العامة المنفصلة بفضول ، وبالجملة المنقسمة في معان مختلفة ؛ لكن الوجود يجب أن يكون حاصلًا حتى يكون وجوبه ، فتكون الخاصة كأنها تحتاج إليها كشيء في أمر هو الذي استغنى فيه عنه ، وهذا خلف ، محال ، بل الوجوب ليس له الوجود كشيء ثانٍ يحتاج إليه ، كما للونية وجود ثانٍ . وبالجملة كيف يكون شيء خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ؟ ومع ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بموجب له ، فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود ؟

- (١) دار : + يثبت د ، م (٢) هو : + شيء ص || وهما : وهناك ص
 (٣) تقرير : تقرّب ، م || ماهية : الماهية - ، د || واجب : لوجب - (٤) أو هو :
 وهو - ، ص ، ط ، + في ط (٥-٦) التي هي بنفسها : هي هي بنفسها ط (٦) عين : + ما هو ط
 || موجودة بالوجود : موجود بالفعل ط || الخاصة : انماية ، م || ليست : ليس د || تقرير :
 تقرّب ، م (٧) الوجود (الأول) : + الوجوب الوجود د || في : ساقطة من د
 (٨) ماهية : + تلك د || الأشياء : الأسماء ، د ، م (٩) وجوبه : وجوده
 ط || الخاصة : انماية - ، ص ، ط || كأنها : كأنه م || كشيء : ساقطة من - ، ص ، ط || أمر :
 آخر م (١١) محال : ساقطة من - ، ص ، ط || بل الوجوب . . . وجود ان : ساقطة من م
 || الوجوب : الوجود ، - ، ص || ثان : + - حتى ص || كالونية : كالونية د (١٢) ومع :
 مع ط (١٢-١٣) خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج الى وجود
 فإن يلحقها احتياج حقيقة التولية الى وجود يكون لأشياء . وعلة وجود م (١٣) له : لها - ، ص ، ط ، م .

ونقرر من رأس فنقول : بالجملة إن الفصول وما يجري مجراها لا يتحقق بها حقيقة
 المعنى الجنسى من حيث معناه ، بل إنما كانت تلة لتقويم الحقيقة موجودة ، فإن الناطق
 ليس شرطاً يتعلق به الحيوان في أن له معنى الحيوان وحقيقته ، بل في أن يكون موجوداً
 معيناً . وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه في أن
 يكون واجب الوجود موجوداً ، فقد دخل ما هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس ،
 والحال فيما يقع به اختلاف غير فصلي في جميع هذا ظاهر ، فبين أن وجوب الوجود ليس
 مشتركاً فيه ، فالأول لا شريك له ، وإذ هو برىء عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد ،
 وكلاهما شرط مع ما يقع تحت التضاد ، فالأول لا ضده .

فقد وضع أن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له ،
 ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ندله ، ولا شريك له ، ولا ضده ، تعالى وجل ، وأنه
 لا حد له ، ولا برهان عليه ، بل هو البرهان على كل شيء ، بل هو إنما عليه الدلائل الواضحة ،
 وأنه إذا حققته فإتماً بوصف بعد الإنية بسلب المشابهات عنه ، وبإيجاب الإضافات
 كلها إليه ، فإن كل شيء منه وليس هو مشاركاً لما منه ، وهو مبدأ كل شيء . وليس هو
 شيئاً من الأشياء بعده .

(١) إن : ساقطة من ط (٢) حيث : + هو ص ، ط || بل : ريماب ، د ، ص ، ط ، م
 || لتقويم : بتقويم ط (٣) ليس : ساقطة من ط (٤) المعنى : معنى ح ، ص ، ط (٥) فقد :
 ساقطة من ب ، د ، م (٦) ظاهر : أظهر ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م
 || يقع : + به ط (٩) ولا كمية له : ولا كمية ب (١١) شيء . بل هو : شيء . بل ب ، ح ، د ، ط ، م
 (١٢) حقيقته : حقيقته ب ، ح ، كان حقيقته د ، ص || وإنما : وإنما ب (١٣) إليه : له ح ، + له م
 || لما منه : كالمهية د ، ط || مبدأ : ساقطة من ب ، د ، ح ، م .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال يدركها .

فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكالات وجوده قاصراً عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجاً عن وجوده يوجد لغيره ، كما يخرج في غيره ؛ مثل الإنسان ، فإن أشياء كثيرة من كالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضاً فإن إنسانيته توجد لغيره . بل واجب الوجود فوق التمام ؛ لأنه ليس إنمائه الوجود الذي له فقط ، بل كل وجود أيضاً فهو فاضل عن وجوده ، وله ، وفائض عنه .

وواجب الوجود بذاته خير محض ، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود . والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق إليه ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود ، فالوجود خير محض وكمال محض .

فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إما عدم جوهر ، أو عدم صلاح لحال الجوهر . فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) التام : التمام ، ح ، ط ، هـ || رمفيد : وبفيد ، د ، م (٤) ويعقل : يعقل م || شيء : + بعده م (٤) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د (٥) يقال : + أنه م (٦) وكالات وجوده : + شيئاً د ، ص ، م (٧) خارجاً : خارج م || يوجد : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) فإن أشياء : في أشياء ح (٩) لأنه : فإنه ط (١١) بذاته : + هو م || والتغير : فالتغير ح ، د ، م ، هـ || بالجملة : + ما م || هو : ساقطة من م (١٣) إليه : ساقطة من ب ، د ، ح ، م ، هـ (١٤) للوجود : الموجود ب ، ح ، ط ، ساقطة من م (١٥) فالتغير : والتغير

خيرية الوجود . والوجود الذي لا يقارنه عدم - لا عدم جوهر ، ولا عدم شيء للجوهر ، بل هو دائماً بالفعل - فهو خير محض ، والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضاً ؛ لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته ، فذاته تحتل العدم ، وما احتمال العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص ، فإذن ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته .

وقد يقال أيضاً : خير ، لما كان مفيداً لكالات الأشياء وخيراتها ، وقد بان أن واجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود ، ولكل كمال وجود ، فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر ، وكل واجب الوجود فهو حق ؛ لأن حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له ، فلا أحق إذن من واجب الوجود .

وقد يقال : حق ، أيضاً ، لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، ومع صدقه دائماً ، ومع دوامه لذاته لا لغيره ؛ وسائر الأشياء فإن ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود ، بل هي في أنفسها وقطع إضاعتها إلى واجب الوجود تستحق العدم ؛ فلذلك كلها في أنفسها باطلة ، وبه حقة ، وبالقياس إلى الوجه الذي يليه حاصلة ، فلذلك كل شيء هالك إلا وجهه ، فهو أحق بأن يكون حقاً .

وواجب الوجود عقل محض ؛ لأنه ذات مفارقة للمادة من كل وجه ، وقد عرفت أن السبب في أن لا يعقل الشيء هو المادة وعلاقتها لا وجوده . وأما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي إذا تقرر في شيء صار للشيء به عقل ، والذي يحتمل نيله هو عقل بالقوة ، والذي ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال ، والذي

(٣) بذاته فذاته : فذاته بذاته م ؛ بذاته فذاته بذاته ب ، ح ، د ، ص || وما احتمل : وما لا يحتمل ط
 (٦) أن : ساقطة من د (٦-٧) وخيراتها . . . لكل وجود : ساقطة من م (٧) واجب : الواجب
 ح ، د ، ص ، ط (٨) خير أيضاً : أيضاً خير - ، ص ؛ أيضاً خير محض د || حقية : حقيقة ب ، ح ،
 ط ، م (١٠) وقد : ساقطة من ط || بوجوده : لوجوده ب ، د ، م (١١) بوجوده : لوجوده ب ، م ؛
 لوجود د (١٢) علمت : علمته د (١٨) تقرر : تقرر د (١٩) هو : وهو د || ناله : + العقل ح ،
 ص ، ط ، م ؛ + العقل بالقوة د || بعد : ساقطة من م .

هو له ذاته هو عقل بذاته . وكذلك هو معقول محض ؛ لأن المانع للشيء أن يكون معقولا هو أن يكون في المادة وعلائقها ، وهو المانع عن أن يكون عقلا .

- وقد تبين لك هذا فالبريء عن المادة والعلائق، المتحقق بالوجود المفارق، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فذاته عقل وعقل ومعقول ، لا أن هناك أشياء متكررة . وذلك لأنه بما هو هوية مجردة عقل ، وبما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته ، وبما يعتبر له أن ذاته له هوية مجردة فهو عاقل ذاته ؛ فإن المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشيء، والعاقل هو الذى له ماهية مجردة لشيء، وليس من شرط هذا الشيء أن يكون هو أو آخر، بل شيء مطلقا ، والشيء مطلقا أعم من هو أو غيره .

- ١٠ فالأول باعتبار أن له ماهية مجردة لشيء ، هو عاقل ، وباعتبار أن ماهيته المجردة لشيء ، هو معقول ، وهذا الشيء هو ذاته، فهو عاقل بأن له الماهية المجردة اتى لشيء هو ذاته ، ومعقول بأن ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته .

- وكل من تفكر قليلا علم أن العاقل يقتضى شيئا معقولا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر أو هو ، بل المتحرك إذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء .
- ١٥ يوجب أن يكون شيئا آخر أو هو ، بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ؛ وتبين أنه من المحال أن يكون ما يتحرك هو ما يحرك ؛ ولذلك لم يمتنع أن يتصور فريق لهم عدد أن في الأشياء شيئا متحركا عن ذاته ، إلى وقت أن قام البرهان على امتناعه ، ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك ، إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شيء محرك مطلقا بلا شرط أنه آخر أو هو ، والمحرك يوجب أن يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو .
- ٢٠

(١) هو عقل : فهو عقل د (٢) المادة : مادة ب ، م || عن : ساقطة من د (٣) وقد : قد ب ، د ، م ؛ فقد ح ، ص || تبين : بين د ، م (٤) وعقل : ساقطة من د (٦) هوية : هوية د || فهو : هو ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) من (الأول) : ف ب ، ح ، د ، م ، ص ، م || والشيء مطلقا : والشيء ط (١٠) فالأول : + تعالى ط || باعتبار : باعتبار ب ، د ، ص ، ط ، م (١١) لشيء : شيء د ؛ ساقطة من م (١٢) ماهيته : ماهية ط (١٧) متحركا عن ذاته : محركا لذاته ب ، ح ، د ، ط ، م (١٨) إذ : إذا د ، م (١٩) مطلقا : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ، ص ، م .

وكذلك المضافات تعرف إنثنيتهما لأمر ، لا لنفس النسبة والإضافة المفروضة في
الذهن ؛ فإننا نعلم علما يقينا أن لنا قوة نعقل بها الأشياء . فإما أن تكون القوة التي نعقل بها
هذه القوة هي هذه القوة نفسها ، فتكون هي نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى ،
فتكون لنا قوتان : قوة نعقل الأشياء بها ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام
إلى غير النهاية ، فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ؛ فقد بان أن نفس كون
الشيء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشيء ، ذلك الشيء آخر .

وبهذا تبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شيء آخر بل كل ما توجد له
الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت
هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها ولا تفارقها .
فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا ، لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا
اثنين في الاعتبار أيضا ؛ فإنه ليس تحصيل الأمرين إلا اعتبار أن ماهية مجردة لذاته ،
وأنه ماهية مجردة ذاته لها ، وههنا تقديم وتأخير في ترتيب المعاني ، والغرض المحصل
شيء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة ألبيته .

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما متقومة
بما يعقل ، فيكون تقومها بالأشياء ؛ وإما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة الوجود
من كل جهة ؛ وهذا محال . ويكون لولا أمور من خارج لم يكن هو محال ، ويكون
له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

- (١) تعرف : تعريف ط || إنثنيتهما : انثنيتهما ب ، د ، د ، ص ، م || والإضافة : أو الإضافة د
(٢) علما : ساقطة من ب ، د ، د ، ط ، م || يقينا : ساقطة من ط (٣) هي هذه القوة : ساقطة من د
|| فتكون هي : + في ص || أخرى : + في هذه القوة ، هي هذه القوة نفسها ح (٦) معقولا
لشيء : معقول شيء ب ، د ، ص ، ط ، م (٧) تبين : بيت م || كل : كان د (٩) لكل :
ولكل ص || تفارقها أو : ساقطة من م (١٠) وعاقلا : أو عاقلا د ، ط (١١) تحصيل : يحصل
ب ، د ، ص ، ط || إلا اعتبار : الاعتبار ط || لذاته : لذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٢) وأنه :
وأن ب ، د ، ص ، م || وأنه ماهية : وأن ماهيته د || ذاته : ذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٤) إما :
ساقطة من ط (١٥) بالأشياء : ساقطة من م || تكون واجبة : يكون واجبا ط (١٦) وهذا : هذا
(١٧) عن ذاته : من ذاته د ، ح || عن غيره : من غيره د .

- وما أشبهه ؛ ولأنه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للموجودات
التامة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا وبتوسط ذلك بأشخاصها .
- ومن وجه آخر لا يجوز أن يكون ناقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة
عقلا زمانيا مشخصا بل على نحو آخر نيينه ؛ فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلا زمانيا
منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها معدومة غير موجودة ،
فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى
مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات ، ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية
المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة
لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ؛ ونحن
قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما تدرك من حيث
هي محسوسة أو متخيلة بآلة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفعال للواجب الوجود
نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعقلات ، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على
نحو كلي ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات
ولا في الأرض ، وهذا من العجائب التي يحوج تصورها إلى لطف قريحة .
- وأما كيفية ذلك ، فلا أنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود ، عقل أوائل
الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما
واجبا بسببه ، وقد بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتأدى بمصادماتها إلى أن توجد

(١) كل : لكل ، د ، د ، هـ || وهو : فهو - (٢) التامة : التامة ط ؛ صافطة من ، هـ
(٣) لا يجوز : فلا يجوز ، د ، د ، ص || هي : هو د (٤) مشخصا : مشخصا د || نحو : وجه ، هـ ،
ص ، ط (٦) عقلية : عقلية هـ || حدة : وحدة د (٧) متغير الذات : متغير بالذات م
(٨) مالا : مالا م د (٩) لمادة : للمادة د ، ط (٩) ووقت : ومركب م ؛
+ وتركيب ط || وتشخص : وتشخص م ؛ تشخص ب || بل : هـ ، د ، د ، ص ، م
(٩-١١) « ونحن قد بينا ... أو متخيلة » : صافطة من م (١٠) محسوسة : لمحسوسة ب ، هـ ،
د ، ص || فإنما : فإنما د (١٢) كذلك : كذلك ص || واجب : الواجب د ، ص ، ط || كل : كل م
(١٣) شخصي : وشخصي د || ولا يعزب : فلا يعزب ب ، هـ ، ص ، ط (١٤) ولا في الأرض :
والأرض ب ، هـ ، ص ، ط ، م || التي : التي د || يحوج : يحوج د ، م (١٥) وأما : فأما م
|| موجود : + ووجود ط (١٦-١٧) ما واجبا : ما يكون واجبا ، هـ ، د ، ص ، ط
(١٧) وقد : قد هـ .

عنها الأمور الجزئية . والأول يعلم الأسباب ومطابقتها، فيعلم ضرورة ما يتأدى إليها، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ؛ لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركا للأموال الجزئية من حيث هي كلية ، أعني من حيث لها صفات . وإن تخصصت بها شخصا فبالإضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخص لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضا بمنزلتها لكننا تستند إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه ، تستند إلى أمور شخصية . وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها . فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي أيضا ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظيره ، ككرة الشمس مثلا ، أو كالمشترى ، وأما إذا كان النوع منتشرا في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفته . ١٠

ونعود فنقول : كما أنك تعلم حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي ؛ لأنك تقول في كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون لكذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا ، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقدر عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته ، ولكنك علمته كليا ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحصل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال ، لكنك تعلم بحجة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحدا ١٥

(١) والأول : فالأول ب ، ج ، د ، ص ، م || ضرورة : ضروري د || إليها : إليه ، د ، ص ، م ، م
(٤) بها : لها د (٥) لكننا : لكونها ب ؛ يكونها م || تستند : مستندة ح (٦) تستند : مستند م
|| الاستناد : الأستاد د (٧) عليها : عليها ح ، ط || كان : كل م || شخصي : شخص ط (٨) الشخص :
الشخصي ب ، د || لا نظيره : ولا نظيره ط (٩) أو كالمشترى : وكالمشترى د (١٠) الشيء :
الشخص ط (١١) ونعود : فنعود ح || فنقول : وقول ب ، د || أنك : إذ ، ص ، م ، م ، م ؛
+ إذ م || تعلم : + إذا علمت ط (١٢) وكل اتصال : ساقطة من د || وكل اتصال : واتصال
ب ، م || جزئي : يرب ب || يكون : + يكون ط (١٣) يكون بعد : فيكون بعد د || مه :
ساقطة من م (١٥) لا يقدر : لا يعرف ط ؛ لا يقادرد || علمته : وعلمته ح ، ص ، ط (١٧) منها :
منها ح ، ص ، ط || الحال : الحالة د .

- بعينه ، وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه من قبل . ولكنك مع هذا كله ، ربما لم
يجز أن تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف أولا وجوده ، إلا أن تعرف جزئيات
الحركات بالمشاهدة الحسية ، وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة ،
وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ماشاهدت ، وبينها وبين
الكسوف الثاني الجزئي كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا
تعلمه وقت ما يشك فيه أنها هل هي موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة
شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف .

- فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا مناقشة معه ؛ فإن غرضنا
الآن في غير ذلك ، وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وإدراكا يتغير
معهما العالم ، وكيف يعلم ويدرك علما وإدراكا لا يتغير معهما العالم ؛ فإنك إذا علمت
أمر الكسوفات كما توجد أنت ، أو لو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف
المطلق ، بل بكل كسوف كائن ، ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمرا ؛
فإن علمك في الحالين يكون واحدا ، وهو أن كسوفاً له وجود بصفات كذا ، بعد
كسوف كذا ، أو بعد وجود الشمس في الحمل كذا ، في مدة كذا ، ويكون بعد كذا ،
وبعد كذا ، ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعهم وبعده . فأما إن
أدخلت الزمان في ذلك ، فعلمت في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس بوجود ، ثم
علمت في آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل يحدث علم آخر ،
ويكون فيك التغير الذي أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون في وقت الانجلاء على ما كنت

(١) لا يدفع : لا دفع د || من : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) يجز : تجزم - ، ص ؛ تكن
تجز د || في هذا : في إلا هذا ، د || الكسوف : لكسوف م || وجوده : بوجوده د || أن : أنك م (٣) هذا :
هذه - ؛ ساقطة من م || المشاهد : المشاهدات - (٥) الثاني : الفلاني ط || من : في د
(٨) فلا لا د (٩) يتغير : لا يتغيرت ، ط (١٠) معهما (الأول) : معهما د || وكيف يعلم : ساقطة
من - || علما + واحدا ص ، ط || معهما (الثانية) : معهما د (١١) أولو : ولود ، ط || لك : ذلك د
(١٣) أن : يكون ب ، ط || مجرد : وجوده ب ، ط || بعد : أو بعد - (١٤) أو بعد وبعد
- ، ص ، ط || الشمس : فقلته د (١٥) العقد : العقل ب ، ط || إن : إذا د
(١٦) فعلت : فعلت ص (١٧) بل : كان - ، د ، ص ، ط || فيك : قبل م .

قبل الانجلاء ، هذا وانت زمانى وآنى ، ولكن الأول الذى لا يدخل فى زمان وحكمه ، فهو بعيد أن يحكم حكما فى هذا الزمان ، وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديدا ومعرفة جديدة .

واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئية ، لإحاطتك بجميع أسبابها ، وإحاطتك بكل ما فى السماء ، فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها ، انتقل منها إلى جميع المسببات ، ونحن سنبين هذا من ذى قبل بزيادة كشف ، فتعلم كيف يعلم الغيب وتعلم من هناك أن الأول من ذاته كيف يعلم كل شيء ، وأن ذلك لأنه مبدأ كل شيء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركاتها كذا ، وما ينتج عنها كذا ، إلى التفصيل بعده ، ثم على الترتيب الذى يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتأدية ، فتكون هذه الأشياء مفاتيح الغيب التى لا يعلمها أحد إلا هو ، فالله أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى نسبة المعقولات إليه ، وفى إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب فى ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المنتهى ، وفى تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول قيل على المعنى البسيط الذى عرفته فى كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور مترتبة متخالفة كما يكون فى النفس على المعنى

(١) وآنى : ساقطة من ح ، ص || لكن : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢) حكما : ساقطة من ح ، ص ، ط (٤) إنما : ساقطة من د ، ط || ادراك : إدراكات ح ، د (٥) وأحاطتك . . . أسبابها : ساقطة من ح || فإذا : وإذا ب ، م || أسبابها : الأسباب ب ، ح ، ص ، ط (٦) بزيادة : زيادة د || فتعلم : وتعلم ح (لم الغيب و : ساقطة من د || تعلم : لا تعلم ط || الغيب : + الأهو ط || من ذاته : فى ذاته ط || يعلم : + مبدأ ب ، ط (٧ - ٨) مبدأ كل شيء . ويعلم الأشياء . من حالها إذ : مبدأ شيء ب ، ح ، د ، ص ، م (٩) عنها : عنه ح || التفصيل : + الذى لا تفصيل ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠ - ١١) التى لا يعلمها . . . الحكيم : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ، ص (١٣) فصل : ساقطة من د (١٥) والجلال الأرفع : ساقطة من ط (١٦) وفى تفصيل : وتفصيل م (١٧) للأول : + تعالى ط (١٧) مترتبة : مترتبة ب ، د || متخالفة : متخالفة د .

الذى مضى فى كجاب النفس ؛ فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكرر بها فى جوهره ، أو تتصور فى حقيقة ذاته بصورها ، بل تفيض عنه صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقلته ، ولأنه يعقل ذاته ، وأنه مبدأ كل شيء ، فيعقل من ذاته كل شيء .

- واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود ، كما عرض أن اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة ، وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجود ، بل بالعكس ؛ كما أنا نعقل صورة بنائية نخترعها ، ثم تكون تلك الصورة المعقولة محرركة لأعضائنا إلى أن نوجدها ، فلا تكون وجدت فعقلناها ، ولكن عقلناها فوجدت . ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ؛ فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته ، ويعلم من ذاته كيفية كون الخير فى الكل ، فتتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للضوء ، والإمضان للحر ، بل هو عالم بكيفية نظام الخير فى الوجود ، وأنه عنه وعالم بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذى يعقله خيراً ونظماً .

- وعاشق ذاته التى هى مبدأ كل نظام ، وخير من حيث هى كذلك ، فيصير نظام الخير معشوقاً له بالعرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفع منه ألبتة ، ولا يشاق شيئاً ولا يطلبه . فهذه إرادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصد إلى غرض .

(١ - ٢) بها فى جوهره : فى جوهره بها ب (٢) بصورها ؛ + من غير أن يتكرر صورتها فى حقيقة ذاته بصورها ط (٣) الصور : الصورة ط ، م || ذاته : بذاته م || وأنه : وأنها ب ، ح ، ص ، ط ، م || مبدأ كل : مبدأ لكل د (٦) صورته : صورته م || المعقولة وقد : المعقولة وقد م || المعقولة : الموجودة م || عن : ساقطة من د (٧) الموجود : الوجود ط ؛ الموجودة ح ؛ المعقولة م (٧) بائية مائة ط ، تباينه ب ، د || ثم : ساقطة من ط ؛ لم د || تكون : ساقطة من م (١٠) من ذاته : ذاته م | صورته . الصورة ط (١١) لضىء : المضى د (١٢) الوجود : الموجود م (١٤) وخير : خير ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) مه : عه ب ، ص ، م ؛ ساقطة من ب (١٦) وانزعاج : وانزعاج ب ، د ، ص ، ط .

ولا يظن أنه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته ، وكيف وهي تكون بعد ذاته ؟ لأن عقله لذاته ذاته ، ومنها يعقل كل ما بعده ؛ فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته ، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته . على أن المعقولات والصور التي له بعد ذاته إنما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وان كانت معا لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال في المعقولات .

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تجريد وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة إليها وهي بحال معقولة . ولو كانت من حيث وجودها في الأعيان ، لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعلوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على الترتيب إلا عندما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكها من حيث شأنها كذا يوجب إدراك الآخر وإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحامل والممكن ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في لأعيان .

فبقى لك النظر في حال وجودها معقولة أنها تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعه

- (١) أنه ، له ط || كانت كثرة الصور : كانت الصورة د (٢) وهي : وهو م ؛ هي ط ||
ومنها : ومما ، د ، ط ، م ، هـ (٣) فعقله لذاته : فعقله بذاته ح || فعقله : فعقله ط
(٤) هـ : ساقطة من م || معقولة : معقولة ب ، د ، ص || المعقولات العقلية لا النفسانية : المقول
العقل لا النفساني ب ، د ، ح ، د ، ص ؛ المعقولات العقلية لا النفسانية م (٥) التي : التي ب ،
ص : ط ، م || الترتيب : ترتيب ط (٦) لا تتقدم : لا تتقدم ط || انتقال : أفعال ح ، ص ، ط
(٧) إذانك : + له ط ، هـ (٩) الاضائة : + له ح ، د ، ط ، م ، هـ || كانت : كان ح ،
هـ (١٠) الايمان : + أتيان م (١١) مبدأ : ساقطة من م || الترتيب : ترتيب م (١٢) من
شأنها : شأنها د (١٣) شأنها : + إلى دفع د (١٤) والممكن : ولان د (١٦) لك : لك ح ،
(١٧) التي : ساقطة من ب ، د ، ح ، م || وذات : وذوات ط || كصور : كصورة م ؛ لصورة د .

- في صنع الروبوتية ، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور ، ارتسمت في أيها كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة ، وتكون معقولة له على أنها فيه ، ومعقولة من الأول على أنها عنه ، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة ، بل يفيض وجوده عنه أولاً ، وما المعقول منه أنه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانياً ، وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات ، وإن كان ارتسامها في شيء واحد ، لكن بعضها قبل وبعضها بعد ، على الترتيب السببي والمسببي .

- وإذا كانت تلك الأشياء المرسمة في ذلك الشيء من معلولات الأول ، فتدخل في جملة ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيراً وجد ، لأنها نفس عقله للغير ، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك إلى ما لا نهاية ، وذلك محال فهي نفس عقله للغير . فإذا قلنا لما عقلها وجدت ، ولم يكن معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها تعقلات ، فإنما يكون كأننا قلنا لأنه عقلها عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه .

- وإن جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر ، وإن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته أن لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته ممكن الوجود ، وإن جعلتها أموراً مفارقة لكل ذات عرضت الصور الأفلاطونية ، وإن جعلتها موجودة في عقل ما عرض أيضاً ما ذكرنا قبل هذا من المحال .

(١) صنع : موضع د || المورد : المورد د ، م (٢) أيها : أيها ح ، ص ، ط ، م || تلك : بتلك (٣) له : ساقطة من م (٤) المعقولات : المعلولات ب ، م || أن الأول : أن المبدأ الأول م || له : لها م (٥) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ وجوده م || منه أنه : أنه منه - (٦) وإن : ساقطة من د (٨) وإذا : وإذا م || معلولات : المعلولات ط (٩) لها : له ب ، ح ، د ، م || عقل : عقله ، ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) أو يتسلسل : ويتم ط (١٠-١١) لأنه يحتاج . . . ما لا نهاية : ساقطة من م (١١) فهي : فرب ؛ + في ب ، د ، ط || عقله : ساقطة من د || عقلها : طقتها د (١٢) فإنما : فإنما ح ، م ؛ فإنها ب ، د || لأنه : + عقلا د (١٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب (١٤) وإن جعلت : فإن جعلت ب ، ح ، د ، م (١٦) عرضت الصور : عرضت الصور ط ، م ؛ تعرضت الصور - (١٧) ما ذكرنا : ما ذكرنا ح ، ص ، م || قبل : قيل م ؛ قيل من ب ، د .

فينبغي أن تجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبهة ، وتحفظ أن لا تكثر ذاته ، ولا تبالي بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود ، فإنها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها . وتعلم أن العالم الربوبي عظيم جدا ، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشيء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول . ثم تجتهد في تأمل الأصول المعطاة والمستقبلة ليتضح لك ما ينبغي أن يتضح .

فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام ، لأنه يعقله وهو مستفيض كائن موجود . وكل معلوم الكون ، وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه ، وهو خير غير مناف ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكما لها المشوقين لذاتيهما ، فذلك الشيء مراد ، لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا واستعلم ، بل هو لذاته مريد هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة ، وحياته هذا أيضا بعينه ، فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين ، وقد صح أن نفس مدركه - وهو ما يعقله عن الكل - هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ؛ وذلك إيجاد الكل ، فعنى واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تفتقر إلى قوتين حتى تتم بقوتين ، ولا الحياة منه خير العلم وكل ذلك له بذاته .

وأياضا فإن الصور المعقولة التي تحدث فينا فتصير سببا للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية - بأن تكون صورها بالفعل

(١) من : عن ط || الشبهة : الشبه ب ، م || وتحفظ : وتحفظ د (٥) ذاته : +
الأشرف الأعلى التي هي ط || لفيضان : + وجود ط (٦) هو : هي ه (٧) ليتضح :
ليتضح ب ، ح ؛ يستفتح ص ؛ يفتح م ، ليتضح د || ينبغي : + لك ، ص ، ط || يتضح : يفتح ب ،
ح ، ص ، ط ؛ يتضح د (٩) وهو (الأولى) : هو ص ، ط ، م ؛ ساقطة من ح || وجهة : وجد د || عن
مبدئه : عن ذاته ح ؛ عن د (٩ - ١٠) وهو غير ؛ وغير د (١٠) المشوقين : المشوقين د ، م || الشيء :
+ هو ح (١١) الأول : + تعالى ح (١٢) النحو : والنحو م (١٤) عن : من د || الكل :
الكله د (١٥) إيجاد الكل : إيجاد لكل ب ، ص ، ط ، م (١٨) الصور : الصورة د ، م || المعقولة :
المعقولة د || فتصير : فتكون ب (١٩) كانت : كان د ، ط || بنفس : نفس د ، ط || يكون :
يشكون ، د ، ص || بأن : أن م || صورها : صورها م ؛ صور ب ، ح ، د ، ص .

بادئاً لما هي له صور - لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة . ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تحرك منهما معاً القوة المحركة فتحرك العصب والأعضاء الأدموية ، ثم تحرك الآلات الخارجية ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل عسى القدرة فينا عند المبدأ المحرك ، وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة ، فتكون محركة المحرك .

فواجب الوجود ليست إرادته مغايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة المفهوم لعلمه ، فقد بينا أن العلم الذي له بعينه هو الإرادة التي له . وكذلك قد تبين أن القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة لكل عقلا ، هو مبدأ لكل لا مأخوذاً عن الكل ، ومبدأ بذاته ، لا يتوقف على وجود شيء . وهذه الإرادة على الصورة التي حققناها التي لا تتعلق بفرض في فيض الوجود ، لا تكون غير نفس الفيض وهو الوجود . فقد كنا حققنا لك من أمر الوجود ما إذا تذكرته علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جوداً ، وإذا حققت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إنَّ وموجود ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وليس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة ألبنة ولا مغايرة .

فاللواتي تخالط السلب أنه لو قال قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يعن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع . وإذا قال له : واحد ، لم يعن إلا هذا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمة بالكم أو القول ، أو مسلوباً عنه التمريك

(١) مبادئ : مساو د || له : صافطة من ب ، ط || صور : صورة ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) الآلات : صافطة من د || الخارجية : الخارجية د ، ص ، ط (٤) الصور : الصور ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) محركة (الأول) : + محركة د || محركة (الثانية) : محرك ط (٨) بعينه هو : هو بعينه ب ، ح ، د ، ص ، م || الإرادة : إرادته ص || له هي : له هو د ، هي له ص (٩) لا يتوقف : لا متوف م (١٠) حققناها : حققناه د ، م (١١) لا تكون : تكون د ، م ، + عن ح (١١-١٢) من أمر الوجود . . . وإذا حققت : صافطة من ط (١٢) تذكرته : تذكره ح ، ص || وإذا : فإذا ب ، ح ، ص ، م (١٣) وموجود : موجود ط (١٥) مغايرة : متغايرة ح (١٦) اللواتي : فاتي د ، ط || قال : قبل ب ، د (١٧) واحد : الواحد د . (١٧-١٨) : عنه الكون . . . مسلوباً : صافطة من ط ، م (١٨) هذا : صافطة من ب || مسلوباً : مسلوب ب ، ح (١٨) أو مسلوباً : أو مسلوب ح .

وإذا قال : عقل وعقل ومعتول ، لم يعن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وصلاتها مع اعتبار إضافة ما . وإذا قال له : أول ، لم يعن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قال له : قادر ، لم يعن به إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجود غيره إنما يصح عنه على النحو الذي ذكر . وإذا قال له : حي ، لم يعن إلا هذا الوجود العقلي مأخوذاً مع الإضافة إلى الكل المعقول أيضاً بالقصد الثاني ؛ إذ الحي هو المدرك الفعال . وإذا قال له : مرید ، لم يعن إلا كون واجب الوجود مع عقليته — أى سلب المادة عنه — مبدأ لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفاً من إضافة وسلب . وإذا قال له : جواد ، عناء من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه لا ينحو غرضاً لذاته . وإذا قال له : خير ، لم يعن إلا كون هذا الوجود مبرأ عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة .

فإذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه .

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون المساهية عقلية محضة ، خيرية محضة ، بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض ، وهو مبدأ جمال كل شيء وبهاء كل شيء . وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له ، فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب ؟ وكل جمال وملاءمة

(١) وإذا : فإذا د || وعقل ومعتول : ومعتول وعقل ب ، د ، م || المجرد : + في نفسه د ، ص ، ط || جواز : بلوز د (٢) مخالطة : مخالطة د || إلا : + أن ، ص ، ط (٣) الوجود : الموجود ب || وإذا : فإذا ط (٢-٣) إلا إضافة . . . يعن به : ساقطة من د (٣) مضافاً : متضافاً د (٤) وجود : وجوب ب || إنما يصح عنه : عنه إنما يصح ح ؛ منه إنما يصح عنه ص ؛ عنه إنما يصح عنه م ؛ إنما يصح د || وإذا : وإذا د || الوجود : + مضافاً أن وجود ط (٥) مع : عن ط || المعتول : المعتولة د ، م || بالقصد : بالفصل ط || المدرك : الدارك ، ص ؛ البراك ب ، د ، م (٦) كون : كوان ط || عقليته : عقلية د (٧) مبدأ لنظام : نظام ط || يعقل : يعطي هامش ص || هذا : هذه د (٨) له : ساقطة من م (٩) أنه : لأنه د (١٠) عن : منه د (١١) صفات : الصفات ط (١٢) الوجوه : + كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة وتركيب أو مزاج فيحدث وحدة في كثرة د : + فصل في أنه بذاته مشوق وطاشق ولذيذ وملئذ ، وأن اللذة هي إدراك الخير الملائم ، هامش - (١٣) أو بهاء : وبهاء م || وخيرية : خيرية ط (١٥) وبهاء : وجمال ب ، ص ، ط ، م ؛ وكمال - (١٦) له : عليه د || الواجب : + وجمال م || وملاءمة : يلائمه د .

وخير مدرك فهو محبوب معشوق، ومبدأ ذلك كله إدراكه . أما الحسى ، وأما الخيالى
وأما الوهمى وأما الظنى ، وأما العقل ، وكلما كان الإدراك أشد اكتناهاً وأشد تحقيقاً
والمدرك أكمل وأشرف ذاتاً ، فأحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر .

فالواجب الوجود الذى هو فى زاوية الكمال والجمال والبهاء الذى يعقل ذاته بتلك الغاية
والبهاء والجمال ، وبتمام التعقل ، ويتعقل العاقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة ،
تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتذ ؛ فإن اللذة ليست إلا إدراك
الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم ، والعقلية تعقل الملائم ، وكذلك
فالأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك ، فهو أفضل لاذ وملتذ ، ويكون
ذلك أمراً لا يقاس إليه شئ . وليس عندنا لهذه المعانى أسام غير هذه الأسامى ، فمن
استشعها استعمل غيرها .

١٠

ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للحسوس ، لأنه
— أعنى العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقى الكلى ، ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ،
ويدركه بكنهه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للحسوس ؛ فاللذة التى تجب لنا :
بأن نعقل ملائماً ، هى فوق اللذة التى تكون لنا : بأن نحس ملائماً ولا نسبة بينهما . لكنه
قد يعرض أن تكون القوة المدركة لا تستلذ بما يجب أن تستلذ به لعوارض ، كما أن
المريض لا يستلذ الحلوى ، ويكرهه لعارض ، فكذلك يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا فى البدن .
فإذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل لا تجد من اللذة ما يجب للشئ فى نفسه ؛ وذلك

١٥

(١) مدرك : ومدرك ط || معشوق : ومعشوق د || كله : صافطة من م || الخيالى : الخيال د
(٢) الظنى : ظن د || اكتناها : حافز اب (٣) والمدرك : المدرك د || أكمل : أبجل م || وأشرف
وأبجل د || فأحباب : وأحباب د || أكثر : أكثره د (٤) فالواجب : لواجب د (٥) ويتعقل :
ويتعقل د ، وبه يتعقل د (٧) إحساس الملائم : إحساس بلانم ب ، د ، م . || تعقل : تعقل د ||
الملائم : لللائم ب ، د ، ص ، م (٨) أفضل (الأول) : أقبل د || إدراك : الإدراك د (٩) أمراً :
الأمر د || غير هذه : غيره د (١١) للحسوس : للحسوس د (١٣) التى : التى د
(١٤) تعقل : يتعقل م ، يتعقل ب ، د || اللذة : صافطة من ب || بينهما : بينهما ج || لكنه : ولكنه د
(١٥) المدركة : الدراكة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الحلوى : بالحلوى ط || ويكرهه : أو يكرهه
ب ، د ، م || فكذلك : وكذلك د ، م (١٧) فإذا : فإذا ب ، ص ، فإنما وإن د ، م ، فإذا إذا ب ||
بالفعل : بالفعل د || وذلك : وذلك ب ، ص ، صافطة من ط .

لعائق البدن . ولو افردنا عن البدن ، كما بمطالعتنا ذاتنا ، وقد صارت طالما عقليا مطابقا للوجودات الحقيقية ، والجماليات الحقيقية ، والذات الحقيقية ، متصلة بها اتصال معقول بمعقول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وسنوضح هذه المعاني كلها بعد .

واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها لها ؛ فالحس المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شيء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل . فالواجب الوجود معقول ، عمى أو لم يعقل ، وممشوق ، عشق أو لم يعشق .

(١) كذا : لكاتب ، ح ، ص ، ط ، م || بمطالعتنا : بمطابقنا د || صارت : صارم (٢) مطابقا : ب ، ح ، ص ، م ، مطابق د || والذات : والذات ح ، ص ، م (٧) عقل : + عقل م || وممشوق : مشوق ب ، م •

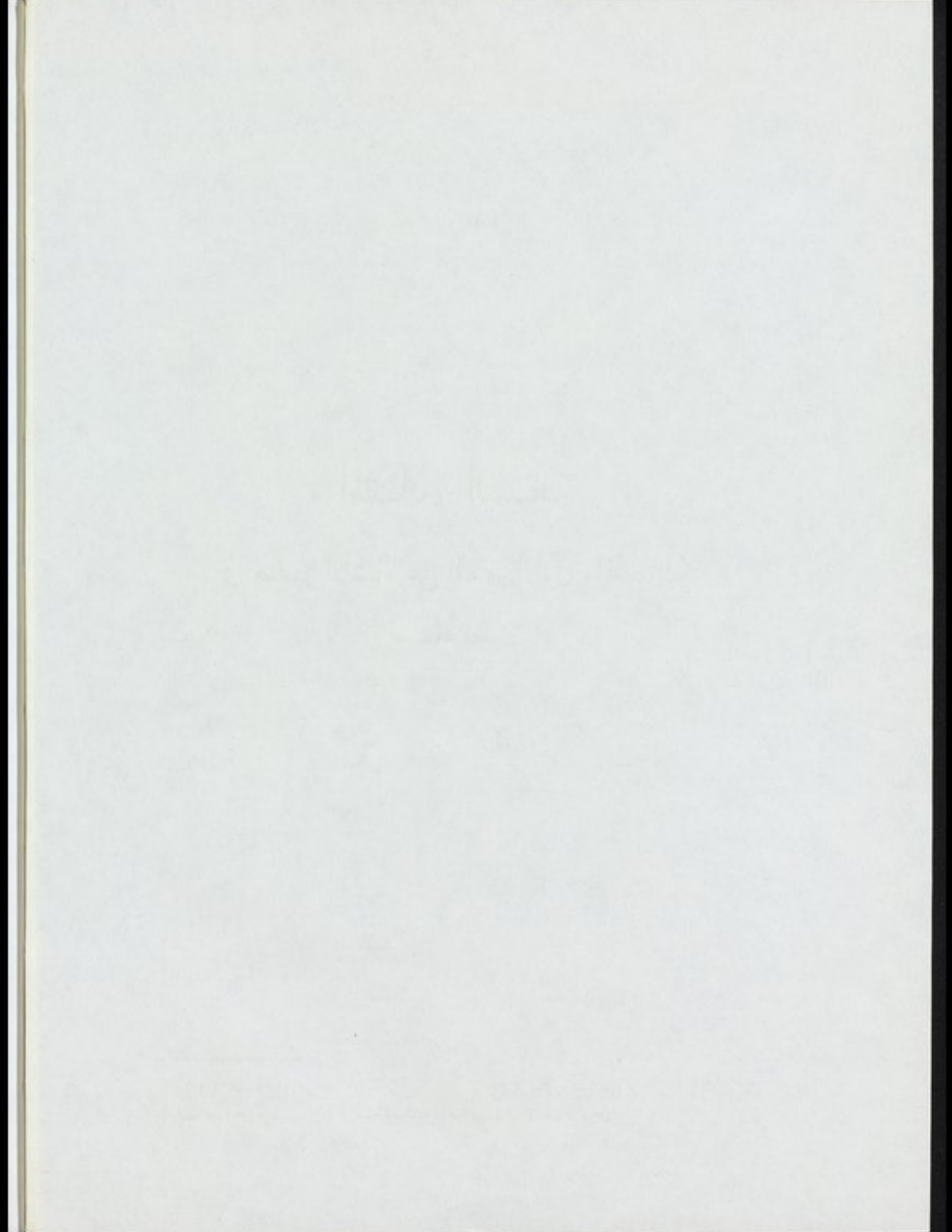
المقالة التاسعة

في صدور الأشياء عن التدبير الأول والمعاد إليه

سبعة فصول

(١) التاسعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) صدور: صدر ح || عن : من م || التدبير :

+ المبدأ ح ، ص ، ط (٣) سبعة فصول : صافطة من ، ب ، س ، د ، ص ، م .



[الفصل الأول]

(١) فصل
في صفة فاعلية المبدأ الأول

- فقد ظهر لنا أن لكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل في جنس أو واقع تحت حد أو برهان ، برىء عن الكم والكيف والماهية والأين والمتى والحركة ، لا ندله ولا شريك له ولا ضد له ، وأنه واحد من جميع الوجوده ؛ لأنه غير منقسم : لا في الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء بالفرض والوهم كالتصل ، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة تتحد منها جملة ؛ وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة في وجوده الذي له ، فهو بهذه الوحدة فرد ، وهو واحد لأنه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد . وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلبي ، ليس كالواحد الذي للأجسام ، لاتصال أو اجتماع ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودى يلحق ذاتا أو ذواتا .

- وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة ، وأنها مبدأ الحركة الأولية ، وبأن لك أن الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا ، وقد بان لك من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود . وقد بان لك بعد ذلك أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن ، مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة المعلول ، فإن دامت أوجبت المعلول دائما . ولو اكتفيت بتلك الأشياء لكفالك ما نحن في شرحه ، إلا أنا نزيدك بصيرة .

- (٢) فصل : ساقطة من د (٣) فاعلية : ماعليه ب ، ح ، د (٥ - ٦) ولا شريك له : ولا شريك م (٦) جميع الوجوده : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م || لا في : في - (٧) الأجزاء : أجزاء د (٨) منها : بها ، ح ، د ، م || غير : ساقطة من م (٩) الوحدة : الوجود د : الوجوده - (١٠) إلا : لا ص || السلبي : الذي د (١١) لاتصال أو اجتماع : بالاتصال والاتصال والاجتماع د (١٢) أو ذواتا : + فصل في إثبات دوام الحركة بقول مجمل ، ثم بقول مفصل - ، ص (١٣) لك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || سلف : + لك ب ، ح ، ط (١٤) الحركة : ساقطة من ب || لك : ذلك د || وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لك : ساقطة من م || واجب : الواجب ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٦) وأنه : وأنه د ، ط (١٨) ولو : لو - د ، ح ، د .

فنعول: إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل، إما أن تكون علته الفاعلية والقابلية لم تكونا فحدثنا، أو كانتا، ولكن كان الفاعل لا يتحرك والقابل لا يتحرك، أو كان الفاعل ولم يكن القابل، أو كان القابل ولم يكن الفاعل. ونقول قولاً مجملاً قبل العود إلى التفصيل، إنه إذا كانت الأحوال من جهة العلة كما كانت ولم يحدث ألبتة أمر لم يكن، كان وجوب كون الكائن عنها، أولاً وجوبه، ط ما كان، فلم يجوز أن يحدث كائن ألبتة.

فإن حدث أمر لم يكن، فلا يخلو:

إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث، لحدوث علته دفعة، لا على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها.

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها.

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها غير متأخر عنها ألبتة؛ فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت، أو موجودة وتأخر عنها المعلول، لزم ما قلناه في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة، فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة. فإن تمادى الأمر على هذه الجهة، وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية، ووجبت معاً، وهذا مما عرفنا الأصل القاضى بإبطاله، فبقي أن لا تكون العلة الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة أولى أو بعد.

فبقي أن مبادئ الكون تنتهي إلى قرب علل أو بعدها، وذلك بالحركة. فإذا كان قبل الحركة حركة، وتلك الحركة أوصلت العلة إلى هذه الحركة، فهما كالتامسين، وإلا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذي بينهما. وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت

(٢) علنا: علناه د || لا يتحرك: لا يتحرك د (٥) وجوبه: وجوده م (٨) يكون: ساقطة من د (٩) أو بعدها: وبعدها ب (١٠) أو يكون... أو بعدها: ساقطة من د (١١) لحدوث: يحدث ح، ص، ط (١٢) كانت: كان ح، ص، ط (١٣) فكان: وكان د، ط (١٤) وجبت: وجب د || ووجبت: ووجب د (١٥) وهذا: وهذه ط || فبق: فبق ب، ط (١٦) أو بعد: أو بعده م (١٧) تنتهي: تنته ح (١٨) كالتامسين: كالتامسين م (١٩) كانت: تلك ص، ط .

الحوادث الغير المتناهية منها في آن واحد، إذ لا يجوز أن تكون في آنات متلاقية متماسة ، فاستحال ذلك ، بل يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد بعد ، أو بعد قرب ؛ فيكون ذلك الآن نهاية حركة أولى ؛ تؤدي إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر ، فإن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت ، كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة متماسة لها .

- والمعنى في هذه المماسمة مفهوم ، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا في الطبيعيات أن الزمان تابع للحركة ، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة ، ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت صلة لحدوث هذه الحركة اللاحقة .

فقد ظهر ظهورا واضحا أن الحركة لا تحدث بعد ما لم تكن لإلحادث ، وذلك الحادث

- ١٠ لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ، ولا تبالي أي حادث كان ذلك الحادث : كان قصدا من الفاعل ، أو إرادة ، أو علما ، أو آلة ، أو طبعا ، أو حصول وقت أو فوق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ؛ فإنه كيف كان ، فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا .

ولنرجع إلى التفصيل فنقول : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتي الذات ،

- ١٥ ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال .

أما من جهة الفاعل ، فمثل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة للفعل ، أو آلة

أوزمان .

(١) المتناهية : المتناهي د || منها : منهما د (٢) فاستحال : واستحال - || بل : بأن د || بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، م (٣) ذلك : ساقطة من م || أول : أولية د ؛ أولا - ، ط ، ه || فإن أدت : فا فادت ط (٤) وأوجبت : أوجبت م || كانت : كان د || كعلة : لعلة د (٦) للحركة : الحركة د (٧) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : ساقطة من د || لحدوث : الحدوث د (٨) اللاحقة : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م (٩) لحادث : بحادث ط ، م (١٠) أي : أمر د (١١) أو آلة أو طبعا : أو طبعا أو آلة ب ، ح ، ص ، ط (١٤) ونزج : ونزج د ؛ أو نزج ح ، ص || فتقول : وتقول ب ، ح ، د ، ط ، م || والقابلية : والقابلية م || موجودتي : موجود في د ؛ موجودة في م : موجودتي ب (١٦) للفعل (الثانية) : - والأفعال - .

وأما من جهة القابل ، فمثل استعداد لم يكن :

أو من جهتهما جميعا مثل وصول أحدهما إلى الآخر .

وقد وضع أن جميع هذا بحركة ما

وأما إن كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل ألبته ، فهذا محال :

٥ أما أولا ؛ فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة .

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون قد كان القابل حتى حدث القابل . وأما إن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس بوجوده ، فالفاعل يحدث ويلزم أن يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه .

١٠ وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإلا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته . فإن وضعت الحال الحادثة لا في ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنها ثابت ، هل هو بمرادة أو طبع ، أو لأمر آخر أي أمر كان ؟ ومهما وضع أمر حدث لم يكن ؛ فلما أن يوضع حادثا في ذاته ، وإما غير حادث في ذاته ، بل على أنه شيء مابين لذاته ، فيكون الكلام ثابتا .

١٥ وأن حدث في ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بين أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته .

(٢) جهتهما ، ص ، ط (٣) وضع : صلح - || هذا : هذه ، د ، ص ، ، ط || بحركة :
 لحركة || ما : ساقطة من د (٥) بحركة : + لها ط ؛ + فيها ، ص || أو اتصال :
 واتصال ، ص ، ط (٧) لم : ساقطة من د (٨) حتى حدث القابل : ساقطة من م || القابل :
 ساقطة من ط (٩) يحدث : يحدث ص ، ط || بعلة : بعدد || وصفناه : وصفنا ، د ،
 م ، هامش ص : وضعا ، ص (١٠) واجبة : واجب د (١١) حال : ساقطة من د
 مافي ، ص || الحادثة : + لها د (١٣) هل هو : أهوم || أو طبع : أو طبع ، ص ، م
 (١٦) وأن : فإن - || حدث : وجدت ، د ، د .

وأيضاً إذا كان هو عند حدوث المبيانات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يعرض ألبتة شيئاً لم يكن ، وكان الأمر على ما كان ولا يوجد عنه شيء ، فليس يجب أن يوجد عنه شيء بل يكون الحال والأمر على ما كان .

- فلا بد من مميزات لوجوب الوجود عنه ، وترجيح الوجود عنه بحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه ، وكان التعطل عن الفعل حاله ، وليس هذا أمراً خارجاً عنه ؛ فإننا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر يحدث فيحدث به الثاني ، كما يقولون في الإرادة والمراد .

- والعقل الصريح الذي لم يذكر يشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهاتها كما كانت ، وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيئاً ، وهي الآن كذلك ، فالآن أيضاً لا يوجد عنها شيء . فإذا صار الآن يوجد عنها شيء ، فقد حدث في الذات قصد وإرادة ، أو طبع ، أو قدرة وتمكن ، أو شيئاً مما يشبه هذا لم يكن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله لساناً ويسود إليه ضميراً ؛ فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد ، لا يخرج إلى الفعل ولا يترجح له أن يوجد إلا بسبب ؛ وإذا كانت هذه الذات التي للعلة كما كانت ولا تترجح ، ولا يجب عنها هذا الترجيح ، ولا داعي ولا مصاحبة ولا غير ذلك ، فلا بد من حادث موجب للترجيح في هذه الذات إن كانت هي العلة الفاعلية ، وإلا كانت نسبتها إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ، ولا تحدث لها نسبة أخرى ؛ فيكون الأمر بحاله ، ويكون الإمكان إمكاناً صرفاً بحاله .

وإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن يحدث لذاته وفي ذاته ، فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتاً ، ولم تكن هي النسبة المطلوبة ؛ فإننا نطلب

(٢) الأمر: لأمر د (٣) يكون: ساقطة من ب (٤) يميز: تميز ب ، د ، م || لوجوب : لواجب د || عنه: ساقطة من ب || وترجيح: أو ترجيح ح ، ص ، ط ، م || الوجود: الوجود ص ، م (٥) كان : ما كان ط (٦) فإننا : وإنا (٨) يذكر : يكذب ط (٩) وكان لا : ولا كان ح || وكان : وكانت م || فيما : ساقطة من ب ، ح ، د (٩) شيء : ساقطة من د || يوجد : يحدث ص (١٠) فقد حدث : وجد وحدث د || وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط (١٣) بلا : لا د || كما : ساقطة من د ، م || ولا يترجح : ولا ترجيح ب ، ط (١٤) عنها: ساقطة من د || الترجيح: الترجيح د ، م (١٥) إن : ساقطة من د || هي : ساقطة من د || العلة: الذات ص || الفاعلية : الفاعلة ب ، د ، م (١٦) ولا : ولم ح ، د ، ص ، م (١٨) حدث : حدثت ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٩) إن كانت : وإن كانت ح .

النسبة الموافقة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع ، كأنها جملة واحدة
وفي حال ما لم يوجد شيء ، وإلا فقد أخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده . فإن
كان مبدأ النسبة مباينا له ، فليست هي النسبة المطلوبة ؛ فإذا حدث الأول يكون على
هذا القول في ذاته ، ولكنه محال فكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث ؟

• وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد ، فيرى أن ذلك غير الحادث منه فيكون
ليست النسبة المطلوبة ؛ لأننا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل ،
أهمى عن واجب وجود آخر ؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد . وعلى أنه إن كان
عن آخر ، فهو العلة الأولى والكلام فيه ثابت ، ثم كيف يجوز أن يتميز في العدم وقت
ترك ووقت شروع ؟ وبماذا يخالف الوقت الوقت ؟

١٠ وأيضا ، إذ بان أن الحادث لا يحدث الا لحدوث حال في المبدأ ؛ فلا يخلو إما
ن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع ، أو بعرض فيه عن غير الإرادة ،
أو بالإرادة ؛ إذ ليس بقسري ولا اتفاق . فإن كان بالطبع ، فقد تغير الطبع ، أو كان
بالعرض فقد تغير العرض .

١٥ وإن كان بالإرادة ، فلنترك أنها حدثت فيه أو مباينة له ، بل نقول : إما أن يكون
المراد نفس الإيجاد ، أو غرضا ، ومنفعة بعده ، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته
فلم لم يوجد قبل ؟ أترأه استصلاحه الآن ؟ أو حدث وقته ؟ أو قدر عليه الآن ؟ ولا معنى

(١) الموافقة : الموافقة ب ، د ، ص ، ط (٢) فقد : ساقطة من د || أخرج : فأخرج د || من
الجملة شيء : شيء من الجملة ط (٣) النسبة : + مواقع م || له : ساقطة من ح || فإذا :
فإن م (٤) في ذاته : في حد ذاته ح || فكيف : وكيف د ، م (٥) بان أن واجب : بان
واجب ب ، ط || واحد : واحدا ح ، ص ، ط || غير : عن ب ، د ، ح ، م (٧) أهمى :
أهمى ب ، ح ، ص ، ط ، م || وعلى : على د (٨) فيه : ساقطة من ح ، ص || ثابت : +
فيه فصل في أن ذلك لم يكن يقع لانقضاء وقت ولا يكون وقت أولى من وقت ح ، ص (١٠) لحدوث :
بحدوث ب ، ح ، ص ، ط ؛ لحادث م (١١) بالطبع : بطبع ص ، ط || بعرض : عرض ب ،
د ، ص ، ط ، م || عن : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) كان : ساقطة من ب
(١٥) ومنفعة : أومضعة ب ، ح ، ط ، ص (١٦) أترأه : أترأه ب ، ح ، ص ، ط || الآن : لأن ص
|| معنى : نعتى ب ، م : بمعنى د .

- فيما يقره القائل : إن هذا السؤال باطل ؛ لأن السؤال في كل وقت عائد ، بل هذا سؤال حق لأنه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة ، فمعلوم أن الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس لغرض ، والذي هو للشيء بحيث كونه منه أولى فهو نافع ؛ والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء . وأيضا فإن الأول بماذا سبق أفعاله الحادثة ؟ أ بذاته ؟ أم بالزمان ؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للثنين — وإن كانا معا — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معا — فيجب أن يكونا كلاهما معدنين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لأبذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة .

- ولا شك أن لفظة " كان " تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصا ويعقبه قولك ثم ، فقد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق ، وذلك الكون هو متناه ، فقد كان إذن زمان قبل الحركة والزمان ؛ لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ؛ فقد بان لك هذا .

- فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلق ، وقد كان ولا خلق ، وكان وخلق ؟ وإس " كان ولا خلق " ثابتا عند كونه " كان وخلق " ولا " كونه قبل الخلق " ثابت " مع كونه مع الخلق " وليس " كان ولا خلق " نفس وجوده وحده ؛ فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا " كان ولا خلق " هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث ؛ فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق ، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وليس الآن .

(١) بقوله : + قول ب ، ح ، د ، ص ، م (٣) للشيء : الشيء . د || كونه : ساقطة من د || لغرض : بعرض ح ، م || الشيء : الشيء . د || منه : + ولا كونه بمنزلة فليس نافع والذي به د (٤) والحق . فالخلق د ، م || بشيء : + فصل في أنه يلزم على قول المعتزلة أن يكون الله تعالى سابق الزمان والحركة بزمان ح ، ص ، || بماذا : ماذا د || سبق : سبق ب ، ح ، د ، ص ، م (٥) الحادثة : الحاد د || أ بذاته : بذاته د (٦) يكونا : يكون ب ، د ، ط (١٠) هو : ساقطة من م (١٠ - ١١) كون قد مضى ... فقد كان : ساقطة من د (١١) إذن : أدنى م (١٢) وما معها : ومعها ب ، ح ، ص ، ط ، م || فقد : قد ب ، د ، م (١٥) ثابتا : ثابت ح (١٦) وليس : ولا د (١٧) نفس وجوده : ولا نفس وجوده م || نفس : ونفس ح (١٨) حاصل بعد الخلق : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م .

وتحت قولنا: "كان" معنى معقول دون معقول الأمرين؛ لأنك إذا قلت: "وجود ذات وعدم ذات" لم يكن مفهوماً منه السبق، بل قد يصحح أن يفهم معه التأخر؛ فإنه لو عدت الأشياء صح وجوده وعدم الأشياء، ولم يصحح أن يقال لذلك "كان" بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث؛ فوجود الذات شيء، وعدم الذات شيء، ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين، وقد وضع هذا المعنى للخالق ممتداً لا عن بداية، وجوز فيه أن يخلق قبل أي خلق توهم فيه خلقاً. فإذا كان هكذا، كانت هذه القباية مقدره مكتمة، وهذا هو الذي نسميه الزمان؛ إذ تقديره ليس تقديري وضع ولا ثبات، بل على سبيل التجدد.

ثم إن شئت فنامل أقوالنا الطبيعية؛ إذ بينا أن ما يدل عليه معنى "كان ويكون" عارض لهيئة غير قارة، والهيئة غير القارة هي الحركة؛ فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبقاً مطلقاً، بل سبقاً بزمان معه حركة وأجسام أو جسم.

وهؤلاء المعطلة للذين عطلوا الله عن جوده لا يقولون: إما أن يسلموا أن الله كان قادراً قبل أن يخلق الخلق، أن يخلق جسماً ذا حركات بقدر أوقات وأزمنة تنتهي إلى وقت خلق العالم، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة، أو لم يكن للخالق أن يتبدى الخلق إلا حين ابتداء.

وهذا أقسم الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة، أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الإمكان. بلا علة.

- (٢) مع التأخر: مع التأخير ب، د، ط؛ مع التأخير م (٣) عدت: اندمت ط
 (٤) شيء (الثانية): الشيء د (٥) بداية: بذاته ط، م || وجود: وجود ط (٦) فإذا: وإذا ط
 || كان: كانت ط، م || مكتمة: مكتمة د؛ ساقطة من ب، د، ص (٧) بل: ساقطة من ط
 || التجدد: فصل في أن المعطلة يلزمهم أن يرضوا وقتاً قبل وقت بلا نهاية، وزمان ممتداً في الماضي بلا نهاية، ص (١٠) سبق: سبق د، د || بل سبقاً: ساقط من ط || بزمان: بزمانهم د
 (١١) لا يخلق: فلا يخلق د، د (١٢) أن يخلق: أن يبقى ط || أوقات: أوقات م؛ ساقطة من ب، ص || وأزمنة تنتهي: وأزمنة تنتهي ب، د، د، ص، م (١٣) أو يبقى مع خلق... خلق العالم: ساقطة من د || ويكون له: أو يكون له د (١٤) يمكن: يمكن م || الخالق: الخالق ب، د، ص، ط، م || إلا حين: إلا بعد حين م || ابتداء: ابتداءها ب، د، ص، ط
 (١٥) الثاني: مجال، ب، د، د، ص || من: ساقطة من د || أو انتقال: وانتقال م
 (١٦) من: من ب، د، ص.

والقسم الأول يقسم عليهم قسمين، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم وإنما ينتهي إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر، أولا يمكن.

- ومحال أن لا يمكن ؛ لما بيناه . فإن أمكن فإما أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذي ذكرنا قبل هذا الجسم ، أو وإنما يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متساويي الحركة في السرعة والبطء ، ويقع بحيث ينتهيان إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر . وإن لم يمكن معه ، بل كان إمكانه مبينا له ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ، يقدر في حال العدم إمكان خلق شيء ولا إمكانه ، وذلك في حال دون حال ، وقع ذلك متقدما ومتأخرا ، ثم ذلك إلى غير نهاية ؛ فقد وضع صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدء لها في الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنما هي الحركات السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في أن المحرك القريب للسموات لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل

- فنقول : إنا قد بينا في الطبيعيات أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق ، والجسم على حالته الطبيعية ، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة ، والحالة التي تفارق
- (١) عليهم : ساقطة من د (٢) بيناه : بين د || فإما : فلان د (٤) ذكرا : ذكرا د ، ص ، م || أو إنما : وإنما ب ، ح ، م (٥) متساوي : متساوي ب ، ح ، ص ، ط ، مساويين د || والبطء : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) من الآخر : ساقطة من ب ، ح ، د ، م || يمكن : يكن م (٧) شيء : ب ، ح ، د ، ط ، ط ، م (٨) وقع : ووقع ب ، ح ، ص ، ط ، م || نهاية : النهاية ، ح ، د ، ص ، ط || فقد : وقد ص (٩) لا بدء : بدون ، د || وإنما : وإنما ب ، ح ، ص ، ط (١٠) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م (١١) تبارك وتعالى : جل جلاله ، ح ، د ، ص ، م ، تعالى ط (١٤) المحرك : المتحرك د || لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعة ولا عقلية م || الأبد : لا بدء ص ، م (١٥) قد : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || الطبيعيات : أن لكل حركة محركا ، فلهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المحرك لهذه قوة طبيعية ، فإنا قد بينا في الطبيعيات ب ، ح ، ص (١٦) حاله : حاله ب ، ط || لحالة : ساقطة من م .

بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة ؛ فظاهر أن كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ، ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية : إما في الكيف ، كما إذا سخن الماء بالقمر ، وإما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولاً مرضياً ، وإما في المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ؛ وكذلك إذا كانت الحركة قد تكون في مقولة أخرى ، والعللة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد عن الغاية .

فإذا كان الأمر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة ، وإلا كانت عن حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت إليها سكنت ، ولم يجز أن يكون فيها بعينها قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ؛ لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل اتسخير ، وسبيل ما يلزمها بالذات ؛ فإن كانت الطبيعة تحرك على سبيل الاستدارة فهي تحرك لا محالة : إما من أين غير طبيعي ، أو وضع غير طبيعي ، هرباً طبيعياً عنه ؛ وكل هرب طبيعي عن شيء فمحال أن يكون هو بعينه قصداً طبيعياً إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتركها ، وتقصد في تركها تلك النقطة ، وليست تهرب عن شيء إلا وتقصده ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية .

- (١) بالطبع : + لحالة ب ، ح ، د ، ص ، م || فظاهر : فظهر ح ، د ، ص || تصدر : صدرط ||
 فمن : ساقطة من ط (٢) مقتضى : يقتضى م || طبيعة : طبيعة د || نسب : صيب ط (٣) حال :
 حالة ط (٤) كما : فكما ط (٥) في : ساقطة من د (٦) إذا : أن ح ، د ، ص ، م ||
 الحركة : + في م || مقولة : مقالة د || والعللة : وأما العللة ، ح ، د || بعد حركة : ساقطة من ب (٧)
 وتقدير البعد : ويقدر تقدير البعد ح : وتقدير البعد ص : والتقدير والبعد ط (٨) الأمر : لأمر ب ، ح ، د ، ص ، ط
 (٨) عن : ساقطة من ص (٩) وصلت : وصل ب (١١) التسخير : تسخير ب ، ح ،
 ط ، م ، ه || بالذات : في الذات د || تحرك : تحرك ط ؛ تحركه د || سبيل : ساقطة من ب ، ح ، م
 (١٣) عن : من ب || يكون : يتكون م (١٤) تركها : + ذلك ح ، ص || تلك : كل ب ؛
 ذلك م || النقطة : النقطة ط ، م || تهرب : هرب ب || عن شيء : عن كل شيء ط .

إلا أنها قد تكون بالطبع — أى ليس وجودها فى جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة أخرى
بجسمها — فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم
غير غريب عنه ؛ فكأنه طبيعته .

- وأىضا فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذى يحس فى الجسم
المتحرك ، وإن سكن قسرا أحس ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة ،
فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة المحركة ؛ لأن القوة المحركة تكون موجودة عند إتمامها
الحركة ولا يكون الميل موجودا ؛ فهكذا أيضا الحركة الأولى ؛ فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها
مىلا بعد ميل ، وذلك الميل لا يمتنع أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفس ، ولا من خارج ، ولا له
إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة مدودة ، ولا هو مع
ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب ، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن
تقول : إن الفلك يتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور
النفس ؛ فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركة طبيعية ، وكان قد بان أنه ليس قسرا ، فهى
عن إرادة لا محالة .

- وتقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا يتغير ولا يتغير
الجزئيات ألبتة . وكأنا قد أشرنا إلى حمل مما تعين فى معرفة هذا المعنى فى الفصول المتقدمة ،
وأوضحنا أن الحركة معنى متجدد النسب ، وكل شطر منه مخصص بنسب فإنه لا ثبات له ،
ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت ألبتة وحده ؛ فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

(١) مخالفا : مخالف د || لمتنضى طبيعة : لطبيعة د (٢) شيئا : شيئا ح ، د ، ص ، ط ، م ||
(٣) فكأنه : وكأنه ح ، د ، ط ، م (٥) الميل فيه : + كأنه به ح ، ص ، ط ، م || بذانوم : بذانوم ط ؛
مناوما ص (٦) لأن القوة المحركة : ساقطة من د || تكون : قد تكون ط (٨) لا يمتنع : لا يمتنع ح ، د
(٩) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط (١٠) مضاد : مضادة د || الغريب : غريب ح ، ص ، ط || سميت :
سميت د (١١) طبيعته : الطبيعة ح ، د ، ص ، ط || فيض : فيض ح || نفس : نفسى ط (١٢) حركة :
حركته ب ، د ، م || طبيعية : طبعه ب ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م || وكان قد : وقد ب ، ص ، ط ، م
(١٣) إرادة : الإرادة د || لا محالة : + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون للهبوات عقلا مجردا عن المادة صرفا
ح ؛ + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون المحرك للهبوات عقلا مجردا عن المادة صرفا ص (١٥) ألبتة :
ساقطة من م (١٦) وأوضنا : إذا أوضنا م ؛ إذا أوضنا ب ، ح ، د ، ص || النسب : السبب
ب ، د || شطر : شطر ح || مخصص : مخصص ح || بنسب : بسبب ب ، د ، ص ، ط || فإنه : لأنه د .

ضرب من تبدل الأحوال ؛ أما إن كانت الحركة عن طبيعة فيجب أن تكون كل حركة تتجدد فيه فلتجدد قرب وبعد من انهاء المطلوبة ، وكل حركة تعدم منه فلعدم قرب وبعد من انهاء ، ولولا ذلك اتجدد لم يكن تتجدد حركة ؛ فإن الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه إلا ثابت .

وأما إن كانت عن إرادة فيجب أن تكون عن إرادة متجددة جزئية ؛ فإن الإرادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ؛ فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه ، فإنها إن كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجوز أن تبطل هذه الحركة ، وإن كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها أو بعدها معدومة كان المعدوم موجبا لموجود ، والمعدوم لا يكون موجبا لموجود ، وإن كان قد تكون الأعدام علة للأعدام .

وأما أن يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن .

وإن كانت علة لأمر تتجدد ، فالسؤال في تجدها ثابت . فإن كان تجدها طبيعياً لزم الحال الذي قدمناه ، وإن كان إرادياً يتبدل بحسب تصورات متجددة فهو يثبت الذي نريده .

فقد بان أن الإرادة العقلية الواحدة لا توجب ألبتة حركة ، ولكن قد يمكن أن يتوهم أن ذلك لإرادة عقلية متقلة ؛ فإنه قد يمكن أن ينتقل العقل من معقول إلى معقول آخر ، إذا لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل ، ويمكن أن يعقل الجزئي تحت النوع منشراً مخصوصاً بعارض ، عقلا بنوع كلي على ما أشرنا إليه ؛ فيجب إذن أن يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ، ثم يعقل انتقاله من حد إلى حد ، ويأخذ تلك الحركات وحدودها بنوع معقول على ما أوضحناه ، وعلى ما من شأننا أن نبرهن عليه

(١) من : عن - ص || إن : إذا - || كانت : + حركة فيه بعده (٢) فلتجدد : فلتجدد د || حركة بعدم : جزئية نسبة له بعدم م || منه فعدم ط (٥) إرادة : الإرادة د (٦) لذاتها : بذاتها - ، ص ، ط || وإن : فإن د (٧ - ٨) لم يجوز... لهذه الحركة : ساقطة من م (١١) علة لأمر : العلة لأمر ، ص ، د ، م العلة علة لأمر ط || كان : كانت - ، ص ، ط (١٢) تصورات : التصورات د (١٤) ولكن : ولكنه ب ، ص ، ط ، م ، || أن يتوهم : أن يكون يتوهم - (١٥) لإرادة : الإرادة د || العقل : الذهن د || آخر : ساقطة من ب ، د ، م (١٦) فيجوز ط ، م (١٨) انتقاله : انتقاله ب ، ص ، ط ، م ، د ، م (١٩) وحدودها : وجودها ص ، ط || شأننا : شأنها ، ص ، د ، ص ، ط .

من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من كذا إلى كذا ؛ فتعين مبدأ ما كلياً إلى طرف آخر كلي بمقدار ما ، موهوم كلي ، وكذلك حتى تفنى الدائرة ؛ فلا يبعد أن يتوهم أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول .

- فنتقول : ولا على هذه السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديرة ؛ فإن هذا التأثير على هذا الوجه يكون صادراً عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تجدد وانتقال ، والإرادة الكلية كيف كانت فإنما هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها ؛ وإن كانت إرادة حركة تتبعها إرادة لحركة ، وأما هذه الحركة التي من ههنا بعينه إلى هناك بعينه فليست أولى بأن تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث ؛ فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات الجزئية العقلية المنتقلة واحدة ، وليس جزء من ذلك أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا ينسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ؛ فإنه بعد عن مبدئه ولم يتميز ، ولم يترجح وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن علته فإنه لا يكون ، كما قد علمت .

- وكيف يصح أن يقال : إن الحركة من "أ" إلى "ب" لزمت عن إرادة عقلية ، والحركة من "ب" إلى "ج" من إرادة أخرى عقلية ، دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الإرادات غير ما يلزم من الأخرى ، ويكون بالعكس فإن "أ" و"ب" و"ج" متشابهة بالنوع ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين "أ" دون

(١) فهو من : ومن ب || فهو من كذا إلى كذا : ساقطة من د (٢) موهوم : مرسوم ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٣) يتبع : تبع ، ص ، ط (٤) هذه : هذا ، د ، ص || يتم : يتوهم ، ح ، ص (٥) وانتقال : والانتقال د (٦) مشترك : مشتركة ، ح ، د ، ص ، ط (٧) لحركة تتبعها : الحركة تتبعها ؛ لا بحركة تتبعها ح || لحركة وأما : بحركة وأما هـ (٨) بأن : أن ب ، ح ، د ، ص ، ط || هناك إلى : ساقطة من ح (٩) الإرادات : الإرادة ، ح ، د ، ص ، ط || الجزئية : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : فليس ب ، ح ، د ، ص ، م || جزء من ذلك : من ذلك جزء م (١١) عن مبدئه : بإمكان ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) ولم يترجح : ساقطة من م ؛ بإمكان ب ، ح ، د (١٣) فكيف : كيف ص (١٤) الإرادات : الإرادة د || من الأخرى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) بالنوع : في النوع ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || أ : الألف م .

”ب“ و”ب“ دون ”ج“ وليس ”الألف“ أولى بأن يتعين من ”الباء“ و ”الجيم“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا ”الباء“ من ”الجيم“ إلا أن تصير نفسانية جزئية ، وإذا لم تتعين تلك الحدرد في العقل بل كانت حدردا كلية فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من ”١“ إلى ”ب“ أولى من التي من ”ب“ إلى ”ج“ ولا ”الألف“ أولى بأن يتعين من ”ب“ و”ج“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا ”الباء“ من ”الجيم“ .

ثم كيف يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان في أمر متفق ، ولا استناد فيه إلى مخصص شخصي يتناس به ؟ ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركا للتخيل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نعقل جملة الحركة وأجزاء الانتقال العقلي فيانعقله دائرة معا ، فإذن على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ القريب للحركة ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنتقل هذا الانتقال العقلي بعد استناده إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغير فتكون حاضرة المعقول دائما ، إن كان معقوله كليا عن كلي ، أو كليا عن جزئي ، على ما أوضحناه .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالفلك يتحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجددة التصور والإرادة، وهي متوهمة: أي لها إدراك للتغيرات كالجزيئات وإرادة لأموال جزئية بأعيانها ، وهي كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه

- (١) ”ب“ ، و”ب“ دون ”ج“ : الألف دون ألف الب والـ دون الج د || ”ب“ و”ب“ : الب والـ ص ، م || ”ج“ : الجيم ص ، م || ليس الألف : ولا ألف م ؛ فالألف د || بأن يتعين : ساقطة من د || ”الـ“ و”الجيم“ : الب والج د (٢) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ؛ ولا الب والـ ولا الج د (١-٢) وليس الألف . . . ولا الباء من الجيم : ساقطة من ب ، ج ، ط (٤) ”١“ : ألف ج ، ص ، ط (٥) ”ب“ و”ج“ : الباء والجيم ب ، د || الإرادة : الأرادات د || ولا ”الـ“ : الباء ج ، ط ؛ ساقطة من ص || من : عن ب ، ج ، د (٥-٤) ولا الألف . . . من الجيم : ساقطة من م (٦) ثم كيف : كيف م || يختلفان : مختلفان د (٧) متفق : يتفق م || استناد : استناد م || مخصص : مخصوص ب ، ط ، م || يناس : بقياس د || كنه : ساقطة من ط (٩) العقل : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م || على : عن د (١٠) المبدأ : مبدأ ج ، د || الحركة : الحركة ط (١١) استناده : استناده ب (١٢) حاضرة : حاضرت ج ، د ، ح ، ص ؛ حاضرا م (١٣) كليا : كليا م || على : ساقطة من د || أوضحناه : أوضحنا ب ، ج ، ص ، ط ، م (١٤) يتحرك : متحرك ب (١٥) وتكون تلك ح || التصور : التصور ط || للتغيرات : للتغيرات د || كالجزيئات : الجزيئات م (١٦) لأموال : الأموم .

ما بالقوة . والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل ، هو السبب المتقدم لحركة الفلك ؛ فقد علمت أن هذه الحركة محتاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض .

وأما النفس المحركة فإنها — كما تبين لك — جسمانية مستجيبة ومتغيرة وليست مجردة

- عن المادة ، بل نسبتها إلى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا إلتينا ، إلا أن لها أن
 ٥ تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة ؛ وبالجملة تكون أوهامها أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلاتها أو ما يشبه التخيلات حقيقية ، كالعقل العمل فينا . وبالجملة إدراكاتها بالجسم ولكن المحرك الأول لها قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه . وإذا ليس يجوز أن يتحرك بوجه من الوجوه في أن يحرك ، وإلا لاستحالت ولكانت مادية — كما قد تبين هذا — فيجب أن يحرك كما يحرك بمرك بتوسط المحرك الآخر ، وذلك الآخر يحاول للحركة
 ١٠ مريدا لها متغير بسببها ، وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك المحرك .

والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية ، والغرض الذي إليه

ينحو المحرك ، وهو المعشوق ، والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق ؛ بل نقول :

إن كل متحرك حركة غير قسرية فهي هي إلى أمر ما ، ولتشوق أمر ما ، حتى الطبيعة

- أيضا ؛ فإن شوق الطبيعة أمر طبيعي ، وهو الكمال الذاتي للجسم : إما في صورته ، وإما
 ١٥ في أبنه ووضعها ؛ وشوق الإرادة أمر إرادي ، إما إرادة لمطلوب حسي كاللذة ، أو وهمي خيالي كالغلبة ، أو ظني وهو الخير المظنون . فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلبة

(١) عقل : ساقطة من ح ، ص ، ط || هو : وهو ح ، ص ، ط (٣) بالذات : ساقطة من ب ،

ح ، د ، م : لا بالذات ص (٤) تبين : يتبين م ؛ تبين ح ؛ بين ب ، ط || مستجيبة : ومستجيبة ب ،

ح ، ص ، ط ، م || ومتغيرة : متغيرة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) النفس : ساقطة من ط

(٦) تكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط (٧) ما يشبه : يشبه م || العمل : العلى د ؛ العمل م

(٩) لاستحالت : لاستحالة د || تبين : يتبين م (١٠) المحرك الآخر : محرك آخر م || وذلك :

ذلك ب ، ص ، ط || يحاول : مجاورة د (١١) محرك : محرك د || المحرك : فصل في أن المحرك الأول

كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بشوق الفعل ح (١٢) بقصد :

ساقطة من م || واشتياق : ساقطة من م (١٤) متحرك : محرك ب ، ح ، د ، ط ، م || نفس

هي إلى أمر : نفس إلى ح ، ص ؛ فهي أمر ب ، ط || هي إلى . . . حتى : ساقطة من م || ولتشوق :

ولشوق ح ، ص (١٥) شوق الطبيعة : الشوق للطبيعة ط .

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقي المحض هو العقل ؛
ويسمى هذا الطلب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجوهر الجسم الذي لا يتغير
ولا يتفعل ؛ فإنه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فيلتذ أو ينتقم
من نخيل له فيغضب . وعلى أن كل حركة إلى لذيذ أو غلبة فهي متناهية . وأيضاً فإن
أكثر المظنون لا يبق مظنوناً سرمدياً .

فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً وإرادة لخير حقيقي ، فلا يخلو ذلك الخير ؛
إما أن يكون مما ينال بالحركة فيتوصل إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه ،
بل هو مباين ؛ ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فينال بالحركة ،
وإلا لانقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون يتحرك ليفعل فعلاً يكتسب بذلك الفعل كلاً ،
كما من شأننا أن نجود للمدح ، ونحسن الأفعال ليحدث لنا ملكة فاضلة ، أو نصير خيرين ،
وذلك ن المفعول يكتسب لأ كماله من فاعله ، ومحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله ،
فإن كمال المعلول أخس من كمال العلة الفاعلة ، والأخس لا يكسب الأشرف والأكل
كلاً ، بل عسى أن يهتئ الأخس للا فضل آتته ومادته حتى يوجد هو في بعض الأشياء
عن سبب آخر .

وأما نحن فإن المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقي بل مظنون ، والملكة
الفاضلة التي نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع ضدها ويهتئ لها . وتحديث
هذه الملكة من الجوهر المكمل لأنفس الناس - وهو العقل الفعال - أو جوهر آخر

(١) الحقيقي المحض : المحض الحقيقي ب ، ط (٤) نخيل : محيل ب ، د ، ط || لذيذ : اللذيذ ح ، ص ، ط
(٦) فوجب : يوجب ح ، ص || هذه : هذا ب || وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط ، م || خير حقيقي :
لخير الحقيقي د ، ط || فلا يتخلر : ولا يتخلوم || الخير : الجسم م (٧) ينال : + إليه ط || فيتوصل :
فيوصل ب ، م ، هـ ويتوصل ح ، د || مما : فساد || ينال : + إليه ب ، ط (٨) فينال :
فيناله ح ، د ، ص ، ط ، م (٩) يكون : ساقطة من م || يكتسب : فيكتسب د (١٠) شأننا : شأنها د ||
ونحسن : أو نحسن ط || ليحدث : كي يحدث ط (١١) المفعول : للمفعول د || ومحال : فعال ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) الفاعلة : الفاعلية ح ، ص ، ساقطة من م || يكسب : يكتسب د ، م (١٣) بل :
ساقطة من ح || الأشياء : + بل ح (١٤) عن : من ب || آخر : الآخر د (١٥) التي :
ساقطة من د (١٧) الملكة : الحركة د ؛

يشبهه ؛ وعلى هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ، ولكن على أنها مهيتة للسادة لا موجدة ، وكلامنا في الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهيتاً. ليوجد كالا انتهت الحركة عند حصوله .

- فبقي أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قائماً بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه وإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان ؛ والتشبه به هو تعقل ذاته في كمالها ، فيصير مثله ، في أن يحصل له الكمال الممكن له في ذاته كما حصل له شوقه ، فيوجب البقاء الأبدى على أكل ما يكون لجوهر الشيء في أحواله ولوازمه كالا لذلك ، لما كان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالثبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالحركة .

- ١٠ وتحقيق هذا هو أن الجوهر السماوي قد بان أن محركه يحرك عن قوة غير متناهية . والقوة التي لنفسه الجسمانية متناهية، لكنها — بما يعقل الأول فيسنع عليها من نوره وقوته دائماً — تصير كأن له قوة غير متناهية ؛ فلا يكون له قوة غير متناهية ، بل للعقول الذي يسنع عليه من نوره وقوته ، وهو — أعني الجرم السماوي — في جوهره على كونه الأقصى إذ لم يبق له في جوهره أمر بالقوة ، وكذلك في كنهه وكيفه ، إلا في وضعه أو عينه أولاً ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً ، ولانه ليس أن يكون على وضع أو عين أولى بجوهره ١٥ من أن يكون على وضع أو عين آخر له في حيزه ؛ فانه ليس شيء من أجزاء مدار فلك أو كوكب أولى بأن يكون ملاقياً له أو بلجزته من جزء آخر . فتمت كان في جزء بالفعل

(٢) لا موجدة : موجدة - || مهيتة : بهي م || كالا : الكال ط (٣) حصوله : حصولها ، م
(٤) المطلوب : مطلوب باد || بالحركة : الحركة د (٥) هو : + أن - ، د ، ص (٦) في كمالها :
ساقطة من - ، د ، ص ، م : في كاله ط || فيصير مثله : ساقطة من ب || في أن يحصل ...
لمشوقه : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٧) فيوجب : ووجب د ، م ؛ فيوجب - || فيوجب
البقاء الأبدى : الأبدى ووجب البقاء الأبدى ب || في : من ط || كالا : كالا ، ص ، ط ، م
(٨) تشبهه : تشبه د (٩) تشبهه : تشبه ط || به : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) هو :
ساقطة من ب ، ط ، م || الجوهر : الجرم ب ، ط (١١) بما : لما - ، ص ؛ إنماد || عليها :
عليه ط ، م (١٢) من : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (١٤) إذ : إذا - (١٤) في كنه
وكيفه : في كيفه وكيفه د ، ط : في كيفه وكيفه م (١٥) وانه : فانه - ، د ، ص ، ط ، م
|| بجوهره : الجوهر د (١٦) أو أين : وأين ب ، د || من : في ط .

فهو في جزء آخر بالقوة ، فتد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه أو أينه ،
 والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكل كمال يكون للشيء دائماً، ولم يكن هذا ممكناً
 للجوهر السماوي بالعدد ؛ لحفظ النوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن
 من هذا الكمال ؛ ومبدؤها الشوق إلى التشبه بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكل
 بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام
 الطبيعية في شوقها الطبيعي إلى أن يكون بالفعل أينما لم تتعجب أن يكون جسم يشاق شوقاً
 إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون على أكل
 ما يكون له من كونه متحركاً ، وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفائضة
 ما يشبه فيه بالأول تعالى من حيث هو مفيد للتغيرات ، لا أن يكون المقصود تلك الأشياء
 فتكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن يكون المقصود هو التشبه بالأول تعالى
 — بقدر الإمكان — في أن يكون على أكل ما يكون في نفسه ، وفيما يتبعه من حيث هو
 تشبه بالأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون الحركة لأجل ذلك
 بالمقصود الأول ، كلا .

وأقول : إن نفس الشوق إلى التشبه بالأول من حيث هو بالفعل تصدر عنه الحركة
 الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود في ذاته بالقصد
 الأول ؛ لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكل ، ولا يمكن
 بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ؛ لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله
 وجود ، وبقيت دائماً بالقوة .

(٢) والتشبه : والتشبيه = (٣) لجوهر : بجرم ب ، ح ، ص ، م || لحفظ : لحفظه
 ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) التشبه : التشبيه = (٦) يكون : + ينال ح ، ص ، ط (٧) أو إلى
 أن يكون : وكذلك ح ، ص (٧-٨) أكل ما يكون : أكل ما ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الفائضة : ساقطة
 من م ؛ + بقدر إمكان ح ، ص ، ط (٩) فيه : به = || تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م
 || تغيرات : التغيرات ط || أن : ساقطة من م (١٠) أن : بأن = || هو : وهو || تعالى :
 ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١١) بقدر : بمقدار ؛ مقدام (١٢) حتى تكون : فتكون ب ، د ، ط ، م
 (١٣) كلا : ساقطة من م (١٦) تصور : التصور || فيحدث . . . بالفعل : ساقطة من د || ولا يمكن :
 ويمكن م .

- والحركة تتبع أيضاً ذلك التصور المقصود على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية - ذكرناها وفصلناها - على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات المنتقل بها في الأوضاع ، والجزء الواحد بكاله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الأول على ما ذكرنا ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسبها ، وإن كانت قد تخيلها وتحكيها ، مثل ان الشوق إذا اشتد إلى خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله وأقرب ما يكون منه .
- ١٠ فالحركة الفلكية كائنة بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار ولكن على النحو الذي ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول ، وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو أمر يسبح منها تأثير يحرك الأعضاء ، فتارة يتحرك على النحو الذي يوصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً يئال ، أو أمراً يقتدى به ويحتذى حدوه ويتشبه بوجوده .

فلذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدأ الأول ، وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقل أو نفساني ، شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة ، لكنه ينبعث عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه ،

(١) والحركة : فالحركة ح ، د ، ص ، م || تتبع أيضا : أيضا تتبع ب ، د || المقصود : صافطة من ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) الجزئية : الجزويات د (٤) والجزء : والجزء ح || لا يمكن : + والحركة أنه استكمال د ، والحركة أنه استكمال يمكن ح ، والحركة آلة استكمال يمكن ص (٥) ذكرناه ط || قد : صافطة من ط || لها : بهاد (٦) أبداننا : أبدان د || تناسبها : مناسبات د || مثل : صافطة من د (٧) تتبع : يتبع ح ، ص ، ط . (٨) المشتاق : + في ط || سبيله : سبيل ح (٩) ما : بماد ، ص ، ط (١٠) كائنة : كانت د (١١) الحركة : بحركة د (١٢) كأنها : كأنه ص || أو فلكية : وفلكية د (١٣) يسبح : فسبح ب ، م ؛ فيسبح ط || يحرك : + له ب ، ص ، ح ، ط ، م (١٥) يقتدى : يقتدى م (١٦) ويحتذى : أو يحتذى م (١٨) عن : من م || مرتبة منه : منه مرتبة ب ، ح ، ص ، ط ، م .

وهو الشوق إلى التشبه به بمقدار الإمكان ، فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ، ولكن من حيث قلنا ؛ ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعها عنه ، وهذا الاستكمال منبعاً عن الشوق ، فعلى هذا النحو يحرك المبدأ الأول جرم السماء .

وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضاً ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبعه فماذا يعني ؛ أو قال : إنه متحرك بالنفس فماذا يعني ؛ أو قال : متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك المعشوق ، فماذا يعني ، وأنه ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف .

ثم أنت تعلم أن جوهر هذا الخير المعشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذى لجملة السماء فوق واحد ، وإنما كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصها ، ومتشوق وممشوق يخصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصل علماء المشائين ؛ فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، ويثبتون الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة التى يختص واحداً واحداً منها ؛ فيجعلون أول المفارقات الخاصة بحرك الكرة الأولى ، وهى عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم التى ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة ، وبعد ذلك محرك الكرة التى تلى الأولى بحسب اختلاف الرايين ، وكذلك هلم جرا .

فهؤلاء يرون أن محرك الكل شيء واحد ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص . والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهور في زمانه ، ويتبع عددها عدد المبادئ المفارقة . وبعض من هو أسد قولاً من أصحابه يصرح ويقول - فى رسالته التى فى مبادئ

(٢) ينبع : تبع ، د ، م (٣) الأول : + جميع - || السماء : السماوية من || قال (الثانية) : + أنه م (٥-٦) أو قال إنه فإذا يعنى : ساقطة من د (٦) متحرك : بحركة من || وأنه : فإنه ط || ولا اختلاف : + فصل فى أن لكل فلك جزئى محركاً أولاً مفارقاً قبل نفسه يحرك على أنه مشوق وأن المحرك الأول لكل مبدأ لجميع ذلك - ، ص (٧) ثم أنت : وأنت د ، م (٩) يخصها : يخصها ، د ، ط ، م || وممشوق : ساقطة من د ، ط || يخصها : يخصها ، م ، ط ، م (١٠) الكل : الأول د || ويثبتون : يثبتون د (١١) وغير المفارقة : وغيرها د || يخص : يخص م || انضمام : انضمام م (١٢) العلوم : بالعلوم ط ، م (١٣) محيطة : محيطة د || بها : ساقطة من م || محرك : محرك ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) هلم : هلم ، ح ، ص ، ط (١٥) واحد : ساقطة من ب ، ح ، د ، م (١٧) أسد : أشدد || التى : ساقطة من ص ، ط .

الكل - إن محرك جملة المباء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كبيراً ، وإن كان لكل كرة محرك ومشوق يخصصها . والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص ، وإن لم يكن يفوس في المعاني ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأشباه والأحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق . وهذان أقرب قدماء تلامذة المعلم الأول من سواء السبيل .

ثم القياس يوجب هذا ، فإنه قد صح لنا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء ، فيجب لكل حركة محرك غير الذي للآخر ومشوق غير الذي للآخر ، وإلا لما اختلفت الجهات ، ولما اختلفت السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المشوقات خيرات محضة مفارقة للسادة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشترك لذلك في دوام الحركة واستمرارها ونحن نزيد هذا بياناً .

[الفصل الثالث]

(ح) فصل

في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من الحركات المفارقة المعقولة بذاتها المعشوقة

ولتحقق هذا البيان ، ولنتفتح من مبدأ آخر فنقول : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية

- (١) كان : ساقطة من ب (٢) يخصصها : يخصصه ب ، ص ، ط ، م ؛ يخصصها به ر (٣) يفوس : يعرض د (٤) خاصة : خاصية ب ، ح ، ص ، م || أمه : أن د || ووجود : وجود د || خاصة : خاصية ب ، م (٥) قدماء : قدماء ، د ، ط || المعلم : معلم ح (٦) وكرات : ساقطة من ط (٧) لكل : ولكل ب || للآخر : للآخرى ص (٨) ومشوق : ومشوق د ، ص ، م ؛ يشوق ب ؛ معشوق ح || غير الذي للآخر : للذي غير الآخر د || اختلفت (الأول) : اختلف د ، م || اختلفت (الثانية) : اختلف ح ، د ، ص ، ط (١١) تزيد هذا : تزيدها ح ، ص ، ط (١٣) فصل : ساقطة من د (١٤) صدور : صدق ط (١٥) الحركات : المبادئ م || المعنولة : + وأنها ح ، ص ، ط || المعشوقة : المنشوة ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) وانحاق : ولتحقيق ح || فضول : ونقول ح ، د ، ص ، م (١٧) فاضل : أفاضل ح || فاضل المتقدمين : يقصد به أسكندر الأفروديسي .

بالأمور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوا أيضاً وعلموها بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذواتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها ، أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل ما تحت كرة القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق إليه .

٥ وأما اختلاف الحركات ، فلاختلاف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والنسب اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمى موضع ، واعترض إليه طريقان : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق ، وجب في حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا :
١٠ فكذلك حركة كل فلك ، إنما هي ائبى على كماله الأخير دائماً ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينتفع غيره .

فأول ما نقول لهؤلاء : إنه إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصداً لأجل شيء معلول ، ويكون ذلك المقصد في اختيار الجهة ، فيمكن أن يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا تضرها في الوجود وتنفع غيرها ، ولم يكن أحدهما أسهل عليهما من الآخر أو أعسر فاختارت الأنفع . فإن كانت العلة المانعة عن القول بأن مصير حركتها لنفع الغير ، استحالة قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلولات ، فهذه العلة موجودة في نفس

(١) القاصدة : والفاسدة د || سمعوا : سمعوا ب ، ح ، د ، ص ، م (٢) يجمعوا :
يجمع د || ليست : ليس ب ، ح ، د ، ص ، م (٤) كرة : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م ||
للتشبه : للتشبه ب ، ح ، د ، ص ، ط || والشوق : والشوق ح (٥) وأما : فأما ب ، د ، ص ، ط ، م ||
فلاختلاف : فلنختلف ب ، م ، فيختلف ح ، ط ، ص || من كل : كل من ب ، د ، ص ، ط (٦)
حاجته : حاجة ح ، ص ، ط (٧) واعترض : له ب ، ح ، د ، ص ، م || طريقان :
+ بأحدم (٨) خيريته : خيرته م (١١) لينتفع : لينتفع ح ، م (١٢) إنه :
ساقطة من ط || في حركاتها : في حركاته د || ما : ساقطة من د (١٤) ويعرض : ويفرض د ، ص ||
خيرية : خيريته ح ، ص ، ط (١٥) والحركة : والحركات د || غيرها : غيره ب || ولم : ولم ب ||
عليها : عليه ، د ، ص ، ط ، م (١٦) أو أعسر : وأعسر د || كانت : + يقع ح || بأن :
فإن م || مصير : يصير د ، د ، ط : ساقطة من م || لنفع : أوقع م (١٧) موجودة : موجود د .

قصد اختيار الجهة . وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب إليه ، بل ذلك مختلف .

- و نقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شيء لأجل الكائنات ؛ لا قصد حركة ؛
 ٥ ولا قصد جهة من حركة ، ولا تقدير سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل ألبتة لأجلها ،
 وذلك لأن كل قصد فيكون من أجل المقصود ، فيكون أنقص وجودا من المقصود ؛
 لأن كل ما لأجله شيء آخر فهو أتم وجوداً من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه ،
 بل به يتم للآخر النحو من الوجود الداعي إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكل
 ١٠ من الشيء الأخرس ، فلا يكون ألبتة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان القصد
 معطياً ومفيداً لوجود ما هو أكل وجوداً منه .

وإنما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئاً له ومفيد وجوده شيء آخر : مثل
 الطبيب للصحة ، فالطبيب لا يعطى الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة ؛ وإنما يفيد
 الصحة مبدأ أجل من الطبيب ، وهو الذي يعطى المادة جميع صورها ، وذاته أشرف
 ١٥ من المادة . وربما كان القاصد منطناً في قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ،
 فلا يكون القصد لأجله في الطبع بل بالخطأ ؛ ولأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق ،
 وفيه شكوك لا تتحل إلا بالكلام المشيع ، فلنعديل إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل
 قصد فله مقصود ، والعقل منه هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد أولى بالقاصد
 من لا وجوده عنه ، وإلا فهو هدر . والشيء الذي هو أولى بالشيء فإنه يفيد كمالاً ما ؛

(١) وإن : فأن ب (٢) الحال : الحالة ، ط ، م (٥) منها شيء : شيء منها
 ب ، د ، ط ، م ، هـ (٦) من : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م || ولا تقدير : تقدر د (٧) فيكون :
 ويكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) كل ما : + به ، ص ، ط (٩) به يتم : يتم به م ||
 به : ساقطة من د || النحو : + الآخر ، د ، ص ، ط || الداعي : والداعي (١٠) كان : لكان د
 (١١) ومفيداً : ويفيد (١٢) فالطبيب : فأن الطبيب ، ص || يهيئ : مهيب ، ط (١٥) وربما : ربما م
 (١٦) تطويل وتحقيق : نظر وتطويل د (١٧) ظنعدل : + الآن ، د ، ص ، ط ، م (١٩) وجوده :
 وجود م || فهو هدر : هدر د || يفيد : يفيد ، ب ، د ، م .

إن كان بالحقيقة الحقيقية ، وإن كان بالظن فظنياً : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كجالات ظنية . أو الربح ، أو السلامة ، أو رضی الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة ، وهذه وما أشبهها كجالات حقيقية لا تتم بالقاصد وحده .

فإذن ، كل قصد ليس عبثاً فإنه يفيد كجالاته لقاصده لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال ؛ والعبث أيضاً يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت أو سائر ما تبين لك .

ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعللة يفيد العلة كجالاته لم يكن ، فإن المواضع التي يظن فيها أن المعلول أفاد علته كجالاته مواضع كاذبة أو محرفة ، ومثلك ممن أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها .

فإن قال قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك ؛ فإن هذا يوجب النقص ؛ فإن كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده من الفاعل أولى من لا وجوده ، وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى بالفاعل وذلك نقص ؛ فإن الخيرية لا تخلو :

إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحداً ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال .

(٢) أو الربح : والربح م || أو السلامة : والسلامة م ، م || أو رضی : ورضاء م ، م ، د
ص ، ط (٣) تعالى وتقدس : ساقطة من م ، م ، ص ، ط || وحسن معاد الآخرة : ساقطة من م ، م ||
وهذه وما أشبهها : ساقطة من م || بالقاصد : بالمقاصد (٥) يقصده : يقصد (٦) شيئاً : أشياء م
(٦-٧) مما علمت أو سائر : من سائر م ، م ، ص (٧) أو سائر : سائر م ، م || تبين : بين م ، م ||
لك : مما علمت م ، ص : مما علمت أو سائر ما تبين (٧) فإن : وإن م ، م (١٢) لكن : ساقطة
من م || ذلك : م ، م ، ط || يوجب : يوجب م ، م ، د ، م ، م (١٣) من : عن م ، م ، م ،
ص ، ط ، م || الفاعل : القاصد ، ط (١٤) الأولى : أول م || بالفاعل : بالفاعل م ، م ؛ بالقاصد ط
(١٥) القصد : لقصد م ، م ، ص ، ط (١٦) واحداً : واحد م (١٧) هو قصد : ساقطة م ، م .

ولما أن يكون بهذا القصد تم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها .

وإن قال قائل : إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى في أن خيريته متعدية ، وحتى يكون بحيث يتبعها خير ، فنقول : إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود ، فإن التشبه به في أن لا يقصد شيئاً بل بأن ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتفاقاً من جماعة من أهل العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فباين للتشبه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء ، وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع ، فيجب في اختيار الجهة أيضاً أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئاً ، وتكون المنفعة المذكورة مستتعبة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية غير مقصودة قصداً أولاً لنفس ما يتبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع تلك المنفعة حتى يكون تشبهاً بالأول . ١٠

ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها تشبه بذات الأول من الجهة التي قلنا ، وتشبه بالقصد الثاني بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره ، فلو جاز أن يقع بالقصد الأول إلى الجهة ، حتى يكون تشبهاً بالأول في الاستتباع ، بلحاز في نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود ومعشوقه ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا مدخل ألبتة لوجود الأشياء عنه في تشریف ذاته وتكليفها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصداً . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق للأول به كمال .

(١) بهذا : يريده - (٢) معلولا : معلولة د ، م ، معلول ب || لها : له د ، م (٣) ذلك : هذا - ، ص || التشبه : للتشبيه - || أن : ساقطة من د || خيريته متعدية : خيرية مقتضية د (٥) به : ساقطة من - || شيئاً : شيء ب ، د ، د ، م || بأن : أن ب ، د ، د ، ص ، ط ، م (٦) جماعة من أهل : جماعة أهل ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) شيئاً : شيء ب (٩) الخيرية : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م (١٠) مستتبع : يستتبع ب ، د ، ط || تشبهاً : تشبهاد (١١) أنها : أنه - || تشبه : يشبه التشبه د ، - (١٣) به : ساقطة من د ، م || فوق : الفوق - ، د ، ط ، ص || وأما : فأما - ، د || أسفل : الأسفل ط (١٤) بالقصد : القصد ب ، م || الجهة : جهة ط || بالأول : - التشبه د ، ط || في الاستتباع : ساقطة من ب ، - ، ص ، م (١٥) ويفيض : يفيض ب ، م || عنها : عنهما ط (١٦) ومعشوقه : معشوقه ب ، د ، م || مدخل : دخل ص (١٩) لا يتعلق للأول : يتعلق بالأول م .

فإن قال قائل : إنه كما قد يجوز أن يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيراً وكالاً ،
والحركة فعل له مقصود ، فكذلك لسائر أفعالها ؛ فالجواب أن الحركة ليست تستفيد
كالاً وخيراً ، وإلا لانقطعت عنده ، بل هي نفس الكمال الذي أشرنا إليه . وهي
بالحقيقة استنبات نوع ما يمكن أن يكون للجرم السماوي بالفعل ، إذ لا يمكن استنبات
الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كالاً خارجاً عنها ، بل يكمل
بهذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ؛ لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على
التماقب . وبالجملة يجب أن ترجع إلى ما فصلناه فيما سلف حين بينا أن هذه الحركة كيف
تتبع تصور المتشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالثبات .

فإن قل قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات واتدبير المحكم الذي
فعلها ؛ فإننا سنذكر بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية البارئ بالكل على أي
سبيل هي ، وأن عناية كل علة بما بعدها على أي سبيل هي ، وأن الكائنات التي عندنا
كيف العناية بها من المبادئ الأولى ومن الأسباب التي وسطها . وقد انضح بما أوضحناه
أنه لا يجوز أن يكون شيء من العلل يستكمل بالمعلول بالذات لا بالعرض ، وأنها لا تقصد
فعلاً لأجل المعلول وإن كان ترضى به وتعلمه . بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ
نوعه لا ليبرد غيره ، ولكن يلزمه أن يبرد غيره ؛ والنار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها
لا لتسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ؛ وأقوة الشهوانية تشتهي لذة الجماع
ليندفع الفضل ويتم لها اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها ولد ؛ والصحة

(١) إن : وأن م || قد : ساقطة من - (٢) له : طاب || فكذلك : وكذلك ،
د ، ط || لسائر : سائر ص (٣) وخيراً : خيراً - || لا تقطعت : اقطعت د || وهي : وهو
(٤) ما يمكن : ما لا يمكن د (٥) هذه : هذه ، د ، ص ، ط ، م (٦) ما : ساقطة من د
(٧) تصور : التصور ، - ، د ، ص ، م (٨) من ب ، - ، ص ، ط (٩) بعدها :
بعدها ، - ، ط ، م (١٠) ومن الأسباب : والأسباب م || وسطها : وسطها ط || بما : ماد
(١١) يستكمل : يستكمل ط || لا بالعرض : إلا بالعرض ، - ، د ، ص ، م (١٢) وتعلمه : وتعلمه د ||
يرد : يرد || يبرد : يبرد ط ؛ يبرد (١٣) تشتهي : يشتهي ط (١٤) ليندفع : ليندفع ب ،
ص ، ط ؛ لندفع د ، م || لها : لها ؛ يهدأ || يلزمها : يلزمه ، - ، ص || ولد : ساقطة من ب .

هي صفة بجوهرها وذاتها ، لا لأن تنفع المريض ، لكن يلزمها نفع المريض ؛ كذلك في العلل المتقدمة ، إلا أن هناك إحاطة بما يكون ، وعلما بأن وجه النظام والخير فيها كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس في تلك .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالأجسام السماوية إنما اشتركت في الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك . وإنما اختلفت ، لأن مبادئها المعشوقة المتشوق إليها قد تختلف بعد ذلك الأول . وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات .

ولكن بقي علينا شيء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أجساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذي هو أخس متشبا بالجسم الذي هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم من أحداث المتفلسفة الإسلامية في تسويش الفسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فنقول : إن هذا محال ؛ وذلك لأن اتشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التي تؤمها ؛ فإن أوجب انقصور عن مرتبته شيئا فإنما يوجب الضعف في الفعل ، لا المخالفة في الفعل مخالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذلك إلى أخرى . ولا يمكن أن يقال : إن السبب في هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم ؛ كأن طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من "أ" إلى "ب" ولا تعاند أن يتحرك من "ب" إلى "أ" ؛ فإن هذا محال ؛ لأن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هي طبيعة للجسم تطلب الأين الطبيعي من غير وضع مخصوص ، ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان التنقل عنه قسرا ، فدخل في حركة الفلك معنى قسري .

(١) هي صفة : وهي الصفة د || بجوهرها : لجواهرها د ؛ بطوهرها - || لأن : لن د (٢) إلا أن : لا أن ب ، د ، ط (٤) هذا : هذه د || فالأجسام : والأجسام د || اشتركت : اشترك د (٥) اختلفت : اختلف د || تختلف : + هي ، ص ، ط (٦) تشوق : متشوق ص ، م || الحال : الحالة ط (٧) من : + حيث - ، د || لاختلاف : لاختلافات - (٨) يبق : يبق ط (٩) متشبا : تشبا د (١٠) القوم : الندم ب ، ص ، ط ، م || المتفلسفة : الفلسفة د (١١) إن : ساقطة من ب || حركته : حركة د || وجهتها : وجهتها د (١٢) فإن : وإن د || لا المخالفة : لأن المخالفة - ، د (١٣) مخالفة توجب : ساقطة من ط || وذلك : وذلك د (١٤) هذه المخالفة : ذلك اختلاف د ، م (١٥) لأن : فإن د ، ص ، م (١٦) هي : هو د ، م || للجسم : لجسم د || تطلب : لا يطلب د || غير : + أين م (١٧) ولو : فلود .

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك ، فليس يجب
إذن أن يكون إذا أزيل جزء من جهة جاز ، وإن أزيل من جهة لم يجز بحسب بساطته
إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل حركة إلى جهة فتجيب إلى تلك الجهة ولا تجيب إلى جهة
أخرى إن كانت عيقت عن جهتها. وقد قلنا: إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته ، ولا أيضا
هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة ، فليس إذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع
تحويل النفس له إلى أى جهة كانت . وأيضا ، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى
يكون طبيعيا أن يريد تلك الجهة لا محالة ، إلا أن يكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة
لأن الإرادة تتبع للغرض ليس الغرض تبعا للإرادة. وإذا كان هكذا ، كان السبب مخالفة
الغرض . فإذن ، لا مانع من جهة الجسمية ، ولا من جهة الطبيعة ، ولا من جهة النفس ،
إلا اختلاف الغرض والفسر أبعد الجميع عن الإمكان. فإذن لو كان الغرض تشبها بعد الأول
بجسم من السماوية ، لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم ، ولم يكن مخالفا له أو أسرع
منه في كثير من المواضع ، وكذلك إن كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك .

وقد كان إن أنه ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل إليه بالحركة ، وإلا لزم
الانقطاع ، بل شيئا مابينا لا يوصل إليه . وبان الآن أنه ليس جسما ، فبقي أن الغرض
لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الأفلاك من موادها وأنفسها ، ومحال أن يكون
بالمصريات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه ، فبقي أن يكون لكل واحد
منها تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها الذي لها لأجل
ذلك ، وإن كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وليته ، وتكون العلة الأولى متشوق الجميع

(١) كل نسبة : كل شيء نسبة - (٢) جزء : ساقطة من د || وإن : بأن د || بحسب :
+ الطبع م || بساطته : ساقطة من ج ، د ، هـ (٣) تقبل : يفعل ب ، ج ، ص ، ط ، م || فتجيب : فيجب
ب ، د ، ط || تجيب : يجب ط (٤) كانت : ساقطة من ب ، م || طبيعته : طبيعة ط ، طبعه د
(٥) فليس : فليست د || تمنع : + عن - د ، ص ، ط ، م (٦) له : ساقطة من ص (٨) تتبع
للغرض ليس الغرض : ساقطة من م || وإذا : فإن د ، فإذام || السبب : المذهب ب ، د ، ط (١١)
بجسم : يتم الجسم ص ، ط (١٢) كان : ساقطة من - ، ط (١٣ - ١٤) والإلزام الانقطاع :
ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) لا يوصل إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م
(١٧) منها : + شوق ب ، د ، ص ، ط ، م || اختلافها : اختلاف م (١٨) كيفية : كيفية ط ||
وجوب : وجود د || وليته : وكيته ب ، ج ، م || متشوق : متشوق قشوق ط .

- بالاشتراك . فهذا معنى قول القدماء إن لكل محركا واحدا معشوقا وأن لكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها . فيكون إذن لكل فلك نفس محرمة تعقل الخير ، ولها بسبب الجسم تخيل ، أى تصور للجزئيات وإرادة للجزئيات ، ويكون ما تعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه مبدءا تشوقه إلى التحرك . ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعال إلى أنفسنا ، وإنه مثال كل عقل لنوع فعله فهو يتشبه به .
- وبالجملة ، لا بد فى كل متحرك منها لغرض عقلى من مبدءا عقلى يعقل الخير الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ؛ ومن مبدءا للمحرمة جسمانى أى مواصل للجسم ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئيتها ، فيكون عند العقول المفارقة بعد المبدء الأول بعدد الحركات . فإن كانت الأفلاك المتحركة إنما المبدء فى حركة كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول : أولها العقل المحرك الذى لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ، ثم الذى هو مثله لكرة الثوابت ، ثم الذى هو مثله لكرة زحل ، وكذلك حتى ينتهى إلى العقل الفائض على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونحن نسميه العقل الفعال .
- وإن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم على مذهب المعلم الأول قريبا من خمسين فما فوقها ، وآخرها العقل الفعال ؛ وقد علمت من كلامنا فى الرياضات مبلغ ما ظفرتنا به من عددها .

- (١) لكل ط || وأن : فأن د ؛ ساقطة من ب
(٢) يخصها : ساقطة من ج ، ص (٣) تخيل : تخيل د || أى : أو ، م || الأول وما يعقله : الأول ما يعقله : ساقطة من د || المبدء : + القريب : د ، ص ، م (٤) القريب : القريب ط || التحريك : التحريك : د ، ص || ويكون : فيكون د ، ط ؛ ساقطة من ب || لكل : ولكل ب (٥) نسبة : + الكل م || أنفسنا : قوسنا ط (٦) وبالجملة لا بد فى : ساقطة من م || لغرض : لغرض د || مبدءا عقلى : + أصل د || الخيز : الجزء - (٨) جسمانى : الجسمانى ط || أى : + هو د ، ط ؛ + من م || مواصل للجسم : أصل الجسم د ، م || مختارة : مختارة (٩) الاختيارات : الاختيار م (١٠) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساقطة من د || فيها : منها د ، ب ، م ، م (١١) من : عز ب ، د || الكواكب : الكواكب د ، م ، م || الكواكب (الثانية) : + طاب د ، ص ، ط ، م || لا : ما م (١٢) وكان : فكان د || بعد الأول : بالأول د ؛ أبدا الأول م || الجرم : الجسم د (١٣) هو مثله لكرة الثوابت : مثله لكرة الثوابت د ، ط || وكذلك : وكذلك د (١٤) ونحن نسميه : ونسميه نحن د ، م (١٥) متحركة : يتحرك ط (١٦) يلزم : ساقطة من م ، م || فوقها : قوسه ب ، د ، ص ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية

عن المبدأ الأول

قد صح لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بجسم
 ولا في جسم ولا منقسم بوجه من الوجوه ، فإذا الموجدات كلها وجودها عنه ، ولا يجوز
 أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ،
 ولا الذي له ، حتى يكون لأجل شيء ، فهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل
 قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصداً لأجل شيء غيره وهذا
 الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره ؛ وذلك فيه أظهور ، ونخصه من بيان امتناع أن يقصد
 وجود الكل عنه إن ذلك يؤدي إلى تكثره في ذاته ؛ فإنه حينئذ يكون فيه شيء بسببه
 يقصد ، وهو معرفته وعلمه لوجوب القصد أو استجابته أو خيرية فيه توجب ذلك ،
 ثم قصد ، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل ؛ وهذا محال ؛ وليس كون
 الكل عنه على سبيل الطبع بأن يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ، ولا لرضى منه ، وكيف
 يصح هذا وهو عقل ؟ فيجب أن يعقل ذاته ؟ فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه ؛ لأنه
 لا يعقل ذاته إلا عقلاً ؛ فمبدأ أولاً ، وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدئه
 وليس في ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وجود : ساقطة من ط (٤) عن المبدأ الأول : من الأول ؛ عن الأول
 د ، ص ، م (٦) منقسم : ينقسم ب ، ح ، ص ، ط ، م || عنه : عنه د (٧) سبب : بسبب ح
 || عنه : عليه د (٧ - ٨) لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي : لا الفاعل عنه ولا المادة
 فأوبه يكون ولا الغاية ح (٨) عنه : ساقطة من د (١٠) فرغنا : عرفنا || أظهر : + شيء ط ||
 ونخصه : وشيء نخصه م (١١) تكثره في ذاته : تكثر ذاته ب ، د ، ص ، م ؛ تكثر ط || حينئذ
 يكون فيه : يكون فيه حينئذ ح ، د ، ص ، ط || بسببه : بسبب ح ، ص ، ط (١٢) لوجوب : بوجوب
 ح ، ص ، ط : لوجود د || خيرية : خيرية د ، م (١٣) ثم فائدة : فائدة د
 (١٤) لا بمعرفة : لا بمعرفة ط ؛ لمعرفة د || لرضى : ورضى ح ، ص ، ط ، م (١٥) يعقل : ساقطة من د .

- عنه الخير، وأن ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها، وكل ذات يعلم ما يصدر عنه، ولا تخالطه معاوقة ما بل يكون على ما أوضحنا بيانه ؛ فإنه راض بما يكون عنه ؛ فالأول راض بفيضان الكل عنه ، ولكن الحق الأول إنما فعله الأول وبالذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود ؛ فهو عاقل لنظام الخير في الوجود ، وأنه كيف ينبغى أن يكون ، لا عقلا خارجا عن القوة إلى الفعل ، ولا عقلا منتقلا من معقول إلى معقول ؛ فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحناه قبل ، بل عقلا واحداً ، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن ، وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله ؛ فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت ، علم وقدرة وإرادة . وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة حتى توجد ، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له لبراهته عن الاتينية ، وعلى ما أطيننا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده ، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره ، وهو فاعل الكل بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مباينا لذاته ، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ صح أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وفرغنا من بيان هذا الغرض قبل. فلا يجوز أن يكبر أول الموجودات عنه - وهي المبدعات - كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة؛ لأنه يكبرن لزوم ما يلزم عنه هو لذاته ، لا لشيء آخر . والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه ، لا هذا الشيء بل غيره ؛

(١) مصدر: صدر - (٢) أوضحنا : أو صغناه - ص || يانه : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م || ولا تخالطه يكون عنه : ساقطة من ط (٣) عنه : منه ط (٤) هي لذاتها : لذاتها هي د || لنظام (الأول) : النظام ط || انطير في الوجود وأنه : ساقطة من د || وأنه : ساقطة من م (٥) كيف : وكيف ب ، ح ، ص || من : عن د (٦) فإن : فإنه د || أوضحناه : أو صغناه ، م (٧) واحداً : + مادد ، ح ، ص ، ط || أن : إذم ؛ وأن - ح ، د ، ص || وكيف : ساقطة من د (٩) على : ساقطة من د (١٠) وحركة وإرادة : وإرادة وحركة - ح ، د ، ص ، م || له : ساقطة ب ، د ، م (١١) الاتينية : الاتينية ط (١٢) وتبع : ساقطة من ب || لوجوده لأن : لأن ب ، ط (١٣) بمعنى : بمعنى د (١٤) واجب . الواجب - ح ، د ، ص ، م (١٧) لذاته : + التي - ح || يلزم عنه : عنه يلزم م (١٨) في ذاته الذي : ساقطة من م .

فإن لزم منه شيئين متباينان بالقوام ، أو شيئين متباينان يكون منهما شيء واحد :
 مثل مادة وصورة ، لزوما معا ، وإنما يلزم عن جهتين مختلفتين في ذاته ؛
 وتلك الجهتان إن كانتا لافي ذاته بل لازمتين لذاته ، فاسؤال في لزومها له ثابت حتى تكونا
 من ذاته ، فتكون ذاته منقسمة بالمعنى ، وقد معنا هذا قبل وبيننا فساده ؛ فتبين أن أول
 الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيته واحدة لافي مادة ، فليس
 شيء من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات للأجسام معلولا قريبا له ، بل المعلول
 الأول عقل محض ؛ لأنه صورة لافي مادة ، وهو أول العقول المفارقة التي عدناها ،
 ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للبحر الأقصى على سبيل التشويق . ولكن لقائل أن
 يقول : إنه لا يمتنع أن يكون الحادث عن المبدأ الأول صورة مادية ، لكنها يلزم عنها
 وجود مادتها فنقول : إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة
 نالية في درجة المعلولات ، وأن يكون وجودها بتوسط المادة ، فتكون المادة سببا
 لوجود صور الأجسام الكثيرة في العالم وقواها ، وهذا محال ؛ إذ المادة وجودها أنها
 قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء من الأشياء على غير سبيل القبول . فإن كان شيء من
 المواد ليس هكذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشيء المفروض ثابتا
 ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم ، فالمعلول الأول لا تكون نسبتته إليه على أنه
 صورة في مادة إلا باشتراك الاسم ، فإن كان هذا الثاني من جهة توجد عنه هذه المادة ،
 ومن جهة أخرى توجد صورة شيء آخر ، حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسط
 المادة ، كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا يحتاج فيه إلى المادة ، وكل شيء يفعل فعله من غير
 أن يحتاج إلى المادة فذاته أولا غنية عن المادة ، فتكون الصورة المادية غنية عن المادة .

- (١) أو شيئين : وشيئان د (٢) مثل : متصل د || مختلفين : مختلفين ط (٣) لذاته :
 له م || له : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) منقسمة : منقسمة د ، م || فنيين :
 ميين ب ، د ، ط ، م (٥) واحدة : واحدة ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) الصور :
 المصورة د ، م || للأجسام : الأجسام ب ، ط ، م || قريبا له : له قريبا ب (٧) عقل : عقل د
 (٨) هو . ساقطة من د ، + هذا د ، ط || المحرك : المتحرك د || التشويق : التشويق ط (٩) لا يمتنع :
 لا يمتنع ب ، م ، ص (١٠) وهذه : وهذه ط || المادة : + تكون ب ، د ، ص ، ط ، م
 (١١) المعلولات : المعلول م (١٢) وقواها : وقواها د ، ص ، ط ؛ ونومها ب (١٤) ثابتا : ثابتا ب ؛
 ساقطة من ب ، ص (١٥) نسبتته : نسبة ط (١٦) مادة : مادته م (١٥-١٦) فالمعلول . . .
 الاسم : ساقطة من ب (١٦) الثاني : الأول ب (١٨) وكل : فكل ص .

- و بالجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للسادة في أن تخرجها إلى الفعل وتكملها فإن للسادة أيضا تأثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها ، وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للأخرى في شئ ، وإيضا من جهة واحدة ؛ ولولا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ؛ ولذلك قد سلف منا القول : أن المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط ، بل الصورة بجزء العلة ؛ وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للسادة مستغنية بنفسها ؛ فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية أصلا ولا أن يكون مادة أظهر ؛ فوجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا ، وأنت تعلم أن ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة ؛ فمحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق ؛ لكنك تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول أجساما ؛ إذ علمت أن كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى بغير واسطة ، فهي كائنة عنه بواسطة وقد علمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة وحدة محضة لا اثنية فيها ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد ، فبالحرى أن يكون عن المبدعات الأول بسبب اثنيته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في العقول المفارقة شئ من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

(١) المادية : المادة ط (٢) وتعيينها : وتعيينها د || كان : كانت د || الوجود : + وجودا ط
 (٣) في هيء : ساقطة من ب || وإيضا : وإيضا ح ، ص ، ط (٤) المادية : المادة د
 (٥) القول : قول ح ، ص ، ط (٧) بنفسها : عن النفس ح ؛ بنفسها عنها ص || صورة : + غير ط ||
 أصلا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) ولا أن : ولأن ب ، م ؛ وتيلا ح ، ص ، ط || فوجب :
 فوجب ب ، ح ، ص ، ط ، م || الأول : ساقطة من ط (٩) بل عقلا : وعقلا م (١٠) وجود : +
 وههنا شكوك قد خلعت ، بأنه لا يجب أن يتصور معنى الممكن على ما شرح أولا في بعض تصورات متقدمة ، أن الممكن
 الذي تقرر به الوجود أولا يجوز أن يكون سببا لوجود شئ آخر ح || لكنك : ولكنك د ، ط (١١) إذ :
 إذا ط ، + قد ح || علمت : علمته د (١٢) وأنه : فإنه د || تعالى : ساقطة من ب ، د ،
 ص ، ط ، م || فوس كائنة : ساقطة د || قد : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١٣) تكون :
 ساقطة من ح || لا اثنية فيها : ساقطة من د ، ب ، ح ، م (١٤) أن : ساقطة من د ||
 الأول : الأول ب ، ص (١٦) وبالأول : بالأول د (١٧) بأنه عقل وهو يعقل ذاته :
 يلزمه أنه عقل وهو يعقل ذاته ح ؛ يلزمه أن عقل ذاته ط .

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول المعقول بذاته ، وعقله للأول ، وايست الكثرة له عن الأول ؛ فإن إمكان وجوده أمر له بذاته لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون عن شئ واحد ذات واحدة ، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده ، ولا داخلته في مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ؛ ويكون ذلك أيضا واحدا ؛ ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شئ ، فيتبع من هناك كثرة كلوا يلزم ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل هذه الكثرة هي الملة لإمكان وجود الكثرة فيها عن المدلولات الأول ، ولولا هذه الكثرة لكن لا يمكن أن يوجد منها الا واحدة ، ولم يمكن أن يوجد عنها جسم ، ثم لا إمكان للكثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا فيما سلف أن العقول المفارقة ككبيرة العدد ، فليست إذن موجودة معا عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ثم يتلوه عقل وعقل ؛ ولأن تحت كل عقل فلما بمادته وصورته اتى هي النفس وعقلا دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه الثلاثة عن العقل الأول في الإبداع لأجل التثليث المذكور ، والأفضل يتبع الأفضل من جهات ككبيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته ، وبما يعقل ذاته وجود صورة أفلك الأقصى ، وكما لها وى النفس ، وبطبيعة إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته وجود جرمية أفلك الأقصى المندرجة في جملة ذات الأفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشارك للقوة فيا يعقل الأول ،

- (١) يمكن ص (٢) وعقله ؛ عقله م : عقل ط (٤) ذاته : أنه ط || كثرة : كثرة د || وجوده : وحدته ب ، ص ، ح ، ط ، م (٥) عن : ساقطة من م (٦) ولا داخلته : وداخلته د ، ب ، ح ، م (٧) عه : + لذاته شئ وجوب ، م || بمشاركة : ومشاركة د (٨) من : + ذلك ح || يلزم : ويلزم د (٩) فيا : منها ب ، د ؛ معاط ؛ + ما ح || الأول : الأول ب ، ح ، م ، ه ؛ ساقطة من د (١٠) واحدة : وحدة ب ، د ، ص ، ط ، م || ثم : ساقطة من م (١١) للكثرة : كثرة م || هذا : هذه ب ، ح ، د ، ص ، ط || لنا : ساقطة من ح ، د (١٣) وعقل : وعقل ب || ولأن : فلأن د (١٥) عن : + ذلك ب ، ح ، د ، ص ، م || التثليث : الثالث ح ، ص ، ط || المذكور : + فيه ب ، ط ، م (١٦) عقل : عقل د (١٧) وبطبيعة : بطبيعة د (١٨) الحاصلة : الحاصل ط || له ساقطة من د || في : فيها ح ، م || المندرجة : المندرجة ب (١٩) للقوة : للقوة م .

يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهة تلزم عنه الكثرة الأولى بجزئها ، أعنى المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة أو بمشاركتها ، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذى يحاذى صورة الفلك ، وكذلك الحال فى عقل عقل ، وفلك فلك ، حتى يتهى إلى العقل النعال الذى يدبر أنفسنا ، وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق ؛ فإننا نقول : إنه إن لزم وجود كثرة عن العقول ٥ فبسبب المعانى التى فيها من الكثرة . وقولنا هذا ليس ينمكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم كثرته هذه المعلولات ؛ ولا هذه العقول متفقة الأنواع ، حتى يكون مقتضى معانيها متفقا .

ولنبتدى لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول : إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذى فى المعلول الأول من جهة كثرته المذكورة ، وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته ، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحداً هو المعلول الأول ، ولا أيضاً يجوز أن يكون كل جرم متقدم منها علة للتأخر ، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ، وبما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذى نفس أخرى ؛ وذلك لأننا بينا أن كل نفس لكل فلك فهى كماله وصورته وليس جوهرها مفارقاً وإلا لكان عقلاً لا نفساً ، وكان لا يتحرك البتة على سبيل التشوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم ١٥ تغير ، ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم ، وقد ساقنا النظر إلى إثبات هذه الأحوال لأنفس الأفلاك كما علمت ، وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال فى أجسام أخرى غير أجسامها إلا بواسطة أجسامها ، فإن صوراً لأجسام وكالاتها على صنفين :

٢٠ إما صور قوامها بمواد الأجسام ، فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام ، فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بواسطة مواد تلك الأجسام ؛ ولهذا السبب فإن النار لا تسخن (١) عقل : ساقطة من - || جهة تلزم عنه : جهته ط ، م ؛ جهة د ؛ جهته ب ، - (٢) بمشاركتها : مشاركتها د ، م (٥) إن لزم : لزوم د || العقول : المعقول د (٦) هذا : لهذا د (٧) يلزم : يلزم د ، د ، ص ، م || كثرته : كثرة د || العقول : المعقول د (١٢) جرم : جرم م (١٤) لأننا : لأننا د ، ص || لكل فلك : فلك د || فهى : فهوم || وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لا نفساً : نفساً م || يتحرك : يتحرك د ، ص ، ط ، م (١٥) ألبته : ألبته د ، ص ، ط ، م || التشوق : التشوق د ، ص ، ط ؛ شوق م (١٦) تخيل : تغير ، ط (١٨) غير : غير م || بواسطة : بواسطة م || أجسامها فإن : أجسامها فإن د (٢٠) فكأن : فكان - (٢١) تلك : ساقطة من ط .

حرارتها أى شىء اتفق بل ما كان ملاقياً لجرمها، أو من جسمها بحال. والشمس لاتنقىء كل شىء، بل ما كان مقابلاً لجرمها .

وإما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام ، كالأنفس؛ ثم كل نفس وإنما جعلت خاصة لجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه . ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم ، لكانت نفس كل شىء لا نفس ذلك الجسم فقط . فقد بان على الوجوه كلها أن القوى السماوية المنطبقة بأجسامها ، لا تفعل إلا بواسطة جسمها . ومحال أن تفعل بواسطة الجسم نفساً ، لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس ؛ فإن كانت تفعل نفساً بغير توسط الجسم فلها أفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم . وهذا غير الأمر الذى نحن في ذكره ، وإن لم تفعل نفساً ، لم تفعل جرماً سماوياً ؛ لأن النفس متقدمة على الجسم فى المرتبة والكمال ؛ فإن وضع لكل فلك شىء يصدر عنه فى فلكه شىء وأثر من غير أن يستغرق ذاته فى شغل ذلك الجرم وبه ، ولكن ذاته مباينة فى القوام وفى الفعل لذلك الجسم ، فتجن لا تمنع هذا ، وهذا هو الذى نسميه العقل المجرد ، ونجعل صدور ما بعده عنه ، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك إياه ، والصفات ضرورة خاصة به ، والكائن عن الجهة التى حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس .

فقد بان ووضع أن للأفلاك مبادئ غير جرمانية ، وغير صور الأجرام . وأن كل فلك يختص بمبدأ منها ، والجميع يشترك فى مبدأ واحد . ومما لاشك فيه أن ههنا عقولاً بسيطة مفارقة ، تحدث مع حدوث أبدان الأسم ، ولا تفسد بل تبقى . وقد تبين ذلك فى العلوم الطبيعية ، وليست صادرة عن العلة الأولى ؛ لأنها كثيرة مع وحدة النوع ، ولأنها حادثة

(١) أو من : ومن م (٢) مابلاً : ملاقياً ح (٤) الجسم : ساقطة من د
 (٥) الكائن : كانت م (٧) بواسطة : بواسطة د ، ط (٨) قسا : ساقطة من د
 || توسط : توسطه م || فلها : فله د (٩) وذات : ولذات ب ، ح ، ص ، ط (١٠) جرماً :
 جسماد || لأن النفس : لا النفس م || متقدمة : متقدمة د ، م || الجسم : الجرم د ، ط || المرتبة : الرتبة ح
 (١١) ذاته : فى ذاته د (١٤) حورة : حورة د || خاصة : خاصة ب ، ح ، ص ، م || عن : على
 ب ، ح ، د ، ص ، م || حين : زير د (١٥) حورة : حورة د || الأجرام : للأجرام م || فلك : ذلك د
 (١٦) شك : شك ب ، د ، ط ، م (١٧) تبين : بين ب ، د ، ح (١٨) العلة : ساقطة من د .

- فهى إذن معلولات الأول بتوسط . ولا يجوز أن تكون العال اتفاعلية المتوسطة بين الأولى وبينها ، دونها فى المرتبة ؛ فلا تكون عتولا بسيطة ومفارقة ؛ فإن العال المعطية للوجود أكل وجودا ، أما اتعابله الوجود فقد تكون أخس وجودا ؛ فيجب إذن أن يكون المعلول الأول عقلا واحدا بالذات ، ولا يجوز أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ؛ وذلك لأن المعانى المتكثرة التى فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت مختلفة الحقائق ، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضى الآخر فى النوع . فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فبإذا تخالفت وتكثرت ، ولا اتقسام مادة هناك ؟ فإذا المعلول الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا بمختلفة الأنواع ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة .
- ١٠ أخرى موجودة ؛ وكذلك عن كل معلول أول عال حتى ينتهى إلى معلول أول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد، المتكثرة بالنوع والمدد معا . فيكون تكثراً تقابل سبباً لتكثرفعل مبدأ واحد بالذات . وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ؛ فيلزم دائماً عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات، وتنبأ لقبول تأثير واحد بالنوع كبير بالعدد عن العقل الأخير . فإنه إذا لم يكن السبب فى الفاعل ، وجب فى القابل ضرورة . فإذا ينب أن يحدث عن كل عقل عال تحته ، ويقف حيث يمكن أن تحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد ، لتكثر الأسباب ، فهذا يكتمل .
- وقد اتضح وبأن أن كل عقل هو أعلى فى المرتبة ، فإنه لمعنى فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم افلك كثر عنه ، ومستبقى بتوسط النفس افلكية ؛ فإن كل صورة فهى علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة نفسها لا قوام لها .

- (١) معلولات : + علة ط || الأول : الأول ، ح ، د ، ط ، م (٢) المرتبة : الزينة
 (٤) واحدا : وواحد ح ، ص ، م (٦) الآخر : فى الآخر ، ح ، د ، ص ؛ الأخرى ط ||
 فلم : ساقطة من ب (٨) ولا اتقسام : ولا الأقسام - (٩) الأنواع : النوع د ، م ||
 توسط : واسطة د (١٠) أول : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م || مع : مدلول ط (١١) بانواع
 والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، هـ (١٢) بالذات : الذات ب ، د (١٤) عن : من ب ،
 ح ، د ، ص ، م (١٦) منقسمة : بنفسه د || لتكثر : تكثر م (١٧) اتضح وبأن : بأن
 واتضح - ، د ، ص ، م || المعنى : بمعنى ب ، د ، ص ، م (١٨) وبما : ربما د || عه : + وجود
 ص ، ط || فلك : ذلك د || بنفسه : وبفسه د (١٩) وجرمه : ساقطة من د .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في حال تكون الاسطقسات عن العلل الأوائل

فإذا استوفت الكرات السماوية عددها ، لزم بعدها وجود اسطقسات ؛ وذلك لأن
الأجسام الاسطقسية كائنة فاسدة ، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نونا
من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها ، وهذا يجب
أن يتحقق من أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرغنا من تقريرها .

ولهذه الاسطقسات مادة يشترك فيها ، وصور يختلف بها ؛ فيجب أن يكون اختلاف
صورها مما يعين فيه اختلاف في أوال الأفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه
اتفاق في أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ؛ فيجب
أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ، ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيه
المادة للصور المختلفة ؛ لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدها
بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيمها غيرها ؛
فلا يوجد إذن هذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد يردّها إلى أمر واحد ، فيجب أن
تكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يلينا هو الذي يفيض عنه - بمشاركة الحركات
السماوية - شيء فيه رسم صور العالم الأسفل على جهة الانفعال ؛ كما أن في ذلك العقل
أو العقول رسم الصور على جهة التفعيل ، ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بانزاد

(٢) فصل : ما تطلق من د (٤) فإذا : وإذا ، د ، م || استوفيت : استوفيت د || بعدها وجود :
بعد وجودها وجود ص || اسطقسات : الأسطقسات ، ص ، م (٣ - ٤) وذلك لأن الأجسام
الاسطقسية : ساقطة من ب (٥) كائنة : كانت د || فاسدة : ذر فاسدة د || فيجب : + إذن =
(٦) وهذا : وبهذا ط (٧) من : عن د (٩ - ١٠) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساقطة من
ص ، ط (١١) وجود : الوجود د || ما : مما م (١٣) معين : متعين د (١٤) بواحد :
واحد ص ، ط (١٥) العقول : للعقول د || بمشاركة : لمشاركة (١٦) رسم : برسم
د || على : من ب ، د ، ص ، م (١٧) العقول : المعقول د || مع : مع ص ، د || فيها : منها =

ذاته ، فإن الواحد يفعل في الواحد - كما علمت - واحداً ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ؛ فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى ، أو بواسطة تجعله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت في تلك المادة .

- وَأنت تعلم أن الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد منهما واحد ، بأمر
دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك مخصصات مختلفة، ومخصصات المادة
معداتها ، والمعد هو الذى يحدث عنه في المستعد أمر ما ، تصير مناسبه لذلك الأمر
لشيء بعينه أولى من مناسبه لشيء آخر، ويكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى
فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على اتهم الأول لتشابهت نسبتها إلى
الضدين فما يرجح أحدهما ؛ اللهم إلا بحال تختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف
أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن تخص بموجه مادة دون مادة
إلا لأمر أيضاً يكون في تلك المادة، وليس إلا الاستعداد الكامل، وليس الاستعداد
الكامل إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له ؛ وهذا مثل الماء إذا أفرط تسخينه
فاجتمعت السخونة الغريبة ، والصورة المائية ، وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية
وشديدة المناسبة للصورة النارية . فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتد الاستعداد ،
فصار من حق الصورة النارية أن تبيض ، ومن حق هذه أن تبطل ؛ ولأن المادة ليست
تبقى بلا صورة ، فليس قوامها عما ينسب إليه من المبادئ الأولى وحدها ، بل عنها وعن

(٣) بواسطة : بواسطته م || تجعله : فتجعله د || ذلك : ساقطة من د (٥) وأنت : فأنت د ||
منها واحد : ساقطة من م || بأمر : من ب ، د (٦) مختلفة ومخصصات : ساقطة من م
(٧) معداتها : معداته م ؛ معداتها ب ؛ معداة د || والمعد : فالمعد ب ، ط || عنه : منه د || مناسبه :
مناسبة ط (٨) لشيء : بشيء ح ، ص ، ط || هذا : لهذا ح || لوجود : بوجود د ||
أولى : الأولى ط (١٠) فا : فإيا ح ، ص ، ط (١٢) في تلك : تلك ب || الكامل :
ساقطة ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) لشيء : بشيء ط || له : وهذا المستعد له د || مثل : + أن
ب ، ح ، د ، ص ، م || الماء : المادة د (١٤) المائية : المائية د (١٥) وشديدة : وشديد ب
(١٦) الصورة : الصور م (١٧) صورة : قوامها م || ليس : وليست د || الأولى : الأولى
ب ، ح ، د ، ص ، م || وحدها : وحده م || عنها : عنه م : + عنه د .

الصورة . ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها ، و بالمبادئ الباقية بوساطتها أو واسطة أخرى مثلها . لو كانت من المبادئ الأولى وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت بالصورة ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها الطابع الخاصة بفلك فلك . فكذلك المادة ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطابع الخاصة وهي الصور .

وكما أن الحركة أخس الأحوال هناك ، فكذلك المادة أخس الذوات ههنا . وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة . وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة هناك مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا، فكذلك ما يلزم الطابع الخاصة والمشاركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ههنا ، وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر أو معين . ولأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ، ويسرى منها إلى هذا العالم، ولأنفسها تأثير أيضا في أنفس هذا العالم . وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكل والصورة ، حادثة عن النفس الناشئة في الفلك ، أو بموتها .

(٢) عن : من د || و بالمبادئ : و بمبادئ د || بوساطتها : بوساطتها ب ، ح ، ط ، م ، م ، م ، م
(٣) فلو كانت : فإذن لو كانت ص ؛ فلو كان ط ؛ فإن كانت د || من : عن ب ، ح ، د ، د ، ص ، م ، م ||
الأول : الأول ب ، د || لاستغنت : لاستغنت ب (٤) بالصورة : الصورة ب ، م (٥) الطابع :
الطابع د || الخاصة : الخاصة ب ، م || بفلك : لفلك د || فلك : وفلك م ؛ + فلك ص ، ط ||
فذلك : كذلك م || عن : من ب (٦) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ط ، م || الصور : الصورة ب ، د
(٧) هناك : هناك م (٨) مرافقة : موافقة د ، ص ، ط (٩-٧) الذوات ههنا ... ههنا :
للطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا فكذلك ما يلزم الطابع الخاصة المشتركة هناك ، والذوات ههنا ، وكما أن
الحركة هناك نهاية لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا موافقة لما بالقوة . وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة هناك
مباد ، ومعينات للطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا ح (٩-١٠) هناك ... والمشاركة : ساقطة من م
|| مبادئ ... هناك : ساقطة من ص (١٠) هناك : ههنا د || الواقعة : الواقع م
(١١) بسبب : لنسب د (١٢) ولأجسام : لأجسام م || تأثير أيضا : أيضا تأثير د ، ح ، ص ، م
(١٤) بالكل : بالكل ب ، ح ، ص ، ط || والصورة : والصورة ب ، م (١٥) الفاشية : الفاشية
د || بموتها : لموتها د .

وقال قوم من المنتسبين إلى هذا العلم : إن الفلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه ، فيلزم محاكته له اتسخن حتى يستحيل نارا ، وما يهد عنه يبقى ساخا ، فيصير إلى انبرد واتكثف حتى يصير أرضا ، وما إلى النار منه يكون حاراً ، ولكنه أقل حرارة من النار ، وما إلى الأرض منه يكون كثيفاً ، ولكنه أقل تكثفاً من الأرض . وقلة الحر وقلة اتكثف يوجبان الترطيب ، فإن اليبوسة إما من الحر ، وإما من البرد ؛ لكن الرطب الذي إلى الأرض هو أبرد، والذي إلى النار هو أشد حرارة، فهذا سبب كون العناصر؛ فهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن أن يصحح بالكلام القياسي، ولا هو بسديد عند التفتيش ، ويشبه أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أجرام، وإما عن عدة منحصرة في أربع جمل، عن كل واحد منها ما يتبها لصورة جسم بسيط . فإذا استعدت نال الصورة من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون ذلك سبب يوجب اقساما من الأسباب الخفية علينا، فإنك إن أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولا للجسم ، وليس له في نفسه إحدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية، وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً؛ وبينائهم قبل هذا استحالة هذا، وبيننا أن الجسم لا يستكمل له وجود مجرد الصورة الجسمية، ما لم تقترن بها صورة أخرى ، وليست صورته المقيمة للهولي الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع في وجودها صوراً أخرى تسبق الأبعاد. وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة، والتكثف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسماً حتى يصير بحيث يتبع غيره في الحركة ،

(١) هذا : اهل د ، م ؛ أهل هذا ، ب ؛ ساقطة من ، ص || العلم : ساقطة من ، ص ، ص
 (٢) حشوه : جده ب ، د || محاكته : في محاكته ب ؛ محاكته د || يستحيل : + بأقرب منه ب ||
 ص : عنها فوق ص || يبق : فيبق م (٣) التبرد : البرد ب ؛ التبريد د ؛ منه ساقطة من ب ، م
 (٤) حرارة : حر ب ، ح ، ص ، ط ، م || ولكنه : ولكن ب ، ح ، د ، ط ، م || تكثفاً : تكثفاً د ، ط
 (٥) الحر : الحركة د || التكتف : التكتيف ط || الحر : الحركة د (٦) لكن : ولكن د ||
 أشد حرارة : أبرد ، ص ، ط ، م (٧) ما : ما ب ، د || قالوا : قالوه ب || ما : ما م
 (١٠) أربع : أربعة د || منها : ساقطة من ب || ما يتبها : ما يتبها ب ، ح ، م ؛ تبيته د ؛ بصيره ص
 (١٠ - ١١) استدلال : استدلاله ه (١١) الصورة : الصور د ، م (١٤) المنزومة : المقدمة د || الصورة :
 صورة د ، م ؛ الصور ح ، ص ، ط || وإنما : وألا د (١٥) قبل هذا : ساقطة من م || الصورة :
 صورة ح ، م ؛ صورته ص (١٦) بها : به ح || صورة : في عدة د || صورته : صورة د ، ط .
 (١٨) جسماً : حارا (النسخة اللاتينية) .

حتى تسخنه متابعتها تلك الحركات المتتابعة التي بينا أنها ليست قسرية بل طبيعية، إلا وقد تمت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستحفظ بأصلح المواضع لاستحفاظها ، لأن الحار يستحفظ حيث الحركة ، والبارد يستحفظ حيث السكون ، ثم لا يفكرون أنه لم يجب لبعض تلك المادة أن يهبط إلى المركز ، فعرض له البرودة ، ولبعضه أن جاوز الفوق .

أما الآن فإن السبب في ذلك معلوم . أما في الكليات فالخفة والثقل ، وأما في جزئى عنصر واحد ، فلا أنه قد صح أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه في موضع ضرورة ، لزم أن يكون سطح منه على الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه ، فلأنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال بحركة ما ، وأن الحركة أوجبت له ضرورة وضما ما فالأشبه عندي ما قد ذهبنا إليه، وأظن أن الذى قال ذلك في تكون الاسطوانات، رام تقريبا للأمر عند بعض من كتبه من المأميين، بفهم عليه القول من تأخره على أن كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في العناية وبيان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهى

وخليق بنا إذا بلغنا هذا المبلغ، أن نحقق القول في العناية، ولا شك أنه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه أن العلة العلية لا يجوز أن تكون تعمل ما تعمل لأجلنا ، أو تكون

(١) الحركات المتتابعة : الحركة المتتابعة ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) لأن : فان ح ، د ، ص ، م (٣) يفكرون : ينكرون م (٤) تلك : ساقطة من ب (٤) تهبط : هبط د ، ص ، م || فرض : يمرض د || البرودة : البرد ب ، م || ولبعضه : وبعضه م (٦) أما : وأما ب ، د ؛ أمالم || الآن : لأن م || فإن : ساقطة من د (٧) جزء منه : ساقطة من م (٨) لزم : + منه م (٩) تكونه : ساقطة من د (١٠) وسطح : + منه د (١٠) استحال : استحالة د || له : ساقطة من ب (١٢) القول من : العوام م (١٣) كاتب : كان د (١٥) فصل : ساقطة من د (١٦) وبيان : ساقطة من ط ، م || القضاء الإلهى : القضاء الإلهية د (١٧) وخليق : + بالآلة وخليق د || إذا : أذ قد د ، م ، إذ ، ب || شك : يشك ب م ، ح ، ص ، ط ، م (١٨) مما : فإد || لأجلنا : + ما د .

- بالجملة يههما شيء ، ويدعوها داع ويعرض لها إيثار . ولا لك سبيل إلى أن تنكر الآثار العجيبة في تكون العالم ، وأجزاء السموات ، وأجزاء الحيوان والنبات ؛ مما لا يصدر ذلك اتفاقا ، بل يقتضى تدييرا ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هي كون الأول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير ، وعلّة لذاته للخير والكمال بحسب الإمكان ، وراضيا به على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الإمكان ، فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذى يعقله فيضانا على أتم تأدية إلى النظام ، بحسب الإمكان ، فهذا هو معنى العناية .

- واعلم أن الشر يقال على وجوه : فيقال شر ، لمثل النقص الذى هو الجهل والضعف والتشويه في الخلق ؛ ويقال : شر ، لما هو مثل الألم والنم الذى يكون لإدراك ما بسبب لا فقد سبب فقط . فإن السبب المنان في تخير المانع للخير ، والموجب لعدمه ، ربما كان مباينا لا يدركه المضرور ؛ كالسحاب إذا ظلل فتنع شروق الشمس عن المحتاج إلى أن يستكمل بالشمس ؛ فإن كان هذا المحتاج دراكا ، أدرك أنه غير منتفع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأذيا بذلك ، متضررا أو منتقصا بل من حيث هو شيء آخر ، وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة ، فإنه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذى الحار أيضا ، فيكون قد اجتمع هناك إدراك كان : إدراك على نحو ما سلف من إدراكنا الأشياء العدمية ، وإدراك على ما نحو سلف من إدراكنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودى ليس شرا

(١) يههما : تهيء ، ط || شيء : ساقطة من ب ؛ شيء د || ويدعوها : + شيء ح || لها : عليها ؛ + عليها ص (٢) السموات : السماوات ب ، ص ، ط ، م || الحيوان والنبات : النبات والحيوان د ، م (٥) الوجه : + الأكل د (٨) يقال على وجوه : على وجوه يقال م || يقال : ساقطة من م (٩) الخلق : الخلق د || شر : ساقطة من ط || يكون : + هالك ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) بسبب : لسبب ص (١١) إلى : فى د (١٢) بالشمس : بالتسخين ص || أنه : بأنه ح ، ط || منتفع : + به ح ، د ، ص ، ط (١٣) يدرك : يدركه ب ، ح ، ص ، ط (١٤) أو منتقصا : ومنتقصا ؛ ساقطة من ب (١٥) كمن : لمن ط || يتألم : تألم د || بفقدان : لفقدان د || ممزقة : ممزقة ح ، د (١٦) يدرك : + مثلام (١٨) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط .

في نفسه بل بالقياس إلى هذا الشيء . وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له وجود ليس هو به شرا ، بل وليس نفس وجوده إلا شرا فيه ، وتلى نحو كونه شرا ، فإن العمى لا يجوز إلا أن يكون في العين ، ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شرا ، وليس له جهة أخرى حتى يكون بها غير شر . وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا بالقياس إلى المتألم بها ، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر ، فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم ، بل عدم مفتضى طباع الشيء من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته ، والشر بالعرض هو المعدوم ، أو الخابئ للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطابق إلا عن لفظه ، فليس هو بشر حاصل ، ولو كان له حصول ما لكان الشر العام . فكل شيء وجوده على كماله الأقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر ، وإنما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة ، وذلك لأجل المادة . والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها في نفسها ، ولأمر طارئ من بعد . فاما الأمر الذي في نفسها ، فإن يكون قد عرض لمادة ما في أول وجودها بعض أسباب الشر الخارجة ، فتمكن منها هيئة من الهيئات ؛ تلك الهيئة يمنع استعدادها الخاص الكمال الذي منيت بشر يوازيه ، مثل المادة التي يتكون منها إنسان أو فرس ، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أردأ مزاجاً وأعصى جوهرأ ، فلم تقبل التخطيط والتشكيل والنقويم ، فقتوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية ، لا لأن الفاعل حرم ، بل لأن المتفعل لم يقبل . وأما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئين : إما مانع وحائل ومبعد للكمال ، وإما مضاد واصل ممحق للكمال .

(١) بل : + شر ، + ص ، + شراد ؛ ساقطة من ص ، ط (٢) فقط وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء . لا إلى فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا إذ ليس - || له : ساقطة من ط | هو به : ينوبه د وعلى : على د (٣) إلا : ساقطة من م || يكون : + الأ م (٤) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م || حتى : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٤ - ٥) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا : ساقطة من د (٥) بالقياس . . . شر : ساقطة من د (٦) الثابتة : الثانية ح ، ص || نوعه : نوعه د (٧) المعدوم : العدم ح ؛ المندم ص || الخابئ : الخابئ ح (٨) ما : ساقطة من د ؛ لم ح ، ص || لكان : لما كان ب ، د (٩) على كماله : وأكمله ط || شر : ساقطة من ح || الشر : الشيء ح || الشر يلحق : يلحق الشر د ، م || ما : ساقطة من ح (١٠) بالقوة : فيها بالقوة ح || في نفسها : في نفسه ب ، د ، ص : ساقطة من م (١١) ولأمر : أو لأمر ح ؛ أو والأمر د || نفسها : نفسه م || أن ح || عرض : يعرض ح (١٢) يمنع : مانع م ؛ مانعه د ؛ لمانع ح (١٣) نيت : نيت ح || يوازيه : لوازمه د || وأعصى : وعصيت د (١٥) قشوهت : قشوس د (١٦) الفاعل : للفاعل د (١٧) ومبعد للكل : ومبعد لكل د (١٧) ممحق : ممحق م .

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وإظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في الغمار على الكمال .

ومثال الثاني حبس البرد للنبات المصيب لجله في وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه . وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس إلى سائر الوجود كما علمت .

ثم الشر إنما يصيب أشخاصاً ، وفي أوقات . والأنواع محفوظة ، وليس الشر الحقيقي يعم أكثر الأشخاص ، إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذي هو بمعنى العدم ، إما أن يكون شرًا بحسب أمر واجب أو نفع قريب من الواجب ، وإما أن لا يكون شرًا بحسب ذلك ، بل شرًا بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل . ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثمانية ، ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه . وهذا القسم غير الذي نحن فيه ، وهو الذي استثنياه ، هذا وليس هو شرًا بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجول بالفلسفة ، أو بالهندسة أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس شرًا من جهة ما نحن ناس ، بل هو شر بحسب كمال الإصلاح في أن يعم ، وستعرف أنه إنما يكون بالحقيقة شرًا إذا اقتضاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنما يقتضيه الشخص لآلأنه إنسان أو ناس ، بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاق إليه ، واستعد لذلك الاستعداد كما سانشرح لك بعد . وأما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشيء إليه في بقاء طبيعة النوع انبعاثه إلى الكمالات الثمانية التي تتلو الكمال الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدماً في أمر ما يقتضى في الطباع . فالشر في أشخاص الموجودات قليل ،

١٠ الذي

١٥

(٣) حبس : حسن م (٤) يثبه : تبهه ص ، م || فلك : ساقطة مزب ، م (٥) طفيف : ضيف د ، ط (٧) هو : ساقطة من ط (٩) الأقل : الأول ط || كان : لكان د ، ص ، م (١٠) مقتضى : يقتضى ب (١١) الذي : ما ط (١٢) أو بالهندسة : أو الهندسة ح ، ص (١٣) ليس : ساقطة من ح || الاملاح : لأصلاح م ، م (١٤) وستعرف : ستعرفه م ؛ وستعرفه د || أنه : ساقطة من ب ، د ، م || إنما : وأنما ، د ، م (١٥) حسن : وحسن ط (١٦) إليه : ساقطة من د ، م || واستند : مستند || لك : ذلك ط (١٧) إليه : مناجله م || الكمال : الكمالات ط (١٨) ما : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ؛ مقتضى كان ب ، ح ، د ، ص ، ط || يقتضى : مقتضى م ؛ ساقطة من ب ، د ، ص ، ط .

ومع ذلك فإن وجود الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنهمل عن الغالب ، لم يمكن أن تكون عنها هذه الأنواع الشريفة ، ولو لم تكن النار منها بحيث إذا تأدت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه ، لم تكن النار متفعماً بها النفع العام ، فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيراً بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، ففضة الخير لا توجب أن يترك الخير الغالب لشريئندر ، فيكون تركه شراً من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدمان شراً من عدم واحد ، ولهذا ما يؤثر العقل الاحتراق بالنار بشرط أن يسلم منها حياً على الموت بلا ألم . فلو ترك هذا القليل من الخير لكان يكون ذلك شراً فوق هذا الشر .

الكائن بإيجاده ، وكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يعمل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجوداً مجوزاً ما يقع معه من الشر ضرورة ، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قل قائل : فقد كان جائزاً أن يوجد المدبر الأول خيراً مضافاً مبرأ عن الشر ، فنقول : هذا لم يكن جائزاً في مثل هذا النمط من الوجود ، وإن كان جائزاً في الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبرأ ، ليس هذا الضرب ، وذلك مما قد فاض عن المدبر الأول ، ووجد في الأمور العقلية والنفسية والهوائية ، وبقى هذا النمط في الإمكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالطه من الشر الذي إذا لم يكن مبدؤه موجوداً أصلاً وترك لثلاً يكون هذا الشر كان ذلك شراً من أن يكون هو فكونه خير الشرين ، ولكان أيضاً يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التي هي قبل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالعرض ، فإن وجود تلك مستتبع لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خال في نظام الخير الكلي ، بل وإن لم نلتفت إلى ذلك ، وقصرنا التفاتنا

(١) ومع ذلك فإن وجود : بل ب || وجود : + الشر ، م (٢) الغالب :
 الغالبه د || تكن : يمكن م (٤) احتراقه : أحراره ، ب ، ح ، د ، ط ، م : (٦) فإفانمة :
 وإفانمة ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) عدمان : عدما ب ، د ، م || الاحتراق : الإحراق م
 (١٠) وكان : فكان ب ، د ، م || وجوب : وجود ب (١٣) فضول : فيقال د ، م
 || وإن : فإن د (١٤) ليس : + بر ، د (١٦) يكن : يجز ص || قد : ساقطة من ب ، ح ، ص
 || يخالطه : يخالط ح ، ص ، ط (١٧) وترك : وتركه د || لثلا : أملا م (٢٠) الخير : الخلل ب
 || الكلي : الكامل ط ، الكلد || وقصرنا : وصيرتنام .

إلى ما ينقسم إليه الإمكان في الوجود من أصناف الموجودات المختلفة في أحوالها ، فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل ، وبقى نمط من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ، ولا كونه أعظم شراً من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو أصوب ، وعلى النمط الذي قيل ؛ بل نقول من رأس : إن الشر يقال على وجوه ، فيقول شر للأفعال المذمومة ، ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ، ويقال شر للألام والغموم وما يشبهها ، ويقال شر النقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شأنه أن يكون له . فكان الآلام والغموم ، وإن كانت معانيها وجودية ليست أعداماً ، فإنها تتبع الإعدام والنقصان ، والشر الذي هو في الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه . مثل الظلم أو بالقياس إلى ما ينقصد من كمال يجب في السياسة الدينية كالزنا ، وكذلك الأخلاق إنما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي متاركة لأعدام النفس كالمات يجب أن تكون لها ، ولا تجدد شيئاً مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه الفاعل له ، وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب انقابل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلاً عن قوة طلاقة للذلبة وهي الغضبية مثلاً ، والغلبة هي كمالها ، ولذلك خلقت من حيث هي غضبية ، يعني أنها خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطالبها وترح بها ، فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها ، وإن ضعفت عنه ، فهو بالقياس إليها شر لها ، وإنما هي شر للظالم ، أول للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شراً لها ، وكذلك السبب

(١) من : إلى م || الموجودات : الموجودات || فكان : وكان د (٢) الوجود : الموجود د ، م || حصل : + به د || هذه : هذا ، ص (٤) رأس : الرأس ، ح ، ط (٥) فيقال : يقال ، ح ؛ ويقال م || يقال (الأولى) : من م || من : ق م || الأخلاق : الاختلاف ح ، ص ، ط (٦) يشبهها : أشبههما ح (٧) إعداماً : للأعدام د (٨) الذي هو : الذي ، ح ، ص ، ط ، م || من ما ، ب || يفقد : + من ب ، د || كماله : كمال ب (٩-٨) بوصول ... كمال : ساقطة من ب (٩) الدينية : المدنية ص ؛ أو المدنية ، ب ، ح ، د ، م (١٠) بسبب : بحسب د || مدور : مدوره د (١١) كمال بالقياس إلى سببه : كالتسمية ؛ كمال لسببه : كمال مستبطن ؛ كمال بسبب م (١٣) التي : الذي ، م || يصدر مثلاً : مثلاً يصدر ب ، د || عن : منه م || طلاقة : طالبة د (١٤) مثلاً : ساقطة من م || والذلبة : والغضبية ط (١٤) يعني : أعنى ب ، م (١٥) أنها : ساقطة من م || تطالبها : وتطالبها د ، ص ، ط (١٦) عنه : ساقطة من ص || وإنما : إنما ، م || للنفس : لنفس ح ، ص ، ط .

في الفاعل للآلام والإحراق كالنار إذا أحرقت مثلا فإن الإحراق كمال للنار ، لكنه شر
 بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه ما فقد . وأما الشر الذي سببه التقصان
 وقصور يقع في الجبابة ، وليس فاعلا فعله ، بل لأن الفاعل لم يفعله ، فليس ذلك بالحقيقة
 خيراً بالقياس إلى شيء ؛ وأما الشرور التي تتصل بأشياء هي خيرات ، فإنما هي من
 سببين : سبب من جهة المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ؛
 فإنه لما وجب أن يكون عنه الماديات ، وكان مستحيلا أن يكون للسادة وجود الوجود
 الذي يفنى غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلا للصورة والعدم ، وكان مستحيلا
 أن لا يكون قابلا للتقابلات ، وكان مستحيلا أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة لأفعال أخرى كما
 قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها ، فإنه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالذات ،
 وهي لا تحرق ، ثم كان الكل إنما يتم بأن يكون فيه محترق ومسخن ، وأن يكون فيه محرق مسخن
 لم يكن بد من أن يكون الغرض النافع في وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الإحراق
 والاحتراق ، كمثل إحراق النار عضو إنسان ناسك ، لكن الأمر الأكثرى هو حصول الخير
 المقصود في الطبيعة ، والأمر الدائم أيضاً . أما الأكثرى فإن أكثر الأشخاص الأنواع
 في كنف السلامة من الاحتراق ، وأما الدائم فلأن أنواعاً كثيرة لا تستغف على الدوام
 إلا بوجود مثل النار على أن تكون محرقة ، وفي الأقل ما يصدر عن النيران الآفات التي
 تصدر عنها ، وكذلك في سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ؛ فما كان يحسن أن تترك المنافع
 الأكثرية والدائمة لأغراض شرية أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء
 لإرادة أولية على الوجه الذي يصلح أن يقال : إن الله تعالى يريد الأشياء ، وأريد الشر أيضاً

- (١) في : ساقطة من م || الفاعل : ساقطة من م || أحرقت : أحرقت || النار : النار
 (٢) لفقدانه : لتصد أنه د || (٣) وليس : + لأن م ، ص ، ط (٤) وأما : فأما م
 (٥) جهة : ساقطة من م ، د ، م (٦) لسادة : المادة ص (٧) يفنى : + عن م
 (٨) مضادة : متضادة ط (٩) وجودها : بوجودها ط || من المستحيل : يستحيل د
 (١٠) ثم كان : فكان د || إنما : + كان ط ، م || محترق : ساقطة من م ، د ، ص ، م ||
 مسخن : مسخن م ، ص ، ط ، م (١١) يستتبع : يستتبع ط (١٢) والاحتراق : ساقطة من د
 || احراق : احتراق ص (١٣) أشخاص : الأشخاص د ، ص (١٤) الاحتراق : الأحرار م ، ص ، ط ، م
 || الدوام : الدوم م ، م (١٥) بوجود : بوجود د (١٦) ترك : ترك م
 (١٨) أولية : أزلية ط || على : + على م || يصلح : يصلح ص ، ط || تعالى : ساقطة من م ، م
 || وأريد : ويزيد م || أيضا : ساقطة من م .

- على الوجه الذى بالعرض ، إذ علم أنه يكون ضرورة فلم يعبا به ، فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر . وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقتصر عنها الكمالات فى أمور ، لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثيرا إلى ما يقتصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية أن تترك الخيرات الفائقة الدائمة ، والأكثرية لأجل شروء فى أمور شخصية غير دائمة ؛ بل تقول : إن الأمور فى الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، يمتنع أن تكون إلا مشرا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، ويمتنع أن تكون شرورا ونقصا ؛ وإما أمور تغلب فيها الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطباعها ؛ وإما أمور تغلب فيها الشرية ؛ وإما أمور متساوية الحالين . فأما ما لا شرية فيه ، فقد وجد فى الطباع ؛ وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوى أيضاً ، فلم يوجد . وأما الذى الغالب فى وجوده الخير فالأخرى به أن يوجد ، إذا كان الأظلب فيه أنه خير .

- فإن قيل : فلم لم تمنع الشرية عنه أصلا . حتى كان يكون كله خيرا ، فيقال حينئذ لم يكن هي هي إذ قلنا إن وجودها الوجود الذى يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذى لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة . أعنى ما خلق بحيث لا يلزمه شر لزوماً أو لياً . ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة ، وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس نوب الفقير أحرقه ، وكان وجود نوب الفقير أنه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منهما أن يعرض له حركات شتى ، وكان وجود الحركات الشتى

(١) إذ : إذا د || يعبا به : يعبا د || منتهى : منتهى ب ، م (٢) منتهى : منتهى ب ، د
 (٣) وتقتصر : تقتصر ب || كثيرا : كثرة ، ب ، ح ، د ، ص ، ط . (٤) الفائقة : الفائقة
 ح ، ه ، القائمة د (٥ - ٦) إذا توهمت موجودة يمتنع : توهمت موجودة وجودها يمتنع ح ؛ وجودها
 يمتنع ب ؛ وجودها إذا توهمت موجودة يمتنع د ، ط ؛ إذا توهمت موجودة وجودها لضع م (٧) فيها :
 فيه ط (٨) الشرية : الضرورية د (٩) فأما : وأما د || شرية : شر ب (١٠) المساوى :
 المتساوى ص || الذى : + فى ط (١١) إذا : إذ ط || الأظلب : الغالب ط
 (١٢) لزوماً أو لياً : ساقطة من ب ، ح ، م || وجودها : + وجودا د || وكان : فكان د
 (١٣) وكان : إذ كان ب ، ح ، د ، ط ؛ أو كان م || للاحتراق : لإحراق ح ، د ، ص ، ط
 (١٤) وكان : فكان د || منها : منها ب ، د || الشئ : الشئ ، ح ، د ، ص ، ط .

في الأشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض له الالتقاء ، وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمتفعل بالطبع وجودا يلزمه الفعل والانفعال ، فإن لم تكن التوائى لم تكن الأوائل ، فالكل إنما رتب فيه القوى الفعالة والمتفعلة السماوية والأرضية الطبيعية والنفسانية ، بحيث تؤدي إلى النظام الكلى مع استحالة أن تكون هي على ما هي عليه ولا تؤدي إلى شرور . فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث في نفس ما صورة اعتقاد ردى أو كفر أو شر آخر في نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى يثبت ، فلم يعبأ ولم يلتفت إلى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة . وقيل : خلقت هؤلاء للذار ولا أبلى ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبلى ، وقيل : كل ميسر لما خلق له .

فإن قال قائل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقل ، بل هو أكثرى . فليس هو كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثرى ، وفرق بين الكثير والأكثرى ، فإن ههنا أمور كثيرة هي كثيرة وليست بأكثرية كالأعراض ، فإنها كثيرة وليست أكثرية . فإذا تأملت هذا الصنف الذى نحن فى ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذى يقابله ، ويوجد فى مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية . نعم الشرور التي هي نقصانات للكالات الثانية هي أكثرية ، لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ، ومثل فوت الجمال الرائع وغير ذلك مما لا يضر في الكالات الأولى ، ولا في الكالات التي تليها مما يظهر متفتتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعدا أو ليس يتحرك إلى القبول . وهذه الشرور هي أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة .

- (١) ما يعرض : بالعرض د (٢) التوائى : التوائى د (٣) رتب : رتب د ، ط
 || فيه : فيها ح ، د ، ص ، ط ، م || التفعلة : التفعال د || الطبيعية : والطبيعة د ، ط
 (٤) تكون : + شئ ب ، د ، ح ، م (٥) ما : ساقطة من ب ، ح ، م (٦) شر : شرية د || آخر : آخرى د || يثبت : مثبت ح
 ح ، ط ، م (١٠) أمور كثيرة : أمور د (١١) بأكثرية : أكثرية د || كالأعراض ... أكثرية : ساقطة من م || فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) الشر : الشرور ط (١٤) هي : نفس : ب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) بالهندسة : بالهندسية ط || فوت : قوة د || بما : ما ط
 || في الكالات : بالكالات م (١٦) بل لأن : لأن د || لأن : بأن ب ، ح ، ص ، ط || يفعل : + الفعل د (١٧) أو ليس : وليس م || يتحرك : محرك د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل في المعاد

وبالحرى أن نحقق ههنا أحوال الأنفس الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنها إلى أية حال ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذى للبدن عند البعث ، وخيرات • البدن وشروعه معلومة لا يحتاج إلى أن تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحقبة التى أتانا بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن .

ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس اللتان للأنفس وإن كانت الأوهام ههنا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضح من العلل ؛ والحكماء الإلهيون رغبتم في إصابة هذه السعادة أعظم من رغبتم ١٠ في إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، ولا يسمعونها في تجنبة هذه السعادة التى هى مقارنة الحق الأول ، وهى على ما سنصفها عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها في الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصصها وأذى وشرا يخصصها ، مثاله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأدى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة للماضية . ١٥

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وبالحرى : فبالحرى ، د ، ص ، ط || الأتقى : النفس ، ط || وأنها : ساقطة من د || آية : أى ب ، ح ، ص ، ط ، م (٤) حال : حالة ب ، م || منقول : منقول ب ، ح ، د ، ص ، م || من : من في ط (٥) طريق : طرق د || النبوة : النبي ط (٦) معلومة : معلوم د || أن : ساقطة من ح ، ص ، ط || نبينا : ساقطة من م (٦-٧) نبينا . . . آله : معلوم ب (٧) عل : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط (٨) مدرك : يدرك د (٧-٨) التى بحسب . . . والشقاوة : ساقطة من م (٩) بالقياس : بالقياس م || ههنا : من ب ، ح ، ص ، ط ، م || تصورهما : تصورهما ، ح ، د ، ص ، ط (١٠) في إصابة : هذه د || السعادة : والشقاوة من (١١) لا يلتفتون : لا يلتفتون د || هى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || سنصفها : سنصفه من ؛ نصفه ، ح ، د ، م (١٢) منها : عنها ، ح ، ص ، ط (١٦) تذكر : ذكر د .

وأذى كل واحد منها ما يضاؤه ويشترك كلها نوحا من المشتركة في أن الشعور بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكل الذي هو بالقياس إليه كمال العمل ، فهذا أصل .

وأیضا فإن هذه القوى وإن اشتركت في هذه المعاني فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة ، فالذي كماله أفضل وأتم ، والذي كماله أكثر ، والذي كماله أدم ، والذي كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذي هو في نفسه أكمل فعلا وأفضل ، والذي هو في نفسه أشد إدراكا ، فاللذة التي له هي أبلغ وأوفر لاشباعه ، وهذا أصل .

وأیضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما يبحث يعلم أنه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتذاهد الم يحصل ، وما لم يشعر به لم يشق إليه ولم يتزع نحوه ، مثل العنين فإنه متحقق أن للجماع لذة لكنه لا يشتهي ولا يحسن نحوه الاشتها والخنين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى كما يشتهي من يجرب من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذيا ، وبالجملة ، فإنه لا يتخيله . وكذلك حال الآدم عند الصور الجميلة ، والأديم عند الألحان المتظمة ، ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة فيس كمالها في بطانه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى المترتبة عند رب العالمين عادمة اللذة والعبطة ، وأن رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهائم الذي له وقوته تغير المتناهية أمر في غاية التفضيلة والشرف والطيب نجمله عن أن نسميه لذة ، وللجماع والبهائم حالة طيبة ولذيذة ، كلا بل أي نسبة تكون لما له العلية إلى هذه الحسية ، ولكننا نخيل هذا ونشاهده ولم نعرف

(١) ويشترك : فيشترك د || بموافقتها : بموافقها ط
 (٢) وملائمتها : وملائمتها ه ، ط
 (٣) كمال : كان ط || فهذا : فو د (٤) اشتركت : اشترك د (٥) وأفضل : وأفضل ط
 (٦) هي : ساطعة ب ، ح ، د ، ص ، م || وأوفر : وأوف ب ، م (٧) يعلم : ساطعة من م
 (٨) العنين : العليل ب (٩) فإنه متحقق : فإن يتحقق د || لكنه : ولكنه م || نحوه : نحوه د
 (١٠) شهوة : شهوة د || به : بها ب ، ح ، د ، ص ، ط || وإن : فإن د (١١) وبالجملة : وبالجملة د
 وفي الجملة م ، في الجملة ح ، د ، ص ، ط || فإنه : ذاته م (١٢) فهو : فهو د ، م || كما : كما ح
 || تفرار : كالمارد (١٣) اللذة : لذت ، د ، م || وأن : فإن د (١٤) والطيب : والطيب
 ح ، ص ، ط || عن : من ط || نسميه : نسم ب ، م || وللجماع : ثم للجماع ح ، د ، ص ، م
 || كلا : كل ح (١٥) ولكننا : ولكننا ط .

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، مثالة عنده كحال الأحم الذي لم يسمع قط ، في عدم تخيل اللذة اللغنية وهو متيقن لطيبها ، وهذا أصل .

وأيضاً فن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الإدراكية وهناك مانع أو شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعموم الرديئة الكريهة بالذات ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالحائض ٥ يجد الغلبة أو اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها ، وهذا أصل .

وأيضاً فإنه قد تكون اتقوة الإدراكية ممنوه بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به مثل المرور فربما لا يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه ويستنقى أعضائه ، فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له ، وكذلك قد يكون الحيوان غير مشتته للغذاء ألبتة ، بل كارها له ، وهو أوفق شئ له ويبقى عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق عاد إلى واجبه في طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مثوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العفيم .

فإذا تقرر هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض الذي تؤمه فنقول : إن ١٥ النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالماً عقلياً مرتسماً فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفاضل في الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة إلى الجواهر

(١) قط : تقطد || عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م (٢) متيقن : متعين د || لطيبها طيبها ب ، ط ، لطر بها د (٣) يتيسر : تيسر ، د ، ح ، ص ، ط || أوشاغل : وشاغل ح (٤) كراهية : كراهة ص || للطعم و للطعم د (٥) بالذات : ساقطة من د (٦) يجد : يبد م || يشربها : يشربها د (٧) فإنه : ساقطة من م || يشربها د (٨) زال : أزال د || ورجعت إلى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت إلى غريزتها م || مثل : مثلاً ح || لا : لا ، د ، م (٩) ينفر : ينفرله د || الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من د (١٠) وكذلك : ولذلك ح ، ط || بل : ساقطة من ط (١٢) عنه : عليه د || إحراق : حرق ب (١٣) البدن : يابدين ط (١٥) الغرض : ساقطة من د (١٦) صورة : صور ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٧) مبتدئة : مبتدأ ب ، ح ، د ، ص ، م || سالكة : سالكا ب ، ح ، د ، ص ، ط || الجواهر : الجواهر د ، ط .

الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية
 بهيئاتها وقواها ، ثم كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله ، فتقلب الماسمقولا
 موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق
 المطلق ومتحدة به ومنتقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة من جوهره ، فإذا
 قيس هذا بالكالات المعشوقة التي للقوى الأخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقبح معها
 أن يقال : إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماها وكثير
 وسائر ما يتم به اتذاذ المدركات مما ذكرناه . وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدى
 بدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما واصله بملاقة السطوح بالقياس
 إلى ما هو سار في جوهر قلبه حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال ؛ إذ العقل والعامل
 والمعقول واحد أو قريب من الواحد ، وأما أن المدرك في نفسه أكمل فأمر لا يخفى ،
 وأما أنه أشد إدراكا فأمر أيضا تعرفه بأدنى تأمل وتذكر لما سلف بيانه ، فإن النفس
 النطقية أكثر عدد مدركات ، وأشد تفصيا للمدرك وأشد تجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة
 في معناه إلا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره ، بل كيف يقاس هذا الإدراك
 بذلك الإدراك أو كيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكننا في
 عالمنا وبدننا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها
 كما أو مانا إليه في بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا
 أن نكون قد خلعنا ربة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا ، وطالعنا شيئا من تلك

(١) الشريفة : الشريف د || المطلقة ثم الروحانية : ساقطة من ب || نوعا ما : نوعا ما من
 التعلق ، نوعا من التعلق ص ؛ نوعا د || الأجسام : أجسام ح (٢) وقواها : وقواها ط
 (٣) مشاهدة : مشاهدات ، ص ، د ، ص ، م (٤-٣) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ؛ المطلق ب ، ح
 (٤) متحدة : متحدات ، ص ، د ، ص م || منتقشة : منتقشات ، ص ، د ، ص ، م || ومنخرطة :
 ومنخرطات ، ص ، د ، ص ، م || وصائرة : وصائر ، ص ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ، ص ، ح ،
 ص ، ط ، م (٥) هذا : هذه ، ص ، ط || وجد : يوجد ، ص ، ح || التي : ساقطة من ب || يقبح : يقبح
 ح (٦) لها : ساقطة من ط (٧) التذاذ : أذاذ ، ص ، ط ، م || مما ذكرناه : ما ذكرناه م ؛ مما ذكرناط ؛
 كما ذكرناه ح || وأما : أما م || الدوام الأبدى : دوام الأبدى ، ص ، م (٩) جوهر : الجوهر ح
 || هو هو : هو ، ص ، د ، ص ، ط || إذ : إذا ، ط (١٠) أو قريب : وقريب د (١١) تأمل : ساقطة
 من ب ، م || تذكر : منك ، ص ، د ، ص ، ط (١٢) أكثر : من ط || أشد :
 ساقطة من ، ب ، د ، م (١٣) وهما : وله ب ، ص ، د ، ط ، م || وظاهره : فظاهره م
 || هذا : ساقطة من ط (١٤) بذلك الإدراك : ساقطة من ط || وكيف : وكيف م || هذه : هذا ، ط
 || ولكننا : ولكننا ص (١٦) نحن : نحن ح (١٧) وأخواتهما : وأخواتها ، د ، م || أعناقنا : أعناقنا د .

اللذة ، حينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا ، وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفسية ونسبة التذاذب هذا إلى التذاذب ذلك ، ونسبة التذاذب الحسى بنشق روائح المذاقات اللذية إلى التذاذب بتطعمها ، بل أبعد من ذلك بعدا غير مدود .

- وَأنت تعلم إذا تأملت عو يضا يهملك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الظفرين ،
 ٥ استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ؛ والأُنفس العامية أيضا فإنها تترك الشهوات
 المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح أو نجمل أو تغيير أو سوء قالة .
 وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر في وأضداد (ها) على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على
 المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس من محقرات الأشياء
 فكيف في الأمور البهية العالية؟ إلا أن النفس الحسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير
 ١٠ والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور البهية لما قيل من المآذير .

- وأما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنهت في البدن لكمالها الذي هو
 معشوقها ولم تحصله ، وهي بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود . إلا أن اشتغالها
 بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسى المريض الحاجة إلى بدل ما يتحمل وكما
 ينسى المرض الاستلذاذ بالحلو واشتهاه ، ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروهات
 ١٥ في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم لفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التي أوجبها وجودها
 ودلنا على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعد لها تفريق النار

(١) منها : منها ط || ضعيفا : سافطة من ط || وخصوصا : (إلى هنا تنهى نسخة م) (٥) وأنت : أنت
 د || تعلم : سافطة من ب (٧) المعترضة : المعرضة ، د || افتضاح : استنباح ط || تغيير : تغيير
 ب ، د ، م (٨) تؤثر في وأضدادها : تؤثر بعضها وأضداد بعضها ، ص ، ط ؛ بعضها وأضداد بعضها
 تؤثر ، د || لها : بها ، د (٩) فيعلم : ويعلم ، ص ، ط || النفس : الأُنفس ب ، ص ، ط
 (١٠) النفس : الأُنفس ب ، ص ، د ، ص || المحقرات : المعقولات ، (١١) ولا تحس
 بما : ولا تحس ما ، ص ؛ ولا تحس مما ط || الأمور : الأمر د (١٣) إذ : إذا ، ص ؛ أو ، د
 (١٤) المرض : المرضى ، ص ، د ، ص ، ط (١٥) المرض : المرضى ، ص ؛ الأمراض ، ص ، ط || بالحلو :
 الحلو د || بالشهوة : الشهوة د (١٦) لها حينئذ : حينئذ لها د || لفقدانه : بفقدانه ، ص ، د
 || كفاء ما يحرص : كذا بالعرض د || أوجبها وجودها : أوجبها وجوده د (١٧) يبد لها : يبد لها
 ب ، ص ، د ، ص .

للاتصال وتبديل الزمهير للزجاج، فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي أو مانا إليه فياسلف،
 أى الذى قد عملت فيه نار أو زمهير، فتمت المادة الملبسة وجه الحس عن الشعور به
 فلم يتأذ، ثم عرض أن زال العائق فبهر بالبلاء العظيم. وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت
 من النفس حدا من الكمال يكتنمها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها
 أن تبلغه، كان مثلها مثل الخدر الذى أذيق المطاعم الألد وعرض للحالة الأشهى وكن لا يشعر
 به، فزال عنه الخدر وطالع اللذة العظيمة دفعة، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية
 والحيوانية بوجه، بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى للجواهر الحية المحضة، وهى أجل
 من كل لذة وأشرف.

فهذه هى السعادة وتلك هى الشقاوة، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد
 من الناقصين، بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم
 أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل،
 فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول، ولا أيضا فى سائر القوى، بل شعور أكثر القوى بكمالاتها
 إنما يحدث بعد أسباب. وأما النفوس والقوى الساذجة المصرفة، فكأنها هبولى موضوعة
 لم تكتسب ألبنة هذا الشوق؛ لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثا وينطبع فى جوهر
 النفس إذا برهن للقوة النفسانية أن ههنا أمورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى
 على ما علمت. وأما قبل ذلك فلا يكون، لأن هذا الشوق يتبع رأيا، إذ كل شوق يتبع رأيا،
 وليس هذا الرأى للنفس رأيا أوليا بل رأيا مكتسبا. فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأى،
 لزم النفس ضرورة هذا الشوق، وإذا فارقت ولم يحصل معها ما تبلغ به بعد الانفصال التام

- (١) للاتصال : اتصال ب ؛ + وتبديلا ب ، ح ، د ، ط || لزاج : المزاج ب ، د ، ط
 || مثلنا : مثلها د ، ص ، ط (٢) اى : أو ب د ، || قد : ساقطة من د ، ص ، ط || عملت : عمل
 ب ، د ، ص ، ط || أوزمهير : زمهير ب || الملبسة : الملبسة ب ، د ، ص (٣) أن زال العائق :
 إزالة العائق د (٤) تستكمل : يستكملها د || التام : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (٥) المطعم :
 الطعام د ، ط || الحالة : الحالة د (٦) وطالع : طالع ب ، د (٧) بوجه : بوجه ب || الحال :
 الحالة ب ، د ، ص ، ط (٩) فهذه : وهذا ب ؛ فهذا ب ، د ، ص || هى : هو ب ، د ، ص ، ط
 (١٠) اتشوق : الشوق ب ، ص (١٢) فى : ساقطة من د (١٤) هذا الشوق : هذا د
 (١٥) برهن : يبرهن ب (١٧) للنفس رأيا : للنفس ب || اكتسبوا : كسبوا د
 (١٨) وإذا : فإذا ب ، د ، ص || فارقت : فارقت ب ، د ، ط || ولم : فلم د || معها : معه
 ب ، د ، ح || ما تبلغ : ما تبلغ ب || به : ساقطة من ب ، د ، ط .

وقمت في هذا النوع من الشقاء الأبدى ؛ لأن أوائل الملائكة العالمية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات ، وهؤلاء إما مقصرون عن السعى في كسب الكمال الأسنى ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال . وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المعقولات حتى يتجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة ، وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة ، فليس يمكنني أن أنص عليه نصا إلا بالتقريب . وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، وتصديقها تصديقا يقينيا لوجودها عندها ؛ البرهان وتعرف الملل العائنية للأمر الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تنهاى ، وتتقرر عندها هيئة الكل ونسب أجزاء بعضها إلى بعض ، والنظام الآخذ من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ، وتتصور العناية وكيفيةها ، وتحقق أن الذات المتقدمة للكل أى وجود ينحصرها ، وأية وحدة تخصها ، وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتيب نسبة الموجودات إليها . ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرا الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون أ كد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك وعشق لما هناك فصده عن الالتفات إلى ما خلفه جملة .

ونقول أيضا : إن هذه السعادة الحقيقية لا تتم إلا بإصلاح الجزء المعلى من النفس ، ولتقدم لذلك مقدمة ، وكأنا قد ذكرناها فيما سلف ، فنقول : إن الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية ، وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بأن تفعل أفعال التوسط دون أن تحصل ملكة التوسط ،

(١) وقعت : وقع د ، ب || كانت : ساقطة من د ، ص (٢) الأسنى : ساقطة من ح ، ص (٣) جاحدون : جاهدون ط || والجاهدون : والجاهدون ط (٥) تصور : تصورات د (٦) وجوازه : وجوازيه ب ، ح ، ص ، ط || يمكنني : يمكنني د (٧) المفارقة : العالمة - (٨) بها : لها د || عندها : عنده ب ، د (٩) عندها : عنده ب ، د || نسب : ساقطة من د (١٠) أبراه : أبراه ب ، د || من المبدأ : مبدأ د (١١) وتتصور : وتصور د (١٢) وأية : وأى ب (١٣) للسعادة : فإسعاده ب (١٤) وكأنه : كأنه د (١٧) واندم : واندم ب ، فندم د (١٨) من : عن ب ، ح ، د ، ص (١٩) بين الخلقين ... التوسط : ساقطة من د .

بل أن تحصل التوسط، وملكة التوسط ملكة كأنها موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معا، أما الغوى الحيوانية فإن تحصل فيها هيئة الإذعان، وأما القوة الناطقة فإن تحصل فيها هيئة الاستعلاء والانفعال، كما أن ملكة الإفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معا، ولكن بعكس هذه النسبة. ومعلوم أن الإفراط والتفريط هما مقتضى الغوى الحيوانية، وإذا قويت الغوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت في النفس الناطقة هيئة إذعائية وأثرانفعالي قد رسخ في النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها قويه العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه.

وأما ملكة التوسط فالمراد منها انتزيعه عن الهيئات الاتقيادية وتبقيته النفس الناطقة على جياتها مع إفاضة هيئة الاستعلاء وانتزعه، وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها إلى جهة البدن، بل عن جهته، فإن المتوسط يسلب عنه الطرفان دائماً. ثم جوهر النفس إنما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه، ويفغله عن الشوق الذي يخصصه، وعن طلب الكمال الذي له، وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له، والشعور بألم الكمال إن قصر عنه، لا بأن النفس منطبعة في البدن أو منغمسة فيه، ولكن العلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجليل إلى تدييره والاشتغال بآثاره وبما تورده تليه من عوارضه، وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن، فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه، فيما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذي له من كماله، وبما يبقى منه معه يكون محجوباً عن الاتصال بالصرف بمحل سعادته، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم

- (١) التوسط وملكة التوسط : ساقطة من ط || كأنها : كأن د || الناطقة وللغوى : ساقطة من د
 || الغوى : القوى ، د ، ص ، ط (٢) فإن : بأن د || القوة : للقوة د
 (٣) وللغوى : وللغوى د (٤) مقتضى : مقتضيات ، ص ، ط
 (٥) للغوى : القوة ط || قويت الغوى : قويت القوة ط || حدثت : حدثت (٩) والانتزاع : والانتزاع ط
 (١٠) المتوسط : المتوسط ، ص || عنه : منه د || الطرفان : الطرف د (١١) وعن : عن د
 (١٢) والشعور : أو الشعور || الكمال : النقصان ص (١٣) أو منغمسة : ومنغمسة || العلاقة : للعلاقة ص
 || بينهما : بينها د (١٤) وبما : وما ، ورجماد || نوره : نورها د || من ملكات : ملكات د
 (١٥) كان : وكان د || حاله : لها ص (١٦) إلى كماله : الكمال ص || يبقى : يكون || يكون : يكون د
 (١٧) عن : عنه ، ط || بمحل : لمحل ب ، د || سعادته : ساقطة من ب ، د ، ط || المشوشة : المشوشة ، ص ، ط ، ص .

أذاه . ثم أن تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له ، وإنما كان يلهمها عنها أيضا
البدن وتتمام انغماسها فيه ، فإذا فارقت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة
وتأذت بها أذى عظيما ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض
غريب ، والأمر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ، ويزول ويبطل مع ترك الأفعال التي
كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها ، فيلزم إذن أن تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ،
بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها .

وأما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فإنها إذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة
للهيئات الرديئة صارت إلى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة ، وإن كانت مكتسبة
للهيئات البدنية الرديئة وليس لها عندها هيئة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه فتكون
لأعماله ممنوعة بشوقها إلى مقتضاها ، فتتمتع بعذابا شديدا يفقد البدن ومقتضيات البدن
من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آله ذلك قد بطلت وخلق المتعلق بالبدن قد بقى .

ويشبهه أيضا أن يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية
وفارقت البدن وقد رشح فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن
أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ولم يكن لهم
معنى جاذب إلى الجهة التي فوقهم ، لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ، ولا شوق كمال فيشقوا
تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل منجذبة إلى الأجسام ،
ولا منع من المواد السماوية من أن تكون موضوعة لفعل نفس فيها ، قالوا فإنها تخفيل

(١) أذاه : أذاها د || له : ساقطة من د || وإنما : وإنما د || يلهمها عنها : يلهمها عنه ب ، ح ، د ، هـ ؛
لهمها عنها ط (٢) فإذا : وإذا د || فارقت : فارقت ب ، د (٣) لأمر (الأولى) : بأمر ح ؛ ساقطة من ط ||
لأمر (الثانية) : الأمر ح (٥) إذن : ساقطة من ب (٥-٧) فيلزم ... لم تكتسب : ساقطة من د
(٧-٨) الشوق ... صارت : ساقطة من د (٨) من : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، هـ
(٩) لها : ساقطة من ب ، د ، ح ، ص || وتنافيه : ولا يتنافيه د ، ص (١٠) ممنوعة بشوقها إلى :
ممنوعة ط || تتمتع : تتمتع ب ، د ؛ ساقطة من ط || يفقد : يفقدان ب ؛ يفقدان د ||
ومقتضيات : ومقتضيات ب ، ح ، ص ؛ ومقتضيات د (١١) لأن آله ذلك قد : لا ط (١٢) أيضا :
ساقطة من ب (١٤) من ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || الأبدان : البدن -
(١٥) التي : + هي د ، ص || فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال : عدم د (١٦) جميع :
كل ب || منجذبة إلى : منجذبة د (١٧) من المواد : في المواد ب ، ح ، د ، ص || من أن : عن
أن - د ، ح ، ص || لفعل : لفعل د || تخفيل : تخفيل د ؛ + من ط .

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأخروية ، وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا
من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات
الأخروية ، وتكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا
وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء
كما يشاهد في المنام ، وربما كان المحلوم به أعظم شأنًا في إبه من المحسوس ، على أن الأخرى
أشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ،
وليست الصورة التي ترى في المنام ، بل ولا التي تحس في اليقظة ، كما علمت ، إلا المرئسة
في النفس . إلا أن أحدهما يبتدئ من باطن ويخدر إليه ، والثاني يبتدئ من خارج ويرتفع
إليه ، فإذا ارتسم في النفس تم هناك الإدراك المشاهد ، وإنما يلذ ويؤذي بالحقيقة هذا
المرتسم في النفس لا الموجود من خارج ، فكلما ارتسم في النفس فعل فعله وإن لم يكن
يسبب من خارج ، فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب بالعرض
أو سبب السبب .

فهذه هي السعادة والشقاوة الحسستان اللتان بالقياس إلى الأنفس الحسيسة ،
وأما الأنفس المقدسة فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكالاتها بالذات وتنغمس
في اللذة الحقيقية ، وتبترأ عن النظر إلى ما خلفها ، وإلى المملكة التي كانت لها ، كل
التبرئ . ولو كان بقي فيها من ذلك أثر اعتقادي أو خلق تأذت به ، وتخلفت لأجله عن
درجة العليين إلى أن تنفسخ وتزول .

(١) الأحوال : أحوال د || التي : ساقطة من د || بها : به ب ، ح ، د (٤) الصور : الصورة
ح ، د ، ص || الخيالية : الخالية د || تزداد : رادد || وصفاء : وصفاء د (٥) المحلوم : المحكوم د
|| الأخرى : الأخرى ب ، ح ، ص ، ط (٦) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص (٧) وليست :
وليس د || ولا : ساقطة من ب ، د || التي : والتي ب ، د (٨) أحدهما : أحدها ب
(٩) الإدراك : ساقطة من د || وإنما : وإنما ح ، ص ، ط (١٠) من خارج : في خارج ح ؛
في الخارج د ، ص ، ط || فكلا : وكلا ص || وان : ساقطة من د (١١) بسبب : بسبب ب ؛ له بسبب د ، ص
|| هو بسبب : بسبب من ب ، د || بالعرض : ما يعرض ح (١٢) السبب : للسبب ب
(١٣) السعادة : ساقطة من د || الحسستان : الحسستان ح ، د ، ص ، ط || اللتان : واللذان ب
(١٤) وأما : فأما : د || بكالاتها : بكالاتها ب ، ح ، د ، ص (١٥) عن : من ب ||
المملكة : المملكة ب ، ح ، د ، ط (١٦) من ذلك أثر : أثر من ذلك د || به : ساقطة من د
(١٧) العليين : عليين ب ؛ طهان د || وتزول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص .

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول

Handwritten text, possibly a signature or name, located in the upper center of the page.

Handwritten text, possibly a date or a short phrase, located below the first line of text.

[الفصل الأول]

(١) فصل

في المبدأ والمعاد

بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات

السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم

- فالأوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كل تال منه أدون مرتبة من الأول ، ولا يزال ينحط درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ، ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا ، وهي الملائكة العاملة ، ثم مراتب الأجرام السماوية ، وبعضها أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها ، ثم بعدها يتدنى وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فيلبس أول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذي يتلوه ، فيكون أخس ما فيه المادة ثم العناصر ، ثم المركبات الجمادية ، ثم النباتات ، وأفضلها الإنسان ، وبعده الحيوانات ثم النبات ، وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ، وعصلا للأخلاق التي تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها : وهي أن يسمع كلام الله تعالى ، ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها . وقد بينا كيفية هذا ، وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه تشبيح الملائكة له ويحدث له في سماعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من غير أن

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) والمنامات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والدعوات : وفي الدعوات ح ، د ، ص ، ط (٥) وفي حال : وفي أحوال ح (٦) فالوجود : والوجود د || ابتدا : بدأ ط || الأول : + يقال ط || تال : ثان ط (٧) ينحط : + عن ط (٨) ثم : ساقطة ب ، د || مراتب : ودرجة د ، ومرتب ب || العلة : العلية ح ، د ، ص ، ط (٩) ثم : + من ح ، ط (١٠) ثم : لم د (١١) فيها : منها د || وأدون : وأرذل د || من : ساقطة من د (١٢) النباتات : الناميات ب ، ح ، د ، ص || الحيوانات : + الناميات ب (١٣) النبات : النبات د || الناس : الإنسان ص || استكملت : استكمل ص ، ط (١٥) وهي : وهو ب ، د ، ط || أن : أنه د ، ساقطة من ح || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٦) وقد بينا : فقد بينا د (١٦-١٧) الملائكة له : له الملائكة ح ، د ، ص .

يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضي ، وهذا هو الموحى إليه ؛ وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العنادر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما ، فههنا يتبدى الوجود من الأجرام ، ثم تحدث نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادئ ، والأمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية ، والمنفعلة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الإرادية .

والثاني القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية .

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها في هذه الأجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه :

أحدها من تلقائها بحيث لا تسبب فيها للأموال الأرضية بوجه من الوجوه ، وتلك إما عن طبائع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها ، وإما عن طبائعها النفسانية .

والوجه الثاني فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك الأجرام السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل إدراك غير عقلي ضئض وأن مثلها ان يتوصل إلى إدراك الحوادث الجزئية ، وذلك يمكن بسبب إدراك تفاريق أسبابها الفاعلة والفاعلة الحاصلة من حيث هي أسباب وما يتأدى إليه ، وأنها دائما تنتهي إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فطرة غير حاتمة ولا جازمة . ولا تنتهي إلى القسر ، فإن القسرية إما قسر

(١) الناس : النفس د (٢) العناصر : المنصرت ، ح ، د ، ص || عقلا : عقل ب || قسا : قس ب || جرما : جرم ب (٤) من عند : ساقطة من ط (٥) السماوية : ساقطة من ب || الأرضية : + لا والمنفعلة الأرضية د ؛ + والمنفعلة الأرضية ح ، ص ، ط (٦) فيها : منها ب (٩) آثارها : آثار ب || وجوه : أوجه د ، ص (١٠) فيها : منها ب ؛ فيه ح ، ط (١١) أجسامها : أجسام د || وقواها : وقوتها د (١٢) بينها : بينهما ح ، ص ، ط (١٣) الثاني : الثالث ح ، د ، ص ، ط || وتسبب : وسبب د (١٤) تلك : ساقطة من ب (١٥) وأن : فأن د (١٦) يمكن : يمكن د || الحاصلة : والحاصلة د ؛ ساقطة من ح ، ص (١٧) دائما : ساقطة من ب ، د ، ص || أو إرادية : وإرادية ب ، ح ، د ، ص (١٨) فطرة : ساقطة من د .

- عن طبيعة، وإما قسر عن إرادة، وإليهما ينتهي التحليل في التفسيرات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن ، فلها أسباب تتوافق فتوجبها ، وليس توجد إرادة بإرادة وإلا لذهبت إلى غير النهاية ، ولا عن طبيعة للريد وإلا لازمت الإرادة ما دامت طبيعة، بل الإرادات تحدث بمحدث علل هي الموجبات، والدواعي تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة ، وأما الطبيعية فإن كانت ثابتة فهي أصل وان كانت قد حدثت فلا محالة أنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية .

- عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام هذه العال وتصادمها واستمرارها نظاما ينجر بحسب الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هي أوائل وهيئة انجرارها إلى التواني، علمت التواني ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلي، وأما هي فعلى نحو جزئي كالمباشر أو المتأدي إلى المباشر أو المشاهد بالحواس، فلا محالة أنها تعلم ما يكون، لا محالة أنها تعلم في كثير منها على الوجه الذي هو أصوب والذي هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين ، وقد بينا أن التصورات التي لتلك العال مبادئ لوجود تلك الصور ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم ومما هو في أحد القسمين من الثلاثة غير هذا الثالث . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لآعن سبب أرضي ولا عن سبب طبيعي في السماء ، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور في الأمور السماوية . وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل بالتأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية ؛ فإنها إذا عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر ؛ وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأولى

(١) وإليهما : وإليها د ، ط (٢) وليس : فليس ح ، ص ، ط (٣) لذهبت : لذهب ب ، ح ، د || لريد : المريد د (٤) بمحدث : حدث ب (٥) ضرورة : ساقطة من ط || الإرادة : الإرادات ح || فإن : فإنها أن ح || ثابتة : راعت ب ؛ راحة د ؛ راحته ح ، ط (٥-٦) وإن كانت : فإن كان د (٧) لازدحام : بالأزدحام د || بحسب : تحت ب ، ح ، د ، ط (٨) فإذا : وإذا ه || التواني : التواني د (٩) علمنا : علمت ب ، ح ، ط (٩) وأما : أما ب (١٠) بالجزئيات : ساقطة من ب || أو المتأدي : المتأدي د ؛ ذو المتأدي ب (١١) لا محالة : ولا محالة ص ، ط || أنها : وأنها ح || علل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وأقرب : + هو د (١٣) لوجود : لوجودات ب ، ح ، ص ، ط (١٤) وما : وما ب (١٥) لآعن : لآعن ط (١٦) بل عن : بل من د (١٧) ذلك : + الأمر ب ، د (١٨) وإذا عقلت ذلك الأمر ، ساقطة من د .

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان لآمانع فيه إلا عدم علة طبيعية أرضية أو وجود علة طبيعية أرضية ، وأما عدم العلة الطبيعية الأرضية ، مثلا أن يكون ذلك الشيء هو يوجد حرارة ، فلا يكون قوة مسخنة طبيعية أرضية ، فذلك السخونة تحدث للتصور السماوي بوجه كون الخير فيه ، كما أنها تحدث هي في أبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وصل ما عرفته فيما سلف .

وأما مثال الثاني فإن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط ، بل وجود المبرد فالتصور السماوي للخير في وجود ضد ما يوجه المبرد في ذلك أيضا يقدر المبرد كما يقدر تصورا المغضب السبب المبرد فينا فيكون الحر ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأموار طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعى أو بغيره ، أو اختلاط من ذلك يؤدي واحد منها أو جملة بجمعة إلى الغاية النافعة ؛ ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكير إلى استدعاء البيان ، وكل فيض من فوق . وليس هذا يتبع تصورات السماوية ، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا : إنه يليق به ومن عنده يتدبى كون ما يكون ، ولكن بالتوسط ، وصل ذلك علمه . فسبب هذه الأمور ما ينتفع بالدعوات والقرايين وخصوصا في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ؛ ولهذا ما يجب أن يخاف المكافآت على الشر ويتوقع المكافآت على الخير ؛ فإن في ثبوت حقيقة ذلك منجزة عن الشر ، وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته ، وآياته هي وجود جزئياته ، وهذه الحال معقولة عند المبادئ ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب لا ندركه ، أو سبب آخر يعاوقه ؛ وذلك أولى بالوجود من هذا ، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال ؛ وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التي عقلت

(١) كان : + إذ كان ب ، ح ، ص ، ط || أرضية : أو أرضية ح (٢) وأما : أمات
(٣) فذلك : فك د (٤) بوجه : لوجه ب || أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص (٦) التسخين :
التسخين ب ، ح ، ط ؛ المسخن د || المبرد : البرد د (٧) المبرد : البرد د || فيكون : ويكون ب ، د
|| الحر : الخرب ، د || إحالات لأموار : حالات لا أموار ح ، ص ، ط (٩) من : عن ح
(١٠) ونسبة : نسبه د (١١) هذا : هو ص ؛ هذا هو ح ، د ؛ ساقطة من ط || التصورات
السماوية : تصورات السماويات ب (١٣) والقرايين : والقرايين د (١٥) يكون : ساقطة من ب
|| بظهور : لظهور د (١٦) وهذه : وهذا ب (١٧) وصيب : أو صيب ب ، د ، ص || وذلك أولى بالوجود من
هذا : ذلك الوجود أولى من هذا ب ؛ وذلك بالوجود أولى من هذا ح ، د ؛ وذلك بالوجود أولى من هذا ط
(١٨) ووجود : أو وجود د ، ط || ذلك ووجود : ساقطة من د || معا : ساقطة من د .

نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت في الطبيعة على النجوى من الإيجاد الذى علمته وتحققته فتأمل حال منافع الأعضاء في الحيوانات والنباتات ، وأن كل واحد كيف خلق . وليس هناك ألبتة سبب طبيعى ، بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذى علمت العناية . فكذلك يصدق بوجود هذه المعانى ؛ فإنها متعلقة بالعناية على الوجه الذى علمت العناية تعلق تلك .

٥

واعلم أن أكثر ما يقر به الجمهور ويفزع إليه ، ويقول به ، فهو حق وإنما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعالمه وأسبابه ، وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والإثم فتأمل شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الإلهية النازلة على مدن فاسدة ، وأشخاص ظالمة ؛ وانظر أن الحق كيف ينصر ؛ واعلم أن السبب في الدعاء منا أيضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هناك فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهى إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق ، والطبيعة مبدؤها من هناك ، والإرادات التى لنا كأئنة بعد ما لم تكن ، وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة ، وكل إرادة لنا فلها علة ، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة في ذلك إلى غير النهاية ، بل أمور تعرض من خارج ، أرضية وسموية ؛ والأرضية تنتهى إلى السماوية ، واجتماع ذلك كله يوجب وجود الإرادة .

١٥

وأما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه ، فإذا حالت الأمور كلها استندت إلى مبادئ إيجابها ، تنزل من عند الله تعالى .

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط .

- (١) قد : فقد د || النحو : نحو س || الذى : ساقطة من ط (٢) حال : أن ط
 || والنباتات : والنبات ب (٣) ألبتة سبب : سبب ألبتة ب : ساقطة من ط || مبدؤه : ساقطة
 من ب ، د ، ط || العناية : ساقطة من د (٤) يصدق : صدق ب ، ص ، ط || بوجود : لوجود د
 || الوجه : ساقطة من د (٥) بالفلاسفة : بالفلسفة ط || بالله : لعلمه د (٦) فتأمل : فالتأمل ب ، ص ، د ، ط
 (١٢) وكل : فكل ب ، ص ، ط (١٦) وأما : فأما د || عن : من د || مصادمات : مصادمات د
 || استندت : استندت د (١٧) تنزل : تنزل د ؛ منزل ب ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
 (١٨) من الله تعالى : من الله ب ؛ من الله سبحانه وتعالى د ؛ ساقطة من ط .

والتقدير هو ما يتوجه إليه القضاء على التدرج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهي الأول . ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض والسماء جميعها وطبائعها، لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل . وهذا المنجم التماثل بالأحكام — مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية في إثباتها — فإنه إنما يعول على دلائل جنس واحد من أسباب الكائنات وهي التي في السماء ، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التي في السماء ، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يجعلنا ونفهمه بنفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت ، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده ؛ وذلك مما لا يكفي أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد . وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا ، في أن تعلم أنها سخنت مالم تعلم أنها حصلت ، وأي طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة في الفلك ، ولو أمكنه أن يجعلنا ونفهمه بنفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المغيبات . فإن الأمور المغيبة التي في طريق الحدوث إنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التي لنا تسامح أنا حصلناها بكل حدودها ، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة ، فاعلمها ومنفعلها ، طبيعيا وإراديا ١٥ وليس تتم بالسماويات وحدها ، فمالم يحيط بجميع الحاضر من الأمرين ، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب ، لم يتمكن من الانتقال إلى المغيب . فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم ، وإن سلمنا متبرحين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكيمه صادقة .

(٣) انسانا : انسان ب || جميعها : جميعات ، ح ، ص ، ط || وطبائعها : وطبائمهات
 (٤) جميع : صافطة مز ، د || المنجم : + بل د || مع : مز د (٧) لا يضمن : لا يظهر د
 (٨) ضمن : ظهر د (٩) عنده : عندنا ص (١٠) يكفيك : يمكنك د (١١) وأي : وأي ح
 (١٢) من : في د || الحساب : الحسابات ح || حدث : حدث ح ، د (١٣) لم يتم : لما تم ص
 (١٤) لنا : صافطة مز ، ح ، د ، ص || تراجم : لتسامح ، ح ، ص ، ط (١٥) طبيعيا وإراديا :
 طبيعيا وإراديا د (١٦) وليس يتم : وليست تتم د ، ص (١٧) لم : لا ح || فليس : فليست د
 (١٨) لنا إذن : إذن لنا ح ، ص || يعطوننا : يعطوننا د ، د ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى ، والمعاد إليه

- ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الانسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته ، وأنه لا بد من أن يكون الإنسان مكفياً بآخر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبنظيره ، فيكون مثلاً هذا يبقل لذلك ، وذلك ينجز لهذا ، وهذا يخطط لآخر ، والآخر يتخذ الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفياً . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدينين . فإذا كان هذا ظاهراً فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له ، ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سانٍّ ومعدّل ، ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنساناً ، ولا يجوز ان يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلاً ، وما عليه ظلماً ؛ فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الإنسان ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إثبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجيين ، وتقدير الإنحصار من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) دعوة : دعوى د || النبي : صلى الله عليه وسلم د || إليه : ساقطة من ب (٤) بأنه : ساقطة من ب || معيشته : معيشة ب ، ح ، د ، ط (٥) تدبير : تدبر د (٦) حاجاته : حاجته ح ، ص ، ط || الآخر : الأمر ب ، ط (٧) وبظنيره : وبظنره د || مثلاً هذا : هذا مثلاً ح ، د ، ص ، ط || لذلك : إلى ذلك ب ، د || لآخر : لآخر ح ، د ، ص ، ط (٩) مدينته : مدينة ح ، د ، ص ، ط (٩) يتحيل : متحيل ح ، تحيل ط ، تحيل د (١٣) له : ساقطة من ب (١٤) ولا بد من : ولا بد د (١٥) يترك : يترك ب (١٦) الإنسان : الناس ح ، د ، ص ، ط (١٨) وعلى الحاجيين : على الحاجيين ح ، ص ، ط || الإنحصار : الأنحص ط || القدمين : المقدمين ط || المنافع : المنفعة د .

فيها في البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ، ووجود الإنسان الصالح لان يسن
ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضى تلك المنافع
ولا تقتضى هذه اتى هي أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك
ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعاونه في نظام الخير الممكن وجوده الضرورى حصوله لتمهيد
نظام الخير لا يوجد ؛ بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده
موجود ؟ فواجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون إنسانا ، وواجب أن تكون
له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به
منهم ، فتكون له المعجزات اتى أخبرنا بها ، وهذا الانسان إذا وجد يجب أن يسن للناس
في أمورهم سنناً بإذن الله تعالى وأمره ووحيه وإزاله الروح المقدس عليه ، ويكون الأصل
الأول فيما يسنه تعريفه لإياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالسر والعلانية ، وان
من حقه أن يطاع أمره ؛ فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن
أطاعه المعاد المسعد ، ولن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور رسبه المنزل على لسانه
من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ، ولا ينبغي له أن يشتمهم بشيء من معرفة الله تعالى
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له . فإما أن يعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا
بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا منقسم بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ،
ولا شيئاً من هذا المجلس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم
فيما لا يخلص عنه ، إلا لمن كان المعان الموفق الذى يشذ وجوده ويندر كونه ؛ فإنه لا يمكنهم
أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكثرة ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا
حقيقة هذا التوحيد والتنزيه ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود ، ويقعوا في تنازع
وينصرفوا إلى المباحثات والمقاييسات اتى تصدهم عن أعمالهم المدنية . وربما أوقعهم

(١) في: من د (٤) الخير: الأمر - د، ص (٦) موجود: + آخر - (٩) تعالى:
مخدوة من ب، د (١٢) المسعد: المستعد (١٣) والملائكة: وملائكته ب || له:
لهم ب || بشيء: ساقطة من د || تعالى: ساقطة من ب، د، ص، ط (١٤) معرفة: معرفته د || لاشييه:
لا شيه د ؛ لاشييه ب || فأما: وأما - || بهم: لهم د، ص (١٥) منقسم: منقسم ط ؛ ينقسم د
(١٧) مخلص: تخلص ط || لمن: أن ب || المعان: ساقطة من د || يشذ: شد -
|| فإنه: فإنهم ب || لا يمكنهم: يمكنهم د (١٨) بكثرة: بكثرة - د، ص، ط || يتصوروا: يتصور ب، د
(١٩) بمثل: مثل د (٢٠) المباحثات: المباحثات ط || والمقاييسات: + بمثل ط || وربما:
فربما ط .

- في آراء مخالفة لصالح المدينة ، ومنافية لواجب الحق ، وكثرت فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان في ضبطهم ، فما كل بميسر له في الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتنها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم جلية وعظيمة ، ويلقى إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعني أنه لا نظير له ولا شريك له ولا شبه له ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه .
- وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجملاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .
- ١٠ واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت . ولا بأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجليلة للنظر إلى البحث الحكيم .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

١٥

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ، فإن المنادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأزمنة ، فيجب لا محالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في أمور المصالح الإنسانية تديراً عظيماً .

- (١) وكثرت : فكثرت ص (٢) بميسر : ميسر ؛ يدر د || له : ساقطة من د (٢) يظهر : ساقطة من د (٤) جلاله : جلاله ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (٥) وعظيمة : عظيمة ب (٥-٦) ولا شريك له : ولا شريك ب (٦) شبه : شبه ب ، د ، د || ولا شبه له : ولا شبه ب ، د ، د ، ط (٧) يفهمونه : يفهمون د (٨) أمراً : رمزا - (١٠) واعلم : أنت د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، د || أن وجه : وجه د || يوجد : هذا د (١١) خطابه : خطاب د || رموز : أمور ب (١٢) للنظر : النظر د (١٤) فصل : ساقطة من د (١٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د || يسنه ويشرعه : منه وشرعه د || تديراً : تديراً د || عظيماً : ساقطة من ب ، د ، د ، د ، ص .

ولاشك أن القاعدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ميقاته بطل مصاقبا للنتضى منه ، فيعود به التذكير من رأس ؛ وقبل أن يفسخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا محالة ، وإلا فلا فائدة فيها ، والتذكير لا يكون إلا بالفاظ تقال ، أو نيات تنوى في الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى ، ويستوجب بها الجزاء الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ؛ وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضى إلى حركات ؛ فأما الحركات فنزل الصلاة ، وأما أعدام الحركات فنزل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عديما فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هزلا ، فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك أنه اتقرب إلى الله تعالى ، ويجب إن أمكن أن تخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ، وأنها خاصة لله تعالى ، وتعين أفعال لا بد منها للناس وأنها في ذات الله تعالى مثل التمرارين ؛ فإنها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكر به أيضا ، وذكره في المنفعة المذكورة ؛ لئلا يذكر الله تعالى والملائكة ، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة . فبالحرى

- (١) هي : هو ، د ساقطة من ب ، د
 (٢) النبي : ساقطة من ط || صل الله عليه وسلم :
 ساقطة من ب ، د (٣) ميقاته : متقاربة د ؛ مقاته ب || بطل : مطلا د ؛ مطل - ، ص ، ط
 (٤) للنتضى : للنتضى د (٥) بالله والمعاد . . . لا يكون : ساقطة من ط (٦) تنوى :
 فينوى - ؛ موى د (٧) تعالى : ساقطة من ب ، د || بها : به ب || الجراء : انغير - ، د ، ص ، ط
 || الدقة وهذه : ساقطة من د (٩) تفضى إلى حركات : ساقطة من د || الصلاة : الصلوات ب ، د
 (١١) ليس : ليست د || هزلا : هذراب ، - ، ص ، ط (١٢) أنه : وأنه ب ؛ فإنه - ، ط || التقرب :
 التقرب ب ، - ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د || يتخلط : يتخلط د || بهذه : هذه - ، ص ، ط
 (١٣) يفعل : يفعله ب ، - ، ط || ذلك : ساقطة من ب ، - (١٤) تعالى : ساقطة من ب ، د
 (١٥) تعالى : ساقطة من ب || وتعين : وتعين د ، ص || أفعال : أفعال - || أنها : أنها ب || تعالى : ساقطة من ب
 || بما : ساقطة من د (١٧) فيه : ساقطة من د || مأوى : مأوى - (١٨) تعالى : ساقطة من ب ، د
 || والمأوى : ما لمأوى د ؛ ساقطة من - .

أن يفرض إله مهاجرة وسفيرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من - وجه هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب لله تعالى ومناج إياه وصائر إلهيه ومائل بين يديه ، وهذا هو الصلاة . فيجب أن يسن للصلى من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمؤاخذة الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف ، وأن يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغيض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب ، وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة آدابا ورسوما محمودة ؛ فهذه الأفعال ينتفع بها العامة من رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبيت بالسنن والشرائع بسبب ذلك ؛ فإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفعهم أيضا في المعاد منفعة عظيمة فيما تتره به أنفسهم على ما عرفته .

وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء لإياهم في المعاد ، وقد قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتزوية النفس ، وتزوية النفس يبعدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وهذا التزوية يحصل بأخلاق وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن الذي لها ؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تنفعل من الأحوال البدنية ، وبما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متعبة خارجة عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف أقرب ؛ فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم إرادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء وإجماد الحرارة العزيرية واجتباب الارتياض إلا في اكتساب أغراض

(١) هذه : ساقطة من ب || هو : ساقطة من ب (٢) متوليه أنه : مقولها لأنه ب ، د || تعالى : ساقطة من ب ، د || وهذا : وهذه ص (٣) الصلاة : الصلوات د (٤) بمؤاخذة : بمؤاخذات ب ، ص ، ط || والتنظيف : والتنظيف ب (٥) والتنظيف : والتنظيف ب || بمؤاخذة : بمؤاخذته ب ، ص ، ط (٦) لقاء : لقائه ب ، د || وغيض : وغمض ب ، د (٧) وكذلك : ولذلك د || الأفعال : الأحوال ب ، ص ، ط (٨) من : في ب ، د || تعالى : ساقطة من ب (٩) بسبب ذلك : بذلك د || فإن : وإن ب ، ص ، ط || لم : ساقطة من ب ، د ، ط (١١) وقد : قد ب ، ص ، ط ، د (١٢) وتزوية : وبراءة د || يبعدها : يتبعدها ب ، ص ، ط (١٣) وهذا : وهذه ب ، ص ، ط || بأخلاق : لأخلاق د (١٤) وتديم : وتديم د || تذكيرها : تذكيرها ب ، د || للبدن : للمعدن ب ، د (١٥) خارجة : وخارجة ب ، د (١٦) التكلف : التكليف د || وتهزم : وتهزم ب ، ص ، ط ، د ؛ وتهزم هامش ص .

من اللذات البهيمية، ويفرض على النفس المحاولة لتلك الحركات وذكر الله تعالى والملائكة
 وعالم السعادة شاءت أم أبت ، فيتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته ،
 ومملكة التسلط على البدن ، فلا تنفعا عنه ، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة
 ومملكة تأثيرها لو كانت مخلدة إليها متقادة لها من كل وجه . ولذلك قال القائل الحق :
 « إن الحسنات يذهبن السيئات » فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفات
 إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل ، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد
 المفارقة البدنية . وهذه الأفعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله ، وكان
 مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل أن يتذكر الله ويعرض عن غيره ، لكان جديرا بأن يفوز
 من هذا الزكاء بحظ ؛ فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى وبإرسال
 الله تعالى ، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله ، وأن جميع ما يسنه فإتما هو مما وجب
 من عند الله أن يسنه ، وأن جميع ما يسنه عن عند الله تعالى . فالنبي فرض عليه من عند
 الله أن يفرض عباداته ، وتكون الفائدة في العبادات للعابدين فيما يبقيه فيهم السنة والشريعة
 التي هي أسباب وجودهم ، وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم ؛ ثم هذا الإنسان
 هو الملىء بتدبير أحوال الناس على ما تنظم به أسباب معاشهم ومصالح معادهم ، وهو
 إنسان متميز عن سائر الناس بتأله .

(١) ويفرض : ويعرض ، ص || النفس : + عند المجادلة ، || وذكر : ذكر ، ب ، د ،
 ص ، ط || تعالى : ساقطة من ب (٢) السعادة : السعادات د || أم : أو ب || فيتقرر : فيقرر
 ، د ، ط ، ص (٣) فإذا : وإذا د || عليها : عليه أيضا ، (٤) إليها : إليه د || لها : له
 ب ، د || ولذلك : لذلك ب || قال : ما قال ب ، د ، ص (٥) التفات : الالتفات د (٩) الزكاء :
 الذكاء د || يحظ : ساقطة من د || إذا : + كانت د || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٠) تعالى : ساقطة
 من ب ، د (١١) من : ساقطة من د || وأن جميع ما يسنه : ساقطة من د || جميع ما يسنه :
 السنة ب ، د ، ما يسنه ص || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٣) وفيما : بما د ، ب || بركاتهم :
 بركاتهم د (١٤) معاشهم : معاشهم ب ، د ، د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكاكية في ذلك

- فيجب أن يكون القصد الأول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة :
- ٥ المدبرون ، والصناع ، والحفظة ؛ وأن يرتب في كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلوونه ، يترتب عنهم رؤساء يلوونهم ، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس . فلا يكون في المدينة لإنسان معطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطيل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان ، وتكون جنبته معاونة ليس يلزمها كلفة ؛ فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ؛ فإن لم يردعوا نفاهم من الأرض ؛ فإن كان السبب في ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موصفا يكون فيه أمثالهم ، ويكون عليهم قيم ، ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق تفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والتاج ؛ وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه يكون من أموال المعاندين للسنة ، وهو الغنائم . ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة ، وإزاحة لعلة الحفظة الذين لا يشغلون بصناعة ، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات ، ومن الناس من رأى قتل الميثوس من صلاحه منهم . وذلك قبيح ، فإن مئوتهم لا تجحف بالمدينة ؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته .

(٢) فصل : صافطة من د (٤) وترتيب : ترتيب ب ، د (٥) يترتب : مترتب ط : مرتب د ، د (٦) يلوونه : يلزمه د ؛ صافطة من ح || يترتب : ويرتب ص ؛ مرتب د || ينتهي : + منه د (٩) للإنسان : للإنسانية د || وتكون : + من م (١٠) فإن : وأن د || يردعوا : يردعوا د || أقام : أقام ح ، د ، ص ، ط (١١) فإن : وأن ص || فيه : في ط (١٤) وبعضه : بعضه ب || المعاندين : المناهذين ب ، ح ، ص ، ط || عدة : صافطة من د (١٥) الحفظة : الحفظ ح ، ص ، ط || يشغلون : يشغلون ب ، د || حل : في د (١٥) صلاحه : إصلاحه ص ؛ إقباله ب (١٧) مئوتهم : قوتهم ب ، ح ، ص ، ط || فإن (الثانية) : وإن ب || يرجع : يرجع د (١٨) من : من ب ، ح ، د ، ص .

والفرامات كلها لاتسن على صاحب جناية ما ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه
وذويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ، ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخفقا فيه بالمهلة
للطالبة ، ويكون ذلك في جنایات تقع خطأ فلا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ .

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات
الأملاك أو المنافع من غير مصالح تكون بإزائها ؛ وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير
أن يعطى منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ آخذا من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا ؛
إما عوضا هو جوهر ، أو عوضا هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر جميل ، أو غير ذلك مما هي
معدودة في الخيرات البشرية ؛ وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التي تدعو إلى أضرار
المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة واللصوصية والتمیادة وغير ذلك .

وتحرم أيضا الحرف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل
المراباة ؛ فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت بإزاء منفعة .

وتحرم أيضا الأفعال التي ان وقع فيها ترخيص أدى إلى ضد ما عليه بناء أمر المدينة ،
مثل الزنا واللواط ، الذي يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج .

ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدى إلى التناسل وأن يدعو إليه
ويحرض عليه ، فإن به بقاء الأنواع التي بقاؤها دليل وجود الله تعالى ، وأن يدبر في أن يقع
ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال الموارث التي

(١) والفرامات : وبفرامات ب || كلها لاتسن : لاتسن كلها ب || ما : ساقطة من ح ، ص ، ط
(٢) الذين : والذين ح ، د ، ص ، ط || مخفقا : متخفقا د || بالمهلة : بالمهملة ط (٣) فلا :
ولاب ، ح ، ط (٥) أو المنافع : والمنافع د (٧) إما عوضا : إما عوض ب ، ح ، ص || أو عوضا :
أو عوض ب ، ح ، د ، ص ، ط || أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ب ، ح ، ص ، ط || هي : هو د ، ص
(٨) معدودة : معدود د (٩) أو المنافع : والمنافع د || ذلك : بل ب (١٠) تغني : يقع ط
(١١) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط (١٢) ضدا : ضدها ط (١٣) واللواط : واللواط ح ، د ،
ص ، ط || الذي يدعو : التي تدعو ص || التزوج : التزوج د (١٥) بقاء : لبقاء د || تعالى : ساقطة من
ب ، د (١٦) فيقع : وتقع د || الموارث : الموارث د .

هي أصول الأموال ؛ لأن المال لا بد منه في المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ؛ والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بخت واتفاق ، بل على مذهب كالطبيعي .

وقد يقع في ذلك - أعنى خفاء المناكحات - أيضا خلل في وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة بعض لبعض ، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه ، ويجب أن يؤكد الأمر أيضا في ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نزق فرقة ؛ فيؤدي ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ؛ وإلى تجديد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة ؛ وفي ذلك أنواع من الضرر كثيرة ؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة ، والمحبة لا تنعقد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة . وهذا التأكيد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لا يكون في يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل ، منها أن من الطباع مالا يؤالف بعض الطباع ، فكما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو ونقصت المعاش .

ومنها أن من الناس من يبنى بزواج غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو بغيض تعافة الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في فريه ، إذ الشهوة طبيعية ؛ وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتراوجان لا يتعاونان على النسل ؛ فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونوا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

(١) المال : الأول د (٥) ومعاونة : ومعاملة ؛ ومخالفة د (٦) ترق : صافطة من د (٩) بالعادة : بالمعادة د (١٠) التأكيد : التأكيد ، ح ، ص ، ط (١١) الغفل : الغفد (١٢) وأن لا : ولاص || التوصل : التوصل ، ح ، ص ، ط || بالكلية : الكلوية (١٣) وجوها : وجودها ، ح ، ص ، ط || مالا يؤالف : مالا يؤلف ، ح ، ط ؛ بالألف د || الطباع : الطباع ، ح ، ص ، ط فكلا : وكلا د (١٤) بينهما : صافطة من د || ونقصت : ونقصت ، ح ، ص ، ط (١٥) زوج : زوج د (١٦) طبيعة : طبيعة د (١٨) زوجين : زوجين ، ح ، د ، ص ، ط || ولكن : ولكنه ، ح ، د ، ط .

فأما أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعل إلى الحكام ، حتى إذا عرفوا سوء صحة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا .

وأما من جهة الرجل فإنه يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت واستصاابة ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه من غير أن يمعن في توجيهه ، فيصير سببا إلى طاعة الطائش ، بل يفظ الأمر في المعاودة أشد من التخليط في الابتداء ، فنعمة ما أمر به أفضل الشارحين أنها لا تحل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطن نفسه على تجموع مريض لا مريض فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حليلته أن يتزوجها بنكاح صحيح ، وبطأها بوطى ، صريح ؛ فإنه إذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالحراف إلا أن يصمم على الفرقة التامة ، أو يكون هناك وكالة فلا يرى بأسا بفضيحة تصحبها لذه ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة في شهوتها ، وداعية جدا إلى نفسها ، وهى مع ذلك أشد انخداعا ، وأقل للعقل طاعة ، والاشترار فيها يوقع أفنة وعارا عظيما ، وهى من المضار المشهورة ، والاشترار في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا ، والحسد غير ملتفت إليه ، فإنه طاعة للشيطان .

فبالحرى أن يسن عايبها في بابها التستر والتخدر ؛ فلذلك ينبغي أن لا تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل ؛ فلذلك يجب أن يسن لها أن تكفى من جهة الرجل ، فيلزم الرجل تفقتها ؛ لكن الرجل يجب أن يعرض من ذلك عوضا ، وهو أنه يملكها وهى لا تملكه ،

(١) أنقص : + فيه - || وأكثرهما : أو أكثرهما د || اختلافا واختلاطا : اختلاطا واختلافا د
(٢) يجعل : يجعله - ، ص ، ط || صحة : صحبتها د (٤) الرجل : الوحدة د || فإنه : فإن ب ، د || التثبت : التثبت د || واستصاابة : وبعد استصاابه - ، ص ، ط ؛ وبعد استظهار د
(٥) وجه : + آخر ط (٦) توجيهه : توجيهه د || ينلظ : تنلظ د (٧) أنها : أنه د
|| بوطن : بوطنى د (٨) مريض : الممرض د || من : ساقطة من ط || أن : بأن ب ، د ، ص ، د ، ص
|| يتزوجها : تزوجها د (١٠) بالحراف : بالحراف ب || وكالة : ركاكة ب ، ص ، ط (١٢) كان : كانوا د || فى : ساقطة من د || تصبها : اتصبها د (١٣) يوقع : لوقع د (١٤) المشهورة : المشهورة د || لا يوقع : ولا يوقع د (١٦) يسن : يسن د || عايبها : به ط ؛ ساقطة من ب ، د || ينبغي : لا ينبغي ط || المرأة : ساقطة من ب (١٧) كالرجل : دون الرجل د ؛ كونه الرجل ب ، ص ، ط .

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ويعوله ، فيكون البضع المملوك من المرأة بازاء ذلك . ولست أعنى بالبضع المملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما، وحفظها أكثر من حفظه . والاعتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها لغيره سبيل ، ويسن في الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة ٥ فيها يخصها، وأما الوالد فالنفقة، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكبارهما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مثنوته التي لاحاجة إلى شرحها لظهورها .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

١٠

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها ، والإشارة إلى السياسات
والمعاملات والأخلاق

ثم يجب أن يفرض السانُّ طاعة من يخلفه، وإن لا يكون الامتخلاف إلا من جهته،
أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ،
وأنه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، ١٥
وأنه عارف بالشرعية حتى لا أعرف منه ، تصحيحا يظهر ويستعلن ويتفق عليه الجمهور
عند الجميع ، ويسن عليهم أنهم إذا افترقوا أو تنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على

(٢) تجاوز : مجاز - || ويعوله : ويقوله - ، د ؛ وعوله ب ، ص || المملوك : للملك د
(٤) استعمالها : استعماله ب ، ح ، د ، ط (٥) يتولاه : لا يتولاه د || الوالدين : الأبوين د
(٦) يخصها : تخصه ب (٧) سبب : سببا ح ، ط ، هـ || فقد احتملا : فهما قد احتملا د ؛ فهما قد احتملا ط
(١٠) فصل : ساقطة من د (١١) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفي المعاملات ح ؛ والأخلاق والمعاملات ص
|| والمعاملات : ساقطة من ب ، د (١٣) السان : إنسان د (١٤) أهل : ساقطة من د || بالسياسة : والسياسة د
(١٥) عنده : عند ط (١٦) ويستعلن : ويستعلن د (١٧) أنهم : أنه د || للهوى
والميل : ليل والهوى د || أو أجمعوا : واجمعو د .

غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فتد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب
فإن ذلك لا يؤدي إلى التشعب والتشاغب والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم في سنته أن
من خرج فادعى خلافة بفضله قوة أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله ؛
فإن قدروا ولم يفعلوا فتد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن
بعد أن يصحح على رأس الملائك ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لا قربة عند الله تعالى
بعد الإيمان بالنبي أعظم من إتلاف هذا المتغاب ، فإن صحح الخارجي أن المتولى للخلافة
غير أهل لها ، وأنه ممنون بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجي ، فالأولى
أن يطابقه أهل المدينة . والمعمل عليه الأعظم العقل ، وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا
في الباقي ومتقدما في هذين بعد أن لا يكون غريبا في البواقي وصائرا إلى
أضدادها ، فهو أولى ممن يكون متقدما في البواقي ولا يكون بمزكته في هذين . فيلزم
أعلمهما أن يشارك أعتلها ، ويعاضده ، ويلزم أعتلها أن يعترضه ويرجع إليه ؛
مثل ما فعل عمر وعلى ؛ ثم يجب أن يفرض في العبادات أمور لا تتم إلا بالخليقة تنويها به
وجذبا إلى تعظيمه ؛ وتلك الأمور هي الأمور الجامعة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن
يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال
عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ؛ وبالمنافسة تدرك الفضائل ، وفي الاجتماعات استجابة
الدعوات ، ونزول البركات على الأحوال التي عرفت من أقاويلنا . وكذلك يجب أن
يكون في المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهي المعاملات التي تؤدي إلى ابتناء
أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا في المعاملات
المؤدية إلى الأخذ والإعطاء سننا تمنع وقوع الغدر والحيف ، وأن يحرم المعاملات
التي فيها غرر ، والتي تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء والاستيفاء ؛ كالصرف ،

(١) الفضل : والفضل - ، ص ، ط (٢) سنته : سنته ، د (٣) قوة : وقوة د
|| قتاله وقتله : قتله وقتاله د (٥) يصحح : يصحح ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
(٦) المتطلب : ساقطة من - ، ص (٧) وأنه : وأنها د || الخارجي : الخارج د (٨) عليه :
ساقطة من ب ، - ، د ، ص (١١) يعترضه : يعترض || به : ساقطة من ط (١٢) حل : + عليه
السلام ط || به : ساقطة من - (١٣) تنظيمه : العظمة هامش - (١٥) المنافة : المنافة ص ||
وبالمنافة : وبالمنافة ص || الاجتماعات : الاجتماعات ط (١٦) ونزول : بنزول || من :
ساقطة من ب ، د (١٧) معاملات : ساقطة من د || يشترك : يشترط ب ، د (١٩) الغدر :
الغروب ، ص ، ط ؛ الغرور د (٢٠) غرر : غرر - ، ص . .

والنسيئة ، وغير ذلك ، وأن يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم ، من غير أن يفرغ متبزع فيما يلحق بتبرعه . وأما الأعداء والمخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم بعد أن يدعوا إلى الحق ، وأن تباح أموالهم وفروجهم ؛ فإن تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي يطلب المال والفروج لها ، بل معينة على الفساد والشر .

وإذ لا بد من ناس يخدمون الناس فيجب أن يكون أمثال هؤلاء يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة ، وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقى الفضيلة فهم عبيد بالطبع ، مثل الترك والزيج ، وبالجملة الذين نشأوا في غير الأقاليم الشريفة التي أكثر أحوالها أن ينشأ فيها أم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والمقول .

- ١٠ وإذا كانت غير مدينة ولها سنة حميدة لم يتعرض لها إلا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لاسنة غير السنة النازلة ، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسنت عليها سنة ؛ فإنه يجب أن يؤكد إلزامها ، وإذا أوجب إلزامها ، فربما أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره ، وإذا كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجدد هذه السنة أيضا حسنة محمودة ، ويرى في تجديدها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ، وكذبت الشأن في دعواه أنها نازلة على المدن كلها ؛ كان في ذلك وهن عظيم يستولى على السنة ، ويكون للمخالفين أن يحتجوا في ردها بامتناع أهل تلك المدينة عنها ، فحينئذ يجب أن يؤدب هؤلاء أيضا ويجاهدوا ، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامة على ما يؤثرونه ، ويصحح عليهم أنهم مبطلون ، وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي أنزلها الله تعالى ؛ فإن أهلكوا فهم لها أهل ، فإن في هلاكهم فسادا لأشخاصهم ، وصلاحا باقيا ، وخصوصا إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل .

(١) معاونة الناس : معاونة د (٢) يتبرعه : تبرعه ، ص (٤) فإن : وإن ب (٥) والفروج : والفروج ب || لها : ساقطة من ح (٦) من ناس يخدمون الناس : للناس من الخدم ص || هؤلاء : ساقطة من ط (٧) تلقى : تلقى ب (٨) وبالجملة : + فإن ط (١٠) وإذا : فإذا ، د ، ص || مدينة : مدينة ، ب ، ص ؛ + مدينة ب ، ح ، ص ، ط || ولها : ولها د || إلا : ساقطة من د (١٢) وإذا : فإذا ، ص ؛ + أوجب : وجب ب ، ح ، ص (١٣) وإذا : فأنا ب ، ح ، د ، ص (١٤) يرى : ساقطة من ب ، د (١٦) يتنول : فيتنول د (١٧) تلك : ساقطة من ط || ولكن : لكن د (١٩) يكونون : يكون ط || عن : من د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، د (٢١) السنة : ساقطة من د .

ويسن في باهم أيضا في أنهم إن أريدت مسامحتهم على فداء أو جزية فعل .

وبالجملة يجب ألا يجزيهم وهؤلاء الآخريين بحرى واحدا ، ويجب أن يفرض عقوبات وحدودا ومزاجر لينع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان يتزجر لما يخشاه في الآخرة .

ويجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا ، والسرقة ، وموطاة أعداء المدينة وغير ذلك . فأما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص في نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون السنة في العبادات والمزاوجات والمزاجر معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل ، ويجب أن يفرض كثير من الأحوال خصوصا في المعاملات إلى الاجتهاد ؛ فإن للأوقات أحكاما لا يمكن أن تنضبط ، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظه ومعرفة الدخل والخرج وإعداد اهب الأسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي أن يكون ذلك إلى السائس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزئية ؛ فإن في فرضها فسادا ؛ لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن . فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل المشورة ، ويجب أن يكون السان يسن أيضا في الأخلاق والعادات سننا تدعو إلى العدالة التي هي الوساطة ، والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات بجهتين :

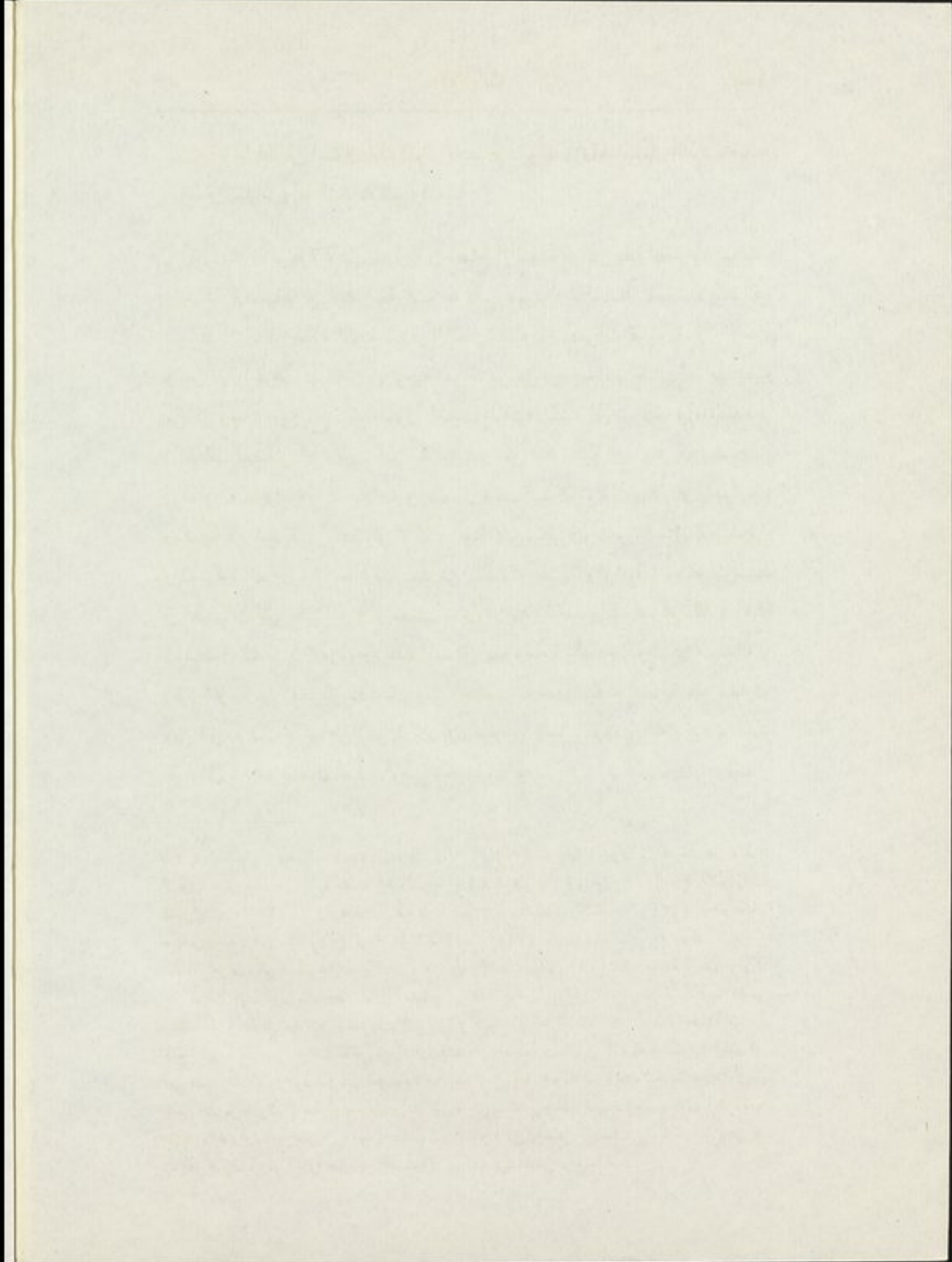
فأما ما فيها من كسر ظله القوي ، فلاجل زكاء النفس خاصة ، واستفادتها الهيمنة الاستعلائية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا نقياً .

(١) في باهم أيضا : أيضا في باهم ب ، ح ، د ، د ، ص || في : ساقطة من ب ، د ، د ، ص || أريدت مسامحتهم : رويت مسامحتهم ب ، ح ، ص ، ط || أوجزية : وجزية ب (٢) يجزيهم : يجزي د ؛ يجزوم ب || وهؤلاء : هؤلاء د (٣) ومزاجر : ومزاجره د ؛ ساقطة من ب (٦) الزنا والسرقة : السرقة والزنا د || ما يكون : أن يكون د || من : ساقطة من ب ، د (٧) أن يكون : ساقطة من ط (٨) والمزاوجات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والمزاجر : والمزاجيرد || تشدد : متشددا ، ب || تساهل : متساهلا ب (١٠) تنضبط : تضبط ب ، د ، ص ، ط || ترتيب : وترتيب د (١١) الأسلحة : الأسلحة ط (١٢) في : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط (١٣) أهل : ساقطة من ب ، ح ، د (١٤) والعبادات : والعبادات د ، ص (١٥) التي هي : وهي ب || والعبادات : ساقطة من ب ، ح ، ص || بجهتين : بجهتين ب ، د ، د ، ص (١٦) واستفادتها : واستفادته ب ، د ، د ، واستفاده ب ؛ ولتستفادها ب ، ص .

وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء
البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة

- والرذائل الإفراطية تجتنب لضررها في المصالح الإنسانية، والتفريطية لضررها في المدينة .
والحكمة الفضيائية التي هي ثالثة العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية؛ فإنها لا يكلف فيها
التوسط ألبتة، بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية؛ فإن الإمعان
في تعريفها والحرص على التفطن في توجيه الفوائد من كل وجه منها، واجتناب أسباب المضار
من كل وجه، حتى يتبع ذلك وصول أضداد ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن
اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو الجريزة ، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من
الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكماله ؛ ولأن الدواعي شهوانية ،
وغضبية ، وتدييرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة التوسط في الشهوانية مثل لذة المنكوح
والمطعموم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية ، وهيئة التوسط
في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والأنفة والحقد والحسد وغير ذلك ، وهيئة
التوسط في التدييرية . ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ، ومجموعها العدالة ،
وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ،
ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير ربا إنسانيا وكاد أن تحل عبادته بعد
الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

(٤) الفضيلة : الفضيلة - د ، ص ، ط
التفنن : التفنن - ص || وجه : جهة ب (٨) فهو : فهمى ص (١٠) الشهوانية :
الشهوانيات د (١١) والوهمية : الوهية ط (١٢) والآفة : والآفة ص (١٣) عفة وحكمة :
حكمة وعفة - ص (١٤) عن : + الحكمة - (١٥) كاد : يكاد ب || وكاد أن تحل :
فكاد أن تحل د ؛ أو كاد أن يحل - ؛ وكاد د ، ط (١٠) بعد : بيعد (١٦) تعالى : صافطة من د ؛ + وكاد
أن يفوض إليه أمور عباد الله - || سلطان : السلطان ص || فيه : + قد تم الكتاب المسمى
بالشفاء على يد الأقل عبد الكريم الشريف الشيرازي في شهر محرم الحرام سنة ثلاث وثمان مئة ألف من
الهجرة النبوية ط ؛ + تم بحث الإلهي من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين كاتبه العبد الضعيف الجاني ابن
شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، في عام ٦٨٣ هـ ؛ + تم بالخبر . وقع الفراغ من مشقة كتابته يوم الأربعاء
خامس عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان وألف هجرية على يد الفقير الحقير صقر الكرمانى . اللهم اغفر ذنوبه
بحق محب وآله وأولاده أجمعين ص ؛ + والحمد لله رب العالمين أكل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام على محمد
سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صعب وآل ، كتب عيد الله بن مر عبد الله د .



فهرس المصطلحات^(١)

ab aeterno	٧ ١٨٣	في الأزل	(١)
اسطقس	١١ ٤٠٩ ، ١٥ ٢٨٠		
elementum	٣ ٤١٠		
fundamentum	٣ ٤٤٢	أس	
radix	٧ ، ٣ ٤٢٤	أصل	
inhaerens	١٠ ٤٤	أصلى	
الأفلاطونية (المثل)	٥ ٢٠٤		
Platonitas			
ordinatio	١٠ ٤٩	تأليف	
مؤلف	١٣ ٤٨ ، ٧ ١٠		
compositum			
الأمور العامة	٧ ، ٤ ٢٠٦		
res communes			
aliquid	١٤ ٣٠	أمر	
الأمر الإلهى	٢ ٤٤٠		
mandatum divinum			
perpetuum	٢ ٣١١	أبدى	
aeternum	١ ١٨٤	أبدى	
impressio	١٧ ٢٨١ ، ١ ١٤٤	أثر	
affectio	١٦ ٤٣٢	أثر	
impressio	٢ ٢٧٥ ، ٤ ٢٧٣	تأثير	
imprimens	١٠ ٤١١	مؤثر	
impressio	١٠ ٢١٠	مؤثر	
futurum	٩ ١٧	أخرى	
posterius	١٣ ٢٦	التأخر	
		أنظر التقدم	
posterioritas	٧ ١٦٣	التأخر	
أرسطو		أنظر : الفيلسوف المتقدم ،	
		المعلم الأول	

(١) وضع هذا الفهرس مشكوراً الأستاذ محمود الخضرى عضو لجنة ابن سينا، وعزل فيه حل الترجمة اللاتينية للإطيات إلى جانب النص العربى ، لك الترجمة التى طبها المعهد الفرنسى بمدينة نيويورك .

(Avicennae Metaphysica, pro Manuscripto The Franciscan Institute St. Bonaventura, N Y. 1948)

وهى مقولة من طبعة البندوية سنة ١٥٢٠ واستفاد أحياناً من مخطوط القماتيكين اللاتينى ، مجموعة Urb. Lat. رقم ١٨٧

وتشير الأرقام الكبرى فى هذا الفهرس إلى صفحات النص العربى ، والأرقام الصغرى إلى الأسطر، واكتفى بالإشارة إلى بعض المواطن فقط .

creatio ١٧ ٣٤٢، ٧ ٢٦٧ إبداع
 مبتدع ١٥ ٣٤٣، ١٨، ١٠ ٢٦٧
 creatum ١٦ ٤٠٣
 causatum ١٠٣٤٢ مبدع
 permutatio ١ ٣٨٤ تبدل
 demonstratio ٤ ٥ البرهان
 برهاني ٥ ٥٤ ، ١٥ ٨
 demonstrativum
 برهان إن ٩ ٢٠
 demonstratio de an est
 برهان اللّم = برهان لِم ١٠٢٠
 demonstratio de quare est
 probantur ١٥٨ مبرهن عليه
 البرهان (كتاب) ٣ ٥
 Liber de Analecticis Posterioribus
 البرهان (كتاب) ١٦ - ١٥ ٤٨
 Liber demonstrationum
 البروالإثم (كتاب) ٧-٦ ٤٣٩
 Liber de peccatio et eius opposito
 برئ عن المادة ١ ٧
 separatum a materia
 متبرئ عن المادة ١٣ ٦٠
 separatum a materia
 infusio ٦ ٧٤ انبساط
 destructio ١ ١٤٤ ، ٩ ٩ بطلان
 inanis ١ ٣٧٩ باطل
 Ptolemaeus ١٢ ٣٩٢ بطليموس
 resurrectio ٥ ٤٢٣ البعث
 fluxus ٧٠٥ ٣٩١ انبعاث

summus sacerdos ١١ ٤٥١ الإمام
 inspectio ٩ ٦ تأمل
 إن (برهان) أنظر : برهان
 esse ٤ ٧ ، ٧ ٣ الإينية
 quia est ١٢ ١٣ الإينية
 الإينية ١٢ ٣٤٦ ، ١٠ ٣٤٤
 anitas
 ms Vat. Urb. lat. 187 fol. 72 v
 unitas وفي المطبوع ، وهو خطأ :
 Anaxagoras ٧ ١٨٣ أنكساغورس
 primum ١٣ ٤٨ ، ١٣ ٨ أولى
 principia ١ ٤٢٩ الأوائل
 esse ١٦-١٤ ٢٦٦ أيس
 esse ١٢ ٣٤٦ ، ١٧ ٣٤٢ تأيس
 dare esse ١٢ ٢٦٦ تأيس
 loci ٦ ٣٩٨ الأيون (جمع أين)

(ب)

inquisitio ١٤ ٦ البحث
 inceptio ١٣ ٢٦ ابتداء
 initium ١٣ ٢٦ مبدأ
 principium ١٤ ٢٥٨ ١٦ ٤ مبدأ
 مبدأ فاعلي ٧ ٢٥٩
 principium activum
 ١٧ ٣٩٢ مبادئ الكل (رسالة في)
 Epistola de principiis omnium
 prius ٣ ١٠٥ بديا

perfectio تمام ١٧ ١٧١

تمام ٣ ٣٥٥، ٣ ١٨٦، ١٣ ١٠١

perfectum

تمامية (علة) ٥ ٢٩٠

perfectiva (causa)

فوق التام ٣ ٣٥٥

plus quam perfectum

ما فوق التام ٣ ١٨٦

plus quam perfectionem

فوق التام ١٤ ١٨٨

ultra perfectionem

(ث)

habere esse ثابت ٩ ٣٢

stabilire إثبات ١٦ ٦

stabilitio الثبوت ٩ ١٢٩

إثباتي ١٤ ٣٤٨، ٨ ٣١

affirmativum

perseverantia الثبات ٨ ٣٨٨

permanentia الثبات ٨ ٣٩٨

الثوابت (كرة) ١٣ ٤٠١، ١٢ ٣٩٢

sphaera fixarum

gravitas الثقل ١ ١١٧

(ج)

mens جبلة ١٨ ٢٠٨

renovatio تجدد ٣-٢ ٣٨٤

evolutio تجدد ٨ ١٣١

dimensio بعد ١٠ ٦١، ١٤ ١١

spatii بعد ١٤ ١١٥

بعدية (٢) ١٦ ٢٦٦، ١٥ ٤٠، ١٧ ٢١

posteritas

permanentia بقاء الأنواع ٦ ٣٩٤

specierum

البال (إخطار ب) ١٥ ٢٩

transitus per animum

pulchritudo البهاء ١٥ ٣٦٢

decor بهاء ١٥، ١٣ ٣٦٨

manifestum بين ١٣ ٨

بين بنفسه ٥ ٢٠، ١٠ ٦

manifestum per se

manifestatio البيان ١ ٤٥، ١٥ ٨

argumentatio بيان ١٢ ١٩

probatio بيان ٤ ٣٠

بيان للشيء من نفسه ١٣ ١٩

manifestatio sui ipsi

بيان نفسه (أخذ الشيء في) ١٨ ٢٠

aliquid idem accipiat in probatione sui ipsius

separabile مباين ٦ ٤٢

مباين ١٤ ٣٧٨، ١ ٣٧٧

discretum

diversitas مباينة ١٢ ٤٣

(ت)

consequens تابع ٥ ٢٧

ordo ترتيب ١٢، ٥ ٣٦٤

concurrrens omnibus	٦	الإجماع	١٧٤
concursum	١١	الإجماع	٢٨٤
consensus	١٤	الإجماع	٤٥١
gloria	١٠	الجلالة	٢٧
magnitudo gratiae	٣	جلالة قدر	٢٨
	١	انجلاء	٣٦٢ ، ١٨ ٣٦١
remotio			
	١٥ - ١٣	الجمال	٢٧ ، ١٣ ٢٦٨
pulchritudo			
conjunctio	٢	جملة	٩
conjunctum	٢	جملي	٩
universitas	٣	جملة	٢٥
genus	١٥ ٣٤ ، ٦	جنس	٢٦
homogeneum	٥	بجانس	٢٧
non eiusdem generis	٧	غير بجانس	٢٧
homogenea	١٤	المجانسة	٣٠٣
incognitum	١	مجهول	١١
substantia	٩ ٥٤ ، ٧	جوهر	١٠
	١١	الجوهر الصوري	٢٥
substantia formalis			
	٨	الجواهر المفارقة	٤٢
substantiae separatae			
	١٧	الجواهر الفلكية السماوية	٢٧
substantiae circulares caelestes			
	١٦	الجواهر الملكية العقلية	٢٧
substantiae angelicae intebigibiles			
	١٧	الجواهر الملكية النفسانية	٢٧
substantiae angelicae animales			

التجدد (على سبيل)	٧	٣٨٠
secundum viam successionem		
topica	١٣	الجدل ١٦
dialectica	١٢	الجدل ٣١٠
	١٥	الجدلي = (صاحب الجدل) ١٦
topicus		
experientia	١٠	التجربة ٨
experimentum	٥	التجربة ٤٤٠
purum	١١	مجرد ٤
exspoliatum	١٣	مجرد ٢٣
expoliatum	١٧	مجرد ٧٥
expoliatio	٨	تجريد ٣٦٤
atomi	٨	أجزاء لا تجزأ ١٤٥
particulare	٤	جزئى ٢٠٧ ، ١٨ ٧
particularia	٥	الجزئيات ٣٥٥
individuum	٤	الجزئى المفرد ١٩٦
partitio	١	التجزؤ ١٢٩
	٣	جزاف ٢٨٧ ، ١٨ ١٨٠
fortuitum		
fortuitu	٥	جزافا ١٨٠
promptum	٥	جلزم ١٧٤
aggregatio	٦	الاجتماع ٩٩
consortium	١٠	الإجماع ٤٤١
congregationes	٩	الاجتماعات ٤٤١
conjunctio	١٢	اجتماع ٢٨٠
collectivum	٥	جامع ١٠٩

mobile	متحرك ٦ ٢٣٧	substantiatur	تجوهر ٣ ١٢
moventur	متحرك ٩ ٤	largitas	الجود ٧ ٢٨٤
arithmetica	الحساب (علم) ٨ ١٩	الجود ١١٣٦٧٠١٥ ٢٩٨٠٦ ٢٩٦	
sensibile	محسوس ١١ ٩٤	liberalitas	
superfluum	حشو (من الكلام) ١٤ ٣١	(ح)	
restrictio	حصر ١٨ ٣١٢	ire in peregrinatio	الخرج ١١ ٤٤٤
acquisitum	حاصل ١٦ ٢٩٢	ratio	نجة ٩ ١٤٣٠١٥ ٥٢
acquisitum	متحصل ٨ ٥٧	inceptio	الحدوث ٣ ١٦٣
acquisitum	عصل ٣ ٧١٠١ ٧٠		محدث ٢ ٢٦٧٠١٧ ٢٦٦
	عصل (معنى) ١٣ ٣١	inceptiis	
apprehensa (intentio)		dans inceptio	محدث ١٨ ٣٤٢
advenire	حاصل ١٨ - ١٧ ٣٢	contingens	حادث ١٥ ١٦٦
habeatur ante	حاصل ٢ ٣٣	حد ٣ ٢٤٣٠٦ ٣٥٠١٤ - ١٢	
aliquid	الحاصل ١١ - ١٠ ٣٤	definitio	
habetur	تحصل ١٢ ٣٣	extremitas	حد ٤ ١٢
conservativa	الحفظ ١٦ ٤٢٣	descriptio	حد ١٥ ٢٥
حق ٢٧٨ ٠ ٣ ٤٨ ٠ ١١ ٢٧		محدود ٦ ٢٣٦٠١٣ ٢٥	
veritas	٨ - ٧	definitum	
certitudo	حقيقة ٩ ٤٥٠١٠ ٣١	terminatus	محدود ١٦ ١١
certificatio	التحقيق ٤ ١٦	interminatum	متحدد ٩ ١٦
verificatio	تحقيق ٦ ٦١	in termino	في حد ١٢ - ١١ ٤٠
sapientia	الحكمة ١٠ ٣	aequidistans	مأذ ٩ ١٤٩
judicium	حكم ١٢ ٦٥	aequidistantia	مأذاة ١ ١٥١
judicii de stellis	أحكام النجوم ٥ ٤٣٥	motor	محرك ٨ ٣٩٢
assimilatio	المحاكاة ٩٠٦ ١٥٣	movens	محرك ٨ ٢٥٩
resolutio	التحليل ١٤ ٤٨	motus	حركة ١٣ ٤

(خ)

enuntiari	الخبر ١٢ ٣٠
extrinsecum	خارج ٧ ٦٨ ، ٧ ٤١
in exterioribus	الخارجية (في الأشياء) ٩ ٣٢
proprium	خاص ١٨ ٧
proprietas	خصوص ١٦ ٢٠٣
appropriatio	تخصيص ١١ ٤٣ ، ٤ ١٥
appropriator	مخصص ٦ ٤١١
persuabile sc. rhetoricum	خطابي ١١ ٣١٠
levitas	الخفة ١ ١١٧
raritas	التخاقل ١٧ ٤١٣ ، ١٨ ٢٦٨
dilatatio	التخاقل ١٤ ٧٧
confusio	الخليط ٩ ١٨٣
commixtio	مخالطة ١ ٧
diversitas	الخلاف ٤ ٣٠٣ ، ٨ ٢٧
diversum	المخالف ٩ ٣٠٤
inconveniens	مخالف ١ ١٣
inconveniens	خلف ١١ ٤٦ ، ١ ٤٤ ، ٢ ٣٩
impossibile	خلف ٥ ٤١ ، ٢ ٣٩
contrarium	خلف ٣ ٧٣
successor	الخليفة ١١ ٤٥١

materia subiecta	المحل ١ ٦٠ ، ١٤ ، ١١ ، ١٠ ٥٩
sustinens	الحامل ٦ ٨ ١٨٤ ، ١٦ ١٨٢
praedicatur de	يحمل على ١ ٣٣
praedicatum	المحمول ٨ ٦٢
praedicari	حمل ١٤ ٥٤
aries	الحمل ١٤ ٣٦١
axis	المحور ١٧ ٦١
dispositio	الحال ٤ ٢٤ ، ١ ٤
in praesenti	في الحال ٩ ٣٥
permutatio	استحالة ١٤ ٢٣٨
conversio	استحالة ٤ ٣٣٢ ، ٧ — ٥ ٣٠٨
impossibile	محال ٦ ٣٥
absurdum	محال ٨ ٤٥ ، ١٣ ٣٩
frivolum	محال ٥ ٤٠
inconveniens	محال ٧ ٧٣ ، ٩ ٤٤
locus	حيز ٨ ٧٢
terminus	حيز ١٥ ٧٤
habens locum	متحيز ٢ ٧٣
terminatum	متنازل ١٢ ٧٢
in termino	في حيز ٩ ٣٧
continens	محيط ٩ ٦١

oratio	٣ ٤٤١	الدعوة
	١٣ ٤٣٨، ٤ ٤٣٥	الدعوات
orationes		
signum	١٣ ١٧٠، ١٢ ٦	دليل
significativum	٦ ٥٢	دليل
assignatio	٣ ٢٩	دلالة
significatio	١٢ ٢٣٧	دلالة
		انظر: تضمن، الترام
sensus	١٤، ١٣ ٣٠، ٦	دلالة
significare	١٠ ٢٩	يدل
significatum	١ ٥٣	مدلول
	٣ ٢١	استدلال من الأمور المحسوسة
testificatio sensibilium		
procedere circulariter	٢ ٣٠	دائر
	٥ ٣٠	دور (بيان فيه)
circularis (probatio)		
	١٢ ١٩	دوري (بيان)
circularis (argumentatio)		
rotunditas	١٤ ٢٨٢	تدوير
revolutio	٨ ١٣١	دورة
cursus caeli	١٦ ٣٨٩	مدار الفلك
aeternum	٤ ٤٨	دائم
castus	٩ ٢٤٦	دين
		(ذ)
	٤ ٤٣، ٥ ٢٤، ٥ ٥	ذات
essentia		
per essentiam	٦ ٢٥	بالذات

vicarius Dei	١٦ ٤٥٥	خليفة الله
creatura	١٥، ١٠ ٣٧٩	الخلق
creatura	١٥ ٣٧٩	الخلق
creator	٥ ٣٨٠	الخالق
	١٧ ٤٢٩، ٥، ٢ ٢٨٧	خلق
mores		
more:	٥ ٤١٩	أخلاق
inanitas	٧ ١٣٨	الخلاء
intentio	٤ ١٨٨	تعمين
	١٧٩، ١٧ ١٧٤، ١١ ٨	اختيار
electio	١٠ ٣٨٢، ٥	
eligens	٨ ٤٠١	مختار
bonum	٥ ١٧	الخير
	٢٨٥، ١٤ ١٧٣، ٢ ١٠، ٥	تحويل
imaginatio	١٧	
		(د)
gubernatio	٣ ٤١٥	تدبير
gubernator	١٤ ٤١٢، ٥ ١٩	مدبر
dispositio	٨ ٣٦٤	تدبير
contineri	٤ ٣١٥	المداخلة
	٥ ٣٣٧، ١٠ ١٥٦	إدراك
apprehensio		
apprehendens	٧ ٢٣٦	دراك
adducens	١٧ ٢٩٧	داع
inductor	١٤ ٣٧٧	داع
oratio	١٠ ٤٣٩	الدعاء

electio	١٤ ٣٧٧	الترجيح	per se	٦ ٣٨	بذاته
eligere	٤ ٣٧٧	ترجيح	in se	١٠ ٣٨	في ذاته
spes	٦ ٣٧٠	الرجاء	in esse	٢ ١٢	بالذات
fiducia	١٦ ٤٢٣	الرجاء	proprio	١٠ ٤	بالذات
misericordia	١٣ ٢٩٨	الرحمة	secundum se	١٠ ١٢	من جهة ذاته
voluntarium	١٢ ٣٨٤	إرادى	subjetio	٦ ٢ ٤٣٠	إذعان
volitum	١١ ٣٦٦	مراد	memoria	١٤ ١٢٨	الذكر
multivoca	١٥ ٣٠	مرادفات	recordatio	١٦ ٤٢٣	التذكر
stoliditas	١٣ ٣٠٧	رذيلة	intentio	١٦ ٣٦	مذهب
الرسم	٢ ٢٤٧، ١١ ١١٥، ٤ ٦٣		مذهب	١٤ ١٤٨، ٨ ٦٥	
descriptio			sententia		
describitur	٩ ٥	رسم	intellectus	١١ - ١٠ ١٠	الذهن
descriptum	٨ ٣٦٠	مرسوم			
imprimuntur	٥ ٢٩	ترسيم	(ر)		
impressio	٦ ٢٩	ارتسام	sententia	٩ ٥٠، ١٦ ٣٣	رأى
consideratio	٦ ٣٦٣	الرصد	scientia	١٦ ٢٦	رأى
compositio	١٢ ٢٨٠	تركيب	opinio	٢ ٤	رأى
compositum	٧ ٦٠	مركب	dominatio	٧ ١٨	الرياسة
الروح المقدس	٩ ٤٤٢		gubernator	١١ ١٦٤	رئيس
sanctus spiritus			gubernatum	١١ ١٦٤	مرؤوس
meditatio	٢ ٢٨٧	روية	deitas	١ ٣٦٥	الربوبية
praemeditatio	١٨ ٤٢٩	روية	quadratura	١٤ ٢٨٢	تربيع
cogitatio	٦ ٢٨٣	روية	ordinatio in comparatione	٦ ١٩	ترتيب
الرياضى (العلم)	١٠ ١٠، ٦ ٦		ordinatio	٣ ٤٠٣	ترتيب
doctrinalis (scientia)			مرتبة	٦ ٣٢٧، ١ ١٩، ٣ ١٧	
disciplinabilis	١٥ ١٠	الرياضيات	ordo		

السلوك (في طريق) ١٨٣٣٦٤٤٣٣٤
secundum viam procedendi

مسلم ١١٦٨٠١٦٤٩٠٣٦
concessum

مسألة (مبادئ) ٤٥
conceduntur (principia)

مسلم الوجود ١٨٥
conceditur esse

سنة ١٣٤٤١
constitutio

سان ١٤٤٤١
constitutor

مساوق ١٧٢٦
parificatur

مساواة ١٤٣٠٣٠١١٢٣٩
aequalitas

المساوي ٥٢٧
aequale

المساوي ١٤٣٧
coaequale

بالتساوي ١٦٣٤
aequaliter

(ش)

شبهة ٣١٥
verisimile

الشبه ١٤٤٣
verisimilitudo

الشبه ٥٢٧
simile

شبهة ٨٥٠٠٢٤٩
simulatio

شبهة ٤١٤٠٠١٢٣
quaestio

مشابهة ١١٥٣
assimilatio

التشبه ٩٢٨٣
assimilatio

مشابهة ١٤٣٠٣
similitudo

الشجاعة ١١٣٠٧
audacia

شخص ٥٢٩٠٠٢٢٠٥
individuum

شخصي ١٢١٠
individuum

(ز)

Saturnus زحل ١٣٤٠١

tempus الزمان ٧١١٧٠٣١٩

par الزوج ١١٢٣٠١٤١٢٢

(س)

causa سبب ١٥٤

occasio سبب ٢٥٩٠١٢٨

occasio conjuncta سبب ٦١٧

ultima causa أسباب قصوى ٨٧

causae absolute أسباب مطلقة ١١٧

مسبب الأسباب ١٦٤

causa causarum

causatum سبب ٦٨

التسخير (على سبيل) ١١٠٣٨٢

ad modum servientis

velocitas المرعة ٥٥٨

semper سرمدي ٥٣٨٨

incessanter سرمداً ١٨٢٦٣

infusio مريان ٤١٣٥

felicitas السعادة ٧٤٢٣٠٩١٧

quietum سكون ٨١٠

negatio السلب ١٦٥٢

negativa سالبة ٩١٢٩

negativum سلبي ١٤٣٤٨

negative بالسلب ١٣٣٢

ambiguitas	الشك ٢٥١	individua	أشخاص ٧٤٧
ambiguitas	التشكيك ٨١٦٣	singularia	أشخاص ٢٤٦
ambiguum	مشكك ١٦١٥٥	singulariter	بالشخص ٣٦٤
ambigue	بالتشكيك ٤٩٧	vehementia	الشدة ٧١٧٠
figuratio	تشكيل ١٧٧٨		بالأشد والأضعف ١١٧٨
dubitatio	إشكال ٦١٥٥	secundum fortius et debilius	
figura	الشكل ٣١٢	conditio	شرط ١٤٤٠
figuratio	تشكل ١٨١٧١	conditio	شريطة ٥٢٥
configuratio	مشاكل ٥٢٧	fides	الشرع ٤٤٢٣
visio	مشاهدة ٩٢٤٧	communicans	شريك ٦٣٧٣
	المشاهدة بالحواس ١٠٤٣٧	compar	شريك ٥٣٢٧
praesens sensibus		communio	شركة ١٤٢٠٩
probabile	مشهور ١٣٨	comunitas	اشترك ٤٢١٠
famosum (ms. Bibl. Vat Urb. Lat. 187 fol. 3r infra)		consortium	مشاركة ١٢٢٨٠
probabilis	مشهور ١٦٢٦		مشترك (اسم) ٤٥٢، ١٤١١
	شهوة ١٧٣٨٧، ١٤١٦٦	commune (nomen)	
voluptas		communiter	بالشركة ٣١٦
concupiscibile	شهواني ٣١٧٤		بالاشترك ١٤٠١، ١٤٢٢
	القوة الشهوانية ١٦٣٩٨	communiter	باشترك الاسم ١٠١٠٨، ١٦٥٩
virtus appetiva			١٤٤٠٤،
	إشارة ٩٢٤٧، ١٤٣٢	communione nominis	
designatio		perceptio	الاستشعار ١٤٢٥
	مشار إليه ٦٨١٣٨، ١١١٣٤	derivatum	مشتق ٢١١٠
designatum	٨٣٤٦		بالاشتقاق ٨٠٧٢٣٥
	شوق ١٥٣٨٧، ١٦٠١٣٢٨٥	denominative	
desiderium		miseria	الشقاوة ٥٤٢٣
	القوة الشوقية ١٣٠١١٢٨٤	questio	الشك ٥٢٠
virtus desiderativa			

artificiatum	مصنوع ١٦ ٢٨٢
cognitio	إصابة ٥ ٥١
forma	صورة ٧ ٢٥٧ ٠ ٨ ١٠
formatio	تصوير ١٣ ٢٦٤
	تصوّر ١٢ ٣٨٤ ٠ ١ ٣٠
imaginatio	
imaginationes	التصورات ١٣ ٢٩
	تصوّري (علم) ٥ ٤ ٠ ١ ٤
imaginativa (scientia)	

(ض)

contrarium	الضد ٣ ٣٠ ٨ ٠ ١٠ ٢٦ ٠ ١ ١٣
contradictio	المضادة ١٢ ١٢٨
nocivum	الضار ٥ ١٧
necessarium	الضروري ٦ ٣٥ ٠ ٥ ٢٥
necesse	الضروري ٥ ٢٩
propositum	إضمار ٢ ٣٢
intentio	ضمير ١٢ ٣٧٧
	تضمن (دلالة) ١٢ ٢٣٧
continentia	
	الإضافة ١٥ ٢٠ ٩ ٠ ٥ ١٥٢
relatio	
relatum	المضاف ٤ ١٥٢
	المضاف ١٢ ١٠ ٣ ٠ ١٧ ٣٧
relativum	
ad aliquid	المضاف ٣ ١٥٢

desideratum	متشوّق ١٨ ٢٨٤
	التشويق (على سبيل) ٨ ٤٠ ٤
secundum viam desiderii	
res	الشيء ٣ ٢٩
	الشيئية ١٧ ٣٣
similitudo	وهي نفس اللفظة التي
	استعملها في ترجمة "المشابهة".
	(ص)

verificatio	تصحيح ٨ ٥
adventus	صدور ٧ ٠ ٦ ٢٦٧
certitudo	الصدق ٣ ٤٨
certum	صادق ١٠ ٤٨
credulitas	التصديق ٤ ٥٤ ٠ ٧ ٢٩
	تصديقي (علم) ٥ ٠ ١ ٤
creditiva (scientia)	
	مصادمات ٣ ٤ ١٨ ٠ ١١ ٢٢٤
conflicti	
concursum	مصادمات ١٦ ٤٣٩
concurrentia	مصادمات ٣ ٤ ١٨
commoditas	مصلحة ٦ ٢٩٨
utilitas	مصلحة ١٤ ٣٧٧
oratio	الصلاة ٣ ٤٤٥
magisterium	الصناعة ١٢ ٥
	صناعة ١٦ ٢٨٢ ٠ ٥ ٠ ٤ ١٧٦
artificium	
per artificio	بالصناعة ١٦ ١٠ ١
artificiale	صناعي ٥ ٢٨٢

(ع)	
Incuria	٨ ٢٨٤، ١٦ ٢٨٣ عبث
Cultus	١٥ ٤٤٣ عبادة
Servitium	١٢ ٣٩١ عبادة
Respectus	١٨ ٢٤١ اعتبار
Respectu	١١ ٤٨ باعتبار
Interpretatio	١٢ ٢٩ عبارة
Miracula	٨ ٤٤٢ معجزات
Numerus	٣ ١١٩ العدد
Numeratum	٨ ١١٩ معدود
Aptum	٩ ٦٧ مستعد
Adaptatum	١٧، ١٥ ٦٧ مستعد
Adaptabile	١٦ ٢٢ مستعد
Aptitudo	٦ ٢٧٣ استعداد
Praeparatio	٦ ٧٢ استعداد
Praeparator	٧ ٤١١ معد
Praeparatrix (Causa)	٧ ٢٦٥ معدة (علة)
Aequalitas	١ ٢٥١ اعتدال
Aequalitas	٥ ١٥٣ المعادلة
Remotio	٤ ٢٠٣ العدول
Justicia executor	١٤ ٤٤١ معدل
Privatio	٨ ١٢٨، ١٠ ٣٦، ٥ ٢٥ عدم
Non esse	١٠ ٣٩ عدم
Non esse	٨-٧ ٣٢ معلوم

(ط)	
Natura	١٤ ٣٣ طباع
Impressum	٤ ١٤٣ منطبع
Naturalis (-cientia)	٩ ٢٠، ٧ ٥ طبيعي (علم)
Ordo	٧ ٣٤٠، ٦ ١٩ طبقة
Aequalis	٧ ٤٨ مطابق
Adaequatur	١٠ ٤٨ المطابقة
Adaequare	١١ ١٤٧ تطبيق
Parificatur	٧ ١٠٣ يطابق
Parificatio	١٧ ١٤٦ مطابقة
Compar	١٠ ١٥٢ مطابق
Conformitas	٩ ٢١٠ مطابقة
Noviter adveniens	١٦ ٤١ طارئ
Inquisitio	٦ ٢٢٠ مطلب
Inquisitio	٢ ٣٨٨ طلب
Quaesitum	١٦ ٣٨٧، ٢ ٦ مغلوب
Inquiruntur	٤ ٥ مطلوبة (أشياء)

(ظ)	
Consecutio	٦ ٣٧٠ الظفر
Opinio	١٦ ١٢٨، ١٨ ١٦ الظن
Opinabile	١٧ ٣٨٧ ظني
Putativum	٢ ٣٦٩ ظني
Putativum	١٤ ٣٨٨، ١٧ ٣٨٧ مظنون

Cessatio	٥ ٣٧٧	التعطل	Accidere	١٠ ٤	يعرض
Successio	١٧ ٣٩٠	التعاقب	Accidens	١٥ ٤٣	العرض
Ligatio	٣ ٤٤٧	عقد		٥ ٥٧، ٧ ٢٥	بالعرض
Sententia	١٥ ٣٦١	عقد	Per Accidens		
Sententia	٣ ١٧٤، ٧ ٤٨	اعتقاد	Secundum Accidens	٩ ٣٤	بالعرض
Certitudo & Scientia	٢ ٤	اعتقاد	Accidentalitas	٤ ٩٣	عرضية
Intellectus	١٨ ٣٦	عقل	Accidentia	١٠ ٥٤	عوارض
Intelligentia	١٤ ٦٠	عقل	Consequentia	٤ ١٤	عوارض
Sensus	١٢ ٥٠	عقل	Accidentale	٣ ١٢	عارض
	٤ ٣٢	العقل (وجود في)		٣ ١٣٢، ١٠ ٤	عوارض
Intellectu (esse in)			Accidentalia		
	١ ١٨٩	عقل مفارق	Cognitio	١٢ ١٥	معرفة
Intelligentia separata				٦ ٦١، ٣ ٣٥، ٩ ٣	تعريف
	١٧ ٣٨٨، ٨ ١٤٢	العقل الفعال	Cognitio		
Intelligentia agens			Ostensio	٤ ٣٥	تعريف
	٨ ٣٧٧	العقل الصريح	Declaratio	١٣ ٣٠	تعريف
Intellectus Purus			Notificatio	٣ ٥٧	تعريف
	٧ ٤٠	العقل المحض		٧، ٥ ٣٠، ٦ ٢٩	أعرف
Intelligentia Pura			Notius		
	٧ ٣٨٧	العقل العملي		٤ ٧٢	متعر (تعري المادة عن الصورة)
Intellectus Activus			Spoliatum		
	١ ١١	عقلي (وجود)	Diligendum	١٢ ٢٧	معشوق
Intelligibile (e se)				٦ ٣٦٩، ١ ١٥٤	معشوق
	٦ ٣٨٠	عقلي (عالم)	Amatum		
Intelligibile saeculum				٦ ٣٦٩، ١ ١٥٤، ١٦ ١٥٣	ناشئ
	١١ ٣٥٧، ٥ ٣٤، ١ ١١	معقول	Amator		
Intellectum			Abstulere	١١ ٣٨٠	يمطّل
Appraehensum	١١ ٣٥٧	معقول	Haeretici	١١ ٣٨٠	مُعطلة

التعليم الأول ٤ ٣٣٢	المعاني المعقولة الأولى ١٨ ١٠
Doctrina Prima	Intentiones primo intellectae
المعلم الأول ٩ ٣٩٢ ، ٧ ٣٣٣	المعاني المعقولة الثانية ١٧ ١٠
Magister Primus	Intentiones intellectae secundae
تعليميات ١٤ ١٤٣	ناقل ٧ ٦ ٣٥٧
Disciplinales	Intelligens
تعليمية (علوم) ٧ ٤	ناقل ١٣ ١٠ ٣٥٧
Doctrinales (Scientiae)	Intellector
يَعْلَمُ ١٨ ٢٩	Convertitur ٣ ٦٠
Facere Percipere	Reversio ٧ ٨٦
استعلائية (ملكة) ٥ ٤٣٠	E converso ٣ ٢٤٠
Dominandi (habitus)	بالعكس ٣ ٢٤٠
Opus ١ ٤	علاقة ٦ ٨٠ ، ٥ ، ٢ ٤٢
عمل ١ ٤	Habitudo
تعملي (علم) ٣ ٨ ، ٤ ٤	Causa ١٢ ٨
Practica (scientia)	علة الأولى ٥ ٥
عملية (علم) ١٢ ٣	Primum Principium
Activa (scientia)	Causa finalis ١١ ٢٠
عمودي ٩ ٦٣	علة غائية ١١ ٢٠
Perpendicularis	انظر أيضا : مادة ، عنصر ، فاعل ،
Communitas ١٦ ٢٠٣	تسام ، مُعد ، معين ، قريب ، بعيد .
عموم ١٦ ٢٠٣	علة ما ١٢ ٢٩
Communior ٥ ١٠٩	علية ٣ ١٦
أعم ٥ ١٠٩	Causalitas
مُعاند ١ ٤٩	Causatum ١٦ ، ١٥ ١٤
مُعاند ١ ٤٩	Causa recipiente ١ ٨٥
عنصر ١٢ ، ١٠ ٢٥٨ ، ١٧ ٢٧	علة الترابية ٣ ٨٤ ، ١٣ ٨٢
Elementum	Causa propinqua
عنصر ٥ ٢٨١ ، ٧ ٢٥٧	Signum ١٨ ، ١٧ ٢٩
Materia ٥ ٢٨١ ، ٧ ٢٥٧	علامة ١٨ ، ١٧ ٢٩
عنصر ١٣ ٢٧٨	Signa ٤ ٣٥
Principium materiale	معلوم ١٨ ١٠
Origo ١٦ ٢٨١	Cognitum ١٨ ١٠
عنصر ١٦ ٢٨١	Scitum ١٢ ، ١١ ١٥
العناية ١٦ ٤١٤ ، ١٢ - ٩ ٣٩٨	Doctrina ١٩ ٣٦
Cura	تعليم ١٩ ٣٦
Procuratio ٧ ١٨	
العناية ٧ ١٨	
Intentio ٩ - ٨ ٣	
معنى ٩ - ٨ ٣	
Intellectus ٨ ٤٣	
معنى ٨ ٤٣	

(غ)

Natura hominis	١١ ٢٩	الغريزة
Ira	٥ ٣٧٠ ٠٨ ١٧٦	الغضب
Irascibile	٤ ١٧٤	غضبي
Deceptorium	١٧ ١٦٧	مغلط
Absentia	١٢ ٠٧ ٣٦٢	الغيب
Absens	١٧ ٤٤٠	المغيب
Absentia	١٣ ٤٤٠	المغيبات
Aliud	٧ ٠٦ ٣٠ ٤	الغير
Alietas	٨ ٢٧	الغير
Per aliud	٧ ٣٨	بغيره
Alietas	٤ ٣٠ ٣ ٠٦ ٢٤٠	ضريبة
Alietas	٢ ٢٢٩	مغايرة
Alteratio	٢ ٣٣٤ ٠١٣ ٢٨٠	تغير
Variatio	٥ ١٧١	تغير
Mutabile	١٧ ٣٧	متغير
Alteritas	٣ ١٩	التغير
Permutatio	١٥ ٢٧٨	التغير
	٠ ١٥ ١٨٦ ٠ ١٥ ١٧	الغاية
Finis	٧ ٢٥٧	

خاتمة : انظر : علة خاتمة .

(ف)

Profectus	١٢ ٠٧ ١٨	إفادة
Utilitas	٩ ١٨	إفادة

Aliquid	١٦ ٠١٠ ٤٤	معنى
	١٧ ١١	بالمعنى
Secundum acceptionem		
Consuetudo	٣ ١٧٦	عادة
Recursus	٨ ١٣١	العود
Reductio	١٧ ٣٦	العود
Reductio	١٤ ٣٦	إعادة
Reductum	١٤ - ١٣ ٣٦	معاد
Promissio	٤ ٠٢ ٤٢٣	المعاد
Retributio	١٧ ٢٩٨	عوض
Impediens	١٩ ٢٧١	معاوق
Adjutrix	٧ ٠٢ ٢٦٥	مُعِينَة (علة)
Identitas	١٣ ٠١٢ ١٣٧	العين
	١٧ ٦١ ٠٩ ٣٩	يتعين
Assignatur		
	٥ ٢٩٠ ٠٣ ٦٨	معين
Designatum		
Appropriatum	٧ ١٣٧	المتعين
Singularia	٣ ٣٤	الأعيان
	٠ ٣ ١٤٢ ٠ ١٢ ٣١	في الأعيان
In singularibus	١٢ ١٥٩	
	١٦ ٢١١ ٠٩ ١٤٠	في الأعيان
In signatis		
	٤ ٢٦	في الأعيان الجزئية
In particularibus et singularibus		
	٥ ٢٦	مفارق للأعيان
Separatum a singularibus		

Activum	٨٤٧ ٢٥٩	فاعل
	١ ٢٨ ٠ ١٠ ٢٦	الفاعل (المبدأ)
Principium agens		فعال : أنظر عقل
	٥ ١٥٣ ٠ ١٠ ٢٦	الانفعال
Passio		
Patitur	١٢ ١٧٠	أن ينفعل
Pati	١٤ ٩٣	الانفعال (مقولة)
Patiens	١٨ ٢٥٩	مفعول
Caelum	٥ ٦٤	فلك
Circulum	٦ ١٩	فلك
Cognitatio	٤ ١٧٤	فكرة
Intellectus	٢ ٢٧١	الفكر
Cogitatio	١٢ ٢٨٤	التفكير
	١٣ ٣١	مفهوم (معنى)
Intellecta (Intentio)		
Intelligitur	١٠ ٣٤	المفهوم
Inaequalitas	٥ ٣ ١١٨	المفاوتة
Fluere	٤ ٨٧ ٠ ١٦ ١٤	يفيض
Effluxio	٦ ١٨	الإفاضة
	٩ ١٢٢	الفيلسوف المقدم
Egregius Philosophus		وانظر : أرسطو

(ق)

Receptivum	١٣ ٧٤	قابل
	١ ٢٤ ٠ ٠٨ ١١٢ ٠ ١٦ ٢٣	قابل
Receptibile		

Acquisitum	٧ ٤٤	مستفاد
Impar	١٥ ١٢٢	مرد
Solitarium	٦ ٤٤	منفرد
Expositione	١٥ ١١٨	فرضي
Positum	١٤ ٣٩	فرض
Minimia solutio	٤ ٤٣٠	الإفراط
	٤ ٤٣٠	التفريط
Minimia continentia		
Separatio	١٥ ١٣٤	المفارقة
Separatum	١٢ ٧٤ ٠ ١٤ ٤	مفارق
	١١ ١٨٩ ٠ ٣ ١٩	الفساد
Corruptio		
Diffusum	١٥ ٤١٢	فاش
Differentia	١٦ ١٠٩ ٠ ٢ ٤٥	فصل
Discontinuitas	٧ ٦٧	انفصال
Discretum	٧ ٩٤	منفصل
Disjunctio	١٢ ٣٦٠	انفصال
Strenuitas	١٣ ٠ ١٢ ٣٠ ٧	فضيلة
	٥ ١٥٣ ٠ ١٠ ٢٦ ٠ ٦ ٥	فعل
Actio		
Actus	١٨ ٧	الفعل
Effectus	١٧ ١٣	الفعل
	٨ ٠ ٦ ٤٥ ٠ ١٣ ٣	بالفعل
In effectu		
ad effectum	٦ ١٢	إلى الفعل
Agere	١٣ ٩٣	الفعل (مقولة)
Agens	٧ ٢٥٧	فاعل

Stabile	١١٠٩ ١١٧	قاز	Recipiens	١٠ ٢٥٨	قابل
Permanens	٩ ٣٨٠	قار	Receptibilitas	٢ ٨٥	القبول
Conjunctio	٢ ٣٢	الاقتران	Receptio	١٨ ٢٣٩	القبول
Conjunctio	١ ٤٧	مقارنة	Patiens	١٢ ٧	قابل
Violentia	٣ ١٥١٠١٦ ٧٣	القسر		٤ ٣٠٣٠١٩ ٢٦	التقابل
Divisio	١ ١٢٩	الانقسام	Oppositio		
	١٠ ٣٧٧٠٣ ٢٩٨	القصد	Oppositio	٤ ١٢٦	مقابلة
Intentio			Oppositum	١٤ ٢٥	مقابل
	١٦ ١٢٦	بالقصد الأول	Prioritas	١ ٢٦٧	قبلية
Principaliter				٥ ٣٦٧٠٣ ١٧٠	القدرة
	١٨ ٤٣٩٠١٦ ٤١٤	القضاء	Potentia		
Judicium				١١ ٣٧٧٠٤٤١ ٣٦٧	القدرة
Secans	٧ ٦٣	مقاطع	Posse		
Intersecans	١٠ ٦١	متقاطعة		١٨ ٤٣٩٠٢ ٤٢١	القدر
Cignus	٢ ١٥٥	قنفس	Providentia		
	١٣٠١٢٠٦ ١٣٧	انقلاب	Mensura	١٤ ١١	المقدار
Conversio			Mensuratio	١ ٤٤٠	التقدير
Persuatio	٩ ٨	الإقناع	Mensuratum	٢ ٦٤	مقدر
Rhetoricum	٤ ١٨٠	إقناعي	Prioritas	٧ ١٦٣٠٩ ٨٢	التقدم
Regula	١٧ ٢٢٠	قانون	Praecedens	١٧ ٤١٠١ ١٦	متقدم
Habitus	١٦٠١٥ ٣٠٤	القنية	Prius	١٣ ٢٦	التقدم
Oratio	١٥ ٢٤٤	قول	Prius	١٢ ٨٢	متقدم
Sententia	٧ ٣٦	قول		٢ ٢٦	التقدم والتأخر (بحسب)
Praedicatum	١٥ ٣٤	مقول	Secundum prius et posterius		
Praedicamenta	١٣ ١٢	مقولات	Prioritas	٣ ٨٠	تقديم
Praedicamenti	٣ ٩٣	مقولات	Propositio	١ ٢٠	مقدمة
Constituit	١٥ ١١	يقوم		١٤ ٣٥٩٠٨ ٥١	القرينة
			Ingenium		

Eclipsis	١١ ٣٦٠ كسوف	Constitutio	٢-١ ١٢ القوام
Incredulitas	٦ ٤٢٢ كفر		المقوم ٣ ٥٨٠٢-١ ١٦
Coaequale	١٣٤٥ ٣٧ كافيء	Constituens	
Coaequalia	١ ٤٠ متكافئان	Constitutivum	١٦ ١٠٩ المقوم
Compar	١٧ ٣٩ كافيء	Constitutum	١٨ ٣٣٥ مقوم
Concomitans	٧ ٤٢ تكافؤ	القوام	٢٠ ٤٠٩٠١١ ١٣٥٠٨ ٥٧
Comitantia	١ ٤٢ متكافئان	Existentia	
Totus	٤ ٢٠٧٠٣ ٢٦ الكل	Existens	١ ٤١٢٠٩ ٥٨ قائم
الكلي	٤ ٢٠٧٠٥ ١٩٥٠١٨ ٧	Constitutio	٦ ١٨٣ تقويم
Universale		Essentia	٧ ٢١٢ قوام
Universalitas	٤ ٢٠٩ الكلية	Secundum existentiam	١٤ ٤ بالقوام
Universalia	٥ ٣٥٥ الكليات	In existentia	١٠ ٢٢ في القوام
Perfectio	١ ١٤١٠٩ ١٧ كمال	Virtus	١٣ ٣ قوة
كامل	١٢٨ (مبدأ)	Fortitudo	٣ ١٧٠ قوة
Perficiens (Principium)		Potentia	١٧ ١٣٠١٨ ٧ القوة
Perfici	١٣ ٣ استكمال	Consideratio	٧ ٣٤ القياس
Perfectio	٥ ٤ استكمال	Syllogismus	١٦ ٢٧٩ القياس
Perficitur	٤ ١٢ استكمال	Resurrectio	٤-٣ ٣٤ القيامة
Perficiens	١٤ ٣٣٥ مكمل		
Quantitas	٤ ٩٤٠١١ ٤ الكم	(ك)	
Quantitativus	١٧ ١٤ متكمم	الكثرة	٦ ١٠٤٠٢ ٤٥٠٧ ٢٧
Oculantur	١٦ ١٣٤ يكمن	Multitudo	
Sententia de occulto	١١ ٩٤ الكون	Multiplex	١٧ ٣٧ متكثر
الكون	١٥ ٢٨٠٠١١١٨٩٠٣ ١٩	Canstrictio	١٤ ٧٧ تكاتف
Generatio		Sphaera	١٦ ٦١ كرة
Generatura	١٥ ٢٦٧ التكوين	Acquisitio	٥ ٧٤ اكتساب
Generatum	٣ ١٧٠ متكوّن	oybuisitum	٤ ١٤٠ مكتسب

Inspiratio إلهام ٤ ٤٣٥
 Convenientia ملاءمة ١٦ ٣٦٨
 Conveniens ملائم ٧ ٣٦٩
 Non esse ليس ١٦٤١٥٣ ٢٦٦

(م)

Quid ما ١٤ ٣٠
 Quid est ماهية ١٢٤٩ ١٣
 ماهية ٤ ٦١٠١٧ ٣٤٠١٠ ٣١
 Quidditas
 Ex hoc quod est بما هو ١٢ ٤
 In quantum بما هي ١١٤١٠ ٧
 Quando متى (مقولة) ١٣ ٩٣
 Ideae المثل ٣ ٣١٠
 Exemplare مثالي ٢ ٣١١
 المماثل ٥ ٢٧

Talitas (Ms. Bibl. Vat. Urb. lat. 187
 fol. 7 v.)

المجسطى (صناعة) ٦ ٣٩٣

Almagesti (doctrina)

مزاج ١ ٢٨٧٠١٢ ٨٩

Complexio
 Commixtio امتزاج ٣ ١٧٩
 Permixtio امتزاج ١٤ ٢٣٨
 Materia مادة ٣ ٤
 Distensio امتداد ٩ ١١٥
 Mensuratio مسح ١٣ ١١١
 المساحي = (علم المساحة) ١ ١٥
 Mensuratio

Generata مكونات ١٨ ٢٧
 Qualitas الكيف ٤ ٩٤٠١٤ ١٣
 كيفية ١٢ ٣٦٣٠٦٥٠٨٦
 Qualiter

(ل)

Consequens لاحق ٩ ٧١
 Sequens لاحق ١٠ ٣٤٦
 لواحق ٧ ٧١٠١٥ ٤٣٠٢ ١٤
 Consequentia
 Consecutio لحوق ٦ ١٤
 Cohaerentia التحام ٢ ٩٩
 Delectans لاذ ٨٠٦ ٣٦٩
 Delectatum ملذ ٨٠٦ ٣٦٩
 Delectatio اللذة ٦ ٣٦٩
 Delectatio التذاذ ٣ ٣٦٩
 Suavitas لذيد ٦ ٣٤٨٠١٣ ٢٧
 Suavitas اللذة ١٧٠١٦ ٣٨٧
 Sequitur يلزم ١٤ ١٤٠٧٨
 Inseparabile لازم ٦ ٤٢
 لازم ١٦ ٢٣٧٠٣ ١٢

Concomitans
 Concomitantia لزوم ٣ ٣٢
 Comintans لزوم ١ ٤٠
 Comitatum ملزوم ٥ ٢٣٣
 Comitantia التزام (دلالة) ١٢ ٢٣٧
 Quare اللم ٦ ٣٤٨٠٨ ٢٩٨
 Quare est لمية ٦ ٣٤٨٠١٦ ٢٠

وانظر: برهان لم واللم

Revelatio	٩ ٤٤٢	إنزال	١ ٢٧٥، ١١ ١٥٢، ٦ ١١٥	مماس
Liberatio	٨ ٤٣٠	التزيه	Tangens	
Singularitas	١٩ ٤٤٢	التزيه	Tactus	٧ ١١٥
Proportio	١٥ ٢٣	نسبة	Contactus	١٣ ١٥٥
Comparatio	١١ ٤٨	نسبة	Peripatetici	١٠ ٣٩٢
Proposito	١٧، ١١ ٢٢	نسبة	Jupiter	٩ ٣٦٠
Perpetuum	٥ ٢٩٠	منتشر	Esse cum illo	٤ ٣١٥
	١٦ ٣٨٤، ٩ ٣٦٠	منتشر	المعية = المع	١٠، ٧، ٦ ١٥٨
Dilatatum			Cum	
Rationalitas	١٣ ١٧٣	النطق	Locus	١ ١١٨، ٣ ١٩
Speculatio	١٣ ٢٧، ١١ ٦	النظر	Possibile	٧، ٦، ٣ ٣٥
	١٢ ٣	نظري (علم)	Possibile esse	٣ ٣٧
Speculativa (Scientia)			Possibilitas	٥ ٢٥، ١٩ ٧
Ordo	١٤، ١٢ ٣٦٣	نظام		٢ ٢٨٧، ٨ ١٢٨
Utile	٥ ١٧	نافع	Habitus	
Utilitas	١١ ١٨٦	منفعة	Aptitudo	٦ ١٧٦
	١٨٣٦٢، ١٦٢٨٥	النفس (كتاب)	Impossibile	٣ ٣٥
Liber de Anima			Discretum	١ ١١٠، ٣ ٥٣
In se	١ ٨	في نفسه	Discretum	١ ٢٦٧
Derstructio	٩ ١٤٣	تمض	Inclinatio	١ ١٥١
Vindicta	٦ ٣٧٠	انتقام		(ن)
	١٦ ٣١١، ٤ ٦٢، ٤—٣ ١٢	متناه	Innuitio	١٦ ٣٠
Finitum			Conclusio	١٥ ٢٧٩، ٩ ٤٩
	١١ ٣٩	النهاية (إلى غير)	Concludens	١٠ ٤٩
In infinitum			Modus essendi	٨ ١٢
	٢ ٣٠	النهاية (يذهب الأمر إلى غير)	'Simile	٥ ٣٢٧
Procedere in infinitum			Consimile (Ms. Vat. Urb. lat)	

Necessitas	الوجوب ٥ ٢٥	النهاية (يلعب إلى غير) ٢٨ ٢١٠
Necesse	الوجوب ١٩ ٧	Ire in infinitum
Affirmativa	الموجبة ٩ ١٢٩	Species نوع ١٣ ٤
Affirmatio	الموجبة ١٦ ٥٢	Specialitas نوصبة ٢ ٥٩، ٢ ٤٦
Affirmative	بالإيجاب ١٣٣٢	(أ)
Esse	وجود ١٥٤	Peregrinatio المهاجرة ١ ٤٤٥
Ens	الموجود ٣ ٢٩، ٨ ٩	مهمل ٣ ٢٠٠، ١٥ ١٩٩
Esse affirmativum	الوجود الإثباتي ٨ ٣١	Indefinitum
Esse proprium	الوجود الخاص ٩-٧ ٣١	Geometria الهندسة ٨ ١٩
Modum (secundum hunc)	الجهة (من هذه) ١٠ ٤	Id. quod ens الهوية ٧ ٤٧
Unum	الواحد ٥ ٢٧	Essentia الهوية ١٥ ١٢١
Unitio	توحيد ٩ ٢٤٠	Identitas الهوهو ٦ ٢٧
Unitas	توحيد ٩ ٣٤٩	Idem الهوهو ٦ ١ ٣٠٤
Prophetia	الوحي ٥ ٤٤٠	Identitas الهوية ٣ ٣٠٣
Inspiratio	الوحي ٩ ٤٤٢	Temeritas التهؤر ٢١ ٣٠٧
Equidistans	الموازي ١٠ ١٥٢	هيئة ٨ ٢٠٩، ١٢، ١١، ٩ ١٣٨
Equidistantia	الموازاة ١٧ ١٤٦	Dispositio
Medium	واسطة ٣٥١	Astrologia الهيئة (علم) ٧ ١٩
Medium	المتوسط ٨ ٣٠٩	Aptitudo بئر ٨ ٢٦٩
Mediatio	توسط ٥ ٧٨	Praeparatum مهياً ٥ ٢٠٨
Mediante	بواسطة ١٢ ٨٢	Hyle الهيولى ٨ ١٠
Mediante	بتوسط ١١ ٢٦٧	Materia هيولى ١٧ ٢٣
Mediocritas	التوسط ٨ ٤٣٠	(و)
Proprietas	صفة ١٠ ٣٤٩، ٦ ٤٦، ٦ ٥ ٣٧٣	Necessa esse واجب الوجود ٤ ٢١
		Necessarium الواجب ٣ ٣٥
		وجوب الوجود ١٢، ١١ ٤٠
		Necessitas essendi

موافق ١٣ ٢٧٠١ ٦١٠٥ ٥	Assignatio	صفة ١٠ ١٤٠
Conveniens	Dispositio	وصف ٣٢ ١٧-١٨
متفق ٩ ١٥٢٠ ١١ ٩٩	٧ ٢٧٣٠٥ ٦١٠١٥ ١١ متصل	متصل ١١ ٦١٠١٥ ٢٧٣٠٥
Conveniens	Continuum	
الاتفاق ١٤ ١٠٢	Continuitas	اتصال ١٨ ٦٤
الموافقة ١٤ ٣٠٣٠ ١٦ ٣٦	Continuatio	اتصال ١٩ ٢٦٥
Convenientia	Applicatio	اتصال ١٢ ٣٦٠
الموافاة ٨ ٨	Conjunctum	متصل ٢ ٣٧٠
Concurrere	Adhaerens	مواصل ٨ ٤٠١
Cogens	Positio	وضع ١٤ ١٠
الوهم ٢ ١١٢	النوضع (مقولة) ١٣ ٩٣٠ ١٣ ٧٢	
Aestimatio	Situs	
التوهم ٩ ١١١	Posita	أوضاع ١٦ ١٠
In aestimatione	الموضوع ١٥ ٥٤٠ ٤ ٥٠٧ ٣	
واهب الصور ١١ ٤١٣٠ ٩ ٤١١	Subjectum	
Dator formarum	Univoce	بالتواطؤ ٦ ٢٣٥
(ى)	اتفاق ٨ ٢٨٤٠ ١٦ ٢٨٣	
اليقين ١٨ ١٦	Casus	
Certitudo	Per casum	اتفاقا ٣ ٤١٥
Certitudo veritatis	Casuale	اتفاق ٨ ١٨٠
اليقين ١٢ ١٥		
Certissima Veritas		
اليقين ٢ ٢٠		

